حول علاقة الفقيه بالسلطة

فقهاء الأندلس والمشروع العامري

٣٦٧-٣٩٩هـ/٩٧٨-١٠٠٩م

ح فوزي عناد قزعان العتيبي، ١٤٣١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العتيبي، فوزي عناد قزعان
علاقة الفقيه بالسلطة، فقهاء الأندلس والمشروع العامري
٣٦٧-٣٩٩هـ/٩٧٨-١٠٠٩م/ فوزي عناد قزعان العتيبي - الرياض ١٤٣١هـ.
٣٢٠ ص ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٤-٤١١١-٠٠-٦٠٣-٩٧٨
١.الأندلس- تاريخ - دولة بني عامر ٢- الفقهاء أ- العنوان
ديوي ٩٥٣,٠٧ ١٤٣١/٣٨٨

رقم الإيداع: ١٤٣١/٣٨٨
ردمك: ٤-٤١١١-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨-٤٧٧٣٩٥٩ — ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠
E-mail: eshbelia@hotmail.com

حول علاقة الفقيه بالسلطة

فقهاء الأندلس والمشروع العامري

٣٦٧-٣٩٩هـ/٩٧٨-١٠٠٩م

تأليف

فوزي بن عناد القبوري العتيبي

دار كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لئن كانت الدراسات التاريخية تكشف في كل حين أفكاراً ورؤى متجددة أسهمت في مدّ آفاق البحث التاريخي وفي إثراء معارفنا التاريخية؛ فإنها بالقدر نفسه لم تزل تظهر لنا أجيالاً من الباحثين المتمرسين، الذين أخذوا أنفسهم بمنهج علمي صارم، ثم خاضوا لجة البحث العلمي في زوايا التاريخ بجسارة ومهارة، منطلقين من المعلوم إلى المجهول، ومن المجمل إلى المفصّل، فأضاءوا مناطق معتمة، وكشفوا جوانب مخبوءة، وصوّبوا مفاهيم مغلوطة، فجاء نتاجهم العلمي خالصاً سائغاً للقارئين.

أولئك صنفٌ من الباحثين يعيشون بذهنية متسائلة، فلا تردهم الرواية والروايتان، ولا يقنعهم ظاهر النص أو سياق الخبر، كلا؛ وإنما هم يستبطنون ما بأيديهم من النصوص فيستنبطون مكنوناتها، ويستنطقون مدلولاتها، حتى تستبين لهم السبيل، فتستوي بحوثهم قائمة على سوقها.

وأحسب أن هذه الدراسة التي أنجزها الباحث الأستاذ / فوزي بن عناد العتيبي، والموسومة: (فقهاء الأندلس والمشروع العامري)، تعد نموذجاً صالحاً لما تقدمت الإشارة إليه من الدراسات العلمية الجادة، إذ لم يكن الغرض منها ـ كما قد يتبادر إلى الذهن ـ مجرد السرد الجاف لوقائع تاريخية متتابعة، أو الوصف الممل لمشهد من تاريخنا السياسي، فذلك إعادة إنتاج لكلام تكررت ألفاظه وحروفه على السمع والبصر؛ إنما نحت هذه الدراسة منحىً آخر يقوم على أساس اعتبار الحدث التاريخي إفرازاً لتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وانطلقت من هذه الرؤية إلى غرضها المنشود.

لن أتحرج فيما أقوله وأكتبه عن الدراسة وصاحبها نظراً لمسيس العلاقة التي تربطني بهما؛ إذ عايشتها مُذ كانت فكرةً حتى صارت كتاباً، كما وأنني لن أسرف فأصف الدراسة بما ليس فيها، فما أغناني وأغناها عن هذا التزيد الممجوج. إنما سأذكر طرفاً من محاسنها، وسوف أترك للقارئ اللبيب الوقوف بنفسه على أطراف أخرى من محاسنها.

لقد شاء الأستاذ فوزي أن يلامس بعض إشكالات الفكر العربي المعاصر في جذورها التاريخية، فوجد في جدلية العلاقة بين المثقف والسلطة مجالاً للنظر والتأمل، فمضى يفتش في

تراث الأمة عن الأشباه والنظائر، واسترعى انتباهه ما جرى في تاريخ الأندلس المسلمة خلال القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، عندما استبد الحاجب المنصور بن أبي عامر بمقاليد السلطة، وتطلعه بعد ذلك إلى إقصاء أمويي الأندلس عن كرسي الخلافة وانتزاعه منهم، فلم يجد أمامه مندوحة من التماس عون الفقهاء وأهل العلم ليخلعوا عليه رداء الشرعية في الحكم.

لقد رأى فوزي في تلك الحالة السياسية من تاريخنا ما يشبع حاجته، فانكبّ على دراسة أوضاع فقهاء الأندلس، وتتبع مواقفهم المتباينة ـ رصداً وتحليلاً ـ من التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها بلادهم خلال تلك الفترة.

وغنيٌّ عن البيان ما يلاقيه الباحث في مثل تلك الموضوعات من صعوبات قد تصدُّه عن مقاربة حقائق التاريخ، ولم يكن باحثنا بغافل عن ذلك، فلم تزلَّ به القدم، ولم يشطح بيده القلم، إذ وجدناه يتحوَّط في إصدار أحكامه إن كانت الأمور غائمة، ووجدناه أيضاً لا يتهيب ويعلن رأيه متى كانت الرؤية واضحة لديه.

وبعد؛ فإن القول بأن هذه الدراسة الماثلة بين أيدينا هي دراسة في التاريخ السياسي قد لا يفيها حقها؛ وإنما أراها دراسة في التاريخ السياسي والفكري.

أسأل الله العون والتوفيق لمن كتب وقرأ من الباحثين والقارئين في تراثنا الإسلامي خاصة وفي شتى أنواع العلوم والمعارف بوجه عام، وأبعث للجميع تحيةً وسلاماً.

د. خالد بن عبد الكريم البكر

الرياض ـ رمضان ١٤٣٠ هـ

أستاذ التاريخ الإسلامي المشارك ـ قسم التاريخ

وكيل كلية الآداب للشؤون الأكاديمية

جامعة الملك سعود

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

شكر وتقدير

يطيب لي بعد هذا العناء الطويل أن أشكر كل من ساعدني في إخراج هذا البحث إلى النور، وفي مقدمة هؤلاء أهل بيتي والدي الكريم الشيخ عناد القبوري الذي لم يبخل علي يوماً بجوده وكرمه ومطالبته المستمرة للمسير في دروب العلم ومرافقة العلماء، وبمثل ذلك كانت والدتي الطيبة التي لم تبخل علي بدعائها ورعايتها وصبرها على طول الفرقة وعناء السفر المستمر، كذلك زوجتي العزيزة التي شاركتني عناء البحث وتراكماته فلها مني على صبرها جزيل الشكر والامتنان .

كما لا يفوتني أن أنسب الفضل لأهله، وأعترف وأقر أنه لولا الله ثم جهد أستاذي الكريم الدكتور خالد بن عبد الكريم البكر لما وجد هذا البحث طريقه للظهور، فهو صاحب فكرته، وضابط أسسه، ومقوي بنيانه، وتحت نظره نشأ وشب عن الطوق حتى ظهر بحلته هذه. والحق أن أستاذي الكريم غمرني بفضله وجوده فلم يبخل علي يوماً بملاحظاته وإرشاداته المستمرة.

كما أخص بالشكر والتقدير أستاذي الدكتور عز الدين عمر موسى؛ فالبحث من مكتبه انطلق، وأمام ناظريه وضعت أسسه وقواعده، فله مني جزيل الشكر والامتنان. كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي في قسم التاريخ الذين غمروني برعايتهم واحتضانهم لي مدة الدراسة، وأخص منهم أستاذي الدكتور عبدالغفور الروزي أستاذ التاريخ الأندلسي الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته الثاقبة، كذلك الأستاذ الدكتور عبدالله السيف الذي غمرني بحرصه الدائم على أحوال الرسالة وما تحتاجه، كما كان مبادراً في تزويدي بكل ما هو جديد في حقل الدراسات الأندلسية، وأيضاً أستاذي الكريم الدكتور عبدالعزيز الهلابي الذي غمرني بعطفه منذ جلوسي مجلس المستفيد من علمه وفضله وسؤاله الدائم عن مصير الرسالة، كذلك أستاذي الكريم الدكتور حسن عبدالوهاب الذي لم يبخل علي بملاحظاته ونصائحه، وإلى جميع أساتذتي في قسم التاريخ ممن فاتني ذكره، وأحب أن أخص بالشكر الأخ العزيز الأستاذ محمد القرني سكرتير القسم وقلبه

النابض الذي كان عوناً كبيراً لي بمساعدته الدائمة ومبادراته الطيبة في سبيل تذليل الصعاب التي واجهتني فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أحب أن أشكر مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، لما وفروه من سبل الراحة لخدمة الباحثين، وأخص بالشكر الأستاذ الكريم أحمد الزوبع الذي كان عوناً لي في تذليل الصعاب وتوفير ما يلزم للرسالة فله مني جزيل الشكر ووافر الامتنان.

كما يطيب لي أن أشكر مكتبة الملك عبدالعزيز وجميع العاملين فيها، وكذلك مكتبة الملك فهد، ومكتبة الحرم بالمدينة المنورة، وجميع المكتبات التي تعاملت معها سواء داخل المملكة أو خارجها، وهنا أحب أن أشكر الأخ الكريم الأستاذ حسن أحمد متولي الذي كان خير معين لي في مصر وتكبد عناء البحث والجهد، وكان نعم العون والأخ.

وفي الأخير أدعو الله جل جلاله أن يجزي هؤلاء العلماء والفضلاء والكرماء خير الجزاء.

المؤلف،،

المقدمة

[١] موضوع البحث وأهميته :

منذ أن دخل المسلمون شبه الجزيرة الأيبيرية سنة ٩٢هـ/ ٧١١م، تحولت المنطقة إلى ولاية جديدة تابعة للخلافة الأموية في دمشق، ثم استقلت الأندلس كوحدة سياسية قائمة بذاتها بعد قيام الدولة العباسية بسنوات قلائل، ولم تلبث أن أُعلنت الخلافة فيها في العقود الأولى من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، لكن تلك الخلافة لم تستطع المحافظة على نفوذها وسيطرتها على الأندلس مدة طويلة؛ إذ شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن بروز نفوذ الحجاب العامريين وسيطرتهم على الأندلس بشكل كبير.

لقد أوجد العامريون نظاماً سياسياً قائماً بذاته، يستمدُ شرعيتَه من خليفة الأندلس هشام (المؤيد بالله) (٣٦٦-٣٩٩هـ/ ٩٧٦-١٠٠٩م) وكان لهذا الموقف السياسي للعامريين تداعيات سياسية، واقتصادية، وفكرية، حتى ليمكن تسميته (بالمشروع العامري)، وذلك بالنظر إلى المتغيرات الشاملة التي أجراها الحاجب محمد بن أبي عامر (٣٦٧-٣٩٢هـ/ ٩٧٨-١٠٠٢م) بتغييرات شاملة في أجهزة الدولة بقصد التمهيد لنقل الخلافة إليه، و لم يبق لصاحب الحق الشرعي سوى الاسم فقط، ولم يكن أمام ابن أبي عامر -وأبنائه من بعده- لتنحية الخليفة سوى مسوِّغ شرعي يجيزه فقهاء عصره من الأندلسيين ويتلقاه الرأي العام بالقبول، وهذا ما حاول العامريون الخروج به، لكنَّهم وجدوا في بعض الفقهاء سداً منيعاً أمام تحقيق مشروعهم، على الرغم من وجود فقهاء آخرين مؤيدين لهم.

لقد لعب الكثير من فقهاء الأندلس خلال تلك الحقبة أدواراً مختلفة غلب على معظمها الطابع السياسي سواء في التأييد أو المعارضة؛ إذ كانت مشاركتهم واضحة فيما أبدوه من مواقف مؤيدة أو معارضة لمشروع العامريين الرامي إلى انتزاع الخلافة من بني أمية، فكانوا أقطاباً فاعلة خلال تلك المرحلة الحاسمة من تاريخ الأندلس، وكان لموقف المؤيدين منهم للمشروع العامري دور مهم في تثبيت العامريين في السلطة، وفي دعم كثير من مشاريعهم، وبذلك احتكروا السلطة في الأندلس لفترة زمنية طويلة، كما كان لموقف

المعارضين منهم أثر كبير ليس في إخفاق المشروع العامري فحسب، إنما في سقوط العامريين السياسي، ومن ثم دخول الأندلس في فوضى سياسية خانقة، أثرت بدورها على كافة الأصعدة سواء الاقتصادية أو العسكرية أو حتى الاجتماعية، وبذلك انتقلت الأندلس من عصر قوة وازدهار إلى عصر ضعف وانكسار.

لقد شكلت الحقبة العامرية فصلاً من فصول العلاقة بين الفقهاء والسلطة في التاريخ الإسلامي، وإن تتبع مواقف الفقهاء واستخراجها من بطون المصادر المتفرقة ودراستها، سوف يساعد في فهم أحداث تلك الحقبة فهماً أعمق وأشمل، وقد يساهم في تفسير أزمة الأندلس السياسية وقتذاك.

إذاً؛ فمثل هذه الفترات المفصلية في التاريخ الأندلسي تحتاج إلى استبصار مواقف الفقهاء بوصفهم أهم فئات المجتمع، وبغير فهم مستبصر لهذا الدور لا يمكن معرفة أسباب المشروع العامري وتداعياته ونتائجه، وبذلك تتضح أهمية هذا الموضوع وضرورة دراسته دراسة معمقة تكشف عن سماته، والدوافع الباعثة له، والنتائج المترتبة عليه.

تتكون الدراسة من مقدمة وتمهيد عن العامريين وبداية ظهورهم ثم الفصل الأول وقد خصص لدراسة المشروع العامري ثم يعقبه الفصل الثاني عن الفقهاء المؤيدين ويتلوه الفصل الثالث عن الفقهاء المعارضين ثم الفصل الرابع عن نتائج سقوط المشروع العامري ثم خاتمة البحث.

[٢] المصادر والدراسات الحديثة:

(أ) المصادر:

اقتضت طبيعة الدراسة الرجوع إلى عدد من المصادر المتنوعة، سواء أكانت كتب تراجم وطبقات أو مصادر تاريخية وجغرافية وأدبية وفقهية، بالإضافة إلى كتب الأنساب. وقد اتضحت أهمية كتب التراجم لموضوع البحث لكون المعنيين بالدراسة بالدرجة الأولى فقهاء؛ وهؤلاء احتضنتهم كتب التراجم أكثر من أي فرع آخر، فترجمت لهم وأفردت لهم الصفحات مما وفر الكثير من المعلومات المهمة عنهم، ولحسن الحظ فإن مثل هذا اللون من التصنيف قد

برع فيه الأندلسيون فألفوا فيه كتباً كثيرة، ويأتي في مقدمتها؛ كتاب (تاريخ علماء الأندلس) لأبي الوليد عبد الله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ/ ١٠١٢م) وتأتي أهمية هذا الكتاب لكون مؤلفه معاصراً لحقبة الدراسة مستوعباً لحوادثها وشخصياتها، وبذلك يعتبر ابن الفرضي شاهد عيان على الكثير من تلك الأحداث التي كتب عنها، بيد أنه ينبغي الإشارة إلى أن معاصرة الكاتب أو المؤرخ للسلطة القائمة قد تفرض شيئاً من الرهبة من سرد بعض الوقائع والأحداث بإسهاب ، وقد لوحظ على (ابن الفرضي) الاختصارات الشديدة في بعض المواضع خصوصاً المتعلقة بالنظام السياسي العامري. ومع ذلك يعتبر كتاب ابن الفرضي محوراً مهماً اعتمدت عليه الكثير من كتب التراجم الأندلسية التي ظهرت بعده، مستدركة أو متممة له؛ إذ صنف الحميدي (ت ٤٨٨ هـ / ١٠٩٥م) كتاباً بعنوان (جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس) ترجم فيه لعدد وافر من علماء الأندلس في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، واستدرك فيه على ابن الفرضي بعض العلماء الذين لم يتطرق إليهم في كتابه. ويعتبر الحميدي قريباً من الناحية الزمنية من الفترة العامرية، وقد اعتمد في بعض أجزاء كتابه على مؤلفين معاصرين للأحداث كابن حيان(ت ٤٦٩هـ/ ١٠٧٦م) مثلاً؛ وهذا أعطى كتابه مزيداً من الأهمية. ثم جاء ابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ/ ١١٨٢م) بكتابه (الصلة) ليصل به كتاب ابن الفرضي السابق؛ فوصل من حيث انتهى ابن الفرضي إلى سنة ٥٦٣هـ/ ١١٦٨م، فجاء كتابه مكملاً لكتاب ابن الفرضي ومستدركاً له، فتميز بالتفاصيل، ومدّ النفس قليلاً في الكثير من تراجمه، مما وفر الكثير من المعلومات المهمة عن تلك الحقبة.

أما كتاب الضبي (ت ٥٩٩هـ/ ١٢٠٣م) (بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس) وهو تتمة لكتاب الحميدي (الجذوة)؛ إذ اعتمد الضبي بشكل كبير على تراجم الحميدي، وزاد في التراجم ووصل بها إلى سنة ٥٣٤هـ/ ١١٣٨م.

وهناك كتب طبقات خصصت لفئة وظيفية محددة، ككتاب (قضاة قرطبة) لابن حارث الخشني (ت ٣٦١هـ/ ٩٧١م) الذي أورد تراجم مطولة لأبرز الشخصيات العلمية التي أسندت إليها ولاية قضاء الجماعة في قرطبة، وبالرغم من أن ابن حارث يعتبر

معاصراً لبدايات العامريين إلا أن تراجمه لم تشمل قضاة الجماعة العامريين لسوء الحظ؛ إذا استثنينا القاضي محمد بن السليم(ت٣٦٧هـ/ ٩٧٧م). لكن النباهي (ت :بعد ٧٩٣هـ/ ١٣٨٩م) استدرك ذلك في كتابه (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) الذي استفاد فيه من كتاب الخشني السابق وزاد عليه؛ فترجم لعدد من قضاة الجماعة العامريين فجاء كتابه محتوياً لمعلومات مهمة وربما فريدة لم ترد في مصادر أخرى.

ونوعٌ آخر من كتب الطبقات تخصص في بحث علماء مذهب واحد، ولهذا الصنف من المؤلفات فائدة كبيرة لموضوع الدراسة؛ إذ كان المذهب المالكي هو المسيطر على الحياة العلمية في الأندلس، ومعظم الفقهاء الفاعلين والمشاركين في تلك الحقبة من أصحاب المذهب المالكي؛ لذا يعد كتاب (ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك) للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ/ ١١٤٩م) والذي خصص جزءاً كبيراً من كتابه لفقهاء الأندلس المالكيين؛ مهماً لموضوع الدراسة، بما احتواه من تفاصيل لحوادث العصر، وهي الميزة التي امتاز بها كتاب (المدارك)، وعلى ذات النهج جاء كتاب (الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب) لابن فرحون (ت ٧٩٩هـ/ ١٣٩٦م) فهو يشبه كتاب (ترتيب المدارك) في منهجه وفي قسم كبير من مادته العلمية.

أما كتب التاريخ العام فقد تنوعت ما بين أندلسية ومغربية ومشرقية وتفاوتت في الأهمية لموضوع الدراسة، ولعل أبرزها كتاب(المقتبس) لحيان بن خلف المعروف بابن حيان القرطبي (ت ٤٦٩هـ/ ١٠٧٦م) الذي يعتبر معاصراً للأحداث، بل إنه كان يعمل في الحكومة العامرية، وسبقه إلى ذلك والده خلف بن حيان الذي كان وزيراً مقرباً من الزعيم العامري محمد بن أبي عامر، وكثيراً ما كان ينقل ابن حيان عن والده بعض الأحداث، وهذا ما أعطى كتاباته أهمية كبرى، وللأسف فإنه لم يصل إلينا من كتابات ابن حيان إلا قطع متفرقة من كتابه (المقتبس) ظهر في فترات زمنية متفاوتة؛ الأولى ظهرت محققة من قبل ملتشور أنطونية تحت عنوان :(المقتبس في تاريخ رجال الأندلس) وتضم عصر عبدالله بن محمد (٢٧٥-٣٠٠هـ/ ٨٨٨-٩١٢م). ثم ظهرت قطعة أخرى محققة

عام ١٩٦٥م من قبل عبد الرحمن الحجي تحت عنوان (المقتبس في أخبار بلد الأندلس) تتناول خمس سنوات من عصر الحكم (المستنصر بالله) (٣٥٠-٣٦٦هـ/ ٩٦١-٩٧٧م)، ثم أعادت طباعته المكتبة العصرية بعناية صلاح الدين الهواري وهي الطبعة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة. وبعدها بسنوات قليلة ظهرت قطعة أخرى لكتاب ابن حيان محققة من قبل محمود علي مكي تحت عنوان (المقتبس من أنباء أهل الأندلس) وتشمل الجزء الأخير من عصر الأمير عبد الرحمن بن الحكم (٢٠٦-٢٣٨هـ/ ٨٢١-٨٥٢م) والقسم الأعظم من عصر ابنه الأمير محمد بن عبد الرحمن (٢٣٨-٢٧٣هـ/ ٨٥٢-٨٨٦م). ثم قطعة أخرى تغطي معظم سنوات الخليفة عبد الرحمن بن محمد (الناصر لدين الله) (٣٠٠-٣٥٠هـ/ ٩١٢-٩٦١م) ونشرها بيدرو شالميتا تحت عنوان (المقتبس).وآخر قطعة ظهرت من الكتاب في سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م من إصدارات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق محمود علي مكي وتشمل فترة الأمير الحكم بن هشام (الربضي)، ومعظم عهد ابنه الأمير عبد الرحمن (الأوسط).

كذلك يأتي كتاب ابن الخطيب (أعمال الإعلام فيمن بويع قبل الاحتلام)على درجة عالية من الأهمية لاحتوائه على تفصيلات مهمة لبعض الأحداث؛خصوصاً ما يتعلق بموضوع (البيعة للحكام دون سن البلوغ) فاهتم بتفاصيل بيعة الصبي هشام وجاءت تفصيلاته في غاية الأهمية؛ إضافة إلى ذكره للعديد من الأحداث والأعمال العامرية التي اهتم بتغطية تفاصيلها ولم ترد في مصادر أخرى.

أما الكتب المغربية فجاءت فيها تفصيلات مهمة لمعظم أحداث الحقبة المعنية بالدراسة، ولعل من أبرزها كتاب (المعجب) لابن عبد الواحد المراكشي (ت ٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م)، ثم أتت الفائدة الكبيرة من كتاب ابن عذاري (ت نهاية القرن السابع الهجري/ القرن الثالث عشر الميلادي) (البيان المغرب) الذي امتازت كتاباته بإيراد أحداث مهمة لم ترد في مصادر أخرى، ولعل ما يميز كتاب ابن عذاري اهتمامه في الكثير من الأحيان بذكر أسماء المصادر التي ينقل عنها معلوماته، والتي أغلبها لم تصل إلينا .

أما الكتب المشرقية فقد كانت الفائدة منها أقل من مثيلاتها الأندلسية والمغربية،إلا أنها احتوت على بعض التفصيلات التي لم ترد في غيرها من المصادر مثل (الكامل في التاريخ) لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)، ونهاية الأرب للنويري (ت٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م).

أما الكتب الجغرافية فقد كانت الفائدة منها كبيرة؛ إذ لم يكن الاستفادة منها فقط بتغطية المعلومات الجغرافية للمدن والبلدان، بل لأنها احتوت على بعض التفاصيل والأحداث السياسية والعسكرية والحضارية، ويأتي في مقدمتها كتاب (ترصيع الأخبار) للعذري (ت ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م)، و (جعرافية الأندلس) للبكري (ت ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م)، وكتاب (الروض المعطار) للحميري (ت ٧٢٧هـ/ ١٣٢٧م) والذي اعتمدنا عليه كثيراً في ترجمة الكثير من المدن والأمكنة الواردة في الدراسة، وكذلك كتاب بلاد الأندلس وما فيها من بلاد، لمؤلف مجهول.

أما الكتب الأدبية فقد كانت لها أهمية واضحة خصوصاً أن البعض منها احتوى على كتب مهمة فقدت، ويأتي في مقدمتها كتاب ابن بسام علي الشنتريني (ت٥٤٢هـ/ ١١٤٧م) (الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة) فهو بحق؛ يحوي ذخائر مهمة، خصوصاً أنه نقل الكثير من المعلومات من كتابات ابن حيان المفقودة ككتابيه (المتين) و (أخبار الدولة العامرية)، أما كتاب (طوق الحمامة) لابن حزم فقد اشتمل على بعض التفصيلات المهمة والتي لم ترد في غيرها من المصادر.

كذلك كانت الاستفادة من كتب الأنساب، فيما يتعلق في موضوع الأنساب وبعض الأحداث التاريخية ويأتي على رأسها كتاب (جمهرة أنساب العرب) لابن حزم (ت٤٥٦هـ/ ١٠٦٣م) الذي اهتم بذكر نسب الزعيم العامري محمد بن أبي عامر وبعض الأمراء الأمويين والمعنيين بموضوع الدراسة. وتأتي أهمية كتابات ابن حزم؛ لأنه كذلك معاصر للحقبة المعنية بالدراسة ووالده وزير مقرب من الحكومة العامرية لذا اشتملت كتاباته على معلومات مهمة خصوصاً المتعلقة بالاجتماعات التي نظمها المنصور بن أبي

عامر وأوردها ابن حزم نقلاً عن والده الذي شهد تلك الاجتماعات كما جاء في كتابه (نقط العروس).

ولكتب النوازل التي تميز بها الأندلسيون والمغاربة إسهام في بناء معلومات الدراسة، وإن لم تكن الفائدة منها كثيرة، وأبرزها (ديوان الأحكام الكبرى) لابن سهل (ت٤٨٦هـ/ ١٠٩٣م).

(ب) الدراسات الحديثة :

تنوعت الدراسات الحديثة الخاصة بالأندلس، فمنها ما هو في التاريخ، ومنها ما هو بالجانب الحضاري، وقد كانت الفائدة الكبرى من تلك الدراسات التي خُصصت للقضاء والفقهاء في الأندلس، فنذكر، منها دراسة حسين مؤنس (شيوخ العصر في الأندلس)، ورغم أنه كتاب صغير الحجم، إلا أنه يحتوي على موضوعات مهمة وتحليلات جديرة بالملاحظة خصوصاً المتعلقة ببيعة هشام المؤيد بالله (٣٦٦-٣٩٩هـ/ ٩٧٦-١٠٠٩م) بالخلافة. كذلك دراسة أحمد محمود بدر (فقهاء الأندلس في عصر الخلافة ودورهم الإداري والسياسي) كانت مهمة وذات فائدة في بعض الجوانب إلا أن الباحث ركز على وضع الفقهاء الاجتماعي وطريقة ملابسهم ونحوه. كذلك لطريقة تقليدهم للأمور الإدارية والقضائية والمهام المكلفون بها، إلا أنه مع ذلك ذكر بعض المواقف السياسية لبعض الفقهاء في تلك الفترة. كذلك كان كتاب خليل الكبيسي، (دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية بالأندلس في عصري الإمارة والخلافة). ورغم أهمية هذه الدراسة وتغطيتها للفترة العامرية إلا أنها لم تتعمق في دراسة أوضاع الفقهاء في الحقبة العامرية. وجاءت دراسة محمد عبد الوهاب خلاف حول (تاريخ القضاء في الأندلس) شارحةً لبعض الخطط القضائية والدينية. أيضاً كانت دراسة منيرة عبد الرحمن الشرقي (علماء الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجريين) ذات فائدة، واشتملت على مسح إحصائي وبياني مهم، رغم أنها لم تخصصها فقط للقضاء والفقهاء وشملت العلماء بجميع تخصصاتهم؛ إلا أنها تحدثت عن بعض الفقهاء في الحقبة العامرية وبعض أدوارهم ومناشطهم.

وجاءت بعض الدراسات شاملة لتاريخ الأندلس، وشملت فترة الدراسة، فكانت إشاراتها مهمة وذات فائدة للبحث من تلك الدراسات:

وكتاب رينهرت دوزي، (المسلمون في الأندلس) أولى الدراسات المنجزة حديثاً عن الأندلس، وشمل الحقبة العامرية بالدراسة والعناية. ومنها كتاب محمد عنان، (دولة الإسلام في الأندلس) والذي خصص جزءاً من كتابه للحقبة العامرية. كذلك كانت دراسة أحمد بدر، (دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها).

وثمة دراسات تناولت شخصية المنصور بن أبي عامر، بأبعادها السياسية والاجتماعية والإدارية والعسكرية كدراسة محمد مصطفى النجار (المنصور بن أبي عامر) وهي رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، مصر، وخالد صوفي (تاريخ العرب في إسبانيا - عصر المنصور الأندلسي-)، ومثل ذلك نجده في دراسة محمود علي مكي (المنصور بن أبي عامر) وهو مقال منشور في مجلة العربي، الكويت، ودراسة عبد القادر عثمان جاد الرب (العامريون..الخطط والأساليب لتجاوز شرط قرشية الخلافة وأمويتها بالأندلس٣٦٦هـ -٣٩٩هـ) وهو مقال منشور في مجلة التاريخ العربي. وغيرها من المقالات العلمية المتنوعة المنشورة في الدوريات والتي أفادت بعض جوانب البحث.

يتضح مما تقدم أن مواقف فقهاء الأندلس من المشروع العامري تحتاج إلى دراسة خاصة تكشف عن طبيعة دورهم السياسي والاجتماعي في الحقبة العامرية، وتستقصي البواعث التي دعتهم إلى اتخاذ مواقف معينة، وتتبع الأسباب التي أدت إلى تباين مواقفهم وعدم إجماعهم على موقف محدد في قضية كبرى من قضايا التاريخ الأندلسي.

لمحة تاريخية
عن
الفترة العامرية

لمحة تاريخية عن الفترة العامرية

في العقود الأولى من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، أعلن الأمويون في الأندلس خلافتهم[1] بعد أن بلغت البلاد شأواً متقدماً في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلمية، وخلال هذه الحقبة المزدهرة ظهرت قوة الحجّاب العامريين، وتنامت حتى تفردت بحكم الأندلس مدة تزيد عن ثلاثة عقود من الزمن، ويرجع الفضل في ذلك إلى الحاجب محمد بن أبي عامر المعافري[2]، الذي تولى الحجابة في الأندلس سنة ٣٦٧هـ/ ٩٧٨م حتى سنة ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م، و تمكن خلال هذا الفترة من السيطرة الفعلية

---

(١) أعلن الخليفة الأموي عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الملقب بالناصر (٣٠٠-٣٥٠هـ/ ٩١٢-٩٧٦م) الخلافة في الأندلس عام ٣١٦هـ/ ٩٢٧م، وبذلك بدأ عصر جديد في الأندلس عرف بعصر الخلافة، انظر؛ ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله التلمساني، **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام - أو تاريخ إسبانيا الإسلامية**، تحقيق ليفي بروفنسال، ط١،(القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م) ج٢، ص٢٩؛ ابن عذاري المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق ج.س. كولان، ليفي بروفنسال، ط٢،(بيروت: دار الثقافة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠)، ج٢، ص١٥٧.

(٢) أبو عامر؛ محمد بن عبدالله بن محمد بن عبد الله بن عامر بن أبي عامر بن محمد بن الوليد بن يزيد بن عبدالملك المعافري، اختلفت الروايات اختلافاً يسيراً في نسبه؛ بل إن ابن الخطيب نفسه ترجم له ترجمتين مختلفتين، وما أثبتناه هو الأقرب للصحة لاتفاق العديد من المصادر عليه، انظر ابن حزم؛ محمد بن علي، **جمهرة أنساب العرب**، ط٣،(بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، ص٤١٨-٤١٩؛ ابن بسام، علي بن بسام الشنتريني، **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق الدكتور إحسان عباس، ط١،(لبنان: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠م)، ق٤،ج٧، ص٤٣؛ ابن الأبّار، محمد ابن عبدالله بن أبي بكر القضاعي، **الحلة السيراء**، تحقيق حسين مؤنس، ط٢،(مصر : دار المعارف، ١٩٨٥م)، ج١،ص٢٦٨؛ ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٥٩؛ ابن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبدالله عنان،(القاهرة : مكتبة الخانجي، د.ت)،ج٢، ص١٠٢؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥٦، وغيرها من المصادر.

على شؤون الدولة الإسلامية في الأندلس، بعد أن أجرى تغييرات إدارية في منصب الحجابة جعلته يتفوق بصلاحياته على سلطة الخليفة نفسه[١]، حتى ظهر بشكل واضح استحواذ الحجّاب العامريين على القرار السياسي في تلك الفترة، ولم يكتف الحاجب محمد بن أبي عامر بفرض سلطته ونفوذه في البلاد من خلال منصب الحجابة؛ بل أورث هذا المنصب بكل صلاحياته لأبنائه من بعده عبد الملك (المظفر) (٣٩٢-٣٩٩هـ/ ١٠٠٢-١٠٠٨م)، وعبدالرحمن (شنجول) (٣٩٩هـ/ ١٠٠٩م)، وبذلك استمر الحجّاب العامريون بشكل فعلي يحكمون الأندلس خلال النصف الأخير من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي.

يرجع نسب هذه الأسرة إلى قبيلة (معافر)، وهي من القبائل اليمنية التي دخلت الأندلس مع طلائع الفتح الأولى بقيادة طارق بن زياد سنة ٩٢هـ/ ٧١١م[٢]، واستقرت

---

(١) حول تلك التغيرات، انظر أدناه؛ ص٥٢ وما بعدها.

(٢) البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى، **فتوح البلدان**، اعتناء،عبدالقادر محمد علي، ط١،(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، ص١٤١؛ الطبري؛ أبو جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢،(مصر: دار المعارف، ١٩٧١م)، ج٦،ص٤٦٨؛ الرقيق؛ أبو إسحاق إبراهيم بن القاسم، **قطعة من تاريخ إفريقية والمغرب**، تحقيق عبدالله العلي الزيدان، عز الدين عمر موسى، ط١،(بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٩٩٠م)، ص٤١؛المراكشي، محي الدين عبدالواحد، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين وما يتصل بتاريخ هذه الفترة من أخبار الشعراء وأعيان الكتاب**، شرحه واعتنى به صلاح الدين الهواري،(لبنان: المكتبة العصرية ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م)، ص١٦؛ ابن عذاري، **البيان**، ج١،ص٩؛ وللمزيد حول فتح الأندلس؛ انظر، عبدالملك بن حبيب السلمي الأندلسي، **كتاب التاريخ**، اعتنى به عبد الغني مستو، ط١،(لبنان : المكتبة العصرية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م)، ص١٤١ وما بعدها؛ حسين مؤنس،**فجر الأندلس**، ط١، (بيروت: العصر الحديث، دار المناهل، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، ص٦٥ وما بعدها؛ عبد الرحمن علي الحجي، **التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة ٩٢-٨٩٧هـ(٧١١-١٤٩٢م)**، ط٥،(دمشق : دار القلم، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، ص٤٣ و ما بعدها.

في جهات الجزيرة الخضراء[١]، وكانت بزعامة جده عبد الملك المعافري[٢]، وكثر عقبه فيها، فمنهم عامر بن محمد بن الوليد، الذي عمل في الجهاز الإداري في الدولة الأموية[٣].

أما والد محمد بن أبي عامر؛عبدالله[٤] فقد كان رجلاً زاهداً في الدنيا، مهتماً بالأمور الدينية، مشهود له بذلك[٥]، وقد توفي في طرابلس الغرب[٦] أثناء عودته من الحج، أما والدته فهي بريهة بنت يحيى بن زكريا من بني برطال التميميين[٧]؛ لذلك قال فيه الشاعر

---

(١) الجزيرة الخضراء Algeciras : يقال لها جزيرة أم حكيم، وأم حكيم جارية لطارق بن زياد كان يحملها معه فتركها في هذه الجزيرة، فنسبت إليها، وتقع الجزيرة على ربوة مشرفة على البحر، وهي منيعة حصينة سورها حجارة بها أنهار عذبة وأشجار التين،وهي قبالة مدينة سبته المغربية. محمد بن عبدالمنعم الحميري، **الروض العطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، (بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٧٥م)، ص٢٢٣؛ مجهول المؤلف، **كتاب الأندلس وما فيها من بلاد**، تحقيق خالد حسن الجبالي، (الأردن : دار البشير، ٢٠٠٤م)، ص٦٦.

(٢) للمزيد حول هذا الموضوع انظر؛ عبدالواحد ذنون طه، **الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال أفريقيا والأندلس**، ط١،(لبنان : دار المدى الإسلامي، ٢٠٠٤م)، ص١٩٧؛ مصطفى أبو ضيف أحمد، **القبائل العربية في الأندلس حتى سقوط الخلافة الأموية ٩١-٤٢٢هـ/ ٧١٠-١٠٣١م**،(الدار البيضاء : دار النشر المغربية، ١٩٨٣م)، ص٤٦٠.

(٣) ابن الخطيب، أعمال، ج٢، ص٥٩.

(٤) أبو حفص؛ عبدالله بن أبي عامر رحل إلى المشرق فأدى الفريضة، وكان من أهل الدين والخير والصلاح والزهد والابتعاد عن السياسة، أثنى عليه الفقيه أبو محمد الباجي وقال: «كان خير صديق أنتفع به وينتفع بي، وأقابل معه كتبه وكتبي» مات في طريق عودته في طرابلس الغرب وقيل في رقادة آخر خلافة الناصر، ابن الأبار، **التكملة لكتاب الصلة**، نشره عزت العطار الحسيني،(القاهرة : قصر الثقافة الإسلامية، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م)،ج٢، ص٧٨١.

(٥) ابن عذاري، البيان، ج٢، ص٢٥٦.

(٦) طرابلس Tripail: من مدن أفريقية، على ساحل البحر، ممتد سورها حتى الساحل، وهو من حجر جليل، الحميري، **الروض**، ص٣٨٩.

(٧) ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٥٧.

أحمد بن دراج القسطلي (ت ٤٢١هـ/ ١٠٣٠م)[(١)]:

تـــلاقتْ عليـــه مـــن تمـــيم ويعـــرب   شـــموسٌ تـــلالا في العُـــلى وبـــدورُ
مـــن الحميريـــين الذيـــن أكفُّهـــم   سحـــائبُ تهمـــي بالنَّـــدى وبُحُـــورُ[(٢)]

نشأ محمد بن أبي عامر في بداية أمره مقتفياً طريق والده ومعظم أفراد أسرته؛ إذ اتخذ طريق العلم والفقه، فقد تلقى تعليمه على أيدي أساتذة كبار كالأديب أبي علي القالي البغدادي[(٣)]؛ حيث أخذ عنه الأدب واللغة، ودرس على ابن القوطية[(٤)] النحو، كما درس

(١) أبو عمر؛ أحمد بن محمد بن دراج القسطلي : منسوب إلى قسطلة دراج، معدود في جملة العلماء ومن الشعراء المشهورين زمن العامريين. ابن بشكوال؛ أبو القاسم خلف بن عبدالملك، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم** ؛ نشره عزت العطار الحسيني،(القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، ج١، ص٧٦-٧٧؛ للمزيد حول أحمد بن دراج؛ انظر، ابن دراج ، ديوان ابن دراج، تحقيق محمود علي مكي ، ط١،(دمشق : المكتب الإسلامي، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م)، الثعالبي؛ عبدالملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، ط١،(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٠هـ/ ١٩٨٣م)، ج٢، ص١١٩.

(٢) الحميدي، أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح، **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر**، اعتنى به صلاح الدين الهواري،ط١،(بيروت : المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م)، ص٨٤، ياسر أبو طعمة، **محمد بن أبي عامر في الشعر الأندلسي خلال القرن الرابع الهجري**،(الأردن : دار الكتاب الثقافي،١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ص١٦.

(٣) أبو علي؛ إسماعيل بن القاسم بن عبدون بن هارون القالي، لغوي، وشاعر، وأديب ، ولد في ديار بكر، فنشأ بها ورحل منها إلى العراق وطلب العلم هناك، دخل قرطبة في أيام عبد الرحمن الناصر واستوطنها. توفي سنة ٣٥٦هـ/ ٩٦٧م. الحميدي، **جذوة**، ص١٦٣-١٦٦؛ الضبي،أحمد بن يحيى ابن عميرة، **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، تحقيق صلاح الدين الهواري(لبنان: المكتبة العصرية ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ص٢١١-٢١٤.

(٤) أبو بكر؛ محمد بن عمر بن عبدالعزيز، يعرف بابن القوطية، من أهل قرطبة، أصله من إشبيلية، قال عنه ابن الفرضي: «كان عالماً بالنحو، حافظاً للغة متقدماً فيها على أهل عصره». له عدة كتب منها كتاب "تصاريف الأفعال" و"المقصور والممدود"، كان إضافة إلى علمه باللغة حافظاً للأخبار. انظر ابن الفرضي، أبو الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف الأزدي، **تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس**، اعتنى به عزت العطار الحسيني، ط٢،(القاهرة : مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ج٢، ص٧٨-٧٩؛ الحميدي، **جذوة**، ص٨٢.

الحديث على أبي بكر بن معاوية القرشي(١). وجَدَّ في تحصيله، فاكتسب محصولاً علمياً جيداً أعانه فيما بعد على القيام ببعض الخطط الدينية التي عهد بها إليه. لكنه ما لبث أن دخل السلك الإداري، ليتدرج بشكل سريع على سلمه حتى وصل قمته ، وأصبح الرجل الأول في الأندلس، وحكمت أسرته الأندلس أكثر من ثلاثة عقود من الزمن.

كان ابن أبي عامر في مرحلة شبابه، ذا همة وطموح؛ تحدثت عن ذلك بعض الروايات الكثيرة التي تبين أنه كان يتوق إلى تحقيق مجد شخصي يزهو به وأسرته بين أقرانه(٢). وإن

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥٧؛ البشري، سعد عبدالله صالح، **الحياة العلمية في عصر الخلافة في الأندلس**(٣١٦-٤٢٢هـ/ ٩٢٨-١٠٣٠م)،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٢م، ص٨٠.

(٢) أورد الحميدي خبراً على لسان محمد بن إسحاق التميمي أنه قال: «كان محمد بن أبي عامر نازلاً عندي في حجرة فوق بيتي، فدخلت عليه في بعض الليالي في آخر الليل، فوجدته قاعداً على الحال التي تركته عليها أول الليل حين فصلت عنه، فقلت له : ما أراك نمت الليلة ! قال: لا، قال : فما أسهرك؟ قال: فكرة عجيبة! قلت: في ماذا كنت تفكر؟ قال: فكرت: إذا أفضى إليّ الأمر ومات محمد ابن بشير القاضي، بمن أستبدله؟ ومن الذي يقوم مقامه؟ فجُلْتُ الأندلس كلها بخاطري فلم أجد رجلاً واحداً.. قلت: لعله محمد بن السليم؛ قال: هو والله هو».الملاحظ في هذه الرواية ذكر القاضي ابن بشير ويبدو أن المقصود به قاضي الجماعة محمد بن بشير المعافري(ت ١٩٨هـ/ ٨١٤م) والذي تفصله مدة زمنية طويلة عن عهد محمد بن أبي عامر !! إذ تولى الفقيه محمد بن بشير قضاء الجماعة في عهد الحكم بن هشام المعروف بالربضي(١٨٠-٢٠٦هـ/ ٧٩٦-٨٢١م)، ولم تذكر المصادر الأندلسية أن من قضاة الناصر والحكم من اسمه ابن بشير سوى رواية عند النويري وهو مؤرخ مشرقي حيث ذكر أن ابن بشير تولى قضاء الجماعة بعد القاضي منذر بن سعيد البلوطي(ت٣٥٥هـ/ ٦٦٥م) ولم يذكر هذا من عاصر تلك الأحداث كالخشني مثلاً الذي ذكر تولي ابن السليم قضاء الجماعة بعد القاضي البلوطي، كما أن الفقيه أحمد بن سعيد بن أبي الفياض(ت٤٥٩هـ/ ١٠٦٧م) ذكر رواية مشابهة لرواية التميمي في المعنى مختلفة في التفاصيل والأسماء؛ إذ لم يذكر فيها اسم القاضي ابن بشير، ولا القاضي ابن السليم، بل ذكر أنه أشير على ابن أبي عامر اسم القاضي محمد بن زرب لتولي قاضي الجماعة، والذي وجد قبولاً لدى ابن أبي عامر، وجعله ينام قرير العين تلك الليلة، هذه الرواية مرجحة أكثر؛ لأنها لم تذكر أسماء=

صحت تلك الروايات فإنها تكشف عما كانت تجيش به نفس الرجل من تطلع شديد إلى المناصب العليا[(١)]؛ في فترة شهدت فيها الأندلس أوج عظمتها السياسية،وكان من الصعوبة بمكان على أي شخص من العامة أن يفكر في دخول دهاليز السياسة والتأثير فيها بعيداً عن أصحاب النفوذ في قصور الزهراء، إلا أن هذا الشاب بطموحه الكبير تمكن من الفوز بثقة كثيرٍ من كبار رجالات الدولة، بل من رأس السلطة في الأندلس الخليفة الحكم المستنصر بالله (٣٥٠-٣٦٦هـ/ ٩٦١-٩٧٦م).

=بعيدة عن أحداث تلك الفترة هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاءت تلك الرواية متوافقة مع مجريات الأحداث -فيما بعد- إذ عين ابن أبي عامر القاضي ابن زرب كأول قاض للجماعة يتم تعيينه في عهده؛ إذ كان القاضي السابق محمد بن السليم معين من قبل الخليفة الحكم المستنصر بالله، ولم يكن لابن أبي عامر يد في تعيينه. انظر الرواية الأولى عند المراكشي، **المعجب**، ص٣٠؛ والرواية الثانية عند النباهي، أبو الحسن علي بن عبدالله، **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا أو تاريخ القضاة في الأندلس**،(بيروت : دار الآفاق الجديدة.١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، ص٨٠؛ ثم انظر ترجمة القاضي محمد ابن بشير، الخشني، محمد بن حارث، **قضاة قرطبة وعلماء أفريقية**، تحقيق عزت العطار، ط٢،(القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)،ص٤٧؛ الضبي، **بغية**، ص٦٠. النويري،شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب، **نهاية الأرب في فنوت الأدب**، تحقيق أحمد كمال زكي،(مصر : الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٤م)،ج٢٣ ص٤٠١.

(١) ذكرت بعض الروايات أن ابن أبي عامر كان يوماً جالساً مع ثلاثة من أصحابه من طلبة العلم، فقال لهم: لا بد أن أملك الأندلس وأملك الرجال وأقود الجيوش وينفذ حكمي في جميع الأندلس، فلِيتخير كلُّ واحدٍ منكم خطة أُوليه إياها إذا أفضى إليَّ الأمر! فقال أحدهم: تُوليني قضاء كورية رية، وهي مالقة وأعمالها؛ فإنه يعجبني هذا التينُ الذي يجيء منها! وقال الآخر: توليني حسبة السوق؛ فإني أحب هذا الأسفنج! وقال الثالث: إذا أفضى إليك الأمر فأمر أن يُطاف بي قرطبة كلها على حمار ووجهي إلى الذَّنب وأنا مطليٌّ بالعسل ليجتمع عليَّ الذباب والنحل! وافترقوا على هذا؛ فلمّا أفضى الأمر إليه كما تمنى بلّغ كلَّ واحد منهم أمنيته على نحو ما طلب!. المراكشي، **المعجب**، ص٣١؛ أبو الوليد إسماعيل الأحمر، **نثير الجمان في شعر من جمعني وإياه الزمان**، تحقيق محمد رضوان الداية،(بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م)، ص١٧١-١٧٢.

كانت أول الأعمال التي قام بها محمد بن أبي عامر هي الكتابة لدى قاضي الجماعة[١] محمد بن السليم (ت ٣٦٧هـ/ ٩٧٦م)[٢] ، ثم انتقل بعد ذلك للعمل في الزهراء عندما طلبت السيدة صبح[٣] أم ولد الخليفة الحكم المستنصر بالله وحظيته من يقوم بتدبير أعمال ابنها الصغير عبد الرحمن، فتم اختيار ابن أبي عامر ليكون وكيلاً لولد الخليفة وذلك في التاسع من ربيع الأول سنة ٣٥٦هـ / ٢٢ فبراير سنة ٩٦٧م وبراتب يقدر بخمسة عشر ديناراً في الشهر[٤]، ليبدأ هذا الشاب العامري في إظهار

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥١.

(٢) أبو بكر، محمد بن إسحاق بن منذر بن السليم، قرطبي، من الفقهاء المشهورين، رحل سنة ٣٣٢هـ/ ٩٤٢م إلى المشرق؛ سمع في مكة من أبي سعيد بالأعرابي، وبالمدينة من أبي مروان القاضي المرواني، وبمصر من أحمد بن مسعود وعبدالله بن جعفر البغدادي وغيرهم، ثم عاد إلى الأندلس فأقبل على الزهد ودراسة العلم، ثم تولى أحكام المظالم، وبعد وفاة قاضي الجماعة منذر بن سعيد ولي القضاء بقرطبة سنة ٣٥٦هـ / ٩٦٦م، واستمر في منصبه حتى وفاته سنة ٣٦٧هـ / ٩٧٦م. للمزيد انظر؛ ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢ ص٧٩-٨٠؛ الحميدي، **الجذوة**، ص٥٠؛ أبو الفضل، عياض بن موسى اليحصبي، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة مذهب الإمام مالك**، تحقيق أحمد بكير محمود(بيروت : دار مكتبة الحياة ودار مكتبة الفكر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م)، ج٤، ص٥٤٨، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، ط٢،(مصر : دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، ج١، ص٥٣.

(٣) صبح Aurora ، جارية بشكنسية "نافارية"، كان سيدها الحكم يسميها جعفر، وكانت حظيةً عنده، توفيت في خلافة ابنها هشام، ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥٣؛ للمزيد انظر؛ محمد عبدالله عنان؛ **دولة الإسلام في الأندلس – الدولة العامرية وسقوط الخلافة الأندلسية**، ط١(مصر: مطبعة مصر، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م) ج٣، ص٣٤-٣٥؛ سيمون حايك، **صبح البشكنسية أو عهد الحكم المستنصر والدولة العامرية**،(د.م: د.ن، ١٩٧٦م).

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥١.

قدراته ومواهبه حتى تمكن من إثبات نفسه وكسب ثقة الخليفة، ليضيف له خطة مهمة هي دار السكة[١] وذلك في شوال ٣٥٦هـ / ٩٦٧م[٢]، وبعدها بأشهر قليلة قدمه الخليفة الحكم لخطة المواريث في محرم ٣٥٨هـ / ٩٦٨م[٣]، وقبل انتهاء هذه السنة أسند إليه قضاء كورة أشبيلية[٤]ولبلة[٥] وأعمالها وذلك في ذي الحجة ٣٥٨هـ / ٩٦٩م[٦]. وبالرغم من أن حياة الأمير الصغير عبد الرحمن لم تتجاوز الثلاث سنوات إذ توفي صغيراً، إلا أنه لم يتم الاستغناء عن خدمات ابن أبي عامر؛ إذ كُلِّف بوكالة الابن الثاني هشام، وذلك في الرابع من رمضان سنة ٣٥٩هـ/ ٩٧٠م، بل أضيفت له خطط جديدة؛ إذ ولاه الخليفة الشرطة

(١) استحدثت هذه الخطة لأول مرة في الأندلس زمن الأمير عبد الرحمن(الأوسط) بن الحكم وضربت الدراهم منقوشة باسمه، وقد كان أهل الأندلس قبل ذلك يتعاملون بما يحمل إليهم من دراهم أهل المشرق ودنانيرهم ابن حيان، خلف بن حيان القرطبي، **السفر الثاني من كتاب المقتبس**، تحقيق محمود علي مكي، ط١،(الرياض: مركز الملك فيصل البحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، ص٢٩٠.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥١.

(٣) ابن عذارى، **البيان**، ج٢، ص٢٥١.

(٤) اشبيلية Sevilla: مدينة كبيرة، -تقع جنوب إسبانيا حالياً -بينها وبين قرطبة ثمانون ميلاً،وهي مدينة قريبة من البحر وتقع على نهر الوادي الكبير، يطل عليها جبل الشرف كثير الشجر. وهي مدينة قديمة، سميت(حمص) نسبة لنزول جند الشام فيها. الحميري، **الروض**، ص٥٨؛ مجهول، **الأندلس وما فيها**، ص٢٧.

(٥) لبلة Nieble : تقع غرب قرطبة، وهي مدينة قديمة بها ثلاث عيون، تعرف بالحمراء، بها أسواق وتجارات وبينها وبين البحر ستة أميال. وكور لبلة جامعة لفوائد الكور كثيرة الزيتون والشجر وضروب الثمر، الحميري، **الروض**، ص٥٠٧-٥٠٨؛ ياقوت، شهاب الدين أبو عبدالله، **معجم البلدان**،(بيروت : دار صادر، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م)، ج٥، ص١٠.

(٦) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧،ص٤٦، ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥١.

الوسطى[١] في جمادى الآخر سنة ٣٦١هـ / سنة ٩٧٢م، وتولى الأمانات بالعدوة[٢]، وجعله قاضي القضاة بالمغرب[٣] في العدوة[٤]. ثم أضاف إليه الخليفة الحكم قبيل وفاته النظر في الحشم[٥]. هذا التنوع في الخطط التي تقلدها ابن أبي عامر في الدولة يبين الثقة

---

(١) الشرطة الوسطى استحدثت في عهد الخليفة الناصر وأول من تقلدها سعيد بن سعيد بن حدير، وكانت تهتم بشؤون طبقة التجار والأعيان، وكان لصاحبها زي خاص يخلع عليه ليعرفه الناس، ابن حيان، حيان بن خلف، **المقتبس الجزء الخامس**، نشر ب.شالميتا ف.كونيطي م. صبح،(مدريد: المعهد الأسباني العربية لثقافة،١٩٧٩م)، ص٢٥٢؛ ابن عذاري، البيان، ج٢، ص٢٠٢، للمزيد انظر؛ محمد عبدالوهاب خلاف، **تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري(الحادي عشر الميلادي)**، ط١(مصر: المؤسسة العربية الحديثة ١٤١٣/ ١٩٩٢م)، ص٤٧٨؛ سالم عبدالله الخلف؛ **نظم الحكم الأمويين ورسومهم في الأندلس**،(المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٤/ ٢٠٠٣م)، ج٢، ص٨٦٨ و ما بعدها.

(٢) يبدو أن مهمته تتعلق بمراقبة الشئون المالية ولا سيما أعمال القادة المالية؛ رينهرت دوزي، **المسلمون في الأندلس**؛ ترجمة حسن حبشي،(الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م)، ج٢، ص٧٨.

(٣) صاحب هذا المنصب كان بمثابة النائب عن الخليفة في المغرب، حيث يشرف على نفقات الجيش، ويكون عيناً عليه في نفس الوقت، ولا ينفذ القادة العسكريون والمدنيون أمراً إلا بعد استشارته وموافقته. للمزيد انظر؛ دوزي، **المسلمون**، ج٢،ص٧٨؛ أحمد بدر، **تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري عصر الخلافة**،(دمشق: مكتبة أطلس،١٩٧٤م)، ص٢٢.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٥١، ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٥٩.

(٥) الحشم: يقصد به الإشراف على خاصة الخليفة ، وحشم الرجل : خاصته الذين يغضبون لغضبه ولما يُعينه من مكروه، من عبيد أو أهل أو جيرة. والحشم من العناصر المستحدثة في الجيش الأندلسي، ويرد أول استخدام لهؤلاء في عهد الحكم الأول، ومن المرجح أنهم كانوا في جملة المماليك الذين يدربون على القتال، وينقسم الحشم، إلى صنوف وأعلام، وكان منهم من يعد في مصاف السلطان ويطلق عليه اسم "حشم السلطان"، كما يعين على الحشم مسئول يسمى الناظر في الحشم ، انظر ابن حيان، حيان بن خلف، **المقتبس في أخبار بلد الأندلس**، شرحه واعتنى به الدكتور صلاح الدين الهواري، ط١،(لبنان: المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م) ص ١٧، هامش رقم(١)؛ للمزيد؛ انظر : عبد الواحد ذنون طه، **دراسات في التاريخ الأندلسي**، ط١،(الموصل: مطابع جامعة الموصل،١٩٨٧م)، ص٤٨-٤٩.

الكبيرة التي أولاها الخليفة الحكم لابن أبي عامر؛ حتى جعلت الأخير من أبرز رجالات الدولة زمن الخليفة الحكم.

ويبدو أن الخليفة الحكم لديه سياسة معينة في توزيع المناصب المؤثرة بين رجاله حتى يمهد الطريق لتولية ابنه هشام حكم البلاد دون أن يستأثر أحدهم بالسلطة دونه؛ إذ وزع الخليفة الحكم المستنصر مناصب عدة على بعض وزرائه وقادته ومن يثق بهم، كالوزير جعفر المصحفي(١)، وقائده غالب الناصري(٢)، و فتيانه الصقالبة

---

(١) أبو الحسن؛جعفر بن عثمان بن نصر بن قوى بن عبدالله بن كسيلة من بربر بلنسية، ينتمي إلى قيس بالمحالفة كان والده عثمان مؤدباً للحكم بن الناصر في صباه، ومن هنا توثقت العلاقة بين جعفر والحكم المستنصر، حيث قلده الأخير عدداً من الأعمال من بينها الوزارة والشرطة و المدينة ، ثم جمع له الكتابة العليا بالخاصة، ازدادت مكانته في أواخر أيام الحكم خصوصاً بعد مرض الأخير إذ أدار البلاد نيابة عنه، وبعد وفاة الخليفة الحكم تولى جعفر حجابة الخليفة هشام المؤيد، وأصبح صاحب النفوذ الأبرز في الدولة، لكن نفوذه لم يستمر طويلا؛ إذ تمكن ابن أبي عامر من عزله عن الحجابة يوم الاثنين ١٣ شعبان ٣٦٧هـ/ ٩٧٨م ثم سجنه بعد ذلك؛ للمزيد انظر؛ ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص ٢٥٧ و ما بعدها؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥٤.

Jan: The Moors in Spain and Portugal(London: Faber and Faber ,1974), p87, Read,

وللمزيد حول المصحفي انظر؛ عبدالعزيز الساوري، "الحاجب المصحفي : حياته وآثاره الأدبية تتمة واستدراك"، **مجلة دراسات أندلسية**، تونس، العدد الثالث والعشرون، شوال ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص١٥ وما بعدها.

(٢) أبو تمام غالب الناصري، مولى الناصر، وشيخ الموالي، وفارس الأندلس، وصاحب مدينة سالم، كان ذا ثقل عسكري في الأندلس في تلك الفترة؛ لذا شهد منافسة قوية مع الحاجب المصحفي ثم مع ابن أبي عامر، والتي انتهت بمقتله في النهاية كما أوردنا أعلاه، للمزيد؛ انظر ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧،ص٤٨، ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٦٥؛ المقري، **نفح**، ج٣، ص٨٨.

كجوذر[١]، وفائق[٢] وغيرهم من رجاله. وبذلك لم يكن ابن أبي عامر وحده من تولى مناصب عدة في إدارة الحكم؛ وربما أراد الحكم من ذلك خلق توازن قوى في حكومته بين هؤلاء الوزراء بدليل أنه ألغى المنصب الوزاري الأول في الحكومة (الحجابة) في السنوات الأخيرة من حكمه، وهذا ما لم يفطن له الباحثين -فيما أعلم- إذ يتضح هذا من خلال تتبع متقلدي هذا المنصب خلال تلك الفترة؛ إذ لم يتول الحجابة أحدٌ من كبار موظفيه بعد وفاة حاجبه جعفر بن عثمان الصقلبي[٣]، وربما للشبه الكبير بين اسم الحاجب جعفر بن عثمان

(١) جوذر الحكمي: فتى صقلبي خصي، صاحب الصاغة-أي متولي شئون الصياغة المتعلقة بصنع المجوهرات- والبيازة-وهو الذي يعهد إليه مهمة تربية وتدريب الصقور التي يستخدمها الخليفة في الصيد- ويعتبر جوذر من خواص الخليفة الحكم، وإليه مع صاحبه فائق يرجع أمر الغلمان الفحول خارج القصر، قبض عليه وقتل بعد مشاركته في محاولة الانقلاب على ابن أبي عامر وقتل الخليفة هشام(المؤيد بالله). ابن الأبار، الحلة، ج١، ص٢٧٨-٢٧٩؛ ابن عذاري، البيان، ج٢،ص٢٥٩؛ كليليا سارنللي، **مجاهد العامري قائد الأسطول العربي في غرب البحر المتوسط في القرن الخامس الهجري**، ط١،(مصر: لجنة البيان العربي، ١٩٦١م)، ص١٧.

(٢) يعرف بالنظامي، صاحب البرد-أي متولي شئون البريد في القصر- والطراز في دولة الحكم المستنصر بالله، وهو من الفتيان الخصي - أيضاً - وله يرجع أمر الغلمان الفحول خارج القصر، انتهى بهم المطاف بعد نكبة ابن أبي عامر للصقالبة إلى الجزائر الشرقية حيث مات هناك. ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٣، كليليا سارنللي، **مجاهد العامري**، ص١٧.

(٣) جعفر بن عثمان بن عبد الرحمن الصقلبي؛ حاجب الخليفة الحكم، وسيف دولته، عّينه الخليفة الحكم حاجباً له في اليوم الثاني من خلافته في الرابع من رمضان سنة ٣٥٠هـ/ ٩٦١م. كان جعفر الصقلبي يتمتع بمكانة مميزة؛ إذ ذكر ابن حيان أنه كانت له دار جليلة القدر بالقرب من قصر الخليفة الحكم، في المصاف الغربي لمدينة الزهراء، وأنه نقل إليها الفتى فائق الصقلبي تنويها لمكانته وتشريفا له، عندما اعتلت منزلته لديه. كذلك كان لجعفر الصقلبي عبيد يتخير منهم للخدمة الرسمية لدى الخليفة، انظر للإشارات المقتضبة والمبعثرة عنه عند ابن حيان، **المقتبس**، هواري، ص٤٨، ص٣٥؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٣٤؛ المقري، أحمد محمد المقري التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب**، تحقيق إحسان عباس،(بيروت: دار صادر، ٢٠٠٤م)، ج٢، ص١٨-١٩.

الصقلبي، وجعفر بن عثمان المصحفي جعل كثيراً من الباحثين يلتبس عليهم الأمر ويعتقدون أنهما رجلاً واحداً، بالرغم من أن الأول صقلبي والثاني بربري، وأن جعفر الصقلبي توفي سنة ٣٦٠هـ/ ٩٧١م[١]، بينما توفي جعفر المصحفي سنة ٣٧٢هـ/ ٩٨٢م[٢]. ولم يتول الأخير الحجابة إلا زمن ولاية الخليفة هشام بن الحكم (٣٦٦-٣٩٩هـ/ ٩٧٦-١٠٠٩م) ولم يكن قبلها حاجباً[٣]؛ بدليل أن ابن حيان لم يُشر حينما تكلم عن جعفر المصحفي بأنه حاجب[٤]، ويؤكد ذلك – أيضاً – ابن الأبار عند ترجمته للمصحفي فإنه لم يشر إلى تولي جعفر المصحفي الحجابة زمن الخليفة الحكم بل كان صاحب المدينة[٥] وعلى الكتابة

(١) ابن حيان، **المقتبس**، هواري، ص٤٨.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٥٠.

(٣) لقد تتبعنا ذلك من خلال القطعة التي تتكلم عن الست سنوات الأخيرة من حكم الخليفة الحكم(المستنصر بالله) فلم يشر ابن حيان إلى أن المصحفي تولى الحجابة للخليفة الحكم المستنصر بالله، إنما يشير بأنه صاحب المدينة في تلك الفترة، كذلك في بعض نصوص ابن حيان الذي نقلها ابن بسام في الذخيرة تؤكد أنه لم يكن حاجباً زمن الخليفة الحكم، ابن حيان، **المقتبس**، هواري، القطعة الخاصة بالست سنوات من حكم الخليفة الحكم؛ ابن بسام، **الذخيرة**، ج٤، ق٧، ص٤٤.

(٤) تتبعنا ذلك من خلال القطعة التي تتكلم عن الست سنوات من حكم الخليفة الحكم(المستنصر بالله) ولم يشر ابن حيان ولو لمرة واحدة بأنه الحاجب، إنما يشير بأنه صاحب المدينة في تلك الفترة. انظر؛ ابن حيان، **المقتبس**، هواري، ص ١٣ وما بعدها.

(٥) صاحب المدينة : هو المكلف بإدارة المدينة وغالباً ما تضاف إليه خطة الشرطة العليا وشرطة المدينة، وتتطلب فيه شروط معينة بأن يكون عفيفاً أو فقيهاً أو شيخاً. ومن مهامه أيضاً تهيئة جو الاستقرار والهدوء العام داخل المدينة حتى في أثناء الاحتفال بالمناسبات الاجتماعية كالأعراس، كذلك إبلاغ الأمير بعزل القاضي وإبلاغ الفقهاء بعزلهم من خطة الشورى، وتنفيذ قرارات الإعدام فيمن يحكم عليه بذلك. أيضاً من مهامها الإشراف على السجن والسجناء، وعدم الانفراد بالأمور الكبيرة دون الرجوع للقاضي أو السلطان. للمزيد انظر؛ ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي، **رسالة في آداب الحسبة والمحتسب**، نشره ليفي بروفنسال،(القاهرة : مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٥٥م)،ص١٦؛ خلاف، **تاريخ القضاء** ص٤٤٥، ص٤٥٩؛ وللمزيد حول خطة المدينة انظر؛ محمد عبدالوهاب خلاف، صاحب المدينة في الأندلس، **مجلة الفيصل**، العدد١٤٠١،٤٤هـ/ ١٩٨١، ص٢٦-٢٨.

العليا[١]، وذكر أنه تولى الحجابة زمن الخليفة هشام (المؤيد بالله)، وهذا ما يؤكده ابن عذاري أيضاً[٢]. ويؤكد ذلك -أيضاً- أنه حينما تولى جعفر المصحفي حجابة الخليفة هشام (المؤيد بالله) رُفع مجلسه فوق مجلس بقية الوزراء، وتم فرش كرسيه بالديباج بدلاً من الكتان، وذلك وفقاً للرسوم المعمول بها وقتذاك عند تولي الحجابة،وعند هذا ذكر (ابن حيان) أن المصحفي استحى أن يتقدم أصحابه الوزراء، وهذا يدل على أنه لم يكن حاجباً قبل ذلك.

وعليه؛ يتبين أن الخليفة الحكم المستنصر بالله لم يعهد الحجابة بعد وفاة حاجبه جعفر الصقلبي لأي من قادته وخواصه، حتى وزيره المقرب إليه جعفر المصحفي لم يتول الحجابة إلا زمن ولاية الخليفة هشام بن الحكم ولم يكن قبلها حاجب، ويظهر أن تعطيل الخليفة الحكم لمنصب الحجابة يعكس تخوفه من استئثار الحاجب بالسلطة دون ابنه في حال وفاته. والظاهر أنه لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تعطيل منصب الحجابة، بل سبقه إلى ذلك الأمير عبدالرحمن (الأوسط) بن الحكم (٢٠٦-٢٣٨هـ/ ٨٢١-٨٥٢م)[١] الذي عطلها لمدة يسيرة من حكمه[٢]، وكذلك في زمن الأمير محمد بن عبدالرحمن (٢٣٨-٢٧٣هـ/ ٨٥٢-٨٨٦م)[٣] ،و في عهد الأمير عبدالله بن محمد(٢٧٥-٣٠٠هـ/ ٨٨٨-٩٢١م)[٤] بقي منصب الحجابة شاغراً عدة سنوات بعد أن عزل أحد حجابه، وفي عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر (٣٠٠-٣٥٠هـ/ ٩١٢-٩٦١م) ظل منصب الحجابة معطلاً في الثلاثين سنة الأخيرة من حكمه[٥]، ويبدو أن الخليفة الحكم المستنصر بالله أعاد شغل هذا المنصب وعين عليه جعفر الصقلبي في بداية حكمه، و قبل أن يرزق بولديه عبد الرحمن وهشام، ولم يكن في حسبانه يومها تولية العهد لأحد أبنائه، وعندما توفي حاجبه جعفر الصقلبي، كان

---

(١) ابن الأبار، **الحلة**، ج٢، ص ٢٥٧.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥٤.

الخليفة الحكم قد عزم على تولية ابنه هشام ولاية العهد، فرأى من الأنسب عدم تولية أي شخص في منصب الحجابة،ربما خوفاً من تسلطه على الدولة في حال وفاته وابنه مازال صغيراً.

وعليه؛ يتضح أن منصب الحجابة عُطل أو ظل شاغراً في بعض فترات حكم الأمويين في الأندلس والجدول التالي المستخلص من الملحق رقم(١)(٦) يوضح عدد الحجاب زمن الدولة الأموية في الأندلس ومدى استمرارية المنصب :

---

(١) أبو المطرف؛ عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل، ولي وهو ابن ثلاثين سنة، كان رجلاً مطلعاً على العلوم، كما كان شاعراً أديباً ذا همة عالية. وهذا ربما ما ألقى بظلاله على عهده الذي شهد نهضة حضارية وإدارية كبيرة في الأندلس. ابن حيان، **المقتبس**، مكي، الرياض، ص٢٧٥ وما بعدها؛ الحميدي، **جذوة**، ص٢٤؛ المقري، **نفح**، ج١،ص٣٤٧؛ السيد عبدالعزيز السالم، **تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة بقرطبة**،(لبنان : دار النهضة العربية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ص٢٢٨.

(٢) ابن القوطية؛ أبو بكر محمد بن عبدالعزيز، **تاريخ افتتاح الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط٢،(القاهرة- بيروت : دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م)، ص٧٨؛ الخلف، **نظم حكم**، ج١، ص٤١٨-٤١٩.

(٣) أبو عبدالله؛ محمد بن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل، أمه أم ولد اسمها "تهتر"، كان محباً للعلوم مؤثراً لأهل الحديث، شهدت فترة حكمه العديد من الثورات وعدم الاستقرار، للمزيد انظر الحميدي، **الجذوة**، ص٢٥، ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٢٠ وما بعدها.

(٤) أبو محمد؛ عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن بن الحكم، أمه أم ولد اسمها "عثار"، شهدت فترة حكمه العديد من الثورات حتى علق بعض المؤرخين أن في كل جهة متغلب، توفي سنة ٣٠٠هـ/ ٩٢١. الحميدي، **الجذوة**، ص٢٥-٢٦؛ ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢،ص٢٦.

(٥) للمزيد انظر؛ الخلف، **نظم حكم**، ج١، ص٤١٨-٤١٩.

(٦) انظر: أدناه؛ ص٢٧٣-٢٧٥.

جدول رقم (١)

الأمير -الخليفة	عدد الحجاب	استمرار المنصب
الأمير عبدالرحمن بن معاوية (الداخل)	٥	مستمر
الأمير هشام بن عبدالرحمن (الرضا)	١	مستمر
الأمير الحكم بن هشام (الربضي)	١	مستمر
الأمير عبدالرحمن بن الحكم (الأوسط)	٥	عُطل مدة يسيرة
الأمير محمد بن عبدالرحمن بن الحكم	٢	مستمر
الأمير المنذر بن محمد بن عبدالرحمن	٢	عطل
الأمير عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن	٢	عطل
الخليفة عبدالرحمن بن محمد (الناصر)	٢	عطل
الخليفة الحكم بن عبدالرحمن (المستنصر بالله)	١	عطل
الخليفة هشام بن الحكم (المؤيد بالله)	٤	مستمر

ويتضح من الجدول السابق التفاوت الواضح في عدد الحجاب من حاكم لآخر، وأن المنصب شهد استقراراً في أواخر عهد عبدالرحمن (الداخل) حتى بداية عهد عبدالرحمن (الأوسط) الذي عُطل فيه المنصب لأول مرة، ولم يشهد المنصب استقراراً بعد ذلك؛ إذ رأينا أنه عُطل أو ظل شاغراً أكثر من مرة حتى زمن الخليفة الحكم المستنصر بالله الذي شهد إعادة شغل هذا المنصب بتعين الحاجب جعفر الصقلبي الذي ظل في منصبه حتى وفاته، ولم يُعين بعده حاجباً حتى وفاة الخليفة الحكم المستنصر بالله.

وبالرغم من أن الوزير جعفر بن عثمان المصحفي لم يعين حاجباً زمن الخليفة الحكم المستنصر إلا أنه مع ذلك يبقى صاحب النفوذ الأبرز قُبيل وفاة الخليفة الحكم في الدولة؛

لذا حرص محمد بن أبي عامر، على تواصله الدائم مع المصحفي والتزام طاعته، كما وصف ابن حيان «وهو في ذلك كله يغدو إلى باب جعفر ويروح، ويختص به ويتحقّقُ نصيحته»[١]. وقد ازدادت علاقته بجعفر المصحفي بعد وفاة الخليفة الحكم؛ إذ أصبح ابن أبي عامر أحد رجاله القريبين منه؛ خصوصاً بعد أن بدأت الصراعات بين العناصر الطامعة في الحكم بعد وفاة الخليفة؛ فالصقالبة[٢] بقيادة الفتيان جوذر وفائق يرون في الأمير المغيرة بن عبد الرحمن الناصر[٣] مرشحاً مناسباً للخلافة[٤]، وأن قيام المصحفي

---

(١) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٤٦.

(٢) الصقالبة: هم سكان البلاد المختلفة من بلغاريا، والتي امتدت أراضيها من بحر قزوين إلى البحر الأدرياتي. على أن كلمة Esclave(صقلب) فرنسية قديمة، معناها عبد أو رقيق. وهي التسمية التي أطلقها الجغرافيون العرب في العصور الوسطى على الشعوب السلافية عامة؛ لأن بعض الجرمان والسكندوايين دأبوا على سبي تلك الشعوب السلافية وبيع رجالها ونسائها إلى عرب اسبانيا؛ ولذا أطلق العرب عليهم اسم صقالبة. ثم توسع العرب في استعمال هذا الاسم فأطلقوه على أرقائهم الذين جلبوهم من أيه أمة مسيحية، واستخدموهم في القصر الخليفي. وقد جاء أغلب هؤلاء وهم أطفال إلى الأندلس حيث ربوا تربية إسلامية، ودربوا على أعمال القصر، وتطورت أعمالهم حتى استخدموا في الحرس والحاشية والجيش، وأصبح منهم قادة وأدباء ومشاهير. أحمد مختار العبادي، **الصقالبة في أسبانيا لمحة عن أصلهم ونشأتهم وعلاقتهم بحركة الشعوبية**،(مدريد : وزارة المعارف العمومية،المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م)، ص٨-١١ وما بعدها، البكر، خالد بن عبدالكريم، **الرحلة الأندلسية إلى الجزيرة العربية من القرن الثاني حتى القرن السادس الهجري**، ط١،(الرياض: مكتبة الملك فهد، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، ص١٣٩ وما بعدها؛ وللمزيد انظر؛ عمر مصطفى لطف، **تاريخ الصقالبة في الأندلس دراسة تاريخية جديدة**،(د.ن، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م).

(٣) المغيرة بن عبدالرحمن(الناصر) بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن الحكم بن هشام بن عبدالرحمن بن معاوية. قتل خنقاً في صبيحة الليلة التي مات في الخليفة الحكم(المستنصر بالله) وذلك سنة ٣٦٦هـ/ ٩٧٧م، ابن حزم، **جمهرة**، ص١٠٣؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦١.

(٤) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٤٤.

وابن أبي عامر بالحكم نيابة عن الخليفة الصغير لن يكون في صالحهم[١]، بينما يرى فريق آخر بقيادة المصحفي تولية الأمير هشام بن الحكم الخلافة تنفيذاً لوصية أبيه، ووفاءً لبيعة العهد التي في أعناقهم، وبدت ملامح الانشقاق تطل برأسها وتنذر بخطرها على وحدة الأندلس، إلا أن فريق المصحفي أنهى هذه المشكلة حينما رأى ضرورة تصفية مرشح الصقالبة بشكل سريع[٢]، وتبرع للقيام بهذه المهمة محمد بن أبي عامر، وفعلاً تمت العملية في نفس الليلة التي مات فيها الخليفة الحكم[٣]، وبذلك أسقط في أيدي الصقالبة، وانفرد فريق المصحفي بحكم البلاد. فأصبح ابن أبي عامر أحد الرجال الثقات لدى الحاجب المصحفي، فتمت ترقيته إلى مرتبة الوزارة بعد ستة أيام فقط من بيعة الصبي هشام بالخلافة[٤]، فارتفعت مكانته كثيراً في الدولة وأصبح الرجل الثاني بعد الحاجب المصحفي، وقد أحسن استغلال مركزه ونفوذه في كسب تأييد العديد من رجالات الدولة، ورضا عامة الناس، بعد مساهمته في إسقاط بعض الضرائب التي كانت ترهق كاهل العامة[٥]، ليتمكن بعد ذلك من إقصاء رجالات الدولة وقادتها مستفيداً من صراعات بعضهم البعض كما حدث بين الحاجب المصحفي والصقالبة. إذ استغل ابن أبي

---

(١) مونتغمري وات، **في تاريخ إسبانيا الإسلامية**، ترجمة محمد رضا المصري، ط٢،(بيروت : شركة المطبوعات، ١٩٩٨م)، ص٩٣.

(٢) فصّل ابن عذاري في عرض الآراء التي تداولها فريق المصحفي في تلك الليلة؛ إذ جمع الحاجب المصحفي أصحابه وجنده وعرض عليهم ما سمعه من الصقالبة وما كانوا ينوون فعله من نكث البيعة لهشام ومبايعة الأمير المغيرة بن الناصر، وحذرهم من خطورة هذا الأمر على مستقبلهم إذ قال: «إن حبسنا الدولة على هشام، أمنا على أنفسنا، وصارت الدنيا في أيدينا؛ وإن انتقلت إلى المغيرة، استبدل بنا، وطلب شفاء أحقاده». وهنا رأى فريق المصحفي قتل المغيرة قبل أن يبلغه موت الخليفة الحكم. ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦١.

(٣) انظر تفاصيل ذلك، ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦١-٢٦٢.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥٤.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥٩.

عامر ذلك بتقوية مركزه ففصل بعض الغلمان من أصحاب فائق وجوذر وألحقهم بخدمته وكانوا زهاء خمسمائة[(١)]، كذلك دخل بنو برزال[(٢)] في خدمته بعد أن كانوا تحت قيادة المصحفي الذي تخلى عنهم لابن أبي عامر أثناء المواجهة مع الصقالبة، ويبدو أن الثقة الكبيرة التي أعطاها المصحفي لابن أبي عامر ممثلة بتنازله عن قوة كبيرة كبني برزال لابن أبي عامر صرفته عن التفكير بالخطر الذي يمكن أن يشكله الأخير على نفوذه وسلطته بدخول تلك القوى تحت يده؛ إذ تمكن فيما بعد من التخلص بسهولة من الحاجب المصحفي[(٣)]، وتكمن ثقة المصحفي في ابن أبي عامر بعدما أظهره الأخير من ولاء للمصحفي وشجاعة وإقدام في العديد من المواقف التي واجهها المصحفي سواء في تصفيته للأمير المغيرة بن الناصر؛ وبذلك إفشال مخطط الصقالبة في تعينه خليفة على

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٣؛ عنان، **الدولة العامرية**، ج٣، ص٤٠.

(٢) بنو برزال: ينتمون إلى قبيلة زناتة البربرية، ويعتنقون المذهب الإباضي، اشتهروا بالصرامة وشدة البأس، استخدمهم الخليفة الحكم المستنصر بالله في خدمته، ثم ضاعف محمد بن أبي عامر أعدادهم في جيشه، وشجعهم على الهجرة من المغرب إلى الأندلس واستعملهم في الأعمال والولايات المهمة. وبعد سقوط الخلافة الأموية في الأندلس أصبح بنو برزال جنداً مرتزقة بتحول ولائهم لصاحب العرض الأفضل من ملوك الطوائف. ابن بسام، **الذخيرة**، ق٢،ج١، ص٢١؛ ابن حزم، **جمهرة**، ص٤٩٨، ابن خلدون، **تاريخ**، ج٢ ص٢٧٣٢، عبدالقادر عثمان محمد جاد الرب، "العامريون: الخطط والأساليب لتجاوز شرط قرشية الخلافة وأمويتها بالأندلس(٣٦٦-٣٩٩هـ/ ٩٧٦-١٠٠٩م)"، **مجلة التاريخ العربي**، المغرب، العدد الثاني والثلاثون ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٢٥٩، هامش رقم ٢١؛ وللمزيد حول بنو برزال؛ انظر، حمدي عبدالمنعم محمد حسين، **دراسات في التاريخ الأندلسي** "دولة بني برزال في قرمونة" ٤٠٤-٤٥٩هـ/ ١٠١٣-١٠٦٧م)،(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٠م)، ص٣ وما بعدها.

(٣) تمكن ابن أبي عامر من التخلص من المصحفي، بعد اتهامه بسرقة الأموال، والمطالبة بالاقتصاص منه وشكلت محكمة في ذلك استمرت طويلاً في محاكمته وسجنه، إلى أن انتهى المطاف بالمصحفي ميتاً في سجنه، وقد شكك بعض المؤرخين في وفاته بأنه مات مسموماً، ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥٦، ص٢٧٢، المقري، **نفح**، ج٣، ص٩٠.

الأندلس، ثم القضاء على خطر هؤلاء الصقالبة بعد ذلك، أو مبادرته لقتال القشتاليين الذين اعتدوا على الحدود الإسلامية مستفيدين من موت الخليفة المستنصر بالله[١].

وقد أدرك الحاجب المصحفي متأخراً النفوذ الكبير الذي أصبح يملكه ابن أبي عامر في الدولة، ولم يعد بمقدوره مواجهته لوحده؛ لذا اتصل بالقائد غالب الناصري صاحب القوة العسكرية الأبرز في تلك الفترة، وحاول استمالته لجانبه عن طريق المصاهرة؛فطلب ابنة الناصري لولده، وكادت المصاهرة أن تتم، إلا أن ابن أبي عامر حال دون إتمام العلاقة التي كادت أن تتم بينهم،وتمكن من الزواج من ابنة الناصري[٢] وتوثيق العلاقة معه،ثم الخروج بمرسوم من الخليفة بتولي ابن أبي عامر الحجابة مشاركة مع المصحفي فلم يبق للأخير بعد ذلك من الحجابة إلا اسمها، قبل أن يُعزل من الحجابة رسمياً يوم الاثنين ١٣ شعبان عام ٣٦٧هـ/ ٩٧٨م[٣]، ويرمى في غياهب السجن هو وابنه وبعض أقربائه بعد أن عزلوا عن مناصبهم[٤].

بقيت العقبة الأخطر في طريق ابن أبي عامر القائد الكبير غالب الناصري، وكان موكولاً إليه قيادة الجيش الأندلسي في مناطق الثغر، مما اضطر ابن أبي عامر إلى الاستعانة في مواجهة الناصري بالقائد جعفر بن علي بن حمدون[٥] من زعماء زناته في المغرب الموالين لبني أمية،فأحضره ابن أبي عامر من المغرب واستوزره، مما دفع القائد غالب الناصري إلى طلب العون من بعض الإمارات النصرانية المجاورة في الشمال، ولم ينته هذا النزاع إلا

(١) ابن بسام، **الذخيرة**، ج٤، ق٧، ص٤٧.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٤٩؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٧.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٧.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٨.

(٥) جعفر بن علي بن حمدون المعروف بابن الأندلسي، من شيوخ زناته الموالين لبني أمية في الأندلس، والده علي بن حمدون هو الذي بنى المسيلة من بلاد الزاب الأكبر، وسكنها ابنه جعفر، الذي دعاه ابن أبي عامر إلى الأندلس و استوزره، فعظم شأنه في الأندلس. ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص٣٠٥؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٧٨.

بالصدام المسلح بين الطرفين الذي انتهى لصالح ابن أبي عامر وأصحابه ومقتل القائد غالب الناصر[١]. لتخلو بعد ذلك الساحة لابن أبي عامر لعمل سلسلة من المخططات، ابتداءً من حجبه لخليفة الأندلس هشام المؤيد بالله (٣٦٦هـ-٣٩٩هـ/ ٩٧٦-١٠٠٩) ومروراً بالتغيرات الكبيرة التي أحدثها في النظام السياسي والعسكري والاقتصادي والتي أثرت بدورها على الوضع الاجتماعي في الأندلس[٢].

وقبل الانتقال للحديث عن أبناء المنصور بن أبي عامر، ينبغي أن نقف قليلاً هنا حول العلاقة التي خاض فيها بعض المؤرخين سواء المتقدمين منهم أو المعاصرين فيما يخص ابن أبي عامر والسيدة صبح البشكنسية، فقد حاول بعضهم[٣] تفسير المكانة الكبيرة التي وصل إليها ابن أبي عامر في سنوات قليلة لقصة عشق تربطه بالسيدة صبح، و أنه لولا تلك المرأة التي شغفها حباً لما تمكن من الوصول إلى سدة السلطة والانفراد بحكم الأندلس !

في البداية لو نظرنا لوضع الأندلس السياسي لوجدنا أنها تضم في أجهزتها عدة شخصيات ذات نفوذ واسع كالحاجب جعفر المصحفي، والقائد غالب الناصري، وبعض الصقالبة كفائق وجؤذر، وقبل ذلك على رأس السلطة الخليفة الحكم المستنصر بالله الذي يعد من أعظم حكام الأندلس، كما شهدت فترة حكمه استقراراً عاماً قلما شهدته

---

(١) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٦١؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٣٧٩.

(٢) انظر: تفصيل ذلك في فصل المشروع العامري؛ ص٥١ وما بعدها.

(٣) انظر مثال ذلك؛ كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه فارس، منير البعلبكي، ط١٦،(بيروت : دار العلم للملايين،٢٠٠٥م)، ص٤٤٩؛ ليفي بروفنسال، **تاريخ اسبانيا الإسلامية من الفتح إلى سقوط الخلافة القرطبية**(٧١١-١٠٣١م)، ترجمة إلى الاسبانية إميليو جارثيا جومث، ترجمة إلى اللغة العربية على عبدالرءوف البمبي،علي إبراهيم منوفي، السيد عبدالظاهر عبدالله، مراجعة صلاح فاضل، ط٣،(المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م)،ص٤٤٩؛ محمد خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٨٩-٩٠.

الأندلس، فليس من المقبول تجاوز كل ذلك وإعطاء السيدة صبح مكانة ونفوذ حتى تستطيع إعطاء ابن أبي عامر نفوذاً وسلطة ليتمكن من خلالها السيطرة على الدولة. كذلك لم يكن الخليفة الحكم؛ بالشخصية الضعيفة حتى يعميه حب امرأة عما يدور في قصره، لاسيما أنه كان قد شعر باهتمام بعض النساء في قصره بهدايا ابن أبي عامر حتى قال مرة: «ما الذي استلطف به هذا الفتى حُرمنا حتى ملك قلوبهن، مع اجتماع زخرف الدنيا عندهنَّ، حتى صرن لا يصفن إلا هداياه، ولا يُرضيهنَّ إلا ما أتاه؟ إنه لساحر عليم، أو خادم لبيب ! وإني لخائف على ما بيده!» [1]. فلو كان الخليفة الحكم يساوره الشك في سوء نية ابن أبي عامر تجاه نساء قصره لما أفلت من عقابه، خصوصاً ما عرف عنه بالتزامه الديني حتى إنه فكر في التخلص من الخمر بقطعه لشجرة العنب،لكنه عدل عن رأيه حينما علم أنه يصنع من غير تلك الشجرة[2]. كذلك لو كان لتلك المرأة تأثيرها القوي فعلاً على سيدها الخليفة الحكم، لاستطاعت أن تؤثر عليه في أخذ قرار إطلاق حريتها؛ إذ ظلت جارية حتى بعد إنجابها لأبنائه[3]. ثم إن مساهمتها في زواج محمد بن أبي عامر من أسماء بنت غالب الناصري[4]، أبان صراع ابن أبي عامر مع المصحفي، يدحض رأي القائلين بوجود علاقة غرامية بين ابن أبي عامر والسيدة صبح. والدليل الآخر على أن العلاقة بين السيدة صبح والزعيم العامري محمد بن أبي عامر لم تتعد حدود المصالح المشتركة، أنه حينما حاول ابن أبي عامر الانفراد بالسلطة وحده، لم تقف السيدة صبح مكتوفة الأيدي، بل حاولت الاتصال بالزعيم الزناتي

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٥٢.

(٢) الحميدي، **الجذوة**، ص٢٧.

(٣) أنجبت له الابن الأول واسمه عبد الرحمن سنة ٣٥٦هـ/ ٩٦٧م لكنه توفي بعد ثلاث سنوات، ثم أنجبت الابن الثاني هشام الذي تولى الخلافة بعد ذلك. انظر، ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٥١.

(٤) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٤٩؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٧.
Azizur, Syed Rahman , **The Story Of Islamic Spain**,(India: Goodword,2001), p183.

زيري بن عطيـة[١] في المغـرب لإسـقاط ابـن أبي عـامر[٢]، لكـن الأخـير كـشف المخطـط وأفشل ذلك التحالف.

ويبدو أن السيدة صبح تبحث عن تأمين المستقبل السياسي لابنها؛ ووجدت في ابن أبي عـامر شخـصية مناسـبة لتحقيـق هـدفها نظـراً لكونـه ذا تجربـة إداريـة عريـضة في المجالات السياسية والعسكرية، علاوة على ما أبداه من حماسة في القضاء على منافسي هشام (المؤيد بالله).

أما بالنسبة للتشنيع في السلوك الشخصي فلم يقتصر على ابن أبي عامر وصبح؛ إنما طال قاضي الجماعة ابن السليم فقد طعن خصوم العامريين في سلوكه ضمن أبيات هجاء نالـت منه ومن السيدة صبح[٣]. ويبدو أن هذا التوجه في مهاجمة المسئولين حينـذاك كـان يعكـس حالة عدم الرضا من جراء الطريقة التي تدار بها الدولة.

---

(١) زيري بن عطية بن عبدالله بن تبادلت بن محمد بن حزر الزناتي المغـراوي الخـزري، تـزعم زناتـه سـنة ٣٦٨هـ/ ٩٨٨م، وأقام في المغرب معلناً ولائه للأمويين وللحاجب محمـد بـن أبي عـامر بعـد سـقوط دولة الأدارسة، فسيطر زيري على جميع بوادي المغرب، وعلى مدينة فاس. توترت العلاقة بينـه وبـين المنصور بن أبي عامر، وجرت بينهم حروب انتهت بانتصار العامريين، ومات زيري متـأثراً بجراحـه جراء تلك الحروب، سـنة ٣٩١هـ/ ١٠٠١م. ابـن أبي زرع، عـلي الفـاسي، **الأنـيس المطـرب بـروض القرطـاس في أخبـار ملـوك المغـرب وتـاريخ مدينـة فـاس**،(الربـاط: دار المنـصور للطباعـة والوراقـة، ١٩٧٢م)، ص١٠٢-١٠٧؛ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد ، **تاريخ ابـن خلـدون المـسمى كتـاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عـاصرهم مـن ذوي الـسلطان الأكـبر**، ط١(لبنان : دار بن حزم)، ج٢، ص٢٤٤٢-٢٤٤٤.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧،ص٥٣؛ رينهرت دوزي، **المسلمون**،ج٢، ص١٣٦.

(٣) مما قيل من تلك الأبيات :

اقـــتربَ الوعـــدُ وحـــان الهـــلاك ... وكـــلّ مـــا تكرهـــه قـــد أتـــاك

خليفـــة يحـــضر فـــي مكتـــب ... وأمـــــه حـــــبلى وقـــــاضٍ..

ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٨٠.

وقبل أن نختم الحديث عن السيدة صبح وعلاقتها بـابن أبي عـامر، ينبغـي الإشـارة إلى روايتين تتضاربان مع بعضهما في المعنى كنموذج يوضح اللغط الكبير حول العلاقة ما بـين صبح وابن أبي عامر. إذ ذكر ابن حزم رواية جاء فيهـا: «يقـول قـائلون إن أم هـشام المؤيـد استحلها ابن أبي عامر بنكاح سر، والله أعلم»(١). ويتضح من صياغة الرواية عدم ثقة ابـن حزم في مثل تلك الروايات وأنها عبارة عن أقاويل غير معروفة المصدر. والرواية الأخرى التي تتعارض مع رواية ابن حزم؛ أوردها ابن سعيد في مغربه نقـلاً عـن الحجـاري مفادهـا أن صبح أرضعت محمد بـن أبي عـامر؟! لـذا يـسمى ظئـر هـشام(٢). ورغـم غرابـة تلـك الرواية وسذاجتها - إن صح التعبير- إذ لم يكن لـصبح أولاد سـوى عبـد الـرحمن وهـشام وكليهما كانـا تحـت نظـر ابـن أبي عـامر وإشرافـه، ثـم إن ابـن أبي عـامر قـدم قرطبـة شـاباً، فكيف لصبح أن ترضعه؟! ومعلومٌ أن الحجاري صاحب الرواية كـان متحـاملاً قاسـياً في حق الخليفة هشام (المؤيد بالله)(٣)، ولا يتماشـى كلامـه هنـا عـن الخليفـة مـع مـؤرخ يـدون حقائق ويدقق في الأخبار، بل أنه يعبر عن وجهة نظر شخصية. ويتبين مـن كـلا الـروايتين التضارب الكبير في محتواهمـا كـدليل عـلى الاضـطراب في وصـف العلاقـة مـا بـين ابـن أبي عامر والسيدة صبح.

إذاً؛ ليس من المقبول أن يعطى دور محوري للسيدة صبح في وصول محمد بـن أبي عـامر لسلم المجد والحكـم،إذ كـان الخليفـة الحكـم نفسه هـو مـن سـاهم في بـروز ابـن أبي عـامر

(١) ابن حزم، علي بن أحمد، **نقط العروس في تاريخ الخلفاء**، تحقيـق شـوقي ضـيف،(القـاهرة: مجلـة كليـة الآداب-جامعة فؤاد الأول،١٩٥١م)، ص٧٠.

(٢) ابن سعيد، **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف، ط٢(القاهرة: دار المعـارف،١٩٦٤م)،ج١، ص١٩٥.

(٣) ذكر ابن سعيد أن الحجاري تحامل على هـشام المؤيـد في حديثـه عنـه إذ قـال الحجـاري: «نـشأ جامـد الحركة أخرس الشمائل لا يشك المتفرس فيه أنه نفس حمـار في صـورة آدمـي»، وغيرهـا مـن التعـابير القاسية في حق الخليفة المؤيد، ابن سعيد، **المغرب**، ج١، ص١٩٤.

بإعطائه مناصب مهمة في الدولة -كما أشرنا-، كذلك لو كان لدعمها أثراً كبيراً في استيلاء ابن أبي عامر على السلطة لما استطاع الرجل الاستمرار في ذروة القيادة خصوصاً بعد الخصومة السياسية التي حدثت بينهما، بل عمل على إضعاف شأنها فلم يعد لها دور يذكر بعد تلك الحادثة[1]، بينما استمر ابن أبي عامر على رأس السلطة وجعلها لأبنائه من بعده. حيث تولى الأمر بعده ابنه المظفر عبد الملك (٣٩٢هـ-٣٩٩هـ/ ١٠٠٣-١٠٠٨م) والذي حاول اقتفاء سياسة أبيه بحجبه للخليفة هشام، وإتباع مشروعات والده ومخططاته، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير، وشهدت فترة حكمه استقراراً سياسياً وعسكرياً وازدهاراً اقتصادياً، فاكتسب رضا العامة، وفي ذلك قال ابن حيان: «وأحبه الناس سراً وعلانية، وانصب الإقبال والتأييد عليه انصباباً لم يسمع بمثله.....وبلغت الأندلس في أيّامه إلى نهاية الجمال والكمال وسعة الحال...فاجتمع الناس على حبه، ونجا من الفتن. وأخباره في ذلك مأثورة»[2]. لكن عهد المظفر لم يدم سوى سبع سنوات؛ إذ وافته المنية عام ٣٩٩هـ/ ١٠٠٨م[3]، ليتولى بعده أخوه عبد الرحمن الناصر (شنجول)، والذي لم يكن كسابقيه؛ إذ اختط لنفسه سياسة مغايرة، ارتكب خلالها حماقات كبيرة؛ خصوصاً إقدامه على أخذ وثيقة عهد من الخليفة هشام المؤيد (٣٦٦هـ-٣٩٩هـ/ ٩٧٦-

---

(١) توفيت السيدة صبح سنة ٣٨٩هـ/ ٩٩٩م ، ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢١٠.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٥٨.

(٣) اختلف المؤرخون حول وفاته؛ فابن الخطيب ذكر أنها كانت طبيعية بسبب ذبحة صدرية أصابته، ويذهب مع هذا الرأي ليفي بروفنسال، بينما يؤكد ابن الأثير أنه مات مسموماً ويفصل في ذلك بقوله: «وكان سبب موته- أي المظفر- أن أخاه عبد الرحمن سمه في تفاحة قطعها بسكين كان قد سم أحد جانبيها فناول أخاه ما يلي الجانب المسموم، وأخذ هو ما يلي الجانب الصحيح، فأكله بحضرته فاطمأن المظفر وأكل ما بيده منها فمات». ويذهب معه في هذا الرأي المؤرخ ابن عذاري. انظر ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي كرم، **الكامل في التاريخ**، تحقيق محمد بن يوسف الدقاق، ط٣،(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨/ ١٩٩٨م)، ج٧، ص٣٧٠؛ ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٨٩؛ ابن **عذاري، البيان**، ج٢، ص٣٦-٣٧، ليفي بروفنسال، **تاريخ اسبانيا**، ص٤٨٨.

١٠٠٩م)[١] وارتكابه لأعمال مشينة[٢]، أدت في النهاية إلى غضب كبير في قرطبة، ساعد ذلك المخططين للثورة على النجاح في مسعاهم، وتمكنوا من إسقاط الحكومة العامرية بشكل سريع[٣]، بعد أن دامت تحكم الأندلس حوالي ثلاثاً وثلاثين سنة، ليسدل الستار بعد ذلك على صراع طويل على الخلافة، انتهى بإعلان الاستغناء عن هذا اللقب نهائياً في الأندلس في الثاني عشر من ذي الحجة سنة ٤٢٢هـ الموافق ٣٠ نوفمبر ١٠٣١م[٤].

---

(١) انظر أدناه بشي من التفصيل؛ ص٢١٢ وما بعدها .

(٢) نقل ابن عذاري آراء بعض المؤرخين والمعاصرين لعبد الرحمن شنجول تطعن في دينه وتصوره في أبشع صورة فمثلا ذكر إبراهيم بن القاسم أن شنجول «افتتح عهده بالخلاعة والمجانة فكان يخرج من منية إلى منية ومن منتزه إلى منتزه مع الخياليين والمغنيين والمضحكين مجاهراً بالفتك وشرب الخمر». بينما ذكر الرقيق أنه «لما تم له ما أراد من ولاية العهد واستقل بالملك أخذ في التخليط والفسوق والانتهاك والزنا، ثم تجاوز ذلك كله إلى حمل بعض أصحابه على بعض بحضرته وفي مجلس شرابه وخلوته». بينما اتهم أحد أصحاب عبد الرحمن شنجول بأنه زنديق لاستهزائه بالأذان ذات مرة. ابن عذاري، **البيان**،ج٣، ص٣٩، ص٤٧، ص٦٨.

(٣) للتفاصيل انظر أدناه؛ ص٢٣٢-٢٣٥، ص٢٤٥.

(٤) ابن بسام، **الذخيرة**، ق١،ج٢، ص٤٦١؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص١٨٥.

الفصل الأول

المشـــــروع العامري

ويشمل:

أولاً: الجانب السياسي.

ثانياً: الجانب العسكري.

ثالثاً: الجانب الاقتصادي.

رابعاً: الجانب الإداري.

خامساً: الجانب العلمي.

تمهيد

تمكن العامريون من السيطرة على حكم الأندلس مدة تزيد عن ثلاثة عقود من الزمن، ولم يصل العامريون إلى هذه الدرجة إلا بعد سلسلة من الإجراءات التي قاموا بها في جوانب كثيرة من الحياة العامة في الأندلس، والمتأمل في مغزى هذه الإجراءات يلمس أنها كانت تصب في خدمة التوجه السياسي للعامريين، مما يصح معه اعتبارها مشروعاً قصد العامريون من ورائه ليس مجرد السيطرة على البلاد فحسب، وإنما نقل الخلافة من الأمويين إليهم.

وقد نشأ المشروع العامري وتغذى داخل رحم الدولة الأموية في الأندلس،خصوصاً بعدما آلت الخلافة الأموية في الأندلس إلى صبيٍ صغير (هشام المؤيد بالله)،حيث وجد الحاجب محمد بن أبي عامر في ظل هذه الظروف فرصة لإمكانية تحقيق طموحاته ومشروعاته، وهذا يتضح من التنظيمات والإجراءات التي قام بها محمد بن أبي عامر وأبناؤه من بعده؛ في الجوانب السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والفكرية. وسنحاول في هذا الباب دراسة المشروع العامري وطبيعته من مختلف جوانبه.

أولاً: الجانب السياسي

عهد الخليفة الحكم (المستنصر بالله) بولاية العهد من بعده لابنه هشام، وكان آنذاك طفلاً لم يبلغ الحلم، وحين مات أبوه الحكم بويع بالخلافة من بعده وهو في الحادية عشرة من العمر[١]، وهذا ما فتح المجال أمام الطامحين في السلطة للتنافس والصراع عليها، لكن تلك الصراعات لم تستمر طويلاً؛ إذ نجح كبار موظفي الدولة من رجال الإدارة بزعامة جعفر المصحفي ومؤيده محمد بن أبي عامر في تقديم هشام بن الحكم المستنصر إلى كرسي الخلافة، والاستئثار بالمناصب العليا في الدولة؛ إذ تولى جعفر المصحفي الحجابة، ورقي ابن أبي عامر للوزارة وجعله شريكاً للمصحفي في تدبير أمور الدولة[٢]. وبذلك بقيت زمام الأمور بيد الحاجب جعفر المصحفي؛ كاستمرار لوضعه السابق أواخر أيام الحكم المستنصر، حيث تؤكد بعض المصادر أنه كان يتولى شؤون البلاد أثناء مرض الخليفة الحكم في سنواته الأخيرة[٣]، غير أن جعفر المصحفي لم يوفق في البقاء طويلاً على سدة الحجابة؛ إذ سعى ابن أبي عامر إلى عزله عن منصبه، ثم الزج به في السجن بعد اتهامه بالتعدي على المال العام[٤].

تمكن محمد بن أبي عامر من تولي الحجابة وفرض سيطرته على أجهزة الدولة بفضل التغيرات الكثيرة التي شملت الأجهزة الإدارية[٥] والعسكرية[٦] للدولة حتى أصبحت سلطته تتفوق على سلطة الخليفة نفسه، وبذلك يمكن القول بأنه برزت في تلك الفترة ظاهرة متفردة في تاريخ الأندلس هي ثنائية السلطة، والتي تضاءلت فيها سلطة الخليفة أمام سلطة الحاجب، وأصبح ـ أي الحاجب ـ هو المسيطر الفعلي على الحكم.

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٣٥٣.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٣٥٣.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٣٥٣.

(٤) انظر ص٤١، ص١٤٢ هامش رقم (١).

(٥) حول تلك التغيرات انظر الجانب الإداري؛ ص٩٨ وما بعدها.

(٦) حول تلك التغيرات انظر الجانب العسكري؛ ص٦٨ وما بعدها.

ويتبين ذلك من الإجراءات التي قام بها الحجّاب العامريون منذ توليهم الحجابة؛ إذ حاول الحاجب محمد بن أبي عامر فرض العزلة على الخليفة هشام (المؤيد بالله) بعد أن أشاع أن الخليفة فوض إليه تدبير المملكة لتفرغه للعبادة[١]، وهذا الإجراء أعطى إشارة واضحة أن ابن أبي عامر يفكر في إبعاد الخليفة عن شؤون الحكم والتفرد بتدبيرها وحده؛ لذا خرجت إشاعات مفادها أن أبن أبي عامر يفكر بالاستبداد، وهذا الأمر أثر في علاقته بالخليفة ووالدته صبح كما ذكر ابن بسام الذي رأى - أيضاً - أن أسباب ذلك هو «الحسد ودواعي المنافسة بين أهل القصر الهشامي والعامري»[٢]؛ إلا أن ابن أبي عامر تمكن من إبعاد من يراه خطراً عليه وعلى مشروعه؛ إذ فرق عدداً من خدم الحاشية ولم يدع في خدمة القصر إلا من وثق به،مع إبقائهم تحت المراقبة المستمرة[٣].

ولم تكن ردة الفعل على ما قام به ابن أبي عامر من إجراءات لعزل الخليفة تقتصر على إثارة الإشاعات، بل كانت هناك محاولة جادة لإسقاط العامريين بالثورة المسلحة؛ إذ ذكرت بعض المصادر أن قسماً من رجال الدولة وعدداً من الفقهاء والقضاة[٤] كصاحب خطة الرد القاضي عبد الملك بن منذر البلوطي (ت٣٦٦هـ/ ٩٧٦م) [٥] وصاحب المدينة زياد بن أفلح (ت ٣٦٨هـ/ ٩٧٨م)[٦] ، خططوا للثورة على محمد بن أبي عامر والقضاء

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٧٨.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٥٢.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٥٣.

(٤) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، **طوق الحمامة في الأُلفة والآلاف**، اعتناء نزار وجيه فلوح،(لبنان: المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م)، ص١٠٣؛ أحمد بدر، **عصر الخلافة**، ص٣٧.

(٥) أبو مروان؛ عبدالملك بن منذر بن سعيد بن عبدالله بن عبد الرحمن بن القاسم البلوطي، من أهل قرطبة، سمع عن أبيه القاضي الشهير منذر بن سعيد وغيره، ولي خطة الرد، قبل أن يصلب سنة ٣٦٨هـ/ ٩٧٨م. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٣١٧.

(٦) زياد بن أفلح مولى عبد الرحمن(الناصر)، من وزراء العامريين، وأبرز رجالهم، كان أحد المخططين للثورة على العامريين، قبل أن ينقلب على الثوار حينما كشف المخطط، فخاف زياد أن يفتضح أمره، فألقى بزملائه المتآمرين في السجن. ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص٢٧٨-٢٨٠.

عليه، وقتل الخليفة الصبي هشام (المؤيد بالله)، وتنصيب خليفة أموي آخر بدلاً عنه؛ لكن خيوط المؤامرة تكشفت في مهدها واستطاع ابن أبي عامر القضاء على أبرز رؤوسها[(١)].

ويبدو أن هذه الحادثة جعلت ابن أبي عامر يدرك خطورة وجوده مع الخليفة في مكان واحد، خصوصاً أنه لا يمكن عزل الخليفة في قصره في الزهراء[(٢)] مع وجود حركة نشطة حول جنبات القصر؛ إذ إن دواوين الحكم وأنشطة الدولة المختلفة التي تتطلب وجود الوزراء والموظفين والمراجعين ونحو ذلك موجودة كلها في الزهراء؛ لذا ربما رأى ابن أبي عامر عزل الخليفة عن الناس بشكل كلي بنقله دواوين الدولة وأنشطتها المختلفة لمكان آخر بعيد عن الزهراء وقصر الخليفة من جهة، ويكون ذلك المكان آمناً وحصناً له ولأهله من جهة أخرى؛ لذا فكر بعد هذه الحادثة بإنشاء مدينة ملكية أسماها الزاهرة[(٣)]، وقد شرع في بنائها سنة ٣٦٧هـ/ ٩٧٨م، وحين فرغ من البناء سنة ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م[(٤)] انتقل بجميع دواوين الدولة إليها، وبذلك ترك الخليفة معزولاً في قصره بالزهراء، خصوصاً

---

(١) للمزيد حول هذه الحادثة انظر أدناه، ص٢١٠.

(٢) الزهراء Al Zahra: بناها عبد الرحمن الناصر على بعد خمسة أميال إلى الشمال الغربي من قرطبة عام ٣٢٥هـ/ ٩٣٦م، واستمر البناء في عهد الخليفة الحكم المستنصر بالله وتم الانتهاء منه سنة٣٦٥هـ/ ٩٧٦م، ورغم ذلك لم تعمر المدينة طويلاً إذ نالها الخراب بعد سقوط الخلافة بقرطبة، ومع ذلك بقيت بعض آثارها إلى اليوم. الحميري، **الروض**، ص٢٩٥؛ المقري، **نفح**، ج١، ص٥٦٧، السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٤٠٧-٤١١.

(٣) الزاهرة Al Zahrh: تقع شرقي قرطبة، بدأ البناء فيها عام ٣٦٨هـ/ ٩٧٨م على نهر قرطبة، فحشد ابن أبي عامر الصناع والفعلة وجلب إليها الآلات الجليلة، وتوسع في اختطاطها، وبالغ في رفع أسوارها، وانتقل إليها سنة ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م، ونزلها بخاصته وعامته، وشحنها بأسلحته وأمواله، ابن عذاري **البيان**، ج٢، ص٤١٠؛ الحميري، **الروض**، ص٢٨٣-٢٨٤؛ المقري، **نفح**، ج١، ص٥٧٨، السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٣٣٢، فون شاك، **الفن العربي في إسبانيا وصقلية**، ترجمة الطاهر مكي، (مصر: دار المعارف، د.ت)، ص٤٧-٤٩.

(٤) المقري، **نفح**، ج١، ص٥٧٩.

بعد أن قام بإجراءات لحماية الخليفة من جراء أي اعتداء يستهدف حياته كما كان مخططاً له من قبل الثوار السابقين، فقام بتحصين قصر الخليفة بوضعه سوراً وخندقاً على جانبيه، وسدّه ببوابات محكمة، إضافة إلى الحرس الذين وضعهم على تلك البوابات(١).

ومن الواضح أن كل تلك الإجراءات خصوصاً بناء مدينة الزاهرة كانت موجهةً نحو عزل الخليفة عن ممارسة نفوذه الفعلي بشكل كبير،إضافة إلى كونه يحمل معاني التشبه بالملوك والخلفاء باتخاذه مدينة ملكية على غرار مدينة الخليفة عبد الرحمن (الناصر) الزهراء ومنافسته لها، هذا التوجه العامري بالظهور بمظاهر الملك ومحاولته السيطرة الفعلية على البلاد بشكل منفرد لم تعجب بعض القادة؛ خصوصاً القائد غالب الناصري الذي يعتبر من كبار موالي بني أمية(٢)، فبدأت بينه وبين ابن أبي عامر مناوشات(٣)،انتهت بحرب بينهم استعان فيها غالب بالنصارى وكانت فيها هزيمته ونهايته(٤).

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٧٨.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧،ص٤٨؛ وأكثر ما أثار غالب الناصري هو استدعاء ابن أبي عامر للقائد جعفر بن حمدون المعروف بابن الأندلسي والكثير من جماعته؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٣٧٩؛ وللمزيد انظر أدناه؛ ص٧٣-٧٤.

(٣) تذكر بعض الروايات أن غالب الناصري ناصب ابن أبي عامر العداوة حين لاحظ اتجاه الأخير نحو تجميع السلطات بيده والحجر على الخليفة هشام المؤيد. حينما أشيع خبر تفويض الخليفة لابن أبي عامر بتدبير الدولة نظراً لانشغاله بالعبادة، ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٦٢؛ السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٣٣٣.

(٤) لقد فصل ابن حزم في حادثة وفاة غالب الناصري، وقد نقل ذلك عن والده الوزير أحمد بن حزم الذي كان مشاركاً في الحرب مع ابن أبي عامر ضد الناصري؛ إذ ذكر ابن حزم أن غالب الناصري بعدما هزم الميمنة والميسرة لجيش ابن أبي عامر ولم يبق أمامه سوى القلب وفيه ابن أبي عامر، اتجه فجأة بعيداً عن أرض المعركة وظن أصحابه أنه يريد الخلاء فلم يتبعه أحد، فلما أبطأ عليهم ركبت طائفة منهم نحوه، فوجدوه قد سقط إلى الأرض ميتاً، وقد فارق الدنيا بلا ضربة، ولا طعنة، ولا رمية، ولا أثر. انظر؛ ابن حزم، **نقط**، ص٨١-٨٢، أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، **نوادر ابن حزم**، السفر الأول، ط١،(بيروت : دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ص١٣-١٥.

وبموت غالب بتلك الطريقة فتح المجال للحاجب محمد بن أبي عامر بشكل كبير نحو السلطة، خصوصاً أنه أبعد الكثير من المنافسين والطامعين السياسيين عن الخليفة هشام (المؤيد بالله)، ورأى محمد بن أبي عامر أنه من الأنسب إحداث تغييرات جذرية في مؤسسات الدولة(١). فقام بسلسلة من الإجراءات الطويلة في هذا المجال(٢)، والتي كانت تهدف في نهاية المطاف إلى استحداث طبقة من القادة العسكريين والموظفين والإداريين، تدين بالولاء للعامريين، فاستكثر من جلب البربر والصقالبة(٣)، وأسند إليهم المناصب الكبرى في الجيش والإدارة، «وأخر رجال العرب وأسقطهم عن مراتبهم»(٤)، وتمكن الحاجب محمد بن أبي عامر من خلق طبقة سياسية اجتماعية حوله؛ باستقطابه بعض الأسر المؤثرة في البلاط الأموي وسياساته(٥)؛ سواء في العاصمة قرطبة مثل أسرة بني حزم(٦)، وبني حيان(٧)، وبني

(١) خالد البكر، **الرحلة الأندلسية**، ص١٢٩.

(٢) تتبع تلك التغيرات في ثنايا هذا الفصل.

(٣) خالد البكر، **الرحلة الأندلسية**، ص١٣٠.

(٤) المقري، **نفح**، ج١، ص٣٩٧.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٧٣؛ جاد الرب، **العامريون**، ص٢٦٤.

(٦) بنو حزم: أسرة فارسية من موالي بني أمية، الموطن الأصلي لهذه الأسرة قرية من إقليم لبلة Niebla بغرب الأندلس. وقد كان لها نفوذ واسع في دولة بني أمية في الأندلس. ومن أبرز أفرادها في فترة العامريين الوزير أحمد بن سعيد بن حزم، والد الفقيه أبي محمد علي الظاهري. الحميدي، **الجذوة**، ص١٢٨؛ المقري، **نفح**، ج٢، ص٧٨؛ جاد الرب؛ **العامريون**، ص٢٦٥، هامش رقم [٤٠].

(٧) بنو حيان: أسرة قرطبية ينتهي نسبها إلى حيان، مولى الأمير عبد الرحمن الداخل بن معاوية. ومن أبرز أفرادها المتنفذين في فترة الخليفة الحكم المستنصر وابنه هشام الذين استقطبهم ابن أبي عامر إلى جانبه خلف بن حسين بن حيان، والد المؤرخ القرطبي الشهير أبو مروان حيان المشهور بابن حيان. وقد كان خلف كاتباً لابن أبي عامر وأميناً لسره. وقد نقل عنه ابنه أبو مروان حيان معلومات مهمة عن العامريين في كتابه الذي خصصه عن العامريين. ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٢٤٧-٢٤٨؛؛ جادب الرب، **العامريون**، ص٢٦٥، هامش رقم [٤١].

شهـــيد[١]، وبني جهور[٢]، أو في الأقاليـم كبني عباد[٣]في إشبيلية، و بني يعيش[٤] في طليطلة[٥]، وكذلك من زعـماء البربـر النازلين في بعـض النواحـي مثل بني

(١) بنو شُهيد: ينسبون إلى شهيد بن عيسى بن شهيد مولى معاوية بن مروان الحكم، اُختلف في نسبهم فذكر بعض المؤرخين أنهم يرجعون إلى قبيلة أشجع من قيس عيلان العربية، بينما ذكر المقري أن جدهم شُهيد رومي. تقلد بعض أفراد هذه الأسرة مناصب عليا في الدولة الأموية بالأندلس، ومن أبرزهم في الفترة العامرية أبو عامر أحمد المعروف بابن شهيد. أبو الفتح بن خاقان، **مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس**، تحقيق مديحة الشرقاوي، ط٢،(القاهرة : مكتب الثقافة الدينية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م)، ص٨١؛ ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص ٢٣٧-٢٣٨؛ المقري، **نفح**، ج ٣، ٤٥؛ مؤنس، **فجر الأندلس**، ص٤٤٦.

(٢) بنو جهور: أسرة فارسية ينتهي نسبها إلى بخت بن أبي عبدة، مولى عبد الملك بن مروان. وأول من دخل من أفرادها إلى الأندلس يوسف بن بخت، وذلك قبل وصول عبد الرحمن الداخل إلى الأندلس. وقد كان من كبار موالي بني أمية بالأندلس. كان أبرز أفرادها في الفترة العامرية جهور بن محمد بن جهور المشهور بابن جهور، الذي تم اختياره حاكماً على قرطبة بعد سقوط الخلافة الأموية بالأندلس في ١٥ ذي الحجة ٤٢٢ هـ/ ١٠٣٠م. ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص٢٤٥-٢٥٢؛ ابن عذاري، **البيان**، ج ٣، ص. ١٨٥ – ١٨٧، جاد الرب، **العامريون**، ص٢٦٦، هامش رقم(٤٣).

(٣) بنو عباد : ذكر ابن حيان أنهم ينتسبون إلى قبيلة لخم اليمنية؛ وقبيلة لخم من قبيلة كهلان، وقد كان للخميين ملك بالحيرة من العراق، وكان لباقاياهم ملك باشبيلية من الأندلس؛ انظر ابن بسام، **الذخيرة**، ج١، ق٢،ص١٥٢؛ القلقشندي، أحمد بن علي، **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، تحقيق إبراهيم الابياري، ط١،(القاهرة : الشركة العربية للطباعة، ١٩٥٩م)، ص٤١١.

(٤) بنو يعيش : ينتمون إلى يعيش بن محمد بن يعيش الأسدي، من أهل طليطلة، كان من أهل العلم والفقه، صار إليه تدبير طليطلة زمن الفتنة لكنه لم يستمر طويلاً إذ خلع وانتهى به المطاف في قلعة أيوب وفيها توفي سنة ٤١٨هـ/ ١٠٢٧م، وقال ابن حيان أنه توفي في صفر سنة ٤١٩هـ/ ١٠٢٨م. انظر؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٩٨٧.

(٥) طليطلة Toledo: مدينة قديمة تقع على ضفة النهر الكبير، وهي مدينة غنية وجد المسلمون حينما دخلوها ثروات كثيرة، كانت مقر مملكة القوط، الحميري، الروض، ص٣٩٣-٣٩٤؛ مجهول، **الأندلس وما فيها**، ص٤٢.

الأفطس[١]، وبني ذي النون[٢] في جنوب غربي طليطلة[٣].

كذلك قام الزعيم العامري محمد بن أبي عامر بعدة إجراءات سياسية جريئة، مثل كتابة اسمه على العملة والطرز، وقيامه بإلغاء ختم الخليفة هشام المؤيد عن السجلات والولايات واستبداله بختمه[٤]. هذا غير فرضه لنظام أمني مشدد؛ ببثه العيون على مدار الساعة في الأماكن العامة[٥]، واتخاذ قرارات صارمة بحق كل من تسول له نفسه زعزعة النظام الأمني والسياسي حتى لو كان من ولده[٦]، وعدم السماح لأتباعه وكبار موظفيه

---

(١) بنو الأفطس : ينتمون إلى قبائل مكناسة البربرية النازلة في فحص البلوط شمال قرطبة؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٣ ؛ أحمد بدر، **تاريخ الأندلس(التجزؤ -السيادة المغربية -السقوط والتأثير الحضاري)**،(دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٨٣)، ص٧٤.

(٢) بنو ذي النون : يرجع انتماء هذه العائلة إلى أحد بطون قبيلة هوارة البربرية، وكان جدهم يحمل اسم زنون فتصحَّف بطول المدة فصار ذو النون، لم يكن لهذه القبيلة ظهور قبل التحاقهم بالعامريين فصار منهم القواد والولاة. ابن عذاري،**البيان**، ج٣، ص٢٧٦؛ وللمزيد حول هذه الأسرة انظر؛ عبدالمجيد نعنعي، **الإسلام في طليطلة**،(لبنان: دار النهضة العربية، د.ت)، ص٦٤.

(٣) حسين مؤنس، **معالم من تاريخ المغرب والأندلس**، ط٨،(مصر: دار الإرشاد)، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٣٩٩.

(٤) مجهول، **أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها والحروب الواقعة بها بينهم**، تحقيق إبراهيم الأبياري،(القاهرة- بيروت: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ص١٩٠؛ خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٨٩.

(٥) النباهي، **تاريخ**، ص٥.

(٦)ذكرت بعض المصادر أن عبدالله بن المنصور بن أبي عامر كان في سرقسطة متغير النفس على أبيه، بعد أن كان أبوه يؤثر أخاه عبدالملك عليه ويصطفيه دونه، ووجد صاحب سرقسطة عبد الرحمن بن مطرف التجيبي فرصة للاتفاق مع عبدالله بن أبي عامر على مؤامرة للإطاحة بالمنصور بن أبي عامر على أن يتقاسما ملك الأندلس فتكون قرطبة وما والاها لعبدالله، ويستولي عبد الرحمن على الثغر وأحوازه، وانضم إليهما في تلك المؤامرة بعض أكابر الجند ورجال الدولة، من المعارضين للمنصور والناقمين عليه، لكن تلك المؤامرة انتهت في مهدها بعدما عرف المنصور بخيوطها، وهرب ابنه عبدالله إلى ملك قشتالة الذي استقبله وآواه، لكن المنصور أقسم ألا يكف عن قتال صاحب قشتالة مالم يرسل له ابنه، وفعلا تم تسليم عبدالله وبشكل سريع تم تصفيته وإرسال رأسه للخليفة هشام(المؤيد بالله) في قرطبة. ابن عذاري، البيان، ج٢، ٢٨٣-٢٨٥؛ عنان، **الدولة العامرية**، ج٣، ص٦١-٦٢.

من التعدي على حقوق الرعية(١). وبذلك أقفل باب الشفاعات، وأصبح النظام سارٍ على الجميع، مما أعطى النظام العامري هيبة ومكانة وطمأنينة في نفوس الكثيرين.

أيضاً قيامه بفرض الإقامة الجبرية لبعض الأمراء المروانيين؛ إذ وكل أمرهم لأشخاص يثق بهم، والزم هؤلاء المروانيين بالبقاء في منازلهم وعدم الخروج إلا لضرورة، وكانت هذه المنازل تحت حراسة فتيان صقالبة موثوقين يراقبونهم ليلاً نهاراً على فترات متعاقبة، ولم يسمح لهم بالاتصال إلا بالضروري من الناس كغلام أو وكيل أو معلم أو طبيب(٢)، أما بالنسبة للموظفين فقد أحاط بتحركاتهم عن طريق موظف خاص يدور في الدواوين يترصد الأخبار ويسجل المحاورات(٣). هذا النظام الصارم الذي فرضه ابن أبي عامر على شدته؛ قد ساهم في نشر الأمن العام في الدولة، وعلى تحصين النظام العامري من أي أخطار قد تتشكل وتهدد وجوده.

أيضاً أقدم ابن أبي عامر عام ٣٧١هـ/ ٩٨١م على اتخاذ لقبٍ خَلَفي، فأمر أن يدعى له على المنابر بلقب المنصور(٤)، وأن يكتب إليه بهذا اللقب في جميع المكاتبات والرسائل، كما اتخذ عادة الملوك بتقبيل يده(٥). ويبدو أن ابن أبي عامر وجد الوقت مناسباً لاتخاذ مثل هذا اللقب الخلفي خصوصاً بعد القضاء على الناصري وفرض سيطرته على أمور الدولة،

---

(١) انظر أدناه؛ ص٨٩-٩٠.

(٢) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٧٧، بدر، **عصر الخلافة**، ص٣٣.

(٣) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٧٧، بدر، **عصر الخلافة**، ص٣٣.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٧٩، وفاء محمد عبدالفتاح، **الخلافة الأموية بالأندلس في الربع الأول من القرن الخامس الهجري/ الربع الأول من القرن الحادي عشر الميلادي(٣٩٩-٤٢٢هـ/ ١٠٠٩-١٠٣١م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، الرياض، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢، ص١٢٢-١٢٣؛ Chejne,Anwarg. **Muslim spain its History And Culture** ,(Minneapolis: The university of Minnesta Prees.1974), P14.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٧٩.

وانتصاراته الكبيرة التي حققها ضد دويلات النصارى في الشمال(١)، وهذا توقيت مناسب جداً لابن أبي عامر لاتخاذ مثل هذا اللقب دون أن يثير حفيظة العامة أو يترك مجالاً لمنافسيه للاعتراض؛ إذ من غير اللائق الاعتراض عليه في مثل هذا الظرف الذي يستحق فيه ابن أبي عامر هذا اللقب عن جدارة بحكم انتصاراته التي حققها.

ويبدو أن هذا الأمر شجعه على الإعلان صراحة بعدها بسنوات قليلة في رغبته بتولي الخلافة وعزل الخليفة الأموي هشام (المؤيد بالله) كإجراء عملي وواضح لمشروعه؛ إذ جمع المنصور في حدود سنة ٣٨١هـ / ٩٩١م مجلساً ضم بعض الوزراء والفقهاء وطرح رغبته بوضوح في شرعية توليه الخلافة(٢)، وعزل الخليفة هشام (المؤيد بالله) إلا أنه وجد معارضة صريحة من بعض الفقهاء(٣) خصوصاً قاضي الجماعة محمد بن يبقى بن زرب (ت ٣٨١هـ/ ٩٩١م)(٤)، فرأى المنصور أنه من الأنسب عدم الإقدام على هذا الإجراء

---

(١) بعد مساعدة مملكة ليون لغالب الناصري في صراعه مع ابن أبي عامر، أراد الأخير معاقبة ملك ليون فأذاق مملكته مر النكال حتى اضطر ملكها راميرو الثالث محالفة غرسية فرناند قومس قشتالة، كما حالف ملك نفارة وسار ثلاثتهم لمحاربة ابن أبي عامر واحتدم القتال عند روطة. و"روضة" على بعد خمسة وعشرين كيلاً إلى الجنوب الغربي من مدينة شنت مكنش غير أنهم هزموا أمامه واستولى المسلمون على حصن مكنس. انظر؛ العذري، أحمد عمر، **نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك**، تحقيق عبدالعزيز الأهواني(مدريد: معهد الدراسات الإسلامية،١٩٦٥م)، ص٧٨؛ دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص ١١٦؛ خالد الصوفي، **تاريخ العرب في إسبانيا –عصر المنصور الأندلسي–**،(دمشق: دار الكتاب العربي، د.ت)، ص١٢٢–١٢٣.

(٢) ابن حزم، نقط، ص٧٧.

(٣) سنتكلم بشي من التفصيل حول هذه الحادثة في فصل الفقهاء المعارضين؛ انظر أدناه، ص٢٠١ وما بعدها.

(٤) أبو بكر، محمد بن يبقى بن محمد بن زرب بن يزيد، قرطبي، قال ابن الفرضي عنه: «كان أحفظ أهل زمانه لمسائل مذهب مالك وأفقههم به. وعليه كان مدار طلبه في المناظرة، وكان الفقه جل علمه، ولم تكن له رحلة ولا رواية». له كتاب في الفقه سماه "الخصال". شور في الأحكام أيام القاضي ابن السليم، ولي قضاة الجماعة سنة ٣٦٧هـ/ ٩٧٨م، توفي في رمضان سنة ٣٨١هـ / ٩٩١م، ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٩٦–٩٧؛ الحميدي، **جذوة**، ص١٠٤؛ عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٣٢؛ ابن سعيد، **المغرب**، ج١، ص٢١٤.

الخطير، وأن الوقت مازال باكراً، ورأى أن يجري مزيداً من الإجراءات السياسية كتمهيد عملي وصريح لمشروعه السياسي الذي يهدف إليه بنقل الخلافة إلى بني عامر.

فقام في سنة ٣٨١هـ / ٩٩١م بالتخلي عن لقب الحاجب والاكتفاء بلقب المنصور في الخاطبات ونحوه، وترشيح ولده عبد الملك لولاية الحجابة، وتقديم ابنه الثاني عبدالرحمن للوزارة(١). ويظهر أن ترشيح عبد الملك لمنصب الحجابة ظل ظاهرياً، بدليل بقاء صلاحيات الحجابة في يد المنصور، ولم يقم عبد الملك بصلاحيات الحجابة في عهد والده، كما أشارت بعض المصادر إلا أن الخليفة هشام (المؤيد بالله) حينما توفي المنصور أخرج معه كتابه لعبد الملك بولاية الحجابة مكان أبيه(٢). ويبدو أن الهدف الذي قصده المنصور من هذا الإجراء تمهيد الطريق لنقل الخلافة إليه بشكل تدريجي بتقليص المزيد من الصلاحيات الخاصة بالخليفة؛ إذ إن أمر تعيين الحاجب من صلاحيات واختصاصات الخليفة،كذلك ربما لمعرفة مدى تقبل الشارع الأندلسي وردة فعله حيال التجاوز على صلاحيات الخليفة.

والتي يبدو أنها لم تكن مقلقة للمنصور؛ بدليل اتباعه بعد ذلك لعدة خطوات جريئة نحو تحقيق مشروعه؛ إذ ألغى في سنة ٣٨٢هـ/ ٩٩٢م خاتم الخليفة المؤيد من الرسائل والكتابات الرسمية للدولة واقتصر على خاتمة(٣). ولم يكتف بذلك بل أمر أن ينادى بألقاب التفخيم و الملك بعد ذلك بسنوات قليلة إذ أمر عام ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م «بأن يخص بتسويده -أي تفخيمه- من بين سائر الناس كافة في المخاطبات، وأن يرفع ذلك عن سائر أهل الدولة مع الاقتصاد في مراتب الأدعية؛ فنفذ الكتب بذلك، وجرى العمل عليه بقية حياته؛ وخوطب هذا الوقت بالملك الكريم؛ واستبلغ في تكريمه وتعظيمه»(٤).

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٩٣.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ج٤، ص٥٧.

(٣) ابن أبي زرع، **الأنيس**، ص ١١٦.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٩٤.

وبهذه الإجراءات السياسية أصبح ابن أبي عامر هو المسيطر الفعلي على الأندلس حتى انتشرت بعض أبيات من الشعر قيل إنها على لسان الخليفة هشام نفسه مطلعها:

أليسَ منَ العجائبِ أنَّ مِثلي يَرَى ما قَلَّ مُمتنعاً عليهِ
وتُمْلَكُ باسمِهِ الدنيا جميعاً وما مِن ذاكَ شيءٌ في يَدَيْهِ[(١)]

وبالرغم من السيطرة الكبيرة للمنصور على الأندلس وأنه بات قريباً من مشروعه وإبعاد الخليفة الأموي هشام (المؤيد بالله)، إلا أن بعض قادته وخصوصاً في المغرب لم يرضوا عن استبداد المنصور بالدولة وحجره على الخليفة؛ خصوصاً بعد مجيئهم للأندلس ومشاهدتهم للحالة التي وصل إليها خليفة الأندلس، وسيطرة المنصور المطلقة على الدولة، ويتبين ذلك في حادثة القائد زيري بن عطية المغراوي الذي كان يحكم في المغرب الأقصى باسم الخليفة الأموي في الأندلس[(٢)]؛ فحينما استدعاه ابن أبي عامر إلى الأندلس وحضر القائد زيري، استقبله المنصور استقبالاً كبيراً، وأغدق عليه الأموال وخلع عليه لقب وزير، إلا أن زيري بن عطية حينما عاد إلى المغرب لم تعجبه حال الخليفة وحجر المنصور عليه واستبداده بالدولة، ولم يعجبه أكثر لقب وزير الذي منحه إياه ابن أبي عامر، والذي رأى زيري فيه أنه دون طموحاته، ويظهر ذلك في رده على أحد أتباعه حينما ناداه بالوزير بقوله: «وزير يالكع، لا والله إلا أمير ابن أمير، واعجباً لابن أبي عامر ومخرقته، والله لو كان بالأندلس رجل ما تركه على حاله، وإن له منا يوماً»[(٣)]. وبالرغم من أن مقولته هذه وصلت إلى مسامع المنصور بن أبي عامر إلا أنه فضل عدم التسرع في محاسبته

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٨٠.

(٢) ابن أبي زرع، **الأنيس**، ص١٠٢-١٠٣؛ حسين مؤنس، **معالم تاريخ**، ص١٥٩.

(٣) ابن أبي زرع، **الأنيس**، ص١٠٤؛ السلاوي، أحمد بن خالد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، ج١، ص٢٦٧؛ محمد محمد مصطفى النجار، **المنصور بن أبي عامر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م، ص١٤٥.

والخروج إليه. بيد أن زيري بن عطية أقدم في سنة ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م بمكاشفة المنصور بالعداوة وذلك بانتقاصه والتعريض به والاحتجاج عليه بما فعله مع الخليفة الشرعي في الأندلس هشام (المؤيد بالله) عندما استبد بأمور البلاد دونه[١]، فقطع المنصور عنه الرواتب التي كان يجريها عليه كل عام، ومحا اسمه من ديوانه، وأعلن البراءة منه، فعزم زيري على الخلاف وقطع ذكر المنصور بن أبي عامر من الخطبة، واقتصر على ذكر هشام المؤيد،وطرد عمال ابن أبي عامر من المغرب[٢].

ويبدو أن تجرؤ زيري على عداوة المنصور لقي دعماً وتشجيعاً من السيدة صبح؛ إذ اكتشف ابن أبي عامر محاولتها تهريب بعض الأموال للمغرب، فكشف مخططها واستعاد الأموال[٣]، إلا أن الأمور بين ابن أبي عامر وزيري تطورت إلى الصدام المسلح الذي أصيب فيه زيري بإصابات كبيرة، ما لبث أن توفي بعدها، وبذلك دخلت تلك المناطق تحت سيطرة العامريين حتى عام ٣٩٧هـ/ ١٠٠٧م[٤]. واستطاع العامريون السيطرة على المنطقة من العدوة إلى سجلماسة[٥]. و اتخذوا سياسة معتدلة في المغرب وغير مندفعة إلى حد كبير؛ إذ اكتفوا في الكثير من الفترات بالحكم غير المباشر للمغرب[٦].

وبعد سيطرة العامريين المطلقة على الدولة؛ لم يغفل الزعيم العامري المنصور الاهتمام بسبل الراحة والخدمات التي يمكن توفيرها للعامة؛ مما تزيد من محبته وشعبيته وظهوره بمظهر الخلفاء العظام كالناصر والمستنصر ، فقام بتوفير الاحتياجات المالية للفقراء

---

(١) المقري، **نفح**، ج١،ص٣٩٨.

(٢) السلاوي؛ **الاستقصا**، ص٢٦٩؛ النجار، **المنصور**، ١٤٧.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٥٣؛ رينهرت دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٣٦.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٨١-٢٨٢.

(٥) الصفدي؛ صلاح الدين خليل، **الوافي بالوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط١،(بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، ج٣، ص٢٥٤.

(٦) انظر تفاصيل ذلك، أدناه، ص٧٩-٨٠.

والمحتاجين وتوفير الرعاية الصحية بالمجان[١]، كذلك الاهتمام بالمرافق العامة؛ فمثلاً اهتم العامريون ببناء القناطر؛ والتي كلف بناؤها مبالغ طائلة وجهداً كبيراً، فعلى سبيل المثال قنطرة قرطبة التي بدأ بناؤها عام ٣٧٨هـ/ ٩٨٧م، وفرغ منها في سنة ٣٧٩هـ/ ٩٨٩م[٢] على نهر الوادي الكبير قريباً من المسجد الجامع إلى جهة القبلة[٣]، بلغت النفقة عليها مائة وأربعين ألف دينار. كما أمر المنصور بن أبي عامر ببناء قنطرة على نهر شنيل Jenil باستجة Ecija[٤]، وسهل بذلك اتصال قرطبة بالقواعد والولايات الجنوبية[٥]، ورغم تقديم هذه القناطر خدمات جليلة للناس بتوفير طرق سهلة ومختصرة، إلا أن لها فائدة سياسية وعسكرية واقتصادية؛ إذ ستسهل انسياب الحركة التجارية في يسر وسهولة[٦]، وكذلك ستسهل عملية انتشار القوات العسكرية لأي طارئ.

---

(١) للمزيد انظر؛ إبراهيم بن عبدالمنعم سلامة، **رعاية الأيتام في الأندلس من الفتح الإسلامي حتى نهاية دولة المرابطين**،(الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٥م)،ص١٩.

(٢) المقري، **نفح**، ج١،ص٤٠٨؛ ذكر ابن عذاري أن تاريخ بنائها ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م؛ ويبدو أن ما أورده المقري هو الأقرب للصحة لبلوغ حكم المنصور لأوجه في تلك الفترة؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٨٨.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٨٨؛ محمد أبو النجار، المنصور، ص٩٨؛ السيد عبدالعزيز، **تاريخ المسلمين**، ص٩٦-٩٧.

(٤) إستجة Ecija: تقع جنوب قرطبة؛ وهي مدينة قديمة، وكانت هيئتها التي ألفاها عليها طارق بن زياد أن أسورها كان قد عقد بسورين، أحدهما صخر أبيض والثاني صخر أحمر، ولها أبواب كثيرة منها باب القنطرة شرقي، وباب أشبونة قبلي، وباب رزق غربي، وباب السويقة جوفي، وغير ذلك من الأبواب، وكانت استجة واسعة الأرباض ذات أسواق عامرة وفنادق جمة، جامعها في ربضها؛ للمزيد انظر؛ الحميري، **الروض**، ص٥٣.

(٥) عنان، **الدولة العامرية**، ج٣، ص٨٦.

(٦) حسن يحيى الشوكاني، **تجارة الأندلس في العصر الأموي(١٣٨-٤٢٢هـ/ ٧٥٥-١٠٣٠م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩هـ، ص١٧.

بقي المنصور الحاكم المتفرد بملك الأندلس، واستطاع إقامة نظام سياسي مركزي محكم، إلا أنه لم يقدم على نقل الخلافة إليه بعد ذلك، وإنما فكر في توريث هذا النظام السياسي الذي صنعه لأبنائه من بعده، ولكي يضمن عدم اختلافهم من بعده حاول توزيع أدوارهم في الدولة وإبعاد ابنه الأصغر عبد الرحمن (شنجول) بعيداً عن العاصمة لكي لا يحدث بينهم شقاق حذرهم منه المنصور وسماه الفاقرة-أي الداهية-[(١)]؛ إذ خص عبد الرحمن (شنجول) بقدر من المال رأى أنه يعادل حقه في ميراثه، و ولاه على ولاية الثغر من خلال وصيته: «وأخوك عبد الرحمن قد صيرت إليه في حياتي ما رجوتُ أني قد خرجت له فيه عن حقه من ميراثي، وأخرجته عن ولاية الثغر لئلا يجد العدو مساغاً بينكما في خلاف وصيتي فيُسرع ذلك في نقض أمري»[(٢)].

سار أبناء المنصور من بعده على نفس نهجه؛ إذ تمركزت السلطة بأيدهم، وحجروا على الخليفة، و اتخذ كلٌّ منهما لقباً خليفياً، فابنه عبد الملك اتخذ لقب المظفر[(٣)]، خصوصاً بعد انتصاره الكبير على جموع نصرانية[(٤)] بقيادة شانجة غرسية Sancho Grace Abarca

---

(١) جاءت وصية المنصور بن أبي عامر مفصلة لمجمل تجربته السياسية، وقد نقلها ابن حيان عن والده؛ وللنظر في كامل نص الوصية؛ ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٥٦؛ وللمزيد حول الوصية دارسة وتحليل، انظر يوسف حوالة "وصية المنصور بن أبي عامر العامري الأندلسي : دراسة وتحليل"، **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز العلوم التربوية**، مجلد٧، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص٢٢٥- ٢٦٢.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٥٦.

(٣) بعد توليه الحجابة بخمس سنين وثلاثة أشهر تسمى بالمظفر بالله وبلقب سيف الدولة؛ وهو أول من اجتمع له لقبان من ملوك الأندلس؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص١٥-١٦.

(٤) أطلق ابن عذاري على هذه المعركة اسم غزوة النصر إذ قال: «غزاة النصر التي لقي فيها -يقصد عبدالملك- شانجة بجميع النصرانية على اختلافها». ومكان المعركة كما يحددها عنان في ظاهرة مدينة قلونية(كلونية) الواقعة شمال نهر دويرة على مقربة من شنت إشتيبن. وكانت في أواخر ذي الحجة سنة ٣٩٧هـ/ ١٠٠٧م. انظر ابن عذاري، البيان،ج٣، ص١٤؛ عنان، **الدولة العامرية**، ج٣، ص١٢٠.

صاحب قشتالة Gastilla[(١)]؛ فتسمى بعد هذا الانتصار الكبير بالمظفر[(٢)] إلا أنه لم يفكر في إي إجراء يوحي أنه يريد عزل الخليفة هشام، ونقل الخلافة إلى بني عامر.

بعكس أخيه عبد الرحمن الذي اتخذ ألقاب الخلافة فتلقب بالناصر والمأمون[(٣)]، وقام بإجراء مشابه لما فعله المنصور حينما ولى ابنه الحجابة، رغم أنه وقتئذ طفلاً صغيراً، ويبدو أن (شنجول) أراد من عمله هذا التمهيد لخطوة أكثر عملية في سبيل مشروعهم، وهي طلب ولاية العهد وإعلان نفسه الخليفة القادم للأندلس، وهو ما أقدم عليه ونجح في إقناع الخليفة هشام بإخراج وثيقة بولاية العهد، ولم يكتف (شنجول) بذلك بل أمر بعض خواصه بأن ينادى في إحدى الغزوات بأمير المؤمنين[(٤)] كتنفيذ عملي وصريح لاكتمال المشروع العامري السياسي. وربما هذه إشارة من (شنجول) توحي بأنه في طريقه لإزاحة الخليفة هشام المؤيد بالله من الخلافة في حال عودته إلى قرطبة؛ إذ كيف ينادى بأمير المؤمنين وصاحب هذا اللقب مازال حياً؟ ربما أراد (شنجول)من عمله هذا – أيضاً – جس نبض الشارع الأندلسي حول تلقبه بالخلافة وهو في مكان بعيد عن العاصمة، لكن ردة الفعل كانت سريعة وعنيفة في قرطبة؛ إذ علقت بعض المصادر بالقول: «نقم عليه–

---

(١) قشتالة Gastilla : عمل من أعمال الأندلس، قاعدته قشتالة، ذكر أنه ما خلف الجبل المسمى الشارات في جهة الجنوب يسمى أشبانيا، وما خلف الجبل من جهة الشمال يسمى قشتالة. الحميري، **الروض**، ص٤٨٣.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص١٤.

(٣) ذكر ابن عذاري أن عبد الرحمن بن ابن أبي عامر تلقب بالناصر ثم بالمأمون؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٣٨.

(٤) ذكر ابن عذاري أنه أثناء غزوة عبد الرحمن شنجول إلى طليطلة كان معه رجل من سفَّال أهل قرطبة يقال له ابن الرسَّان جعله صاحب شرطته وأدناه منه، وكان إذا شرب يقول له ناد في الناس يأمركم أمير المؤمنين المأمون بكذا وكذا، فينادي بذلك فيقول شنجول كيف ترى الناس هل أنكر أحد شيئاً، فيقول لا، فيقول عاود ذلك مراراً في مواضع كثيرة ولم يزل كذلك إلى أن بلغ طليطلة. ابن عذاري، **البيان**، ج٣،ص٣٩.

أي شنجول- أهل الدولة لذلك فكان فيه حتفه، وانقراض دولته ودولة قومه، وكان أسرع الناس كراهة لذلك الأمويين والقرشيين..» [١].

اشتعلت الثورة بشكل كبير في أنحاء قرطبة مستغلين فيها الثوار ابتعاد عبد الرحمن (شنجول) عن العاصمة فكانت ثورة سريعة في قرطبة أسقط خلالها النظام العامري، وقد حاول شنجول تصحيح ما يمكن تصحيحه فأعلن تبرؤه من ولاية العهد[٢]، وبذلك يتبين أن شنجول يعرف أن أكثر ما أثار عليه القوم هو هذا اللقب الخلفي. وربما هو ما عجل الثورة عليه وبالإطاحة بالعامريين.

ويتضح من كل ما تقدم أن تلك الإجراءات السياسية التي قام بها العامريون تدل دلالة واضحة على أن للعامريين مشروعاً سياسياً حاولوا الوصول إليه بكل تلك التغييرات التي أحدثوها في الحياة السياسية بالأندلس.

(١) المقري، **نفح**، ج١،ص٤٢٦.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٦٩.

ثانياً: الجانب العسكري

شهد الجيش الأندلسي في أواخر عصر الخلافة الأموية تجنيد عناصر جديدة من الصقالبة والبربر[١]، بالرغم من أن الخليفة الحكم (المستنصر بالله) لم يكن يحبذ الاستعانة ببربر المغرب تحديداً في بداية حكمه؛ إلا أن هذه السياسة تغيرت في أواخر فترة حكمه. وقد حاول الخليفة الحكم في بداية حكمه التقيد بسياسة أبيه عبد الرحمن (الناصر) في عدم الاعتماد على البربر وجلبهم للأندلس.

وقد فصل ابن حيان في هذه المسألة بقوله: «مقتصراً -أي الناصر- على من أظهر مكاتبته منهم -يقصد البربر- وموالاته على بعد واحتراس من كيادهم[٢]، مطيباً لهم بالإهداء والرفد[٣]، غير مستدع لهم إلى العبور عليه، ولا مستكثر منهم بالإمداد لهم مقتنعاً برجال أندلسه، وصنائع سلفه غنياً عن سواهم، لا يستخدم من البرابر إلا أراذلهم وعبدانهم من أشابتهم[٤] وأساودهم[٥]، موقعاً عليهم اسم الطنجيين مقتصراً بهم على أدنى الملاحق قاصراً لهم على أقل الرواتب، مصرفاً لهم في أشق الخدمة وأنهى خلفه»[٦]. وبلغ الحكم المستنصر في مجافاته للبربر أنه كان ينهى غلمانه ومواليه وأجناده من التشبه بالبربر في زيهم وملابسهم ومراكبهم؛حتى أنه أمر حاجبه جعفر الصقلبي بمعاقبة أحد

---

(١) محمد عبدالوهاب خلاف، **قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجري- الحادي عشر الميلادي الحياة الاقتصادية والاجتماعية**،(تونس : الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤)، ص٢٣٧.

(٢) الكياد: المكر والخديعة والاحتيال؛ ابن منظور،محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ط٣،(بيروت : دار صادر، ٢٠٠٤م)،ج١٣،ص١٤١.

(٣) الرفد: العطاء والصلة. ابن منظور، **لسان**، ج٦، ص ١٨٩.

(٤) الأشابه(من الناس): الأخلاط، ابن منظور، **لسان**، ج١، ص١١٠.

(٥) الأساود: جماعة من الناس. ابن منظور، **لسان**، ج٧، ص٢٩٤.

(٦) ابن حيان، **المقتبس**، هواري، ص١٤٨؛ محمد عبدالوهاب خلاف «رؤية جديدة لأسباب سقوط الخلافة الأموية في الأندلس»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، الكويت، جامعة الكويت، العدد ٦، ١٩٨٢م، ص٣٢.

غلمانه الذي كان سرج فرسه مغربي الصنعة، وشاهده الحكم أثناء موكب له بالزهراء وكان العقاب حرق السرج بدار الجند[١].

كذلك ربما يرجع عدم استجلاب الخليفة الحكم للبربر بشكل كبير للأندلس؛ لأن هذا الخليفة يبدو أنه ذو نزعة عربية؛ إذ ذكر بعض المؤرخين أنه كان مهتماً بعلم الأنساب، حريصاً على المحافظة على أنساب العرب وإلحاق من درس نسبه أو جهله بقبيلته[٢]، وبالرغم من أنه حاول في بداية عهده المحافظة على تلك السياسة إلا أنه تخلى عنها؛ ربما لتداعيات سياسية؛ كصراعه مع الفاطميين الشيعة، ومحاولته كسب ود بربر المغرب وجذبهم إليه بطريقة سلمية من جهة، وإثارة الفرقة بينهم من جهة أخرى، خصوصا بعد مقتل بعض قادته،وخسائره الكبيرة في صراعه مع المغرب؛ لذا ربما رأى الحكم أنه لا طائل من عداوته تلك؛ ففكر في استمالة البربر إليه،ونسيان الحروب والعدوات السابقة معهم، فألحقهم بجنده وأجزل لهم العطاء. ولقد أعجب الحكم بفنونهم في اللعب حين شاهدهم في أحد المرات أثناء توزيع الأعطيات؛ إذ قال لمن حوله: «انظر إلى انطباع هؤلاء القوم على خيولهم فكأنهم الذين عناهم الشاعر بقوله:

فكأنما وُلِدتْ قياماً تحتهم وكأنّهم وُلِدوا على صَهواتها[٣]

ويبدو أنه استكثر منهم لأسباب سياسية وعسكرية؛ حتى أنه لم يجد حرجاً في الاستعانة ببني برزال في جيشه رغم كونهم خوارج إباضية[٤]، والمعروف أن هذا الخليفة كان متمسكاً بمذهب الإمام مالك، وقد أثبت بنو برزال أنهم يملكون قدرة قتالية عالية وانضباطية،جعلت بعض القوى السياسية -بعد وفاة الخليفة الحكم-تتنافس للفوز بهذه

---

(١) ابن حيان، **المقتبس**، هواري، ص١٤٨؛ خلاف، **رؤية جديدة**، ص٣٢.

(٢) ابن الأبار، **الحلة**، ج١،ص٢٠١.

(٣) ابن حيان، **المقتبس**، هواري، ص١٩٣؛ خلاف، **رؤية جديدة**، ص٣٣.

(٤) ابن حزم، **جمهرة**، ص٤٩٨، وذكر ابن حيان و ابن خلدون أنهم نكارية من فرق الإباضية؛ ابن حيان، **المقتبس**، هواري،١٥٠؛ ابن خلدون، **تاريخ**، ج٢، ص٢٧٣٢.

بهذه العناصر وجعلها من خاصتهم[(١)].

وعندما تولى الخلافة هشام (المؤيد بالله) كان محمد بن أبي عامر من ضمن أبرز رجال دولته، والمتنافسين على إدارة البلاد نيابة عن الخليفة هشام، وقد أدرك محمد ابن أبي عامر أهمية القوة العسكرية في تحقيق طموحاته، فحرص على قيادة الجيش الأندلسي للرد على هجوم مملكة قشتالة Gastilla لمناطق الثغور عقب وفاة الخليفة الحكم بعهد قصير، مستفيداً في تلك الظروف من تخاذل رجل الدولة الأبرز الحاجب جعفر المصحفي، خصوصاً بعدما وصلت صيحات أهل الثغور للعاصمة قرطبة، وعدم اتخاذ المصحفي قراراً صارماً تجاه هجوم القشتاليين[(٢)]، وفي ذلك علق ابن حيان بقوله: «فلم يجدوا عند جعفر غناء ولا نصره»[(٣)]. وقد استغل ابن أبي عامر موقف الحاجب المرتبك وبادر لردع العدو، مشترطاً اختيار القادة العسكريين لمشاركته الحرب ضد المعتدين؛ مع توفير مبلغ مائة ألف دينار[(٤)]، وقد أحسن ابن أبي عامر في ردع هؤلاء المعتدين عن الحدود الأندلسية،وفي كسب محبة العامة والجند الذين التفوا حوله وأحبوه، وفي ذلك علق ابن عذاري بقوله: «وأخلص الجند له لما رأوا من كثرة جوده، وكرم عشرته وسعة مائدته، فأحبّوه والتفوا به»[(٥)].

وبالرغم من أن الحاجب المصحفي ما زال يملك عناصر عسكرية قوية تحت إمرته خصوصاً من بني برزال، إلا أن أبي عامر استفاد من التنافس الحاصل بين المصحفي

---

(١) انظر أعلاه؛ ص٤٠.

(٢) جل ما فعله المصحفي أنه أشار بإزالة القنطرة القائمة على نهر آنة «العمقه وسوء دجلته»، ولم تتسع حيلته لأكثر من ذلك مع كثرة عساكر الدولة ووفرة الأموال. ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٤٧؛ السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٣٢٧.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧،ص٤٧.

(٤) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧،ص٤٧؛ دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص٩٢.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٤.

وبعض صقالبة القصر الذي أظهروا العداء ضد جماعة المصحفي بمحاولتهم نقل الخلافة إلى المغيرة بن عبد الرحمن (الناصر)، فمنذ ذلك الحين والعداء مستحكم بين الطرفين، ووجد فيه ابن أبي عامر فرصة للقضاء على الصقالبة الذين تكرههم العامة من جهة[١]، ومن جهة أخرى وجدها فرصة لاستمالة بعض القيادات المتنفذة في المؤسسة العسكرية؛ بعد أن بيّن للحاجب المصحفي حاجته لبني برزال في صدامه القادم مع الصقالبة، وفعلاً نجح ابن أبي عامر في الفوز بتلك العناصر العسكرية القوية، في ظل غفلة الحاجب المصحفي الذي فرّط بجانب مهم من قوته ظناً منه أن ابن أبي عامر يعمل لمصلحته، إلا أنه في حقيقة الأمر جرد نفسه من وسائل دفاعية مهمة كانت تحت يده حتى استطاع ابن أبي عامر عزله بسهولة فيما بعد.

كما استطاع ابن أبي عامر السيطرة على جيش الحضرة[٢] الذي يقبع على حدود العاصمة لحمايتها، فقام ابن أبي عامر بتطويره وإعداده بشكل جيد حتى أصبح قوة وصل إلى عشرة آلاف وخمسمائة[٣].

ولم تتوقف عناية ابن أبي عامر بالجيش عند هذا الحد؛ بل تابع إجراءاته العسكرية عقب توليه الحجابة، حيث قام بإحداث تغيرات جذرية في البنية الأساسية للجيش الأندلسي؛ إذ استكثر من بربر المغرب[٤]، وقام بتنظيمهم في الجيش؛ فأنشأ فرقاً جديدة من بربر العدوة من زناته، وصنهاجة، وبني يفرن، وبني برزال ومكناسة وغيرهم بأعداد

---

(١) ذكر ابن عذاري أنه في زمن الخليفة الحكم ظهرت قبائح بعض الصقالبة التي أغضى عنها الحكم وكان يقول: «هم أمناؤنا وثقاتنا على الحرم؛ فينبغي للرعية أن تلين لهم، وترفق في معاملتهم فتسلم من معرَّتهم؛ إذ ليس يمكننا في كل وقت الإنكار». ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٥٩.

(٢) كانت القيادة لجيش الحضرة للخليفة نفسه، وهو ينيب عنه من يريد من قواده، فإذا خرج الخليفة للغزو جمع قيادتي جيش الثغور وجيش الحضرة. حسين مؤنس، **معالم تاريخ**، ص٣٨٧.

(٣) وقيل ألفان وأربعمائة، انظر؛ الصفدي، **الوافي**، ج٣،ص٢٥٣.

(٤) ابن زيري، عبدالله بن بلقين، **مذكرات الأمير عبدالله المعروف "التبيان"**.تحقيق ليفي بروفنسال.(مصر: دار المعارف، د.ت)، ص١٦.

كثيرة ورتب منهم الجند واصطنع الأولياء، وفرق جند القبيلة العربية الواحدة بعد أن كانوا من قبل ينتظمون في صف واحد(١)، وقد كانت الفرق العسكرية قبل ذلك الوقت تنضوي تحت لواء زعيم من زعماء القبائل، وتضم تلك الفرقة أبناء وموالي كل قبيلة،وفي ذلك قال بعض المؤرخين: «وكان عرب الأندلس يتميزون بالقبائل والعمائر والبطون والأفخاذ، إلى أن قطع ذلك المنصور بن أبي عامر الداهية الذي ملك الأندلس، وقصد بذلك تشتيتهم وقطع التحامهم وتعصّبهم في الاعتداء، وقدم القواد على الأجناد، فيكون في جند القائد الواحد فرق من كل قبيل..»(٢).

وربما كان يهدف المنصور من هذا الإجراء تحطيم الإطار القبلي العشائري التقليدي للجندي العربي الأندلسي(٣)، ويبدو أن تلك السياسة قد أغضبت بعض القبائل العربية إذ رأوا فيها تهميشاً لمكانتهم بالاعتماد على عناصر أخرى؛ خصوصاً البربر القادمين من المغرب الذين يعتبرونهم عنصراً طارئاً على الأندلس، ويمكن أن يستحوذوا على المناصب والقيادة في الدولة دونهم، وفي ذلك قال ابن عذاري حول سياسة ابن أبي عامر هذه إنه: «أذل قبائل الأندلس بإجازة البربر، وأخمل بهم أولئك الأعلام الأكابر، فإنه قاومهم بأضدادهم، واستكثر من أعدادهم حتى تغلبوا على الجمهور وسلبوا منهم الظهور..»(٤). وذكر ابن خلدون أن بتأخير ابن أبي عامر لرجال العرب وإسقاطهم عن مراتبهم تم له ما أراد من الاستقلال بالملك والاستبداد بالأمر(٥). وهذا ربما دعا بعض العناصر العربية إلى

---

(١) ابن خلدون، **تاريخ**، ج١، ص١٥٤٠؛ سحر عبدالمجيد المجالي، **تطور الجيش العربي في الأندلس ١٣٨-٤٢٢هـ/ ٧٥٦-١٠٣١م**،(عمان : المكتبة الوطنية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، ص ٩١.

(٢) المقري، **نفح**، ج١، ص٢٩٣.

(٣) بيير غيشار، **التاريخ الاجتماعي لاسبانيا المسلمة من الفتح إلى نهاية حكم الموحدين(من بداية القرن الثامن إلى بداية القرن الثالث عشر)**، ترجمة مصطفى الرقي(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م) ج٢، ص٩٧٧.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٧٤.

(٥) ابن خلدون، **تاريخ**، ج١، ص١٥٤٠؛ السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٣٣١.

التحرك لمحاربة نفوذ الطارئين على البلاد خصوصاً البربر الذين استقدمهم المنصور بأعداد كبيرة[١]. ويعلق أحد الباحثين على ذلك بقوله: «وظلت هذه الأحقاد كامنة في حياته-يقصد المنصور- وحياة ابنه المظفر ولكنها ظهرت بعد ذلك ظهوراً مدمراً في عهد ابنه عبد الرحمن شنجول، فكانت سبباً في اشتعال نار الفتنة بين أهل قرطبة والبربر وهي الفتنة التي أفضت إلى سقوط الخلافة الأموية، وانفراط عقدها»[٢].

ويبدو أن فرسان زناته كانت لهم الحظوة والقبول لدى ابن أبي عامر عن غيرهم من قبائل البربر؛ وذلك بسبب ما أبدوه من حسن طاعة وولاء للدولة الأموية بالأندلس[٣]، ولم يكن ابن أبي عامر وحيداً في اتجاهه للاستعانة بالخدمات العسكرية لبربر العدوة المغربية؛ بل إن بعض الخاصة والأعيان أشاروا عليه بأن يكثر من فرسان زناته، وأن يتخذ منهم حرساً خاصاً له، ولعل في ذلك ما يدل على أن ابن أبي عامر أوجد طبقة من كبار موظفي الدولة تُعنى بالمشروع العامري وتعمل على تعزيزه؛ إذ قالوا له: «قد أمكنك الله من اصطناع فرسان زناته، واعتقاد المنة عليهم، فأرسل إليهم يأتوك سراعاً، فيجد إحسانك إليهم مكاناً»[٤]. وبالفعل استدعى منهم أعداداً كثيرة واتخذ منهم خاصته وبطانته[٥]. وقد استجلب محمد بن أبي عامر من رؤسائها وحماتها وأجنادها عدداً كبيراً، لأسباب سياسية وعسكرية بالدرجة الأولى؛ إما لدعمه في صراعاته الداخلية وقمع

---

(١) يوسف أحمد حوالة، **بنو عباد في اشبيلية ٤١٤-٤٨٤هـ/ ١٠٢٣-١٠٩١م** دراسة سياسية وحضارية، ط١،(د.م: د.ن، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م)، ص٥٠ .

(٢) السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٣٦٨.

(٣) موسى أحمد بني خالد، **دور قبائل البربر في العلاقات السياسية الفاطمية والأموية في الأندلس ٢٩٧-٤٢٢هـ/ ٩١٠-١٠٣١م**،(الأردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ٢٠٠٤م)، ص٣٦٥-٣٦٦

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٩٣-٢٩٤.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٩٣-٢٩٤.

الثورات المحلية، وإما لمساعدته في حروبه الخارجية ضد الممالك الاسبانية[١]. وقد فتح الزعيم العامري محمد بن أبي عامر المجال لبربر المغرب للمشاركة في الجهاد، حيث ذكر بعض المؤرخين وفادة بني زيري سنة ٣٧٣هـ/ ٩٨٤م على ابن أبي عامر وطلبهم المشاركة في الجهاد تحت إمرته. فسر بهم ابن أبي عامر وأحسن إليهم وجعلهم بطانته[٢]. واتبع عبدالملك نهج أبيه في استقبال البربر من العدوة واستخدامهم في جيشه،فقدم عليه من صنهاجة زاوي بن زيري بن مناد الصنهاجي وعدد من أفراد عشيرته، فاستقبلهم عبد الملك باحتفاء وأغدق عليهم من العطايا الشيء الكثير[٣].

من الواضح أن العامريين أرادوا من سياستهم العسكرية تلك تقوية الجانب العسكري بتطعيم الجيش بعناصر جديدة يكون ولاؤها للعامريين، وبذلك يضمنوا السيطرة على مقاليد الأمور العسكرية إلى جانب نفوذهم السياسي، وربما فطن لهذا -منذ البداية- القائد غالب الناصري لاسيما بعد أن استدعى ابن أبي عامر فوجاً عسكرياً آخر من المغرب بقيادة جعفر بن علي بن حمدون المعروف بابن الأندلسي، وفي ذلك قال ابن عذاري: «فبعث ابن أبي عامر إليه، وتواترت كُتُبُه إليه،فأسلم العمل إلى أخيه يحيى وعبر إلى الأندلس بجيشه..فاستوزره أبو عامر؛فعظم شأنه..فاعتدل بالبربر أمره،وقوى ظهره، وكانت هذه القطعة من البربر نحو الستمائة، ومازال يستدعيهم، ويتضمَّن الإحسان إليهم، والتوسعة عليهم، إلى أن أسرعوا إلى الأندلس، وانثالوا على ابن أبي عامر»[٤]. هذا الإجراء أثار مخاوف القائد غالب الناصري[٥]، واعتبره تهديداً مباشراً لمكانته العسكرية، فتوترت علاقته بحليف الأمس ابن أبي عامر، وانتهى بهما المطاف إلى الصدام المسلح الذي انتهى

(١) موسى بني خالد، **دور القبائل**، ٣٦٥.

(٢) ابن الأثير، **الكامل**، ج٧، ص٤١٣.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٥٩؛ السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٣٣٧.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٧٩.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٧٩.

بوفاة غالب[١] وتعزيز مكاسب ابن أبي عامر في مشروعه الكبير.

لم يقتصر تشجيع العامريين على إدخال البربر في الجيش الأندلسي؛ بل اتجهوا - أيضاً - إلى تطعيم الجيش بعناصر صقلبية، خصوصاً بعدما نجح ابن أبي عامر في بداية أمره من تجريد جؤذر وفائق من خدمات أكثر من خمسمائة من الصقالبة ونجح في ضمهم إلى جانبه[٢]، وقد استكثر المنصور بعد ذلك من هؤلاء الصقالبة و اعتمد عليهم وجعلهم فتياناً له[٣]. واتخذ فريقاً من هؤلاء الفتيان الصقالبة عرفوا بالخلفاء[٤]. وذكر بعض المؤرخين أن المنصور ابن أبي عامر هلك عن سبعة خلفاء من فتيانه الأكابر[٥]، وكان شأنهم في تلك الدولة كبيراً وهو ينوء بثقل كلفتهم الباهظة، فلما تولى ولده عبد الملك بعده الأمر، بلغ بهم ستة وعشرين خليفة فضاعف مؤونتهم أضعافاً كثيرة[٦].

ورغم المناصب الكبيرة التي تسلمها هؤلاء الفتيان في عهد العامريين إلا أن أحد الباحثين يؤكد على أن المنصور لم يعهد بقيادة الجيش لأجنبي -يقصد غير عربي- ويفسر ذلك بسبب خسارة الخليفة الناصر (٣٠٠-٣٥٠هـ/ ٩١٢-٩٦١م) في معركة الخندق بالقرب من قشتالة Gastilla سنة ٣٢٧هـ/ ٩٣٩م[٧] والتي كان يقودها قائد صقلبي

(١) ابن حزم، **نقط**، ص٨١-٨٢؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ٣٧٩.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ٢٦٣؛ بينما ذكر ابن خلدون أن عدد الصقالبة يزيد عن الثمانمائة؛ ابن خلدون، **تاريخ**، ج١، ص١٥٤٠.

(٣) السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٣٦٧.

(٤) السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٣٣١.

(٥) يرأى أحد الباحثين أن سبب تسميتهم بالخلفاء، يرجع لأنهم كانوا جماعات يرأس كلاً منها واحد يدعى خليفة، بدر، **عصر الخلافة**، ص٢٣٨.

(٦) يسرد ابن الخطيب قائمة طويلة من الفتيان الذين تولوا مناصب مهمة في النظام العامري كواضح الفتى قائد الثغر الأعلى، وزهير الفتى، وبشير، ونظيف ونجا، وشعله، ومظفر، وخيزران، ونصر، ونصير وغيرهم، ابن الخطيب **أعمال**، ج٢، ص١٠٣-١٠٤.

(٧) حول هذه المعركة؛ انظر؛ ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق شالميتا، ص٤٣٢-٤٣٨.

يدعى نجدة الصقلبي، وأن هذه الخسارة كان لها أثراً عظيماً في انتباه المنصور إلى ما قد تؤدي إليه سيطرة العناصر الأجنبية على قيادة الجيش من الخطر على سلامة الدولة فلم يسند قيادة جيشه لعناصر صقلبية[١]. والواقع أن هذا الرأي يحتاج إلى مناقشة؛ إذ عرف عن المنصور ثقته ببعض قادته الصقالبة، وتوليتهم قيادة جيشه؛مثلما فعل مع قائده واضح الصقلبي الذي انتدبه لحرب زيري ابن عطية في المغرب وكان واضح مرابطاً في مدينة سالم[٢]وقتها، فعقد له المنصور على كور المغرب وقيادة الجيش لمحاربة زيري بن عطية[٣].

كما قام ابن أبي عامر بعدة إجراءات عسكرية أخرى في البنية الأساسية للجيش الأندلسي؛ إذ ضم عناصر نصرانية من ليون Leon[٤]، وقشتالة Gastilla، ونافار Navarr، وأغدق عليهم الأموال[٥]، وكان يرمي من وراء ذلك إلى إزالة العصبية الجنسية في جيشه[٦]، فبلغ عدد المرتزقين في ديوانه اثني عشر ألف فارس وأربع مائة من عناصر مختلفة[٧]، بينما وصل عدد المتطوعين إلى اثنين وعشرين ألف فارس[٨].

وثمة إجراءات أخرى اتخذها العامريون لتغيير آلية أداة الجيش، من أهمها استبدال صرف الرواتب الشهرية للمقاتلين بما كانوا يتقاضونه من إقطاع أراضٍ . فقد كان النظام

---

(١) محمد النجار، **المنصور**، ص١٢٦.

(٢) مدينة سالم Salem : بناها عبد الرحمن(الناصر) عام ٣٢٥هـ/ ٩٣٧م بالثغر الأوسط الشرقي المواجهة لقشتالة، وهي كثيرة الشجر والماء. ياقوت، **البلدان**، ج٣، ص١٧٢؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢١٤.

(٣) مجهول، **مفاخر البربر**، تحقيق محمد يعلى،(مدريد : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي ١٩٩٦م)، ص١٦١.

(٤) ليون Leon : قاعدة من وقواعد قشتالة، عامرة بها معاملات و تجارات ومكاسب، الحميري، **الروض**، ص٥١٤.

(٥) دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٣٦؛ سحر المجالي، **تطور الجيش**، ص٩١.

(٦) السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٣٦٧.

(٧) الصفدي، **الوافي**، ج٣، ص٢٥٤.

(٨) الصفدي، **الوافي**، ج٣، ص٢٥٤.

المعمول به في الأندلس خلال العصر الأموي يقوم على إقطاع زعماء القبائل أراضي زراعية فيستفيدون منها على نحو متساوٍ بينهم، وبما أن هذه السياسة لا تخدم المنصور في الجانب العسكري من مشروعه؛ إذ عرف عنه وضعه إستراتيجية حربية تجاه ممالك النصارى في الشمال يخوض بمقتضاها معركتين في السنة الواحدة، وهذا ما سيجعل من مهمة صاحب الأرض صعبة في عملية الاعتناء بأرضه، وكذلك في تفرغه للعمل العسكري الذي يتطلب جهداً ووقتاً كبيراً في السنة؛ لذا قام ابن أبي عامر باستبدال هذه السياسة بنزع إقطاع الجند وأعطاهم رواتب شهرية، وأعفى الرعية عن الغزو ليتفرغوا لإعمار أرضهم على أن يعطوه كل عام ما يقيم به الأجناد[١]. وبذلك وفر المنصور دخلاً ثابتاً للجند، مع توفير جو مناسب للمهتمين بالأراضي للعناية بأراضيهم وتفرغهم لعملهم هذا، على أن يدفعوا رسوماً معينة تصب في خزينة الدولة.

ويبدو أن هذه السياسة لم يرض عنها بعض أعيان الأندلس -فيما بعد- واعتبروها من أسباب ضعف الجند والعمارة على السواء؛ إذ ذكر الطرطوشي أن هؤلاء قالوا: «مازال أهل الإسلام ظاهرين على عدوهم، وأمر العدو في ضعف وانتقاص، لما كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد، فكانوا يستغلونها، ويرفقون بالفلاحين، ويربونهم كما يُربي التاجر تجارته، فكانت الأرض عامرة، والأموال وافرة... إلى أن كان الأمر في آخر أيام ابن أبي عامر، فرد عطايا الجند مشاهرة على النطع[٢]، وقدم على الأرض جباة يجبونها، فأكلوا الرعايا واجتاحوا أموالهم، واستضعفوهم، فتهاربت الرعايا وضعفوا عن العمارة، فقلَّت

(١) الطرطوسي؛ محمد محمد الوليد الفهري، **سراج الملوك**، تحقيق نعمان صالح الصالح، ط١(الرياض: العاذرية للنشر والتوزيع ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ص ٣٤٨؛ ابن رضوان المالقي، أبو القاسم، **الشهب اللامعة في السياسة النافعة**، تحقيق علي بن سامي النشار، ط١،(القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م)، ص٣٣٤؛ عز الدين عمر موسى، **النشاط الاقتصادي في المغرب في القرن السادس**، ط٢(لبنان: دار الغرب، ١٤٢٤هـ)، ص١٤١.

(٢) أي مقاسمتهم أرزاقهم؛ ابن منظور، **لسان**، ج٥،ص٢٣١٤

الجبايات المرتفعة إلى السلطان، وضعفت الأجناد..»[١].

وربما يرجع اعتراضهم على سياسة المنصور ابن أبي عامر هذه؛ إلى أن العمل بالنظام الإقطاعي للجند كان سياسة عسكرية معمولاً بها في الأندلس[٢] حتى أواخر عهد المنصور ابن أبي عامر، وكانت الأمور -فيما يرونها- تسير على ما يرام حتى قام المنصور وألغى هذا النظام واستبدله بنظام المرتبات[٣] الذي لم يستمر طويلاً؛ إذ تم إلغاؤه بعد سقوط العامريين[٤]. وبالرغم من أن ذلك الإقطاع العسكري مهم في عملية ربط الفرد -سواء الجندي أو غيره- بالأرض خصوصاً أنهم في منطقة ثغرية، إلا أن سياسة المنصور العسكرية-كما أشرنا- تتطلب توفير جيش ثابت شبه متفرغ لعمله العسكري،وهو ما رآه المنصور حلاً وسار عليه أبناؤه، وقد وجدت هذه السياسة نجاحاً خلال العهد العامري إذ كوّن جيشاً نظامياً له راتب شهري مقرر حسب رتبته وموقعه[٥]، ووضعت له تنظيمات مشددة[٦]، كانت سبباً رئيساً لسلسلة الانتصارات التي حققها العامريون طوال فترة حكمهم.

كذلك ركز العامريون على العامل النفسي في إخافة أعدائهم من جهة، وفي إعطاء الرعية نوعاً من الطمأنينة على قوّتهم العسكرية من جهة أخرى؛ من خلال الاستعراضات المتكررة للجيش أو ما يسمى بالبروز وهو أحد مظاهر القوة العسكرية، ومع أنها كانت

---

(١) الطرطوسي، **سراج**، ص٣٤٨.

(٢) السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٣٦٧.

(٣) السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٣٦٧.

(٤) الطرطوسي، **سراج**، ص٣٤٨.

(٥) ناطق صالح مطلوب، وآخرون، **تاريخ العرب وحضارته في الأندلس**، ط١(لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة٢٠٠٠م)، ص٢٠٦.

(٦) لقد تحدث بعض المؤرخين عن صرامة المنصور العسكرية، حتى ذكروا قصصاً أقرب للخيال حول هذا الموضوع كقصته مع الجندي الذي عاقبه بالقتل لأن سيفه لمع أثناء تأديته الواجب العسكري. المقري، **نفح**، ج١، ص٤١٩.

تقليداً عسكرياً عرفه الأندلسيون في كثير من المناسبات، مثل الخروج إلى الجهاد، واستقبال وفود السفارات وغيرها، إلا أنه في العهد العامري تكرر بشكل واضح[١]. وهو نوع من إظهار القوة والعظمة السياسية والعسكرية، والتي بلا شك تضفي قدراً من الهيبة على الحكم العامري.

أما بالنسبة للمغرب فقد اتخذ العامريون سياسة عسكرية أقل حدّة منها في شمال الأندلس؛ حيث اعتمدت سياسته على مساندة بعض القبائل البربرية مثل زناتة بدلاً من التدخل المباشر في ردع الخارجين والمعتدين على الدولة والاكتفاء بإلحاقهم بالديوان وإجراء الأرزاق عليهم[٢]، ويذكر بعض المؤرخين أن المنصور ابن أبي عامر اعتمد سياسة عسكرية جديدة تجاه المغرب تختلف عن سياسة من سبقه من خلفاء بني أمية بالأندلس، فرغم أنه خص مدينة سبته[٣] بعناية خاصة،إذ عمل على ضبطها بمجموعة من الجنود الأندلسيين، وقلدها كبار قادته العسكريين إلا أنه في الوقت نفسه، اكتفى بإسناد مهمة ضبط المناطق التي تلي سبته، إلى بعض زعماء زناته الموالين للدولة الأموية، بعد أن أغراهم بالأموال والخلع والجوائز، وتثبيت أسمائهم في الديوان، فوجدت هذه الإجراءات قبولاً لدى رؤساء زناته، واجتهدوا في الدفاع عن مناطق نفوذ الأمويين ضد صنهاجة والأدارسة[٤].ويفسر دوزي أن سبب إتباع ابن أبي عامر تلك السياسة إلى أنه اقتنع عندما أقام بالمغرب بصفته قاضي قضاة المغرب بأن الاحتفاظ بهذه المناطق البعيدة والفقيرة – نوعاً ما – يكلف الأندلس نفقات أكثر مما يفيدها، وهذا ما جعله، يقتصر على تعزيز سبته بحامية أندلسية، ويترك باقي المناطق للأمراء

---

(١) علي لغزيوي، **أدب السياسة والحرب في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الرابع الهجري**،(الرباط : مكتبة المعارف، ١٩٨٧م)، ص٥٦.

(٢) ابن أبي زرع، **الأنيس**، ص١٠٤.

(٣) سبتة Ceuta : تقع بالقرب من مضيق جبل طارق، تقابل الجزيرة الخضراء، يحيط بها البحر سوى من الغرب، الحميري، **الروض**، ص٣٠٣.

(٤) مجهول، **مفاخر**، ص١٤٥ موسى بني خالد، **دور القبائل**، ص٣٥٦.

الزناتيين[١]، ثم يعقب دوزي على ذلك بقوله: «وهذه السياسة كانت رشيدة بالنسبة للأندلس ولكنها خطيرة بالنسبة للمغرب الذي ترك لإمكانياته الخاصة»[٢].

تبقى مسألة مهمة ينبغي أن نعرج عليها هنا وهي الأعمال الجهادية العامرية الكثيرة التي كانت محل خلاف كبير بين المؤرخين حول الهدف الحقيقي من هذه الغزوات، والمغزى منها، والنتائج التي خلفتها، فيرى فريق من المؤرخين المعاصرين[٣] أن هذه الغزوات على كثرتها لم تحقق أي فائدة على الأندلس؛ لأنها لم تكن لها أي إستراتيجية واضحة؛ إنما كل ما في الأمر هو تحقيق أهداف شخصية واستعراض للقوة، أدى في النهاية إلى نتائج عكسية بسبب ما تركته من حقد وكراهية وما ألحقته من دمار في الممالك الأسبانية، وبذلك أضرت بالعلاقات بين المسلمين وتلك الدويلات سواء أكانت أضراراً سياسية أو اقتصادية أو حتى نفسية، ويدللون على عدم فائدة تلك الغزوات للأندلس المسلمة ببقاء حدودها ورقعتها الجغرافية على ما كانت عليه قبل العامريين، أي أنه لم ينتج عنها اتساع في رقعتها الجغرافية وافتتاح مناطق جديدة وضمها إلى دار الإسلام.

بينما ذهب فريق آخر من المؤرخين المعاصرين[٤] إلى أن أعمال المنصور العسكرية وانتصاراته أوصلت الأندلس إلى عز قوتها وهيبتها، بل وفرت تلك الانتصارات المتتالية الأمن والازدهار الاقتصادي والتجاري للبلاد[٥].

---

(١) دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١١٢-١١٣.

(٢) دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١١٣؛ موسى بني خالد، **دور القبائل**، ص٣٥٦-٣٥٧.

(٣) محمود علي مكي، المنصور ابن أبي عامر، **مجلة العربي**، الكويت، العدد ٢٢٤، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ص١٣٧، مؤنس، **معالم**، ص٣٩٤-٣٩٥، وديع أبو زيدون، **تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي حتى سقوط الخلافة في قرطبة**،(دار الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م)، ص٢٧٦.

(٤) محمد النجار، **المنصور**، ص١٥٤؛ محمد رجاء حنفي عبدالمتجلي، "المنصور ابن أبي عامر مثال رائع للذكاء والشجاعة"، **مجلة العربي**، الكويت، العدد١٦٩، ديسمبر ١٩٧٢م، ص٧٩.

(٥) محمد عبد المتجلي، **المنصور**، ص٧٩؛ وسنتكلم بالتفصيل عن آثار هذه الغزوات الاقتصادية على الأندلس؛ انظر أدناه؛ ص٩٥-٩٧.

ونحن نميل إلى الرأي الأخير لتماشيه مع الواقع التاريخي؛ فالأندلس أصبحت زمن العامريين قوة عسكرية لا تقهر ولم تهزم راية للعامريين خلال غزواتهم ضد تلك الممالك النصرانية، وهذا دليل على العزة والقوة التي وصلت لها الأندلس الإسلامية زمن العامريين، كذلك شهدت الأندلس خلال تلك الفترة نشاطاً اقتصادياً كان إحدى دعائمه المهمة هي تلك الغزوات العامرية. أما بالنسبة للرأي الأول فهو يباعد ذلك الواقع التاريخي إلى حد كبير ـ علاوة على ما فيه من تجنٍ وقسوة في وصف الأعمال العسكرية الإسلامية بشكل عام ـ إذ إن بعض الممالك النصرانية خضعت فعلياً لحكومة قرطبة زمن العامريين ولأول مرة مثل مملكة ليون Leon على سبيل المثال عام (٣٧١هـ / ٩٨١م)[١] ولم يكن هم العامريين فقط الغزو، وتخريب الأراضي بل حرصوا على عملية الاستيطان والاستقرار في بعض المناطق المفتوحة،ويتبين ذلك من خلال مقولة المنصور ابن أبي عامر نفسه وهو يصارع المرض مع حاجبه كوثر الصقلبي حيث قال: «لما فتحت بلاد الروم ومعاقلهم عمرتها بالأقوات من كل مكان وسجنتها بها حتى عادت في غاية الإمكان، ووصلتها ببلاد المسلمين وحصنتها غاية التحصين فاتصلت العمارة»[٢]. وما يؤكد هذه الاستراتيجية للعامريين ما ذكره ابن حيان أنه في رجب من عام (٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م) وفي أولى غزوات المظفر عبد الملك ضد ثغر برشلونة Barcelona[٣] وتحديداً حصن مُمَقصر «عهد الحاجب وقت الفتح إلى المسلمين ألا يحرقوا منزلاً، ولا يهدموا بناء لما ذهب إليه من إسكان المسلمين فيه فشرع للوقت في إصلاحه ونادى في المسلمين من أراد الإثبات في الديوان بدينارين في الشهر على أن يستوطن في هذا الحصن فعل وله مع ذلك المنزل

---

(١) عنان، **الدولة العامرية**، ج٣، ص٥٤ – ٥٥.

(٢) ابن الكردبوس، **الاكتفاء في أخبار الخلفاء**، تحقيق مختار العبادي،(مدريد: المعهد المصري للدراسات الإسلامية،١٩٦١م)، ص٦٤ ، خلاف، **رؤية**، ص٢٩.

(٣) برشلونة Barcelona : تقع في الجزء الشمالي الشرقي من شبه جزيرة إيبريا على شاطئ البحر المتوسط، مرساها ترش، لا تدخله المراكب إلا عن معرفة، لها ربض، وعليها سور منيع، والدخول إليها والخروج عنها إلى الأندلس على باب الجبل المسمى بهيكل. الحميري، **الروض**، ص٨٦–٨٧.

والمحرث فرغب في ذلك خلق عظيم واستقروا به في حينهم»[١]. إذاً هذه أدلة واضحة على حرص العامريين على عملية استقرار المسلمين في بعض الأماكن المفتوحة.

أما فيما يتعلق بما خلفته تلك الغزوات من استعداء لتلك الممالك الاسبانية في شمال الأندلس وأنها ملأت قلوبهم غيظاً وجعلتهم يترقبون الفرصة للنيل من مسلمي الأندلس، فرأيٌ فيه نظر؛ إذ إن العلاقات السياسية عادة لا تبنى على الحب والكراهية بل على المصالح والمطامع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن من تتبع العلاقات بين دولة المسلمين في الأندلس والممالك النصرانية في شمالها على مر الحقب التاريخية التي سبقت حقبة العامريين يرى أن العلاقة بينهما تعتمد عادة على الوضع السياسي للمسلمين في الأندلس ، فإذا كان هذا الوضع غير مستقر تشهد تلك الممالك نشاطاً وضغطاً على أطراف الدولة الإسلامية في الأندلس، وإذا استقر وضع المسلمين السياسي سكنت تلك الممالك وطلبت المهادنة، أي أن العلاقة بين تلك الممالك النصرانية والدولة الإسلامية في الأندلس لم تكن جيدة ومتينة وودية،وبما أن حكام المسلمين في الأندلس على تعاقبهم لم يتمكنوا من القضاء على تلك الممالك نهائياً. فإن تلك الممالك كانت تنتظر الوقت المناسب للانقضاض على المسلمين في الأندلس.

خلاصة القول؛ إن العامريين استطاعوا تشكيل قوة عسكرية منظمة تمكنوا بموجبها أن يثبتوا حكمهم، وينفذوا العديد من مشاريعهم ومخططاتهم، وأن يصلوا إلى مناطق لم يصل إليها أحدٌ من قبلهم[٢]؛ إذ تمكنوا مثلاً من الوصول لأقصى جليقية[٣]، وتحديداً

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٤ -٧.

(٢) حول هذا الموضوع؛ انظر؛ رجب بن محمد عبدالحليم، **العلاقات بين الأندلس الإسلامية وإسبانيا النصرانية في عصر بني أمية وملوك الطوائف**،(القاهرة –بيروت : دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، د.ت) ص١٧٥.

(٣) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٦٧؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٩٥؛ دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٣٩-١٤١.

شنت ياقوب (Santiago de Compostela)[١]، وهذه المنطقة يؤكد بعض المؤرخين المسلمين أنه لم يفكر أي قائد مسلم في غزوها لبعدها وصعوبة الوصول إليها[٢]. كذلك فإن الكثير من عناصر تلك القوة العسكرية أصبحت مرتزقة أكثر لذا كانت أداة خطرة تحتاج لتعامل من نوع خاص من قاده كالمنصور وابنه المظفر لإدارتها بحزم وعقلانية ودهاء، وهذا ما كان يفتقر إليه الحاجب عبد الرحمن (شنجول)، فانهارت تلك القوة وتشتت بسهولة، وأصبحت أداة خطيرة ضد العامريين ومشروعهم.

(١) شنت ياقوب Santiago de Compostela : كنيسة عظيمة عند النصارى تقع في ثغور ماردة، يقال إنها مبنية على جسد يعقوب الحواري، الحميري، **الروض**، ص٣٤٨.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٩٥.

ثالثاً: الجانب الاقتصادي

شهدت الأندلس خلال فترة الخلافة استقراراً سياسياً أثر بدوره على الوضع الاقتصادي للبلاد، فنعمت الأندلس بوضع اقتصادي جيد خلال تلك الفترة. ولما تولى العامريون السلطة بشكل فعلي حافظوا على ذلك الاستقرار السياسي،واتخذوا سياسة اقتصادية معتدلة إلى حد كبير، حيث وفروا مصادر دخل جيدة للدولة سواء من الجباية أو الجزية أو الخراج، أو من القطاع الزراعي الذي شهد انتعاشاً كبيراً؛ بسن قوانين جديدة لتنظيم عملية الزراعة(١)، وأُعْفِي الرعية من العمل العسكري، وبذلك تفرغت للمناشط الاقتصادية خاصة الزراعة(٢)، كذلك ما وفرته الغزوات العامرية من دخل اقتصادي مهم لخزينة الدولة(٣)، هذا مقابل مصروفات معتدلة على قطاعات الدولة المختلفة.

لقد شكلت الرؤية الاقتصادية لمحمد بن أبي عامر عاملاً مهماً من عوامل وصوله إلى منصب الحجابة، وإسقاط أبرز منافسيه الحاجب المصحفي،حيث بسط يده وأنفق بسخاء، واصطنع الرجال بإعطائهم الهبات والضياع، وقد ذكر ابن حيان في هذا الجانب مقارنة ظريفة بين ابن أبي عامر والمصحفي، بقوله: «فاستأثر بالأعمال -يقصد المصحفي- واحتجن الأموال ولم يُنلهم، وعارضه محمد بطرفي نقيض:بالبخل جوداً، وبالاستبداد أُثرة. وباقتناء الضياع واصطناع الرجال، حتى غلبه عما قليل»(٤).

وربما استفاد ابن أبي عامر من منصبه في دار السكة زمن الخليفة الحكم المستنصر بالله، في الاستفادة من الأموال التي تحت إمرته في إظهار الكرم المفرط، وكسب ود عددٍ من

---

(١) انظر: أعلاه؛ ص٧٦-٧٨.

(٢) منيرة عبد الرحمن الشرقي، **علماء الأندلس في القرنين الرابع والخامس دراسة في أوضاعهم الاقتصادية وأثرها على مواقفهم السياسية**،(الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، ص٥٤.

(٣) كما سيأتي بيان ذلك؛ ص٩٥-٩٧.

(٤) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧ ص٤٥.

كبار موظفين الدولة؛ فذكر ابن حيان أن أحد خواص الحكم مسته ضائقة شديدة وكان على موعد لتزويج ابنته ويريد تجهيزها بما يليق برجل بمكانته، فاضطر لمحاولة بيع لجام رديء العيار لكن لم يرغب أحد من التجار فيه، فلم يجد بُداً من الذهاب لصاحب السكة-وقتئذ-ابن أبي عامر لصيته الواسع بالكرم؛ فيقول هذا الرجل عن مقابلة ابن أبي عامر له: «فسارع بأطلقِ وجهٍ وقال:سَر إليَّ بدار الضّرب؛ فجئته وأوصلني إلى نفسه بالدراهم المطبوعة بين يديه، وأومأ إليَّ فأخرجت اللجام وأنا خائف من صرفه لسُقوط عياره، فو الله ما نظر إليه ولا عايره، وراطلني والله باللجام بحدائده وسُيوره. فأخذت ما لم يدر في وهمي أني أظفر مثله»[1]. بهذا الاستقبال الحسن والإغداق بالأموال كسب ابن أبي عامر ود هذا الموظف الكبير حتى قال عنه: «وعظم ابن أبي عامرٍ في عيني وقمت عنه وحجري ملآن ولا أصدق بما حصلت عليه فجهزت بنتي وفضل لي شيءٌ يكفيني وقل مولاي الحكم في عيني وأحببت ابن أبي عامرٍ حتى لو دعاني إلى معصية الحكم وهو مالك رقي وإمامي لما قعدت عنه»[2].

عندما سيطر العامريون على السلطة حاولوا التقرب أكثر إلى العامة بإسقاط العديد من الضرائب المرهقة لكاهل العامة؛ إذ أسقط ابن أبي عامر ضريبة الزيت وأمثالها من الضرائب التي ترهق الفقراء[3]، ومثله فعل المظفر عبد الملك حينما تولى الحجابة بإسقاط سدس الجباية عن جميع أقطار الأندلس[4]، فاستبشر الناس بعهده، ويصف (ابن حيان) مدى رضا الناس عن هذا الأمر بقوله: «فراقت أيامه، وأحبه الناس سراً وعلانية، وانصب الإقبال والتأييد عليه انصباباً لم يُسمع بمثله وسكن الناس منه إلى عفاف ونزاهة نفس»[5].

---

(١) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٤٧.

(٢) ابن بسام، **الذهيرة**، ق٤، ج٧، ص٤٧-ص٤٨.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥٩؛ محمد عبدالمجلي، **المنصور**، ص٧٤.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٣.

(٥) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٥٧-٥٨.

لقد شهدت الفترة العامرية ازدياد النشاط الاقتصادي للبلاد، وكثرت الثروات في المدن والقرى[(١)]، و يتبين مظاهر هذا الثراء في الأبنية والمدن والمُنى[(٢)]، والمساجد، والقناطر، والقصور التي بنيت في عهد العامريين، وتوفير الرفاهية والسكن والأعطيات للكثير من الرعايا والجند[(٣)]، وتفريق الصدقات على المحتاجين حتى اكتفى أهل الحاجة في بلده في بعض سنوات حكمه[(٤)]، وعدم التشديد في المحاسبة المالية للعمال والولاة، وقد خلقت هذه الأجواء طبقة من الأثرياء في بعض المدن الأندلسية[(٥)]؛ ويرجع ذلك الازدهار الاقتصادي إلى عدة أسباب منها؛ الوضع الأمني الجيد الذي شهدته الأندلس في تلك الفترة[(٦)]؛ لذا شهدت الأسواق زمن العامريين حركة تجارية كبيرة، حتى وصف ليفي

---

(١) بروفنسال، **تاريخ إسبانيا**، ص٤٦٠.

(٢) مثل منية الناعورة، ومنية العامرية، ومنية السرور، ومنية الزبير. المقري، **نفخ**، ج١، ص٥٨٤.

(٣) ذكر بعض المؤرخين أن أحد جنده البربر ويدعى وانزمار بن أبي بكر البرزالي تقدم للمنصور و الميدان غاص بالناس، وقال: «يا مولاي، ومالي ولك، اسكنّي فإني في الفحص، فقال المنصور: وما ذاك يا ونزامار؟ وأين دارك الواسعة الأقطار؟ فقال: أخرجتني عنها والله نعمتك، أعطتني من الضياع ما انصبَّ عليَّ منها من الأطعمة ما ملأ بيوتي وأخرجني عنها، وأنا بربري مجوّع حديث عهد بؤس، أتراني أُبعد القمح عني؟ ليس ذلك من رأيي. فتطلق المنصور وقال: لله درك من فذ عييّ، لعِيّك في شكر النعمة أبلغ عندنا، وآخذ بقلوبنا من كلام كل أشدق متزيد وبليغ متفنن؛ وأقبل المنصور على من حوله من أهل الأندلس فقال: يا أصحابنا، هكذا فلتُشكر الأيادي وتستدام النعم، وما أنتم عليه من الجحد اللازم، والتشكي المبرح. وأمر له بأفضل المنازل الخالية». ابن سماك، محمد ابن أبي العلاء محمد بن سماك العاملي، **الزهرات المنثورة في نكت الأخبار المأثورة**، تحقيق محمود علي مكي، ط١،(القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)، ص ٧٢-٧٣، المقري، **نفح**، ج١،ص٤١٧.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٣٥٣؛ سلامة، **رعاية الأيتام**، ص٢١.

(٥) انظر: أدناه؛ ص٨٩-٩٠.

(٦) ليفي بروفنسال، **تاريخ إسبانيا**، ص٤٦٠.

بروفنسال حالة الأندلس بأنها وصلت من البذخ مستوى عالٍ، «فالصاغة وتجار الأقمشة الفاخرة لم يشهدوا قبل ذلك جمهوراً ضخماً من المشترين مثل ما لديهم زمن المنصور»(١).

ويرجع ذلك - أيضاً - إلى العناية بالتجارة والتجار؛ إذ اهتم العامريون كثيراً بطرق التجارة؛ خصوصاً في المغرب الأقصى، فقد فطن المنصور بن أبي عامر إلى أهمية مدينة فاس في حركة التجارة بين بلاد السودان والأندلس؛ إذ كانت من أهم المدن على الطريق التجاري مع بلاد السودان، وتتصل بالأندلس عبر سبته وطنجة أهم موانئ التجارة بين المغرب والأندلس(٢)؛ لذا أرسل ابن أبي عامر سنة ٣٧٥هـ/ ٩٨٥م ابن عمه عمرو عسكلاجة(٣) (ت ٣٧٥هـ/ ٩٨٥م) إلى مدينة فاس فملكها.

ثم ندب ابن أبي عامر سنة ٣٧٦هـ/ ٩٨٦م لحكم المغرب الوزير حسن بن أحمد بن عبدالودود السلمي، وأمره أن يعمل على استمالة البربر في تلك المنطقة، فسار الوزير إلى المغرب سنة ٣٧٦هـ/ ٩٨٦م ونزل فاس فضبط شئون البلاد واجتمعت إليه أمراء زناته ومغرواة(٤)، واتخذ زعيم مغرواة زيري بن عطية عوناً وحليفاً لما أظهره من ميول للدعوة المروانية وتأييدها(٥)، أما هدف الاستيلاء على هذه المدينة فهو الهيمنة على طرق التجارة عبر المغرب الأقصى إلى بلاد السودان، والتي يرد منها الذهب على الأندلس، وحينما حاولت بعض القبائل إثارة الشغب و قطع التجارة في هذه المنطقة، كلف المنصور بن أبي

(١) بروفنسال، **تاريخ إسبانيا**، ص٤٨٦.

(٢) عوده حسان عواد، **نزوح القبائل البربرية إلى الأندلس وأثرها في المجتمع الأندلسي، في عصر الخلافة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥، ص٢٥٣.

(٣) عمرو بن ابن أبي عامر المعروف بعسكلاجة، صاحب المدينتين؛ أي قرطبة والزاهرة،وولي بلاد المغرب، قبل أن يستدعيه ابن أبي عامر ويأمر بقتله. الآبار، **الحلة**، ج١، ص٢٧٧، جاء في الأنيس المطرب لابن أبي زرع اسمه عمر، انظر ابن أبي زرع، **الأنيس**، ص٩٤، وحول تداعيات قتله انظر أدناه؛ ص١٥٤.

(٤) ابن أبي زرع، **الأنيس** ص١٠١-١٠٢؛ عنان، **الدولة العامرية**، ج٣، ص٥٨.

(٥) عنان، الدولة **العامرية**، ج٣، ص٥٨.

عامر زيري بن عطية بحربهم، فقام بتشتيت شملهم بعد أكثر من واقعة خاضها ضدهم[١]. وعندما تولى عبد الملك المظفر الحجابة ولى على فاس والمغرب الأقصى المعز بن زيري زعيم مغرواة [٢]، ماعدا سجلماسة[٣] التي عهد بها لأحد ثقاته، واشترط عليهما تأمين طرق التجارة عبر المغرب الأقصى. بينما أبقى عبد الملك المظفر المدن الواقعة على ساحل المغرب الأقصى، وذات الأهمية الاقتصادية مع الأندلس؛ مثل مليلة[٤]، وسبته، وطنجة تحت السيطرة المباشرة للأندلس. ليحكم قبضته على معابر ومنافذ التجارة بالمغرب الأقصى[٥].

كذلك أعطى العامريون التجار عنايتهم؛ خصوصاً التجار الأجانب؛ وذلك لأهداف عدة منها ما يضفي على ذلك من سمعة جيدة للنظام السياسي الحاكم للبلاد من جهة، ولزيادة الحركة التجارية في البلاد، وما يترتب عليها من تنويع لمصادر الدخل من جهة أخرى. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الروايات المبعثرة في بعض المصادر التي تشير إلى حرص المنصور على استقطاب التجار إلى بلاده، وحرصه على تهيئة الأجواء المناسبة من

---

(١) ابن خلدون، **تاريخ**، ج٢، ص٢٧١٢-٢٧١٣؛ عوده حسان، **نزوح القبائل**، ص٢٥٤.

(٢) ابن خلدون، **تاريخ**، ج٢، ص٢٧١٥-٢٧١٦؛ عوده حسان، **نزوح القبائل**، ص٢٥٦.

(٣) سجلماسة Sijilmassa : تقع في صحراء المغرب، وتعتبر من أهم مدن المغرب، بناها مدرار بن عبدالله وكان من أهل الحديث سنة ١٤٠هـ/ ٧٥٧م، وهي على نهر يقال له زيز، وليس بها عين ولا بئر، عليها سور من طين. للمزيد انظر؛ الحميري، **الروض**، ص٣٠٥-٣٠٦؛ المقدسي؛ محمد بن أحمد؛ **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، اعتنى به شاكر لعيبي،(بيروت-أبو ظبي : المؤسسة العربية، دار السويدي، ٢٠٠٣م)، ص٢١٦.

(٤) مليلة Melilla: من أرض طنجة، وهي قريبة من نهر ملوية بالمغرب، وهي مدينة مسورة بسور حجارة. داخلها قصبة مانعة، وفيها مسجد جامع وحمّام وأسواق، وهي مدينة قديمة. الحميري، **الروض**، ص٥٤٥.

(٥) عوده حسان، **نزوح القبائل**، ص٢٥٦.

سبل الراحة والأمن والضرب بقوة على من يعتدي على هؤلاء التجار حتى لو كان ذلك من كبار موظفيه؛ فمثلاً في إحدى تلك الروايات تشير إلى أن تاجراً مغربياً اشتكى للمنصور من مظلمة له لم ينظر فيها القضاء بسبب أن خصمه من كبار رجال الدولة؛ فأمر المنصور بشكل سريع بتشكيل محكمة للنظر في قضية هذا التاجر، فلما ثبت إدانة هذا الموظف صرفه المنصور عن عمله(١).

كذلك تشير إحدى تلك الروايات إلى مظاهر اهتمام المنصور باستقطاب التجار المسلمين؛ حينما أشارت إلى أن تاجراً يمنياً قصد الأندلس للتجارة وهناك فقد أمواله حينما خطفه أحد الطيور، فاغتم هذا التاجر حتى علم المنصور بذلك واهتم لأمره وبعث حرسه للبحث عن مال ذلك التاجر حتى أرجعه له فلم يتمالك هذا التاجر حتى صاح: «والله لأبثن في الأقطار عظيم ملكك، ولأنبئن أنك تملك طير أعمالك كما تملك إنسها، فلا تعتصم منك ولا تمتنع»(٢). هذه المعاملة الجيدة للتجار القادمين من خارج الأندلس جعلت من حركة التجارة الخارجية في ازدياد زمن العامريين حتى شهدت فترة المظفر عبدالملك نشاط الحركة التجارية بوجود تجار من مصر والعراق ومناطق أخرى(٣).

ومما هو جديرٌ بالملاحظة خلال تلك الفترة هو توقف إجراءات المصادرة أو المقاسمة المالية التي يلجأ إليها الخلفاء لمحاسبة عمالهم وكبار موظفيهم؛ فمثلاً الخليفة الناصر لم يتردد عن مقاسمة عماله في تجارتهم فجعلها في بيت المال(٤). بحجة حق الدولة في مصادرة

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٣١٠-٣١١؛ دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٥٤.

(٢) المقري، **نفح**، ج١،ص٤١٣.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧،ص٦٢؛ محمد النجار، **المنصور**، ص١٤١؛ أوليفيا ريمي كونستيل، **التجار المسلمون في تجارة الأندلس الدولية -الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس**، ترجمة عبدالواحد لؤلؤة،(بيروت : دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م)، ج٢، ص١٠٧٢.

(٤) أحمد الطاهري، **عامة قرطبة في عصر الخلافة**،(الرباط: منشورات عكاظ، د.ت)، ص١٢٨.

جزء من أموال التجار باسم المصلحة العامة[١]. لكن المنصور لم يلجأ إلى تلك السياسة من استصفاء أموال ولاته وكبار موظفيه أو مقاسمتهم المال بعد عزلهم أو يتتبع مصادرها رغم أموالهم الطائلة والتي خشوا معها محاكمتهم من المنصور فبادر بعضهم إلى مطالبة محاكمة أمواله وأخذ البعض منها إذا لزم الأمر، ويتضح ذلك فيما ذكره الوزير أحمد بن عبد الملك بن شهيد[٢]: «إن المنصور استعمل أباه - أي عبد الملك بن شهيد - على الجهة الشرقية تسعة أعوام توالت بتدمير وبلنسية، فلما سئم العمل وخاطب المنصور وأشخصه إليه على هواه، ورد قرطبة بأربعمائة ألف دينار فضة، ومائة ألف من ذهب آنية، ووثائق خمسمائة زوج مكتسبة، ومائتي نسمة من رقيق الصقلب منتقاة، والسعر إذ ذاك بها سامٍ جداً، ونفقة أبي رأس كل شهر سبعون مُدياً من القمح، وعَلَفُ ثمانين دابة من شعير. فكتب إليه يعرض عليه ما جاء به، ويحكمُه فيه ويسأله أخذه، أو الأخذ منه، فجاوبه يقول: لو أردنا أخذ ما أعطيناك، ما قدْمناك، ونحن نخاف أن تستصفي نفقتك ما استقته، وتأتي على ما اجتلبته بارتفاع ثمن الطعام وأنك لم ترد منه على ذخيرة، وقد حككنا لك بألفي مُدٍّ بشطرين من قمح وشعير تستظهر بهما على زمانك فاقبضتها من أهراء فلانة لقربها من مكانك إن شاء الله»[٣].

ويتضح من النص السابق أن المنصور لا يقاسم أموال عماله عادة «لو أردنا أخذ ما أعطيناك، ما قدمناك». كذلك يفهم من النص أن المنصور لم يحاسب وزيره ابن شهيد ولم يقاسمه أمواله، بل أحسن خطابه، وزاد عليه بالأعطيات التي تساعده في المحافظة على مكانته ومنزلته الاجتماعية والاقتصادية. وهذا ربما ما ساعد على بروز عائلات ذوات دخل

---

(١) أحمد الظاهري، **عامة قرطبة**، ص١٢٨.

(٢) أحمد بن عبدالملك بن أحمد بن عبدالملك بن عمر، أشجعي النسب، كان من أهل العلم والأدب، ولد سنة ٣٨٢هـ/ ٩٩٢م، وتوفي في قرطبة سنة ٤٢٦هـ/ ١٠٣٥م. الحميدي، **الجذوة**، ص١٣٣-١٣٧؛ الضبي، **بغية**، ص١٧٧.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق١، ج١، ص١٥٩.

مادي كبير جداً كبني خطاب(١) في مرسية Murcia(٢)، التي عرفت بثرائها؛ حيث أشار ابن حيان إلى أن أحمد بن دحيم بن خطاب والمعروف بالخازن قام سنة ٣٧٥هـ/ ٩٨٥م باستضافة المنصور ابن أبي عامر وجيشه في مرسيه لمدة ثلاثة عشر يوماً إبان غزوة المنصور الثالثة والعشرين في تعداد غزواته وكانت موجهة لبرشلونة(٣)، وهذا الكرم الكبير الذي قدمه ابن الخطاب للمنصور وجيشه؛ جعل الأخير يأمر عماله بحسن معاملة ابن الخطاب في تلك الديار وتلبية حاجاته(٤). بل أمر المنصور بإسقاط جزء من الخراج عليه. وقد قال المنصور حينما كان يذكر ابن الخطاب ونعمته بقوله: «هي أحق نعمة بالحفظ وأولاها بالزيادة لسلامتها من الغمط وبعدها من الجحود، وقيامها بغرض التزكية»(٥).

ويمكن أن نخرج من تلك الروايات بأن المنصور استفاد من ثراء بعض تلك العائلات في دعم حملاته وتمويلها، كذلك تبين أن الحالة الاقتصادية في الأندلس وصلت إلى درجة كبيرة من الثراء خصوصاً في بعض العائلات، إلى درجة أن رجلاً استطاع القيام باستضافة جيشٍ بكاملة ولمدة تعتبر طويلة،وبتقديم ضيافة متنوعة وصفها أحد الباحثين بأنها تعتبر

(١) بنو خطاب: أسرة من الموالي، ينتسبون إلى جدهم الأول عبدالجبار بن خطاب، وهم من أعرق بيوتات مرسية، يرجح دوزي أن أصلهم من القوط، من مدينة تدمير، دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٢٣؛ وللمزيد حول هذه الأسرة وتاريخها انظر: سحر السيد عبدالعزيز سالم، **بنو خطاب بن عبدالجبار التدميري أسرة من المولدين بمرسية في العصر الإسلامي**،(مصر : مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩)، ص٢٣ ومابعدها.

(٢) مرسية Murcia: قاعدة تدمير، بناها الأمير عبد الرحمن بن الحكم(٢٠٦-٢٣٨هـ/ ٨٢٢-٨٥٢م) واتخذت دار العمال وقرار القواد، ومرسية على نهر كبير، ولها جامع جليل، وبها حمامات وأسواق عامرة. الحميري، **الروض**، ص٥٣٨-٥٣٩.

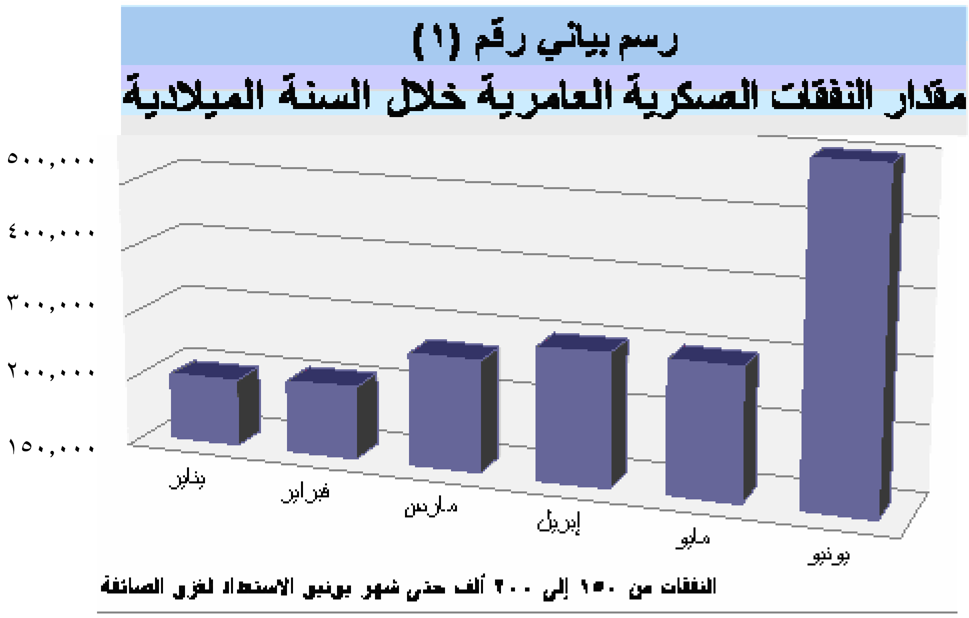
(٣) ابن الأبار، **الحلة**، ج٢، ص٣١٢، بينما ينقل ابن الأبار في موضع آخر رواية لابن أبي الفياض تختلف في بعض التفاصيل حيث تذكر أن السنة ٣٧٤هـ/ ٩٨٤م ومدة الضيافة ثلاثة وعشرين يوما، وكان المنصور في ضيافة ابن الخطاب وابنه أبي الأصبغ موسى بن أحمد، ابن الأبار، **الحلة**، ج٢، ص٣١٣.

(٤) ابن الأبار، **الحلة**، ج٢، ص٣١٢.

(٥) ابن الأبار، **الحلة**، ج٢، ص٣١٢.

من حكايات ألف ليلة وليلة[١].

أيضاً يتضح أن المنصور عادة لا يخرج مباشرة للعدو، بل يقوم بجولة طويلة من المناورات، ولعله في البعض منها يستعين بإمدادات تشابه هذه من وجهاء المدن والكور التي يمر بها ومساعدتهم في تمويل الحملات، وهي نفس السياسة التي سار عليها ابنه المظفر عبد الملك، حيث ذكر ابن الأبار أن موسى بن أبي عمر أحمد الخازن استضاف طرفة الخادم مولى المظفر عبد الملك بن أبي عامر ورجاله أثناء اجتيازهم أرض مرسية في طريقهم إلى غزوة قطالونية Catalonia سنة ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م[٢]. وبذلك يؤمن العامريون لبعض حملاتهم بعض الأموال والإمدادات خصوصاً أنهم انتهجوا سياسية عسكرية تحتاج إلى الكثير من الأموال. انظر الرسم البياني (رقم واحد)[٣].



(١) عنان، **الدولة العامرية**، ج٣، ص٥٥.

(٢) ابن الأبار، **الحلة**، ج٢،ص٣١١.

(٣) انظر المعلومات الواردة في الجدول؛ ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٩٨.

ويتضح من الرسم البياني مقدار النفقات الكبيرة التي يحتاجها تجهيز الجيش للغزوة خصوصاً في شهر يونيو التي تصل مقدار المصاريف إلى خمسمائة ألف استعداداً لإنطلاق الغزوة.

وبالرغم من سيطرة ابن أبي عامر على البلاد بشكل محكم، إلا أنه كانت هناك أموالاً كثيرة لا تزال في حوزة الخليفة في قصره، وخشي ابن أبي عامر تبذير واستغلال ذلك المال في فيما يضر مشروعه،خصوصاً في دعم الطامحين أو استقطاب طامعين كما حاولت فعله السيدة صبح بتهريبها أموالاً كثيرة إلى أحد خصومه من أمراء البربر في المغرب،لكن محاولتها فشلت[١]؛ لذا رأى ابن أبي عامر ضرورة المحافظة على ذلك المال وإدخاله في خزينة الدولة، فجمع كبار موظفيه وأعيان دولته وأخبرهم بضرورة إدخال المال في خزينته ونقلها من قصر الخليفة؛فرأوا أن المنصور هو الأقدر على حفظ المال[٢].

كذلك استفاد العامريون من تسخير الإمكانيات الزراعية[٣]، والثروة الحيوانية التي تتمتع بها الأندلس في سبيل إنجاح مشروعهم؛ فمثلاً كان يزرع المنصور كل سنة ألف مُدٍّ من الشعير فصيلاً لدوابه الخاصة به[٤]، وكان يعطي خيوله عناية خاصة، وفي ذلك ذكر المقري «أنه إذ قدم من غزوة من غزواته لا يحل عن نفسه حتى يدعو صاحب الخيل فيعلم ما مات منها وما عاش»[٥]. ويرجع زيادة الإنتاج الزراعي في تلك الفترة لسياسة التي اتخذها العامريون حينما أعفوا أصحاب المزارع من الأعمال الحربية للتفرغ لزراعة أراضيهم[٦].

(١) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج ٧، ص٥٣، دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٣٦-١٣٦.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٥٣.

(٣) تحدث الرزاي عن فواكه الأندلس بقوله: «وفواكهها تتصل طول الزمان فلا تكاد تعدم؛ لأن الساحل ونواحيه يبادر بباكورة، كما الثغر وجهاته والجبال التي يخصها برد الهواء وكثافة الجو..» المقري، **نفح**، ج١، ص١٤٠.

(٤) المقري، **نفح**، ج١، ص٥٨٤.

(٥) المقري، **نفح**، ج١، ص٥٨٤.

(٦) انظر: أعلاه، ص٧٦-٧٨.

كذلك استفاد المنصور ابن أبي عامر من نشاط الصناعة في تلك الفترة لما يخدم مشروعه؛ إذ ازدهرت في عهده الصناعة؛وخصوصاً تلك التي تعنى بالصناعات الحربية، فقد اهتم المنصور ببناء السفن والمراكب الحربية، وأنشأ أسطولاً كبيراً في الموضع المعروف بقصر أبي دانس من ساحل غرب الأندلس، وجهزه برجاله البحريين وصنوف المشاة(١)، كما زاد في صناعة الترس، والذي عرف بترس العامري حيث يصنع في كل عام اثنا عشر ألف ترس عامري بينما كان يصنع في عهد الخليفة السابق المستنصر عشرة آلاف ترس في السنة، أما النبال فكانت تصنع منها عشرون ألفاً في الشهر(٢).

كذلك استفاد من صناعة المنسوجات الكتانية في الأندلس التي ازدهرت في تلك الفترة في خدمة مشروعه العسكري؛ إذ كانت هذه المنسوجات تتألف من الأكسية والثياب الفاخرة المختلفة الأشكال، كالقباب والهوادج والأخبية، وذكر ابن الخطيب:أنه كان يصنع من الأخبية في عهد المنصور بن أبي عامر ما يتجاوز ثلاثة آلاف خباء كعدة للجند في كل عام، وهذا عدا ما كان يصنع للسلطان خاصة ولكبار خدمة وغلمانه، وكانت الأخبية تستخدم لتلبية حاجة الجند في حلهم وترحالهم، ومما يؤكد ذلك أن الحاجب المنصور بن أبي عامر حمل معه في صائفة سنة ٣٩٣هـ/ ١٠٠١م أربعمائة واثنين وعشرين خباء ومائة وسبعة وسبعين خباء من الأخبية المعروفة بالفرود(٣).

ومن نتائج تطور الصناعة التي شهدتها الأندلس في تلك الفترة والتي خدمت العامريين كثيراً هي سرعة بناء مدينة الزاهرة بشكل شبه كامل خلال عامين وانتقاله إليها بأجهزة الدولة(٤)، وهذا دليل على تمتع الأندلس في تلك الفترة بنهضة صناعية في مجالات عدة حتى

---

(١) جهاد غالب مصطفى الزغول، **الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة ٩٢-٨٩٧هـ/ ٧١١-١٤٩٢م**، ط١(إربد : مركز الأفق، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، ص١٩٩.

(٢) مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، تحقيق لويس مولينا،(مدريد: المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، ١٩٨٣م)، ج١، ص١٧٢؛ سحر المجالي، **تطور الجيش**، ص١٦٦.

(٣) جهاد، **الحرف والصناعات**، ص١١٠.

(٤) المقري، **نفح**، ج١، ص٥٧٩.

يتمكن الصناع من إنشاء مدينة متكاملة خلال تلك الفترة القصيرة، وكذلك الاستفادة من هذا التطور ومن توفير الأيدي العاملة الجيدة في إنشاء العديد من المرفقات المهمة كالمساجد التي بلغت في عهد المنصور ألفاً وستمائة مسجد، كما أن الحمامات وصلت إلى تسعمائة(١).

أما الغزوات العامرية الكثيرة والتي تميزت بها سياستهم خلال تلك الفترة، فقد كانت ذات دخل اقتصادي جيد،وتعتبر من موارد الدولة الاقتصادية المهمة التي ينتج عنها السبي، والغنائم، والخراج(٢). كما نتج عن تلك الغزوات أن نشطت حركة سوق النخاسين؛ إذ وجد رواجاً كبيراً ودرت الأموال مقابل هذه المهنة، وانتشرت الجواري بكثرة في تلك الفترة(٣)، بأسعار زهيدة، في المقابل وجدت هذه البضاعة ارتفاعاً في أسواق العالم الإسلامي(٤)، حتى انخفضت مهور الحرائر بسبب الإقبال على اقتناء الجواري؛ وهذا الوضع ربما سبب مشاكل اجتماعية كانتشار العنوسة عند بعض الأسر العربية(٥).

كذلك نتج عن تلك السياسة العسكرية نتائج اقتصادية أخرى تصب في خزينة الدولة كإعلان بعض ملوك الأسبان في الشمال الولاء لقرطبة، وعبروا عن ولائهم بدفع المال أو تقديم الحصون أو كليهما(٦)، ففي حوالي عام٣٧٤هـ/ ٩٨٥م أصبحت مملكة ليون تخضع للعاصمة قرطبة وتدفع لها الجزية بشكل سنوي(٧)، كما اضطرت برشلونة إلى دفع جزية سنوية كبيرة لقرطبة زمن المنصور ابن أبي عامر(٨).

---

(١) المقري، **نفح**، ج١، ص٥٤٠؛ محمد النجار، **المنصور**، ص٩٨.

(٢) محمد النجار، **المنصور**، ص١٢٨.

(٣) بروفنسال، **تاريخ إسبانيا**، ص٤٦٠.

(٤) بدر، **عصر الخلافة**، ص٧٦.

(٥) للمزيد حول ذلك انظر؛ خالد البكر، "تقاليد الزواج في الأندلس"، **مجلة الجمعية التاريخية السعودية**، الرياض، العدد٧ / السنة الرابعة ذو القعدة ١٤٢٣هـ/ يناير٢٠٠٣م، ص٧٠.

(٦) بدر، **عصر الخلافة**، ص٧٦.

(٧) دوزي، **المسلمون**،ج٢،ص١٢١.

(٨) دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٢٢؛ محمد النجار، **المنصور**، ص١٨٠.

وقد حاول أبناء المنصور من بعده المحافظة على تلك السياسة؛ فالمظفر عبد الملك كانت غزواته بانتظام طوال فترة حجابته، وكذلك عبد الرحمن (شنجول) الذي افتتح عهده بالغزو لكنه لم يُمهل طويلاً إذ قامت الثورة عليه في قرطبة بعد ذلك.

لقد اختلف بعض المؤرخين المحدثين كثيراً حول جدوى الحروب العامرية و نتائجها الاقتصادية على خزينة الدولة بالإيجاب أو السلب، فمثلاً يرى محمود مكي أن الجهد العامري العسكري كلف خزينة الدولة كثيراً من الأعباء، وذهب إلى أن النتائج السيئة لتلك السياسة لم تظهر في عهد المنصور؛ إذ كانت الجبايات لا تزال وافرة والسياسة المالية سليمة إلى حد ما[١]. ويعود مكي ليؤكد أن هناك إشارات كثيرة تدل على أن العبء كان ثقيلاً على الطبقات الفقيرة، ولكنه لم يذكر لنا إشارة واحدة على ذلك، وهو على خلاف ما ورد عند ابن عذاري حينما ذكر أنه حينما توفي المنصور، ولم يكن المظفر عبد الملك موفقا في جلب المزيد من السبايا «إن العامة بقرطبة أزرت بغزوة عبد الملك هذه إذ لم يزح عليهم سبياً طرياً يستلذ..»[٢] ويتضح من هذا النص رضا الأكثرية عن سياسة المنصور العسكرية.

وبخلاف مكي يؤكد أحد الباحثين على الوارد الجيد لتلك الحملات على خزينة الدولة بقوله: «أدت كثرة الانتصارات المتتالية إلى وفرة الغنائم، وكثرت الثروات وأدى الأمن الخارجي والاستقرار الداخلي إلى رواج التجارة، ورقي الصناعة وازدهار الزراعة، مما أدى إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي للبلاد، وزيادة الدخل القومي، وارتفاع المعيشة وأصبحت الدولة الإسلامية في الأندلس عبارة عن مجتمع يسوده الاستقرار والثراء والحضارة»[٣].

ونحن نميل إلى الرأي الأخير؛ لأن سياسة العامريين العسكرية استمرت طوال عهدهم رغم أن تلك الحملات ربما تكلف أموالاً طائلة إلا أن لها مردوداً مالياً كبيراً -كما بيّنا- يغطي تلك التكاليف ويزيد عليها؛ ولعل الأموال التي وجدت في الزاهرة بعد نهبها بثلاثة أيام والتي

---

(١) مكي، **المنصور**، ص١٣٨.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣،ص١٣.

(٣) محمد عبد المتجلي،**المنصور**، ص٧٩.

تقدر بسبعة ملايين من الدنانير الذهب[١]، فضلاً عن خوابي وجدت مملوءة من الفضة مدفونة بالأرض[٢]، دليل على أن المخزون الاقتصادي للدولة كان في وضع جيد.

أما بالنسبة للمغرب فقد نهج العامريون سياستين مختلفتين تجاه المغرب؛ الذي يعتبر البوابة الجنوبية للأندلس، والمنفذ المهم الذي يعبر منه الرجال والمال إليها، فقد اتخذ المنصور بن أبي عامر سياسة الإدارة غير المباشرة للمغرب الأقصى تحديداً في الكثير من الأحيان؛ والاكتفاء بإبقاء الحرس في سبتة، وعهد إدارة الولايات إلى الأمراء المحليين؛ وذلك تخفيفاً على عبء خزانة الدولة[٣]، إلا أن تلك السياسة تجاه المغرب تغيرت زمن المظفر عبد الملك الذي فرض بعض الضرائب المالية والعينية على بعض أمراء المغرب، فذكرت بعض الروايات أن المظفر عبدالملك فرض على المعز بن زيري زعيم مغرواة حينما ولاه على فاس والمغرب الأقصى مالاً يؤديه[٤]، وقدر معلوم من الخيل والسلاح والدرق اللمطية[٥]. كذلك حينما تولى عبد الرحمن (شنجول) الحجابة جدد المعز بن زيري الولاء والطاعة، وبعث له معهم هدية قيمة حوالي تسعمائة فرس ذكر ابن أبي زرع أنه لم يصل للأندلس هدية من المغرب أعظم منها[٦].

إن السياسة الاقتصادية المعتدلة التي اعتمدها العامريون جعلت الميزانية العامة للدولة تكون ذات فائض جيد، إذ بلغت الجباية آخر عهد المنصور أربعة ملايين دينار؛ هذا غير رسوم المواريث ومال السّبي والمغانم ومصادرات الدولة[٧]. هذه المداخيل المتنوعة ساعدتهم على الاستمرار في مشروعاتهم، دون عجز مالي أو نحوه، حتى سقوط نظامهم.

(١) مكي، **المنصور**، ص١٣٥.

(٢) النويري، **نهاية**، ج٢٣،ص٤١٤؛ مكي، **المنصور**، ص١٣٥.

(٣) محمد النجار، **المنصور**، ص١٤١.

(٤) ابن أبي زرع، **الأنيس**، ص١٠٨؛ عوده حسان، **نزوح القبائل**، ص٢٥٦.

(٥) تستخدم هذه الدرق اللمطية كملابس واقيه في المعارك؛ وتؤخذ من حيوان اللمط الذي يوجد بأعداد كبيرة في المنطقة الممتدة بين سجلماسة وغانا، انظر؛ عوده حسان، **نزوح القبائل**، ص٢٥٦، هامش رقم ٣.

(٦) ابن أبي زرع، **الأنيس**، ص١١٧.

(٧) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٩٨.

رابعاً: الجانب الإداري

اقتضى الإعداد لمشروع العامريين السياسي إحداث تغييرات في الهيكلة الإدارية للمناصب المهمة في الدولة،وإعادة صياغتها على نظام يخدم العامريين في مشروعهم ليصبحوا هم المتحكمون في السلطة. ولقد اتضحت هذه التغيرات الإدارية في هيكلة الدولة زمن العامريين بدءاً من المنصب الأبرز في الأندلس الحجابة، فبعد تولي محمد بن أبي عامر لهذا المنصب، كانت الفرصة مهيأة له للسيطرة على مقاليد الأمور في الأندلس في ظل خلافة صبي صغيرٍ؛خصوصاً أن صلاحيات الحاجب السياسية والإدارية كبيرة في الأندلس، ويرجع ابن خلدون ذلك؛ لتقسيم بني أمية لخطط الدولة بقوله: «ثم قسموا خطته-أي الوزير- أصنافاً، وأفردوا لكل صنف وزيراً؛ فجعلوا لحُسبان المال وزيراً؛ وللتَّرسيل وزيراً؛ وللنظر في حوائج المتظلمين وزيراً؛ وللنظر في أحوال أهل الثغور وزيراً، وجُعل لهم بيت يجلسون فيه على فرش منضدة لهم، وينفِّذون أمر السلطان هناك كل فيما جُعل له. وأُفرد للتَّردد بينهم وبين الخليفة واحد منهم ارتفع عنهم بمباشرة السلطان في كل وقت، فارتفع مجلسه عن مجالسهم وخصُّوه باسم الحاجب، ولم يزل الشأن هذا إلى آخر دولتهم فارتفعت خُطة الحاجب ومرتبته على سائر الرتب»[(١)].

هذه الصلاحيات التي أنيطت بمنصب الحاجب كانت تشكل خطراً على مركز الخليفة نفسه متى ما تهيأ الظرف السياسي المناسب لسيطرة الحاجب إما لعجز الخليفة أو صغر سنه ونحوه، وفي ذلك يعلق أحد الباحثين بقوله: «إن نظام الحكم الذي ابتكره الأمويون في الأندلس كان ممهداً بطبيعته لفتح أبواب النفوذ أمام الوزير الحاجب متى كان الخليفة ضعيفاً وذلك بحكم مركزه وصلته بالخليفة وهذا ما حدث على عهد المنصور»[(٢)].

---

(١) ابن خلدون؛ عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي،(لبنان: دار الأرقم بن أبي الأرقم، د.ت)، ص٢٧٣.

(٢) محمد النجار، **المنصور**، ص١٢٤.

وبالرغم من المكانة والنفوذ الذي يتحلى بها الحاجب إلا أنه نفوذ لا يمكن من خلاله السيطرة بشكل محكم ومركزي على أجهزة الدولة، وهذا يتضح من خلال فترة تولي الحاجب المصحفي لهذا المنصب؛ إذ لم يتمكن من السيطرة بشكل مباشر على الدولة(١)، أو حتى عزل من يراه خطراً عليه(٢).

وهذا الأمر ربما فطن له ابن أبي عامر فحاول حينما تولى الحجابة توسيع صلاحيات صاحب هذا المنصب؛ بإمساك جميع السلطات في يده، خصوصاً إدارة الجيش التي أصبح قائدها هو نفسه الحاجب. وقد ذكر ابن خلدون التغير الذي طرأ على منصب الحجابة منذ تولي العامريين لها؛إذ عرّف الحجابة بقوله:إنها «لمن يحجب السلطان عن الخاصة والعامة ويكون واسطة بينه وبين الوزراء، فمن دونهم... ثم لما جاء الاستبداد على الدولة اختُص المستبد باسم الحجابة لشرفها. فكان المنصور بن أبي عامر وأبناؤه كذلك»(٣).

لقد أبدى العامريون اهتماماً واضحاً ببعض الخطط الإدارية والقضائية وجعلوا سلطتها تتبع لسلطة الحاجب من حيث التعيين والعزل؛ فمثلاً السلطة القضائية؛ أصبح العامريون هم من يعينون قاضي الجماعة ويعزلونه، وهم في هذا الأمر ساروا على نهج الخلفاء الأمويين(٤)، ولم يكتف العامريون بمسألة التعيين فقط، بل التدخل في صلاحيات

---

(١) لقد كان هناك وزراء وقادة يشاركون الحاجب جعفر المصحفي في إدارة البلاد كالقائد الأعلى غالب الناصري والوزير محمد بن أبي عامر إضافة إلى السيدة صبح، للمزيد انظر؛ عنان، **الدولة العامرية**، ج٣، ص٣٣ وما بعدها.

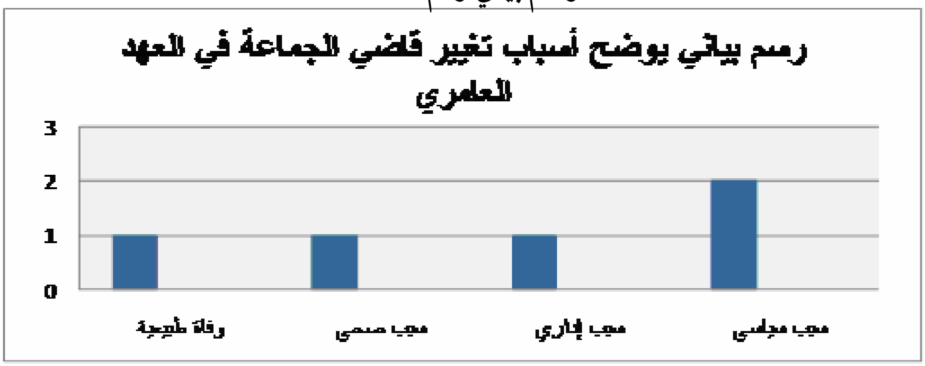
(٢) مثلاً حينما شَعر المصحفي بخطورة ابن أبي عامر على مركزه، لم يستطع مواجهته وحده أو حتى التجرؤ لعزل ابن أبي عامر من مناصبه، وحاول المصحفي توثيق علاقته بالقائد غالب الناصري عن طريق المصاهرة، وكسب هذا القائد في صفه في صراعه مع ابن أبي عامر، لكنه فشل في ذلك أيضاً. ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٧.

(٣) ابن خلدون، **المقدمة**، ص٢٧٤.

(٤) منيرة الشرقي، **علماء الأندلس**، ص١٨٢.

القاضي إذا اقتضى الأمر، وذلك بتعين بعض القضاة على المناطق(١) مثل أحمد بن حكم العاملي(٢) على طليطلة، و الحسن بن عبدالله بن الجذامي(٣) على رية(٤)، وأيوب بن عمر البكري (ت٣٩٨هـ/ ١٠٠٨م) (٥)على لبلة. ويلاحظ التغيير الواضح في منصب قاضي الجماعة زمن العامريين وعدم الاستقرار على قاضي معين،بخلاف عهد الخليفة المستنصر بالله الذي شهد استقراراً واضحاً في هذا المنصب(٦)، وقد اختلفت أسباب تغيير قاضي الجماعة زمن العامريين ويمكن أن يبينه هذا الرسم البياني المستخلص من جدول رقم [٢].

رسم بياني رقم [٢]



(١) منيرة الشرقي، **علماء الأندلس**، ص١٨٢

(٢) أبو عمر؛ أحمد بن الحكم بن محمد العاملي، يعرف بابن اللبان، من أهل قرطبة، ولي قضاء مورور، وترمونة، قبل أن يتولى قضاء طليطلة، وتوفي وهو يتولاها سنة ٣٩٠هـ/ ١٠٠٠م. عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٧٢٨؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٤٥.

(٣) الحسن بن عبدالله بن الجذامي المالقي، يذكر النباهي أنه أول قضاة كورة رية، كان فقيها، نبيهاً، فطناً، سكن قرطبة مع أبيه وكان له بها مال وإصهار. النباهي، **تاريخ**، ص٨٢-٨٤.

(٤) رية Rejo: كورة من كور الأندلس في قبلي قرطبة، نزلها جند الأردن من العرب، وهي كثيرة الخيرات. الحميري، **الروض**، ص٢٧٩-٢٨٠.

(٥) أيوب بن عمر البكري، كان ذا علم وفضل، رحل إلى المشرق، تولي خطة الرد بقرطبة، والقضاء ببلدة لبلة، توفي في شهر رمضان سنة ٣٩٨هـ/ ١٠٠٨م. ابن بشكوال، الصلة، ج١،ص١٨٩.

(٦) إذ شهد استمرار منذر بن سعيد البلوطي(ت٣٥٦هـ/ ٩٦٦م) قاضي الخليفة الناصر، على قضاء الجماعة حتى وفاته، ثم تولي القاضي ابن السليم حتى وفاة الخليفة الحكم. ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٤٠.

ومع هذا فقد أعطى العامريون لقاضي الجماعة مكانة ونفوذاً بارزاً حتى أضيفت له مناصب مهمة إضافة إلى عمله كقاضي؛ فمثلاً القاضي عبد الرحمن بن فطيس (ت٤٠٢هـ/ ١٠١١م)[١] الذي تولى زمن المظفر عبد الملك قضاء الجماعة عام٣٩٤هـ/ ١٠٠٤م تولاها مع خطة الأحكام مضافة إلى خطة الوزارة والصلاة[٢]. كذلك جمع عبدالرحمن (شنجول) الوزارة مع القضاء للقاضي أحمد بن ذكوان[٣]. ووصف (خلاف) بأن هذا الإجراء لم يحدث في الأندلس لقاضياً من قبل[٤]، وقد اعتمد في رأيه على ما أورده القاضي عياض بهذا الشأن[٥]، ولكن ما ذهب إليه (خلاف) يفتقد إلى الدقة؛ لأن القاضي عبد الرحمن بن فطيس قد سبقه إلى نيل الوزارة مع القضاء معاً أيام الحاجب المظفر كما مر معنا.

وينبغي الإشارة إلى أن أحد الباحثين ذكر أن قاضي الجماعة بقرطبة إذا خرج للجهاد فإنه لا يعود إلى منصبه السابق حتى يعهد إليه مرة ثانية[٦]. وهذا غير صحيح بالنسبة

---

(١) أبو المطرف؛ عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس، تولى قضاء الجماعة سنة ٣٩٤هـ/ ١٠٠٤م مقرونا بولاية صلاة الجمعة والخطبة مضافاً ذلك كله إلى خطته العليا بالوزارة، توفي سنة ٤٠٢هـ/ ١٠١١م عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٧١؛ ابن بشكوال، **الصلة**،ج٢، ص٤٦٦-٤٧٠؛ ابن سعيد، **المغرب**، ج١، ص٢١٦؛ النباهي، **تاريخ**، ص٨٧-٨٨؛ ابن فرحون؛ برهان الدين إبراهيم ابن علي، **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور(القاهرة : مكتبة دار التراث، د.ت)، ج١، ص٤٧٨-٤٧٩.

(٢) رضا هادي عباس، **الأندلس محاضرات في التاريخ والحضارة**،(د.م : منشورات إلجا ١٩٩٨م)، ص٢٤١.

(٣) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٤.

(٤) خلاف، **تاريخ القضاء**،ص١٦٥.

(٥) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص ٦٦٤.

(٦) خليل بن إبراهيم الكبيسي، **دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية بالأندلس في عصري الإمارة والخلافة**، ط١،(بيروت : شركة دار البشائر الإسلامية ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م)، ص١٢٤.

للفترة العامرية؛ إذ رأينا أن الفقيه محمد بن عبدالله بن ذكوان(ت٤١٤هـ/ ١٠٢٣م)[١] يخلف أخاه أبا العباس أحمد بن ذكوان على قضاء الجماعة فترة غيابه للغزو مع المنصور، ولم يتم عزل الفقيه إذ ظل قاضياً للجماعة حتى قيام الثورة على العامريين، إذا استثنينا فترة عزله التي لم تدم سوى أشهر زمن المظفر عبد الملك وكانت لأسباب سياسية بالدرجة الأولى[٢]، وليست بسبب غيابه خارج قرطبة.

ويجدر الإشارة إلى أن العامريين استحدثوا خطة جديدة لتنظيم العمل الإداري للقضاء؛ بتعيين قاضي للإشراف بشكل مباشر على القضاة في الأندلس تحت مسمى قاضي القضاة، ويظهر ذلك من كلام ابن حيان عند حديثه عن القاضي ابن ذكوان[٣]: «وكان يكتب عنه من الوزير قاضي القضاة، وهو أول من كتب عنه بذلك من قضاة الأندلس. فلا كان قضاء القضاة من خطط الدولة المروانية، لأنهم لم يفوضوا أمر القضاة إلى قاض في وقت من الأوقات»[٤]. ويؤكد ذلك أيضا عياض: «ولا خطط لقاضي القضاة بها أيضا لأحد قبله-يقصد ابن ذكوان- إنما كانوا يتخططون بقضاء الجماعة»[٥]. ويبدو أن المهدي ابن عبد الجبار الثائر على العامريين أعاد الأمور إلى سابق عهدها بإزالة قاضي القضاة، والاقتصار على قاضي الجماعة[٦].

---

(١) أبو حاتم، محمد بن عبدالله بن هرثمة بن ذكوان، من أهل قرطبة، صحب القاضي محمد بن زرب وتفقه عنده، تولى للعامريين أعمالاً كثيرة. عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٧؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٧٣٨

(٢) انظر أدناه؛ ص١٨١.

(٣) أبو العباس أحمد بن عبدالله بن هرثمة بن ذكوان، تولى عدة مناصب في الحكومة العامرية منها قضاء الجماعة سنة ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م، وكذلك الوزارة مجموعة إلى قضاء القضاة سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٨م، الحميدي، **جذوة**، ص١٣٠؛، عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٤، ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٦٨، النباهي، **المرقبة**، ص٨٥.

(٤) ابن سعيد، **المغرب**، ج١، ص٢١٥-٢١٦.

(٥) عياض، **ترتيب**، ج٤، ٦٦٤.

(٦) النباهي، **المرقبة**، ص٨٦ .

كذلك من المناصب الإدارية المهمة التي اعتنى العامريون فيمن يولونهم عليها؛ خطة المدينة، ويرى أحد الباحثين أن صاحب المدينة كان هو صاحب اليد العليا في إدارة المدينة وحفظ أمنها[١]. ورغم أنها تعتبر من الخطط ذات الصبغة الدينية في الأندلس وكان لمن يشغلها سلطة إصدار الأحكام[٢]، إلا أن العامريين لم يولوها لفقهاء، بل أُسندت إلى خواصهم وأشياعهم. وربما عرف محمد بن أبي عامر أهمية هذه الخطة الإدارية بعد أن مارسها بنفسه قبل توليه الحجابة خلفاً لابن جعفر بن عثمان المصحفي، وقام بضبط المدينة وإدارتها باقتدار[٣]. وعندما تولى محمد بن أبي عامر الحجابة رأى أن يعين رجلاً مناسباً لمثل هذا المنصب يسير على خطاه ويكون من ثقاته؛ فعيّن ابن عمه عمرو بن أبي عامر المعروف بعسكلاجة على ولاية المدينة والذي سار على نفس سياسة ابن أبي عامر في ضبط المدينة[٤]، واستمر عسكلاجة في منصبه بعدما أظهر من الكفاءة والإخلاص في عمله،بل أضيفت له خطة مدينة الزاهرة - أيضاً - واستمر في عمله حتى سنة ٣٧٥هـ/ ٩٨٦م.

ويبدو أن ابن أبي عامر رأى من الأنسب تولية منصب خطة المدينة وخصوصاً مدينته الزاهرة لمن يثق فيهم من خاصة فتيانه الصقالبة؛ نظراً لأهمية هذا المنصب في حماية مركز الحكم العامري الذي يعتبر خط دفاع رئيس للعامريين؛لذا قلد هذا المنصب لأحد فتيانه ويدعى مفرج العامري، حيث تقلد المنصب فيما يبدو من عهد المنصور بن أبي عامر حتى

(١) خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٤٤٥.

(٢) يفصل خلاف حدود سلطة صاحب المدينة بأنها تخول صاحبها ضرباً من الولاية القضائية التي تبيح لصاحب المدينة في حدود المسائل والمنازعات الداخلة في عموم اختصاصه البت في هذه المنازعات، وإن اقتضى الأمر استطلاع رأي الفقهاء فيها وترجيح ما يرى ترجيحه، مع متابعة تنفيذ الرأي على غرار السلطة التي يملكها قاضي المظالم إذ لا تقف سلطته عند مجرد تقرير الرأي في المسألة وإنما تمتد إلى متابعة تنفيذ ما قضى به هذا الرأي. خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٤٤١-٤٤٢ ؛ خلاف، **صاحب المدينة**، ص٢٧-٢٨

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٧.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٧.

عهد المظفر عبد الملك[١]، وفي زمن عبد الرحمن (شنجول) ولى عبدالله بن مسلمة على خطة مدينة الزاهرة، والذي حرص الثوار على قتله[٢]، ربما لمعرفتهم أنه الرجل الأول في المدينة في ظل غياب شنجول بعيداً عنها، وفعلا؛ سقطت الزاهرة بعد مقتله وانهارت القوة الدفاعية للعامريين بعد ذلك، وهذا يبين أهمية هذه الخطة في إدارة المدينة وحفظ أمنها والدفاع عنها.

هذا؛ ولقد أشار خلاف إلى أن الفقيه أحمد بن عبدالله الموروري (ت٣٦٦هـ/ ٩٧٧م)[٣] تولى خطة المدينة لابن أبي عامر[٤]؛ وهذا غير صحيح، فعند النظر إلى تاريخ وفاة هذا الفقيه أنه توفي في رمضان سنة ٣٦٦هـ/ ٩٧٧م أي قبل أن يتولى ابن أبي عامر الحجابة، ويبدو أن الباحث اشتبه عليه الأمر حينما ذكر ابن حيان أن الموروري من أصحاب ابن أبي عامر؛وهذه الصحبة تمت قبل تولي ابن أبي عامر الحجابة، وكان وقتها جعفر المصحفي هو الحاجب،ولم يتقلد ابن أبي عامر الحجابة إلا بعدها بحوالي سنة أي في ١٣ شعبان عام ٣٦٧هـ/ ٩٧٨م[٥]، وهذا يبين أن الفقيه الموروري لم يتقلد هذه الخطة زمن حجابة ابن أبي عامر، وإن كنّا لا نستبعد أن يكون لابن أبي عامر دوراً في تعيينه في هذا المنصب للنفوذ الكبير الذي يتمتع به ابن أبي عامر في ذلك الوقت.

---

(١) خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٤٥٩.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٥٤.

(٣) أحمد بن عبدالله بن محمد بن عروس الموروري الحضرمي، كان الخليفة يصرفه في الأمانات، كان عالماً بالحديث والفقه.سلك سبيل العلماء. ولي القضاء ببعض النواحي، ثم صحب ابن أبي عامر، وهنا يصف ابن حيان التحول الذي طرأ على الحضرمي بمصاحبته لابن أبي عامر بقوله: «فتجرد لطلب دنياه وتحول عن طبقته، فلحق أهل الخدمة ونال الوزارة وتقلد المدينة.. فلم تطل مدته توفي سنة ٣٦٦هـ / ٩٧٦ في رمضان وترك من المال ما لا كفاية له مما غله.فحاز ابن أبي عامر أكثره». عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٨-٦٨٩.

(٤) خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٤٥٨.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ٢٦٧ .

أما خطة أحكام الشرطة[١] فكان اختيار العامريين لأصحابها على خلاف اختيارهم لأصحاب خطة المدينة؛ إذ كان جل المعينين على خطة الشرطة من الفقهاء[٢]، والكثير منهم كانوا يتولون معها عدة خطط أخرى[٣]. ويبدو أن اختلاف طبيعة عمل الشرطة عن صاحب المدينة دور في مثل هذا التعيين، إذ إن الأخير أشمل بما يختص بأمن المدينة وإدارتها -كما بينا- بينما صاحب الشرطة سلطته تنفيذية في الغالب ومحدودة[٤].

كذلك من الخطط الإدارية المهمة خطة الرد[٥]؛ وتسمى المظالم[٦]، وهو الاسم الذي غلب على تلك الخطة خصوصاً أواخر عهد المنصور بن أبي عامر[٧]، وكان لصاحب هذه الخطة مكانة خاصة، فصاحب الرد لا يتلقى الشكاوى مباشرة من الجمهور، وإن الحكام كانوا يحيلون إلى صاحب الرد كل قضية فيها،وهذه القضايا على الأغلب هي الشكاوى

---

(١) تنقسم الشرطة في الأندلس إلى ثلاثة أقسام شرطة صغرى : أنشأها عبد الرحمن الأوسط وميزها عن ولاية السوق وهي مخصوصة لعامة الناس، والشرطة الكبرى : أيضاً أنشأها عبد الرحمن الأوسط ومختصة بكبار الشخصيات، وشرطة وسطى : أنشأها عبد الرحمن الناصر سنة ٣١٧هـ/ ٩٢٩م، مختصة بطبقة التجار؛ للمزيد حول هذه الخطة انظر؛ خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٤٦٧-٥١٨؛ الخلف، **نظم الحكم**، ج٢، ص٨٥٨ وما بعدها.

(٢) انظر: بشي من التفصيل؛ أدناه، ص١٨٧-١٨٨.

(٣) للمزيد انظر: ص١٨٨.

(٤) انظر أدناه، ص١٨٧، هامش رقم (٤).

(٥) أشار النباهي إلى هذه الخطة وإلى سبب تسميتها بخطة الرد واختصاصات متوليها الذي يعرف بصاحب الرد «ويسمى صاحب الرد بما رد عليه من الأحكام...وإنما كان يحكم صاحب الرد فيما استرابه الحكام وردوه عن أنفسهم، وهكذا سمعته من بعض من أدركته» النباهي، **تاريخ**، ص٥؛ للمزيد انظر، الكبيسي، **دور الفقهاء**، هامش(رقم ٢)، ص١٨١.

(٦) يرى أحد الباحثين أن صاحب هذه الخطة يشبه قاضي الاستئناف اليوم، فإذا ظُلم أحد من المحتسب أو من القاضي شكا إليه، وله أن يقر الحكم السابق أو يغيره. عبدالحميد العبادي، **المجمل في تاريخ الأندلس**، ط٢،(القاهرة : دار القلم، ١٩٦٤م)،ص١٤٨.

(٧) الكبيسي، **دور الفقهاء**، ص١٨٢.

التي يرفعها الناس ضد الخاصة والولاة وكبار الموظفين[١]. ويفصل أحد الباحثين في صلاحيات قاضي الرد بوصفه صاحب ولاية النظر في الطعن في الأحكام، وإنه بذلك يملك سلطة رد الحكم، وتعديله، وتصويبه من الناحية القانونية المجردة في حالة وقوع أي خطأ في تفسيره وتأويله وتطبيقه، أو خطأ في تحصيل فهم الواقع. وتمتد ولاية القاضي في الوقت ذاته إلى إنصاف صاحب الشأن من كل ما شاب الحكم المطعون فيه أمامه من عيوب مردها إلى فعل من الأفعال التي تصدر عن القاضي، وتكون مبررة لمخاصمته، وهكذا يجمع قاضي الرد بين سلطة نقض الحكم ونظر دعوى المخاصمة[٢].

ومن هنا يتضح مكانة صاحب هذه الخطة واحتكاكه المباشر بالعديد من الوزراء وكبار الموظفين؛ لذا ربما استفاد من ذلك صاحب الرد عبد الملك بن منذر البلوطي في محاولته الثورة على العامريين حينما اتفق مع مجموعة من كبار الموظفين لذلك الغرض، إلا أن مخططهم كشف وصلب ابن منذر[٣]، ويبدو أن ابن أبي عامر أدرك خطورة هذا المنصب؛ لذا نجده يتحرى الدقة في اختيار من يعين لمثل هذا المنصب؛ فعين الفقيه عبدالله بن هرثمة بن ذكوان (ت ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م)[٤] والذي أصبح لأولاد هذا الفقيه بعد ذلك نفوذ واسع في حكومة العامرية[٥]، ويبدو أن للعمل الذي قام به والدهم عبدالله بن ذكوان في خطة الرد دوراً في كسب ثقة ابن أبي عامر وتقريبه لأولاده بعد ذلك، فنجده يعين بعد وفاة عبدالله بن ذكوان على خطة الرد ابنه أحمد بن عبدالله بن ذكوان سنة ٣٧٠هـ / ٩٨٠م[٦]

(١) الكبيسي، **دور الفقهاء**، ص١٨١.

(٢) خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٥٢٦.

(٣) انظر: أدناه ص٢٣٣.

(٤) عبدالله بن هرثمة بن ذكوان، من أهل قرطبة، أصله من جيان كان عاقلا أديباً، عالما باللغة والنحو، حافظا للمشاهد والأيام كانت وفاته بكركي في إحدى الغزوات سنة ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م، ودفن في قرطبة في مقبرة بني العباس، ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢٧٥-٢٧٦

(٥) للمزيد انظر أدناه؛ ص١٨٥-١٨٧.

(٦) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٦٨.

الذي ولاه ابن أبي عامر بعد ذلك عدّة مناصب مهمة، وأصبح هذا الفقيه من أبرز مؤيدي المشروع العامري.

وقد تولى خطة الرد بعد ابن ذكوان الفقيه يونس بن عبدالله بن مغيث الصفار (ت ٤٢٩هـ/ ١٠٣٨م)[١] وقد تولى هذا الفقيه عدة مناصب في حكومة العامريين كالشورى بقرطبة والزهراء والزاهرة وأعمالاً كثيرة من قضاء الكور وكذلك الشرطة[٢]. وتولى خطة الرد زمن العامريين كذلك الفقيه أيوب بن عمر البكري(ت ٣٩٨هـ/ ١٠٠٨)[٣] والذي تولى للعامريين كذلك قضاء لبلة[٤]. ونرى مدى عناية العامريين فيمن يختارونه لهذه الخطة خصوصاً بعد حادثة الفقيه ابن منذر التي شكلت تهديداً لمشروعهم.

ويبدو أنه كانت للمنصور بن أبي عامر رؤية إدارية تختلف عن الخليفة الناصر والحكم المستنصر بالله في تعين العلماء في الخطط العامة، فقد كانت سياسة الخليفة الناصر وابنه المستنصر تعتمد بشكل كبير على الموالي،بينما كان مبدأ التعين عند المنصور يقوم على الولاء للعامريين بغض النظر عن عرقه[٥]. وكان ولاء بعضهم للعامريين من ضمن أسباب استمرار أبنائهم وعائلتهم في مناصبهم، مثل تولية الفقيه أحمد بن عبدالله بن ذكوان في

---

(١) أبو الوليد؛ يونس بن عبدالله بن مغيث، ولد سنة ٣٣٨هـ/ ٩٤٩م تولي أعمالاً كثيرة من القضاء، وعمل بخطة الرد والشرطة وولي الشورى، وتولى قضاة الجماعة في عهد هشام المعتد سنة ٤١٩هـ/ ١٠٢٨م، وهو ابن نيف وثمانين، توفي سنة ٤٢٩هـ/ ١٠٣٨م الحميدي، **الجذوة**، ص٣٧١؛ عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٧٤٠-٧٤١؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج٣، ص٩٨١-٩٨٢.

(٢) عياض، **ترتيب**، ج٤،ص٧٤٠-٧٤١.

(٣) أيوب بن عمر البكري، قال عنه ابن حيان : «كان ذا علم وفضل وسرو وعفة ومروءة». رحل إلى المشرق، وحج، ولقي جماعة من العلماء. توفي في رمضان سنة ٣٨٩ هـ/ ١٠٠٨ م. ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص١٨٩.

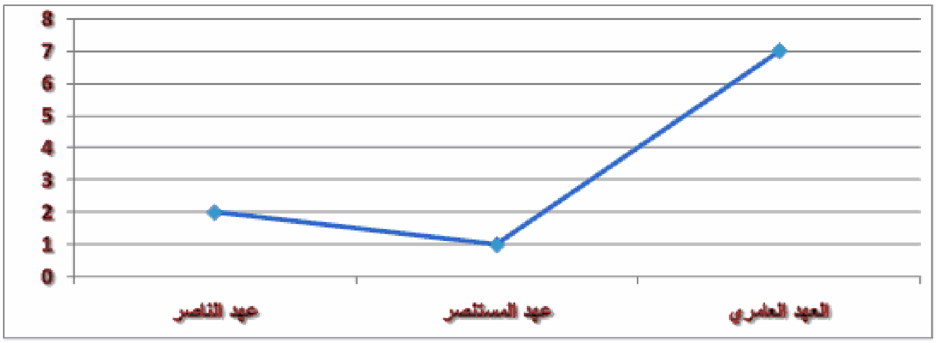
(٤) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص١٨٩.

(٥) منيرة الشرقي، **علماء الأندلس**، ص٢٦٥.

خطة الرد بعد والده،وتولية الفقيه أحمد بن عبدالله الباجي[١] على قضاء أشبيلية إلا أنه عزل بعد عام واحد عندما ابتعد عن العامريين[٢]. كذلك تولى بعد الفقيه الحسن بن عبدالله الجذامي على قضاء رية؛ أخوه أحمد بن عبدالله (ت٣٩٣هـ/ ١٠٠٣)[٣] وتوفي وهو يتولى قضائها.

ويلاحظ أن العهد العامري شهد زيادة واضحة في عدد الفقهاء الذين شاركوا فيالوزارة عكس عهد الناصر والمستنصر وهو ما يوضحه هذا الرسم البياني[٤]:

رسم بياني(٣) يوضح عدد متقلدي الوزارة من الفقهاء خلال العهد الناصر والمستنصر والعامري



(١) أبو عمر؛ أحمد بن عبدالله بن علي بن شريعة اللخمي، يعرف بابن الباجي، من أهل اشبيلية، ولد سنة ٣٣٢هـ/ ٩٤٢م، ولي القضاء ببلده أيام المظفر، عند عزل إسماعيل بن عباد عنها سنة ٩٩٣هـ/ ١٠٠٣م، ثم أعيد ابن عباد لقضاء اشبيلية وعزل ابن الباجي، كان والده عبدالله صديقاً لوالد المنصور بن أبي عامر وقاضٍ لاشبيلية إلا أنه استعفى بعد مدة عن القضاء، عياض، ترتيب، ج٤،ص٦٨٤، ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٣٨، ولترجمة والده انظر؛ عياض؛ **ترتيب**، ج٤،ص٥٧٩.

(٢) منيرة الشرقي، **علماء الأندلس**، ص٢٦٥.

(٣) أبو عمر؛ أحمد بن عبدالله بن الحسن الجذامي، من أهل قرطبة، كان مشاوراً، توفي سنة ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١،ص١٠٧.

(٤) عن أسماء هؤلاء الفقهاء الوزراء انظر الجدول رقم(٣)، ص٢٣٧، بينما عن الفقهاء الوزراء في عهد الناصر والمستنصر انظر؛ منيرة الشرقي، **علماء الأندلس**، ص ٥٨٥.

ويبدو أن المنصور بن أبي عامر حاول الاستفادة من بعض أولي النباهة والذين يثق بهم، وحاول تعيينهم في خطط مهمة حتى يكسب حكمه هيبة وقوة(١)، ومن هذا تعيينه أحمد بن موسى بن خصيب(٢) على قضاء تطيلة Tudela(٣)، وإسماعيل بن عباد اللخمي (٤١٠هـ/ ١٠٢٠م)(٤) على قضاء إشبيلية، و محمد بن يعيش (ت٣٩١هـ / ١٠٠١م)(٥) الشورى بطليطلة، لمكانة كل واحد منهم في بلده ولأصالته فيها ونباهته(٦).

كذلك أعطى العامريون فتيانهم الصقالبة ثقة كبيرة في بعض المناصب الإدارية، مما شكل في بعض الأحيان خطراً يتهدد مشروعهم ونظامهم، حينما تسنح الفرصة المناسبة مثلما حصل مع طرفة في فترة زمن المظفر عبد الملك فقد استطاع الوصول إلى الحكم وتدبير شؤونه، واستفحل أمره حتى صار النهي والأمر إليه مغتنماً في ذلك فرصة مرض الحاجب المظفر(٧)،

(١) منيرة الشرقي، **علماء الأندلس**، ص٢٦٦.

(٢) أبو بكر؛ أحمد بن موسى بن أحمد بن يوسف بن خصيب، من أهل تطيلة، ولد سنة ٣٢٧هـ/ ٩٣٧م، كان فقيهاً عالماً، ولي القضاء بتطيلة، توفي سنة ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م.ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١،ص١١٨-١١٩.

(٣) تطيلة Tudela: مدينة بالأندلس، تربتها زراعية، تقع اليوم في مقاطعة نافار(نبرة) على بعد ٧٨كم إلى الشمال الغربي من سرقسطة، الحميري، **الروض**، ص١٣٣؛ هامش رقم(٥).

(٤) أبو الوليد؛ إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن عبَّاد اللخمي، من أهل اشبيلية، قال ابن حيان: «كان حسن المعرفة بقطع من الشعر، صالح النظر في الفقه، عالماً، كاتباً، حليماً، أديباً، حسيباً، وافر النفقة، ذكروا أن أملاكه كانت ثلث كورته، قديم الجاة على سلطان الأندلس من العامرية». ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص ١٦٩-١٧٠؛ النباهي، **تاريخ**، ص٩٤.

(٥) أبو عبدالله؛ محمد بن يعيش بن منذر الأيدي، من أهل طليطلة، ولد سنة ٣٢٢هـ/ ٩٣٢م، قال ابن الفرضي: «كان فقيهاً، حافظاً للمسائل، عالماً بشروط»، توفي سنة ٣٩١هـ/ ١٠٠١م. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص١٠٦.

(٦) منيرة الشرقي، **علماء الأندلس**، ص٢٦٦.

(٧) شريفة محمد دحماني، **العلاقات السياسية بين الطائفتين الأندلسية والبربرية في جنوب الأندلس في عصر ملوك الطوائف**، ط١،(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٦م)، ص٨٦.

وقيام بعض كبار رجال الدولة معه[١]. كما كان للفتى بشر دور مهم في مساعدة الثوار لإسقاط عبد الرحمن (شنجول)، وقد انحرف عن خدمة (شنجول) وأظهر ولائه لبني أمية[٢]، وتم له ما أراد من اتصاله بالثوار وسقوط العامريين بعد ذلك.

ويظهر نتائج تولي هؤلاء الفتيان للمناصب مهمة وحساسة في الحكومة العامرية، والتي أكسبتهم خبرة جيدة في الإدارة ومكنتهم من تعزيز نفوذهم؛ بعد سقوط حكومة العامريين حينما أقام هؤلاء الفتيان العديد من الممالك[٣].

---

(١) انظر تفاصيل ذلك، أدناه؛ ص١٨٠ ومابعدها.

(٢) شريفة دحماني، **العلاقات السياسية**، ص٨٨.

(٣) كمجاهد العامري الذي حكم في دانية والجزائر الشرقية بعد سقوط العامريين، وكذلك خيران الصقلبي العامري الذي كان من جلة فتيان ابن أبي عامر وأقام في مدينة المرية. ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص١٥٥، ص١٦٦.

خامساً: الجانب العلمي

شهدت فترة الخلافة في الأندلس نشاطاً علمياً كبيراً لاسيما زمن الخليفة الحكم المستنصر بالله (٣٥٠-٣٦٦هـ/ ٩٦١-٩٧٦م) الذي عُرف عنه شغفه بالعلم، ومجالسته للعلماء، وتشجيعه للكتابة والتأليف؛ وقد ذكر الزبيدي[١] في مقدمة كتابه طبقات النحويين أنه جاء بناءً على أمر من الخليفة الحكم[٢]. لذا لا غرو أن تنشط الكثير من العلوم في زمن خليفة مثل الحكم، وهذا ما يعكس وفرة الكتب في مكتبته التي احتوت على الكثير من العناوين المتنوعة، وفي ذلك ذكر ابن حزم أنه أخبره خازن العلوم والكتب زمن الأمويين أن عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربع وأربعون فهرسة، وفي كل فهرسة خمسون ورقة، ليس فيها إلا ذكر الدواوين لا غير[٣].

وسط هذه الأجواء العلمية نشأ محمد بن أبي عامر؛ إذ تربى في بيت علم وفقه، وقد تلقى تعليمه على أيدي أساتذة كبار كالأديب أبي علي القالي البغدادي، وابن القوطية، وأبي بكر بن معاوية القرشي كما أشرنا[٤].

فهذه النشأة العلمية لابن أبي عامر كان لها أثر كبير في سلوكه وموقفه من الحركة العلمية والأدبية في عهده[٥]؛ إذ شجع المنصور بن أبي عامر العلماء بمجالستهم بشكل

---

(١) أبو بكر؛ محمد بن الزبيدي النحوي، من علماء اللغة والنحو، ألف في النحو كتاباً سماه "الواضح" واختصر كتاب "العين"، وجمع في "الأبنية"، وفي "لحن العامة" وفي "أخبار النحويين" كتباً مشهورة، وفي غير نوع من الأدب، وكان شاعراً كثير الشعر. الحميدي، **الجذوة**، ص٥٢؛ الضبي، **البغية**، ص٦٤.

(٢) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢،(دار المعارف، مصر، د.ت)، ص١٧.

(٣) المقري، **نفح**، ج١، ص٣٨٥.

(٤) انظر: أعلاه؛ ص٢٦.

(٥) البشري، **الحياة العلمية**، ص٨٠.

دوري إذ كان له مجلس معروف في الأسبوع[١] يتجمع فيه أهل العلوم للكلام فيها بحضرته[٢]. بالإضافة إلى الرواتب التي تصل إلى ثلاثين ديناراً في الشهر، هذا غير الصلات التي قد تصل إلى آلاف الدنانير[٣].

ومع ذلك فقد شهدت فترة المنصور تقيد بعض العلوم خصوصاً المتعلقة بالفلسفة، ويبدو أن المسألة الفكرية والمذهبية شكلت أهمية لدى المنصور بن أبي عامر لما لها من تأثير كبير ربما يهدد وحدة الدولة، فقد عرفت سياسة المنصور بترك الجدل والخلاف والتشعُّب[٤]، فمثلاً قيدت الفلسفة وأحرقت العديد من كتبها[٥]، أما بالنسبة للمذاهب الأخرى فمثلاً المذهب الظاهري[٦] توقف انتشاره أيام المنصور[٧]، وتتبع أصحاب ابن

---

(١) للمزيد حول هذا الموضوع؛ انظر حمدي أحمد حسانين، **مجالس المنصور بن أبي عامر الأدبية**، ط١،(مصر : مكتبة رشيد ٢٠٠٦م)، ص٤٥ ومابعدها.

(٢) الحميدي، **الجذوة**، ص٨٣-٨٤.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص١٧.

(٤) ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج٢، ص١٠٤.

(٥) المقري، **نفح**، ج١،ص٢٢١؛ للمزيد حول الموضوع انظر: ص١٤٠.

(٦) يُنسب هذا المذهب إلى داود بن علي الأصفهاني، وخاصية هذا المذهب أنه يأخذ بظواهر النصوص، لذا سمي ظاهرياً،كان من أوائل من نشر هذا المذهب في الأندلس عبدالله بن محمد بن قاسم بن هلال(ت ٢٧٢هـ/ ٨٨٥م). للمزيد انظر؛الشهرستاني، محمد عبدالكريم، **الملل والنحل**، تحقيق محمد عبدالقادر الفاضلي(بيروت : المكتبة العصرية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م)، ق١، ص١٦٩ محمد أبوزهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**،(القاهرة: دارالفكر العربي، ١٩٩٦م)، ص٥٣٠ ومابعدها، أحمد بكير محمود، **المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب**، ط١، (تونس : دار قتيبة،١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)؛ سهى بعيون، **إسهام العلماء المسلمين في العلوم في الأندلس عصر ملوك الطوائف ٤٢٢-٤٧٩هـ/ ١٠٣١-١٠٨٦**)، ط١،(بيروت : دار المعرفة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، ص٢١١.

(٧) آنجل جونثالت بالنيثا، **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة حسين مؤنس،(القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د.ت)، ص٤٤١.

مسرة (ت٣١٩هـ/ ٩٣١م)[١] بشكل كبير زمن العامريين[٢]، وهي كانت لأسباب سياسية بالدرجة الأولى؛ إذ أراد بهذا العمل المحافظة على الوحدة المذهبية للبلاد، وهذا ما جعل دوزي يبرر للمنصور إحراقه لكتب الفلاسفة وتشدده مع بعضهم الآخر بقوله: «أحب المنصور النهضة الفكرية وشجعها، وعلى الرغم من أن هناك بعض ظروف سياسية خاصة أجبرته على التشدد مع الفلاسفة إلا أنه كان لا يتوانى عن حمايتهم مادام ذلك لا يحرك غضب الفقهاء»[٣]. أيضاً أراد المنصور من عمله هذا ألا تؤثر تلك العلوم على عقائد الناس من جهة، ومن جهة أخرى التقرب لطبقة الفقهاء المالكية خاصة والمحافظين عموماً لكرههم لتلك العلوم، وهذه السياسة العامرية جعلت قبضة الفقهاء المالكية في عهد المنصور تشتد على مقاليد الحياة الدينية والعلمية[٤].

ويذكر أحد الباحثين أن الحياة العلمية في عهد المنصور تميزت بملاحظتين الأولى خمول الدراسات الفلسفية، والثانية نشاط الدراسات اللغوية، أما بالنسبة لخمول الدراسات الفلسفية فكان بسبب مقاومة المنصور لتلك الدراسات؛ إرضاءً للعامة وكسباً لتأييد

---

(١) ابن مسرة، محمد بن عبدالله بن نجيح، من أهل قرطبة، متصوف وفيلسوف، صاحب مذهب، له طريقته في الزهد والعبادة، وله طريقة في البلاغة، وتدقيق في غوامض إشارات الصوفية، وتواليف المعاني، وكان له تلاميذ عدة استمروا على مذهبه بعد وفاته، توفي سنة ٣١٩هـ/ ٩٣١م. انظر ترجمته، ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢،ص٤١؛ الحميدي، **جذوة**، ص٦٩؛ الضبي، بغية،ص٨٥، وعن مذهبه انظر، محمود علي مكي، **التشيع في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية**، ط١،(القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)، ص٢١؛ إحسان عباس، **تاريخ الأدب الأندلسي عصر السيادة**، ط١،(لبنان : دار الثقافة، ١٩٦٠م)، ص٥٤.

(٢) لتفاصيل حول هذا الموضوع انظر، محمد عبدالحميد عيسى، **تاريخ التعليم في الأندلس**، ط١(مصر: دار الفكر العربي،١٩٨٢م)، ص١٤٥.

(٣) دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٤٩.

(٤) بروفنسال، **الحضارة العرب في الأندلس**، ترجمة ذوقان قرقوط،(بيروت : دار مكتبة الحياة، د.ت)، ص١٥١؛حسين يوسف دويدار، **المجتمع الأندلسي في العصر الأموي ١٣٨ -٤٢٢هـ/ ٧٥٥-١٠٣٠م**، ط١،(مصر: مطبعة الحسين الإسلامية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، ص١٤٧.

الفقهاء[١]. أما نشاط الدراسات اللغوية فأهم أسبابه قدوم اللغوي المشرقي صاعد البغدادي[٢] الذي وفد على الأندلس أيام المنصور، واستقبله الأخير استقبالاً حسناً[٣]، فكانت بين صاعد وبين بعض أدباء الأندلس مناقشات لغوية كثيرة[٤]. ولهذا كان لمحاورات الأندلسيين ومناظراتهم لصاعد، أثر كبير في تنشيط الحركة اللغوية في فترة الحجابة[٥].

الأمر الثاني الذي أعطى المنصور اهتمامه في هذا الجانب؛ الشعراء فقد وجدوا زمن العامريين عناية خاصة، وذلك لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، إذا عرفنا أهمية الشعراء في تلك الفترة سواء في ذكر المآثر أو تسجيل الأحداث وتخليد الأمجاد؛ لذا أنشأ ابن أبي عامر لهم ديواناً[٦] ضم به أسماء مادحيه ومخلدي أعماله[٧]، وكان ابن أبي عامر يحرص على مرافقة الشعراء له في حملاته، ووجدنا بعض الغزوات المشهورة للمنصور مسجلة بسبب بعض القصائد التي تدلل على بعض الأحداث التاريخية فيها، فقد ذكرت بعض المصادر قصة حدثت زمن المنصور ونعتتها بأنها من عجائب الدنيا التي لا تكاد يتفق مثلها، وهي أن الشاعر صاعد بن الحسن اللغوي أهدى إلى المنصور بن أبي عامر أيلاً وكتب معه بهذه الأبيات :

---

(١) أحمد هيكل، **الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط الخلافة**، ط١٤(القاهرة: دار المعارف د.ت) ، ص٢٧٠.

(٢) صاعدبن الحسن الربعي اللغوي، أديب، وشاعر، لغوي، أصله من ديار الموصل، ودخل بغداد وكان عالماً باللغة والآداب والأخبار، ورد من المشرق إلى الأندلس في حدود سنة ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م فأكرمه المنصور، وزاد في الإحسان إليه والأفضال عليه. الحميدي، **الجذوة**، ص٢٣٢؛ الضبي، **بغية**، ص٢٩٥؛ ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**،(القاهرة : دار المأمون، د.ت)، ج١١، ص٢٨١ ومابعدها.

(٣) أحمد هيكل، **الأدب الأندلسي**، ص٢٧١.

(٤) أحمد هيكل، **الأدب الأندلسي**، ص٢٧١.

(٥) أحمد هيكل، **الأدب الأندلسي**، ص٢٧١.

(٦) الحميدي، **جذوة**، ص١١٣؛ يوسف أحمد بني ياسين، "الاستبداد والمعارضة المنصور بن أبي عامر(٣٦٦-٣٩٢هـ/ ٩٧٦-١٠٠١م) نموذجاً"، **المجلة الأردنية للتاريخ والآثار**، المجلد الأول، العدد ١، ٢٠٠٧م، ص٢٩.

(٧) يوسف بني ياسين، **الاستبداد**، ص٢٩.

يـا حِـرز كـلّ مخـوف، وأمـان كلْـ ـــلِ مـشـرّدٍ ومُعـزّ كـل مُـذلل
عبـد جـذبت بـضبعه ورفعتـه مـن مـقداره أهـدي إليـك بإيـل
سـميته غرسيـة وبعثتُـهُ فـي حبلـهِ ليتـاحَ فيـه تفاؤلـي

فقضى الله في سابق علمه أن غرسية بن شانجة Grace Sancho صاحب قشتالة، أُسر في ذلك اليوم بعينه الذي بعث فيه صاعد الأيل وسماه غرسية متفائلاً بأسره، وكان أسر غرسية في ربيع الآخر سنة ٣٨٥هـ / ٩٩٥م(١).

يعتبر الشعر في تلك الفترة أداة إعلانية مهمة لأي نظام سياسي، وقد استغل هذا الأمر المنصور خير استغلال لصالح مشروعه؛ بإحاطته بمجموعة كبيرة من الشعراء الذين تغنوا بأعمال المنصور وفتوحاته، وقام المنصور بوضع ديوان خاص للشعراء يصرف من خلاله رواتب كبيرة لهم(٢).

أما بالنسبة للكتب والتأليف فقد حث ابن أبي عامر الكتّاب على التأليف وقدم لهم العطايا(٣)، وقد اهتم المنصور بالتاريخ لتسجيل مآثر العامريين وتأصيلها في نفوس الناس، وقد شهدت فترته صدور العديد من الكتب سواء التي ترجمت لسيرته، أو التي جرى تأليفها في مجالات أخرى(٤)؛ إذ ذكرت بعض المصادر العديد من الكتب التي أُلّفت عن سيرة المنصور وتسجيل مآثره منها كتاب "المآثر العامرية" لحسين عاصم(٥) الذي كان

(١) ابن بسام، **الذخيرة**، ج٤ ص٢٨؛ المراكشي، المعجب، ص٣٦-٣٧.

(٢) ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج٢، ص١٠٦؛ دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٤٩.

(٣) للمزيد حول جهود المنصور من الناحية العلمية انظر محمد عبدالحميد، **تاريخ التعليم**، ص١٤٥-١٥١.

(٤) ككتاب صاعد البغدادي "الفصوص" التي دفع المنصور لصاعد مبلغاً وقدره خمسة آلاف دينار ثمنا للكتاب، وكذلك كتاب جمع فيه أقاويل الإمام مالك وغيرها؛ للمزيد، محمد عبدالحميد، **تاريخ التعليم**، ص١٤٧ وما بعدها.

(٥) حسين بن عاصم، من أهل العلم والأدب، لم يرد في ترجمته أكثر من ذلك سوى أنه صاحب كتاب المآثر العامرية السابق الذكر. انظر ترجمته، الحميدي، **الجذوة**، ص١٩٠؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٢٣٠؛ الضبي، **البغية**، ص٢٤٥.

عن سير المنصور بن أبي عامر وغزواته وأوقاتها[١]، وكذلك كتاب "الحَمام" لزيادة الله بن علي(ت ٤١٥هـ/ ١٠٢٥م)[٢]، كذلك عهد المنصور بن أبي عامر للفقيه عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن المشاط (ت ٣٩٦هـ/ ١٠٠٦م)[٣] بتسجيل أحداث تاريخه؛ فجمع كتابه الباهر وهو خاص بتاريخ العامريين، إلا أن جميع تلك الكتب فُقدت وأصابها الضياع في نكبة آل عامر، وبذلك خسرنا مصادر مهمة وقريبة من تلك الفترة، التي كان العامريون يريدون منها توثيق تاريخهم وتعميقه في نفوس الناس وفي الأجيال القادمة، لترسيخ دولتهم في الذاكرة الأندلسية. وربما قصد الثوار تدمير مثل تلك الكتب لطمس سيرة وتاريخ العامريين من الذاكرة الأندلسية، وربما أكبر دليل عيني على ذلك؛ تدمير مدينة الزاهرة عاصمة العامريين.

---

(١) الحميدي، **الجذوة**، ص١٩٠.

(٢) زيادة الله بن علي، أديب وشاعر، ومن شعره من كتاب "الحَمام":

أذكر القلب بالتَّصابي فَحنَّا ... ساجع في أراكةٍ قد أرنَّا
أخضلت ريشهُ السماءُ بِطَل ... وأرى الروض مُؤنقا فتغنى

الحميدي، **الجذوة**، ص٢١٤؛ الضبي، **البغية**، ص٢٧٤

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عبيدالله الرعيني المعروف بابن المشاط، اتصل بالمنصورا بن أبي عامر، فأدناه وقربه، وولي الشورى في أيام القاضي أبي بكر بن زرب، وولاه ابن أبي عامر أحكام الشرطة وخطة الوثائق السلطانية والقضاء في عدة كور، ثم ولاه أحكام الحسبة والقضاء بعدة كور. ابن بشكوال، **الصلة**،ج٢، ص٤٦٤.

الفصل الثاني

الفقهـــاء المؤيدون

ويشمل:

أسباب التأييد.

مظاهر التأييد.

تمهيد

كان للفقهاء دور مهم في حياة المجتمعات الإسلامية بشكل عام، وقد أدرك أرباب السياسة أهمية هذا الدور في التأثير على الناس، وسعى بعضهم في استقطاب الفقهاء لدعم مواقفهم السياسية أو تبرير أعمالهم التي لا يرضاها الناس، كما أن الفقهاء في دورهم وجدوا أن واجبهم يقتضي مراقبة أعمال الأمراء والساسة و مناصحتهم عند الحاجة، أو التحرك ضدهم في بعض الأحيان، ومن هنا يتبين أن بعض الفقهاء كانوا منغمسين في العمل السياسي بدرجة أو أخرى، وهذا ما فطن إليه العامريون الذين حاولوا ضم أكبر عدد من الفقهاء الأندلسيين إلى جانبهم وهم بصدد مشروعهم السياسي،ويبدو أن قسماً من فقهاء الأندلس خلال تلك الفترة أظهروا تأييدهم للمشروع العامري غير أن منطلقاتهم متفاوتة.

وقبل أن نشرع في الحديث عن أولئك المؤيدين من الفقهاء والدوافع التي دفعتهم لاتخاذ هذه المواقف، يجدر بنا أن نعرج قليلاً لنفرِّق بين الفقهاء المراد الحديث عنهم في تلك الفترة، وبين العلماء المتخصصين في العلوم الأخرى كالأدب والفلسفة ونحوه؛ لأن هناك بعض الباحثين خلطوا بين الفقيه والعالم في مجالات أخرى من جهة[(١)]، وفي عمومية لفظ الفقيه في عصر معين من جهة أخرى؛ الذي اعتمد فيه أحد الباحثين[(٢)] على نص أورده المقري والذي جاء فيه: «وللفقه رونق ووجاهة.. وسمة الفقيه عندهم جليلة حتى إن الملثمين كانوا يسمون الأمير العظيم منهم الذي يريدون تنويهه بالفقيه...وقد يقولون

---

(١) إذ عد محمد عبدالوهاب خلاف العالم عبدالملك الجزيري فقيه والمعروف أن الجزيري ليس بفقيه إنما هو أديب. خلاف، تاريخ **القضاء**، ص٩٩؛ ثم انظر ترجمة عبدالملك الجزيري؛ الحميدي، **جذوة**، ص٢٧٢؛ الفتح، **المطمح**، ص٧٤؛ ابن بسام، **الذخيرة**، ج٤، ق١، ص٣٦ الضبي، **بغية**، ص٣٤٧؛ ابن الأبار، محمد بن عبدالله القضاعي، **إعتاب الكتّاب**، تحقيق صالح الأشتر، ط١،(دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م) ج١، ص١٩٣، وأدناه؛ص١٨٠، هامش رقم (٢).

(٢) انظر خليل الكبيسي، **دور الفقهاء**، ص٢٣.

للكاتب والنحوي واللغوي فقيهاً لأنها عندهم أرفع السمات»[١]. ورغم أنه يفهم بوضوح لقب الفقيه هنا لقب تشريف وليس تخصيص ولا يمكن الاعتماد عليه فيمن يطلق عليه لقب فقيه بالأندلس؛ كما أن العهد المقصود به هنا هو عهد المرابطين المعروفين بلقب الملثمين؛ وهو عهد متأخر عن فترة الدراسة؛ إلا أن ذلك الباحث يؤكد أن هذا النص عام مما يصعب معه تحديد الزمن[٢]، بيد أنه يرجح أن العهد المقصود به تحديداً هو الربع الأخير من القرن الثالث الهجري؛ معتمداً على نص آخر للفقيه ابن الفرضي جاء فيه أن الأمير عبدالله بن محمد (٢٧٥-٣٠٠هـ/ ٨٨٨-٩١٢م) كان يسمي أيوب بن منصور بن عبد الملك الأنصاري النحوي[٣] بالفقيه[٤]، ويستشهد من ذلك أن هذه اللفظة أطلقت على النحاة، في أقل تقدير، في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري[٥]. وبالرغم من تماشي هذا النص مع سابقه على أهمية ومكانة الفقيه في الأندلس بشكل عام، إلا أنه يختلف مع نص المقري في الفترة الزمنية؛ إذ نص المقري يتضح أن المقصود به عهد المرابطين؛ الذين اشتهروا بلقب الملثمين، والذين حكموا الأندلس في فترة متأخرة عن تلك الفترة التي يقصدها ذلك الباحث. ومع ذلك تؤكد كل تلك النصوص على أهمية ومكانة الفقيه الكبيرة في الأندلس، وعلى مراحل مختلفة من تاريخها.

أما حول الفترة المعنيين بدراستها يمكن تحديد الفقيه بشكل أدق من خلال النص الذي أورده الزهري حينما ذكر الأمر الذي أصدره الخليفة الحكم (المستنصر بالله) الذي جاء فيه: «بأن ينادى في أزقة قرطبة أنْ لا يتعمم رجل لا يحمل جامع المدونة حفظاً وفقهاً

(١) المقري، **نفح**، ج١، ص٢٢١.

(٢) الكبيسي، **دور الفقهاء**، ص٢٣.

(٣) أبو سليمان؛ أيوب بن منصور بن عبد الملك الأنصاري النحوي، من أهل قرطبة يعرف بالذهن، قال عنه ابن الفرضي: «كان عالما بالإعراب وموصوفا بالعدالة». ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص١٠٣.

(٤) ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١،ص١٠٣.

(٥) الكبيسي، **دور الفقهاء**، ص٢٤.

فتعمم فيها ثلاثمائة رجل ونيف»[١]. ورغم هذا التحديد الدقيق للفقيه، وبيان الميزة التي خصهم بها الخليفة الحكم؛ إلا أن الفقيه محمد بن عبدالله بن أبي دليم (ت ٣٧٣هـ/ ٩٨٢-٩٨٣م)[٢] رأى أن معيار الحكم المستنصر متدنٍ فقال بأنه: «لا يرى أن يسمى طالب العلم فقيهاً حتى يكتهل ويكمل سنه، ويقوى نظره، ويبرع في حفظ الرأي، ورواية الحديث، ويتميز فيه، ويعرف طبقات رجاله، ويحكم عقد الوثائق، ويعرف عللها، ويطالع الاختلاف، ويعرف مذاهب العلماء، والتفسير ومعاني القرآن، فحينئذ يستحق أن يسمى فقيهاً وإلا فاسم الطالب أليق به»[٣].

وربما أراد هذا الفقيه بمعياره الصارم هذا خصوصاً المرحلة العمرية؛أن يكون الفقيه قد وصل إلى مرحلة نضج فكري يصعب معها إغراؤه بالأهواء والمناصب الدنيوية، وبذلك محاولة منع من سماهم بطلاب العلم دخول مجال الإفتاء وهو مجال شاسع وبحر كبير يحتاج معه وقت طويل وعلم غزير يتفقه فيه بعلوم الدين ومذاهب علمائه.

وعليه؛ فإن الفقهاء المراد الحديث عنهم في هذا الموضوع إنما نعني بهم دارسي العلوم الشرعية ومتقلدي الخطط الدينية كالفتيا، والقضاء، والشورى، والشرطة، والخطبة، والصلاة والمدينة ومن في حكمهم.

---

(١) محمد بن أبي بكر الزهري، **كتاب الجعرافية، وما ذكرته الحكماء فيها من العمارة وما في كل جُزء من الغرائب والعجائب تحتوي على الأقاليم السبعة وما في الأرض من الأميال والفراسخ**، اعتنى بتحقيقه محمد حاج صادق،(القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية، د.ت)، ص٨٨؛ أحمد بدر، **فقهاء الأندلس في عصر الخلافة ودورهم السياسي، بحوث ودراسات في تاريخ العرب**،(دمشق: دار طلاس،٢٠٠٠م)، ص٧٥.

(٢) أبو عبدالله؛ محمد بن محمد بن عبدالله بن أبي دليم، من أهل قرطبة، ولد سنة ٢٨٨هـ/ ٩٠١م كان عالماً فقيهاً زاهداً، قال عنه الفقيه الباجي: من أراد أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى ابن دليم. سمع منه عالم كثير، توفي سنة ٣٧٢هـ/ ٩٨٢م. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢،ص٨٥-٨٦؛ ابن فرحون، إبراهيم بن علي اليعمري، **الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب**،(بيروت : دار الكتب العلمية، د.ت)، ج١، ص٢٥٣-٢٥٤

(٣) ابن فرحون، **الديباج**، ج١، ص٢٥٤؛ بدر، **فقهاء الأندلس**، ص٧٥.

وحتى نفهم طبيعة دور فقهاء الأندلس ومواقفهم -في تلك المرحلة -تجاه المشروع العامري؛ ينبغي أن نرجع إلى بدايات نشوء الدولة الأموية في الأندلس، لعرض العلاقة ما بين الفقيه وبين السلطة في تلك الحقب التاريخية المختلفة بشكل سريع[1]؛ حتى يتسنى لنا الإلمام بوضع الفقيه في الأندلس ودوره في السلطة،وما طرأ على أوضاعه ومواقفه بعد ذلك من تغير إما سلباً أو إيجاباً خلال فترة العامريين.

ومن الواضح أن العلاقة مابين السلطة والفقيه في الأندلس لم تكن على وتيرة واحدة بل كانت متغيرة حسب الظروف السياسية في الدولة الإسلامية في الأندلس، ويتضح أن دور الفقهاء في بداية نشوء الدولة لم يكن مميزاً ولا مؤثراً؛ إذ لم يكن لهم دور كبير وواضح في مساعدة الأمير الأموي عبد الرحمن بن معاوية (الداخل) في إنشاء دولته، بل يمكن القول إنه وصل إلى سدة السلطة مستفيداً من الصراعات القبلية والعرقية من جهة؛ومن نسبه الأموي من جهة أخرى، وبكل تأكيد من قدراته العقلية والسياسية والعسكرية في المقام الأول[2]، ويبدو أن عبد الرحمن (الداخل) لم يجعل الجانب الديني ركناً أساساً في سياسته لتحقيق هدفه في إنشاء دولته المنشودة[3]، إلا أنه لم يغفل جانب الفقهاء المعنوي

---

(١) هناك بعض الدراسات يمكن الاستفادة منها في هذا الجانب؛ حسين مؤنس، **شيوخ العصر في الأندلس**، ط٤،(القاهرة: دار الرشاد ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، خلاف، **تاريخ القضاء**، الكبيسي، **دور الفقهاء**، عزت قاسم أحمد، **فقهاء المالكية وأثرهم في المجتمع الأندلسي إلى نهاية الخلافة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، ١٩٩٣م .

(٢) وفي ذلك رد عبد الرحمن(الداخل) على المشككين في قدراته بأبيات شعرية جميلة منها :

لا يُلف ممتن علينا قائلٌ ... لولاي ما ملك الأنام الداخلُ
سعدي وحزمي والمهند والقنا ... ومقادرٌ بلغت وحال حائلٌ

إلى أن قال:

ويقول قومٌ سعده لا عقله ... خير السعادة ما حماها العاقلُ

المقري، **نفح**، ج٣، ص٤٢-٤٣.

(٣) الكبيسي، **دور الفقهاء**، ص٩٢.

في تقديرهم وتبجيلهم، دون المشاركة الفعالة في دولته؛ لأن تلك المرحلة تتطلب قادة وزعماء قبائل أكثر من فقهاء وعلماء دين.

وحينما تولى بعده ابنه هشام الرضا (١٧٢-١٨٠هـ/ ٧٨٨-٧٩٦م)[1] كانت الدولة قد استقرت وتوحدت بشكل كبير، فكانت تتطلب رجال تشريع وتقنين أكثر من رجال عسكر وحرب؛ لذا تميز عهده بالدعة وتقريب العلماء والفقهاء، فأخذت طبقة الفقهاء في دولته مكانه مميزة، وكذلك كان في بداية عهد ابنه الحكم بن هشام (١٨٠-٢٠٦هـ/ ٧٩٦-٨٢٢م)[2] إلا أن الأخير حينما حاول إعادة تشكيل دولته على نمط سياسي وعسكري أكثر منه ديني وجد نفوراً من طبقة الفقهاء وتقريعاً له، وتهديداً بالثورة أيضاً، فقد أدخل الحكم في حكومته رجالاً عسكريين وسياسيين حتى من خارج الملة الإسلامية، وأمسكهم مناصب إدارية في دولته كربيع القومس[3].

---

(١) أبو الوليد؛ هشام بن عبد الرحمن الداخل تولى الإمارة بعد أبيه سنة ١٧٢هـ/ ٧٨٩م وهو ابن ثلاثين سنة، كان حسن السيرة، مُتحيزاً للعدل، وكان أهل الأندلس يشبهونه بعمر بن عبدالعزيز، توفي سنة ١٨٠هـ/ ٧٩٦م. ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، تحقيق محمد عبدالقادر شاهين،(بيروت : المكتبة العصرية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م)، ج٥، ص٢٠٩-٢١٠؛ الحميدي، **جذوة**، ص٢٤؛ ابن الخطيب، أعمال، ج٢، ص١١-١٤؛ السيد سالم، **تاريخ المسلمين**، ص٢١٣ -٢١٩.

(٢) أبو العاص؛ الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل، ولي بعد أبيه هشام وهو له اثنتان وعشرون سنة، وهو الذي أوقع بأهل الربض الواقعة المشهورة فقتلهم، وهدم ديارهم ومساجدهم، فسمي الحكم الربضي واتصلت ولايته إلى أن مات في آخر ذي الحجة سنة ٢٠٦هـ/ ٨٢٢م. ابن حيان، **المقتبس**، مكي، الرياض، ص٩١ومابعدها؛ الحميدي، **الجذوة**، ص٢٤، المراكشي، **المعجب**، ص٢٤-٢٦ المقري، **نفح**، ج١، ص٣٤٤-٣٥٠.

(٣) ربيع القومس: عامل اهل الذمة، قائد الغلمان الخاصة المعروفين بالخرس، وهو الذي كلفه الحكم(الربضي) بن هشام بمهمة هدم الربض القبلي بعد حادثة الربض الشهيرة. ابن حيان، **المقتبس**، مكي، الرياض، ص١٥٠.

وأنشا فرق حراسه من الصقالبة وجنّد الأجناد المرتزقة كأول أمير أموي يفعل ذلك[١]. وقد وجد الفقهاء أن مكانتهم لم تعد كسابق عهدها في حكومة الحكم بن هشام، فحاولوا تصحيح تلك الأوضاع بإظهار الضجر والامتعاض من سياسة الحكم والطعن في أخلاقه، والقدح العلني له من خلال منابرهم، لكن أوضاعهم لم تصحح واشتد الحكم في سياسته، فظهرت بوادر العصيان منهم تجاه الحكومة، فحاولوا أكثر من مرة إسقاط حكومة الحكم، ولعل أشهر تلك المحاولات؛ مساهمتهم في قيادة هياج الربض الشهيرة[٢]، وبالرغم من فشل الفقهاء في ثورتهم، وفي إسقاط حكومة الحكم، إلا أنها نجحت في إعادة مكانتهم إلى الدولة مرة أخرى بل زاد نفوذهم بشكل كبير في عهد خلفه عبد الرحمن (الأوسط) (٢٠٦-٢٣٨هـ/ ٨٢٢-٨٥٢م)، وأصبح للكثير منهم مكانة كبيرة في الدولة كالفقيه يحيى بن يحيى الليثي(ت ٢٣٤هـ/ ٨٤٨م) [٣]، الذي كان الأمير عبد الرحمن «يشاوره في أكثر أموره ونوازله ولا يمضي في الديانة قضاءً إلا بعد مشورته»[٤]؛ أو كما قال عياض: «يستشيره في جميع أموره»[٥].

---

(١) السيد عبدالعزيز، **تاريخ المسلمين**، ص٢٢١.

(٢) ثورة الربض وقعت عام ٢٠٢هـ/ ٨١٨م في حي الربض الجزء الجنوب شرقي من قرطبة، وقد شارك فيها بعض الفقهاء منهم يحيي بن يحيي الليثي وطالوت بن عبدالجبار وغيرهم وكادت الثورة أن تسقط الأمير الحكم بن هشام، لكنه تمكن من القضاء عليها بقوة وعنف حتى شهدت مقتلة عظيمة في ذلك المكان الذي أمر من بعده الحكم بعدم البناء فيه نكاية بهؤلاء الثوار، للمزيد عن ثورة الربض، ابن حيان، **السفر**، ص١٤٠ ومابعدها ؛ للمزيد انظر؛ أحمد الشعراوي، **هياج الربض ثورة شعبية على الحكم الأموي الأندلسي-بحوث ندوة الأندلس الدرس والتاريخ**،(الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ورابطة الجامعات الإسلامية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

(٣) أبو محمد؛ يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس بن شملل المصمودي، مولى بني ليث، من أهل قرطبة، سمع الموطأ من مالك بن أنس، ولما عاد للأندلس تصدر للإقراء والإفتاء. انظر؛ ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص١٧٦.

(٤) ابن حيان، **المقتبس**، مكي، الرياض، ص٢٩٨-٢٩٩.

(٥) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٣٧؛ الكبيسي، **دور الفقهاء**، ص١١٣.

واستمر نفوذ الفقهاء حتى بعد ضعف الدولة الأموية في الأندلس فمثلاً كان الأمير عبدالله بن محمد (٢٧٥-٣٠٠هـ/ ٨٨٨-٩١٢م) يقرب الفقهاء «فلا يقدم أمراً ولا يؤخره إلا عند مشورة أهل العلم والفقه»(١). كما كان «يستدعيهم إلى نفسه ويستفتيهم في أحكامه ويشاورهم فيما يطرقه من أحداث زمانه»(٢).

واستمر الفقهاء في نفوذهم في الدولة والمجتمع الأندلسي حتى عهد الخليفة عبدالرحمن ابن محمد (الناصر)، الذي طرأ تغير واضح في توجه الحكومة في قرطبة خاصة بعد إعلان الخلافة في الأندلس،ومن ذلك إمساك السلطة الروحية والزمنية في شخص الحاكم السياسي، فكان هذا الإعلان فعلاً نقطة تحول في تاريخ الأندلس؛ تبعه إجراءات كثيرة في أجهزة الدولة كانت تصب في الغالب في صالح الطبقة السياسية على حساب طبقة الفقهاء، فقد خلق (الناصر) طبقة سياسية من صقالبة، ومولدين وغيرهم، وجعلهم ركيزة حكمه، فشكل بداية تحول النفوذ لصالح السياسيين على حساب الفقهاء رغم ما أظهره الخليفة الناصر من تعظيم للفقهاء وتقدير لهم(٣).

هذا التحول في نفوذ الفقهاء في عهد الخليفة (الناصر) جعل بعض الفقهاء يفكر في تغيير الأوضاع السياسية بالقوة مرة أخرى، لتعزيز نفوذهم في الدولة؛ فخطط بعضهم للثورة مع الأمير عبدالله بن عبد الرحمن الناصر(٤) الذي أظهر تودده للفقهاء وتقريبه لهم

---

(١) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مشلورم، ص٣٤؛ الكبيسي، **دور الفقهاء**، ص١١٣.

(٢) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق مشلورم، ص٣٧.

(٣) مثل مواقفه مع قاضيه منذر بن سعيد البلوطي، انظر؛ الفتح، **المطمح**، ص١١٦ وما بعدها؛ المقري، **نفح**، ج١، ص٥٧٠ وما بعدها.

(٤) أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن الناصر، قال عنه ابن حزم: «كان فقيهاً شافعياً شاعراً إخباريا متنسكاً». له تواليف منها كتاب "العليل والقتيل في أخبار ولد العباس" انتهى به إلى خلافة الراضي ابن المقتدر، ومنها "المسكتة في فضائل بقي بن مخلد". ذُكر للخليفة الناصر أن هناك مخططاً للثورة عليه حدد في يوم العيد من سنة ٣٣٨هـ/ ٩٥٠م، يدبره له ابنه عبدالله مع مجموعة فقهاء كانوا قد باتوا عنده، مثل الفقيه أحمد بن محمد بن عبد البري، وأحمد بن عبدالله بن العطار، وقد أحضروا إلى الخليفة الذي سجنهم. انظر، ابن الأبار، **الحلة**، ج١،ص٢٠٦-٢٠٨.

بل إنه يعد من الفقهاء، إلا أن مخططهم فشل مرة أخرى، وظل الفقهاء في نفوذ أقل من نفوذ السياسيين في عهد الخلافة، خصوصاً بتولي الخلافة حاكم قوي كالمستنصر بالله والذي بتوليه يعتبر استمرار لانتصار الفريق السياسي في النفوذ، ورغم ما أظهره هذا الخليفة من معاملة جيدة للفقهاء وتقريبه لهم بما عرف عنه من محبة للعلم والعلماء، إلا أن الطبقة السياسية استمرت في النفوذ والمكانة ولا أدل على ذلك من تقدمها في مجلس الخليفة الحكم على طبقة الفقهاء[١]، وبعد وفاة الخليفة كان من حدد مصير خليفة الأندلس الجديد هم الطبقة السياسية، وكان الصراع منحصراً في ترشيح الخليفة الجديد بين الصقالبة بقيادة جوذر وفائق، وفريق المدنيين بقيادة المصحفي وابن أبي عامر[٢].

وبتولي الخليفة الصغير هشام المؤيد بالله ظهرت مرحلة جديدة من الصراع بين الفريقين-الفقهاء والسياسيين- في النفوذ والسلطة، خصوصاً افتقاد الخليفة الجديد لبعض شروط الخلافة، وبما أن الخلافة ترمز للجانب الروحي والزمني، وبما أن الجانب الأخير استفرد به السياسيون، فلم يتنازل الفقهاء عن الجانب الروحي، وأصر بعضهم على أنهم نواب الخليفة في هذا الجانب[٣]. و بانقسام الطبقة السياسية على نفسها بالصراع مابين المصحفي وابن أبي عامر وقف الكثير من الفقهاء في تلك المرحلة في هذا الصراع مع ابن أبي عامر، وبانتصار الأخير وتولي الحجابة بدأت مرحلة جديدة من العلاقة ما بين الفقيه والسلطة؛ لأن الحاجب محمد بن أبي عامر لم يكن يريد فقط إدارة الحكم نيابة عن الخليفة الصغير؛ إذ كان له مشروع سياسي يهدف من ورائه إلى نقل الخلافة إلى بني عامر؛

---

(١) انظر: مثال ذلك؛ ابن حيان، **المقتبس**، هواري، ص٤١-٤٢، ص٦٩-٧٠.

(٢) انظر أعلاه، ص٣٨-٣٩.

(٣) فمثلا في إحدى صلوات الجنازة تقدم ابن الميت ليصلي على جنازة والده بحضور القاضي ابن السليم؛ فلما انتهت الصلاة أمر القاضي ابن السليم حبسه فأقبل الابن يقول: «وما ذنبي؟! قال: جهلك إذا تقدمت بمحضري ولم تستأذني ولا رعيت حق الخليفة، إذا الصلاة له وأنا خليفته فليس لأحد أن يتقدم إلا بإذننا». عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٤٤.

لـذا كـان المـشروع العـامري بحاجـة لهـذه الفئـة الـشرعية كـي يعـزز هيمنتـه عـلى مقاليـد الحكم،ويضفي على مشروعه الشرعية، ويمثل فقهاء الأندلس تلك الجهة المخولـة بـذلك، وبـما أن الفقهـاء تختلـف درجـاتهم وآراؤهـم ومـواقفهم، فقـد اسـتغل العـامريون ذلـك في كـسب ود كثـيرٍ مـن الفقهـاء؛ الـذي وجـد العـامريون في نفـر مـنهم مطلـبهم ومبتغـاهم فقربوهم منهم حتى أصبحوا جزءاً من نظامهم ومشروعهم.

أسباب التأييد

اختلفت أسباب وطرق تأييد بعض الفقهاء للمشروع العامري تبعاً لتباين رؤاهم للمشروع، سواء من منظور شرعي ديني،أو سياسي، أو اقتصادي،أو حتى اجتماعي؛ بل إن هناك عوامل أخرى متعددة ومتداخلة جعلت من هؤلاء الفقهاء يؤيدون المشروع حسب رؤية كل فقيه وموقفه تجاه ذلك المشروع. ولاختلاف تلك الأسباب وطرقها لدى هؤلاء الفقهاء، سنحاول في هذا الموضع دراسة وبحث تلك الأسباب بإسهاب :

الأسباب الدينية:

من المعلوم أن كثيراً من المواقف السياسية التي اتخذها بعض الفقهاء إنما كانت بدافع من قناعة دينية واجتهاد فقهي محض، وينطبق مثل ذلك على أغلب مواقفهم من المشروع العامري، حيث اختار بعض الفقهاء تأييد المشروع لأسباب دينية، أهمها :

(أ) درء الفتنة:

لم تكن مبايعة هشام بن الحكم بولاية العهد وهو صبي صغير وليدة التجربة في الأندلس؛ إذ سبق ذلك تجربة والده الحكم، ففي عهد عبد الرحمن (الناصر) بويع الحكم بولاية العهد وهو صبي صغير لم يتجاوز الثامنة وقتها[1]، إلا أن الفرق بينهما أن الحكم لم يستلم الخلافة إلا في سن يساعده على تولي شؤون البلاد والعباد بصفة شرعية، هذا غير تمرسه على شؤون الحكم في ظل عهد والده الطويل الذي استمر حوالي خمسين سنة[2]؛ استفاد منها الحكم في أخذ الخبرات السياسية والعسكرية اللازمة لتدبير شؤون الحكم بنفسه.

إن نجاح تجربة الحكم هذه ربما هي التي شجعته أكثر على أخذ البيعة لابنه وهو بعد في هذه السن؛ ظاناً أن العهد سيطول به حتى يصل ابنه لسن تخوله تولي شؤون الخلافة بشكل شرعي، وهذا ربما ما فكر فيه - أيضاً - فقهاء عصره حينما بايعوا الصبي هشام بولاية العهد زمن الحكم، الذي أصر على أخذ موافقتهم لتكتسب البيعة الصفة الشرعية، وفعلا تم أخذ البيعة لابنه بولاية العهد بشكل جماعي، لكن المنية لم تمهله حتى يبلغ ابنه

(١) ابن الخطيب، **أعمال**،ج٢، ص٤١.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص١٥٦.

السن التي يستطيع تولي الخلافة بنفسه، وكان من الممكن نقض تلك البيعة وصرفها لمن يستحقها، لمجرد أنها فقدت الكثير من شروط الخلافة[١]؛ لكن أصحاب النفوذ السياسي وقتها حرصوا على تنفيذ وصية الخليفة الحكم، وعدم نقض البيعة لابنه هشام؛ حتى لو اضطرهم ذلك تصفية المرشحين لخلافته، لأهداف سياسية تهمهم بالدرجة الأولى.

والملفت هنا هو قبول الفقهاء الجماعي لهذه البيعة رغم مخالفتها الصريحة لشروط الخلافة؛ فما الذي دفعهم لذلك؟ وهل كانت لديهم خيارات حتى يمكن لهم أن يختاروا بينها؟ وهل كان هناك مرشحون للخلافة بدلاً من الصبي هشام حتى يكبر ويتولى شؤونها بنفسه مثلاً؟. يظهر أن الفقهاء لم يكن لديهم خيارات كثيرة؛ إذ توالت الأحداث سريعاً؛ فبعد وفاة الحكم حاول الصقالبة أصحاب المكانة البارزة في دولة الحكم، أن يصرفوا الخلافة لمرشحهم المغيرة بن عبد الرحمن الناصر شقيق الخليفة المتوفى، لكن مخططهم كشف في نفس الليلة كما أسلفنا[٢]، وتمكن كبار موظفي الدولة من رجال الإدارة بزعامة الحاجب جعفر المصحفي ومؤيده محمد ابن أبي عامر من إفشال مخططهم واغتيال الأمير المرشح، وبذلك أسقط في أيدي الصقالبة، وحاولوا الدخول فيما دخل فيه القوم.

هذه الأحداث السريعة كلها حدثت في نفس ليلة وفاة الخليفة الحكم، وفي الصباح طلب المصحفي وابن أبي عامر المبايعة للخليفة الصغير وكانت أحداث الليلة السابقة قد وصلت لمسامع الكثيرين[٣]، فلم يكن للفقهاء وقتها فيما يبدو خيارات كثيرة، ولا مرشحين محددين

---

(١) ذكر الماوردي في الأحكام السلطانية الشروط المعتبرة لتوفرها في الخليفة وهي: العدالة، العلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام، سلامة الأعضاء، الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح، الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو، النسب وهو أن يكون من قريش. الماوردي، أبي حسن علي بن محمد، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق سمير مصطفى رباب،(بيروت: المكتبة العصرية ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، ص ١٤.

(٢) انظر أعلاه؛ ص٣٩.

(٣) ذكر ابن عذاري أنهم بعد قتلهم للمغيرة، أرادوا إشاعة أنه مات منتحراً. ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦١-٢٦٢.

من بيت الخلافة، رغم تأكيد بعض المصادر وجود أعمام الخليفة الصبي وبني أعمامه وهم على قدر من المسئولية والسن الذي يمكنهم تولي الخلافة بطريقة شرعية[١]، ومع ذلك لم يقف أي فقيه خلف أحدٍ مطالباً بتوليته نيابة عن هشام الصغير حتى يبلغ السن الذي يمكنه تولي الخلافة بنفسه، ربما لم يحبذ أحد من الفقهاء إراقة المزيد من الدماء بالوقوف وراء مرشحين جدد ربما يذهبوا ضحية السلطة الجديدة أو العكس، وفضلوا التقيد بالبيعة السابقة،وعدم نقضها؛ربما تمسكاً بمنهج الإمام مالك في مثل هذه الأحداث[٢].

وبالرغم من أن المصادر لا تعطينا صورة واضحة عن الأسباب والدوافع التي جعلت هؤلاء الفقهاء يقدموا على الموافقة بشكل جماعي على أمر فيه ما يخل بشروط الخلافة، إلا أنه من الممكن أن نستشف بعض ذلك من وصف ابن الخطيب للفقهاء وقت البيعة بقوله: «وصنف من أهل الدنيا والآخرة، قلدوا الحلّ والعقد، والقبول والردُّ اجتهادهم؛ وسألوا الله توفيقهم وسدادهم، واستكفُّوه الشرور التي تنال النفوس والأقوات، وتُسيء المحيا والمات؛ واعتبروا بمن رأس الأمة المسلمة في أمهات البلدان، من الفتيان والغلمان.... ورأَوا أن الله قد سد ثلمهم بمن يحكم التلفيق، ويلتمس التوفيق، وحسن المآب، ويُحكم السنَّة والكتاب. وأنه رأب الصدع برجلٍ من أنفسهم يؤثر التقوى، ويدفع عن الجورة بالذراع الأقوى، إلى أن يستقل هشام بأمر الحكم، وتفضي المذاهب إلى النهج...وهم جمهور الناس من الفقهاء والعلماء، والخاصة والدهماء. فلم تسمع عن أحد منهم هجرة أعلمها، ولا فتيا سوّغت الخلاف لمن سألها..»[٣].

---

(١) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٤٤.

(٢) كحادثة خروج أحد المنافسين للخليفة أبو جعفر المنصور؛ فحينما سأله بعض من خرجوا على الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور، ولعله محمد النفس الزكية فقال: بايعني أهل الحرمين، وأنت ترى ظلم أبو جعفر؟ فقال مالك : «أتدري ما الذي منع عمر بن عبدالعزيز أن يولي رجلاً صالحاً بعده؟ قال: لا. قال مالك: كانت البيعة ليزيد فخاف عمر بن عبدالعزيز إن بايع لغيره أن يزيد الهرج، ويقاتل الناس، ويفسد مالا يصلح». عياض، **ترتيب**، ج١، ص١٣٩؛ محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب**، ص٤١٢-٤١٣.

(٣) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٤٦-٤٧.

يبدو أن أولئك الفقهاء قد رأوا مدى الخطر المحدق بالأندلس خصوصاً أنها تعتبر منطقة ثغر يحيط بها الأعداء من كل الجهات؛ فالممالك النصرانية في الشمال والوجود الشيعي في المغرب، فلم يكن هناك وقت كاف لإجراء مشاورات طويلة، ربما تؤدي إلى وجود فراغ في الحكومة المركزية؛ولعل هذا ما دفع - أيضاً - بعضاً من الفقهاء الزهاد إلى المشاركة في ذلك الحدث السياسي والإدلاء برأيهم فيما يجري، فحضروا البيعة ووافقوا عليها مثل الفقيه محمد بن موهب التجيبي (ت ٤٠٦هـ/ ١٠١٦م)[١] الذي شارك في البيعة رغم ما عرف عنه من انقطاع إلى الزهد حتى قيل إنه ترك عنقوداً من التوت كان سيشتريه حينما علم أنه يُسقى من ناعورة السلطان[٢]، وكذلك مشاركة مسلمة بن محمد بن مسلمة (ت٣٩١هـ/ ١٠٠١م)[٣] في البيعة وهو الذي قال عنه ابن الفرضي وهو معاصر له: «كان زاهداً متبتلاً مجتهداً ورعاً كثير الجهاد»[٤].

إذاً؛ نجد في هذه المبادرات من فقهاء عُرفوا بالزهد والابتعاد ما أمكن عما يمس للسلطان بصلة خشية الوقوع فيما هو محظور، لكن هذه الأمور ربما قاسوها مع أمور أخرى أكثر خطورة تمس أمن ووحدة الأندلس؛ لذا نجد هناك مبادرات أكثر عملية

---

(١) أبو بكر؛ محمد بن موهب بن محمد التجيبي الحصار القرطبي، المعروف بالقبري، كان الفقيه ابن ذكوان يقدمه على فقهاء وقته، وكان الفقيه الأصيلي يعرف حقه ويثني عليه، غلب عليه الكلام والجدل. انظر ترجمته؛ الحميدي، **جذوة**، ص٩٥؛ عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٧٤ ومابعدها؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص ٧٢٨؛ الضبي، **بغية**، ص١٢٣؛ محمد محمد خلاف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**،(القاهرة : المطبعة السلفية، ١٣٤٩هـ)، ج ١، ص١١١.

(٢) عياض، **ترتيب**، ج٤ ص٦٧٥.

(٣) أبو محمد؛ مسلمة بن محمد بن مسلمة بن محمد بن سعيد بن بتري الأيادي، محدث؛ له كتاب في فضل طالب العلم، قال ابن الفرضي : «قرئت عليه المدونة والمُستخرجة وغير ذلك».توفي سنة ٣٩١هـ/ ١٠٠٩م؛ ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢ ص١٣٠؛ الحميدي، **جذوة**، ص٣٧٧؛ الضبي، **بغية**، ص٤٢٩.

(٤) ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص١٣٠.

بالمشاركة في السلطة الجديدة مثل الفقيه إدريس بن عبيد الله ابن إدريس (ت٣٧٣هـ/ ٩٨٤م)[١] الذي ولي أحكام الشرطة زمن العامريين، وقد وصفه ابن الفرضي المعاصر له بقوله: «كان ورعاً متقشفاً زاهداً متواضعاً لم تغيره الدنيا»[٢].

أما بالنسبة لسن الخليفة فربما قاسوا ذلك الأمر بالتجربة العباسية في المشرق حينما تولى الخلافة عدد منهم دون السن الشرعي، ومثل تلك القياسات مع المشرق الإسلامي يبدو أنها معتادة كما فعل ذلك المؤرخ الأندلسي (ابن حيان) عند الحديث عن حجب المنصور ابن أبي عامر للخليفة المؤيد بقوله: «وامتثل رسم المستغلبين على سُلطان ولد العباس بالمشرق من أمراء الدَّيلم في عصره»[٣]، وكذلك ذكره أن الفقيه أحمد بن ذكوان أقنع العبد طرفة أبان منافسته مع الوزير ابن القطاع[٤]؛ بأن بإمكانه تدبير الملك نيابة عن المظفر تشبيهاً - على حد قوله - بتجربة كافور الأسود مولى الإخشيد محمد بن طغج صاحب مصر من المُلك نيابة عن ابن محمد بن طغج[٥].

وعلى كلٍّ جاءت موافقة الفقهاء بشكل جماعي على صحة خلافة هشام المؤيد بالله للمسلمين في الأندلس، ليس هذا فقط بل يؤكد أحد الباحثين أن أصحاب السلطة

(١) أبو يحيى؛ إدريس بن عبيد الله بن إدريس بن عبيد الله بن يحيى بن عبد الله بن خالد، من أهل قرطبة، قال عنه ابن الفرضي : «كان حافظا للمسائل فقيها في الرأي شوور وولى أحكام الشرطة». توفي سنة ٣٧٣هـ/ ٩٨٤م، ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٧٨.

(٢) ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٧٨.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٤٦.

(٤) عيسى بن سعيد المعروف بابن القطاع، كان من كبار الوزراء في حكومة العامريين،وصاحب نفوذ واسع خصوصا زمن المظفر عبدالملك، وهو عربي النّجار من قوم يعرفون ببني الجزيري من كورة باغة من ولاية قرطبة، وكان أبوه معلما، فاختلف عيسى إلى الدّبوان، وصحب محمد بن أبي عامر وقت حركته في دولة الحكم، لتفاصيل أكثر؛ انظر ابن بسام، **الذخيرة**، ق١، ج١،ص١٠٤ ومابعدها.

(٥) ولى الأمر بعد محمد بن طغج ابنه أبو القاسم أنوجور فاستولى على الأمر كافور الخادم الأسود وهو من خدم الاخشيد وغلب أبا القاسم واستضعفه وتفرد بالولاية كافور، ابن الأثير، **الكامل**، ج٧، ص٢١١.

الجديدة أضافوا نصاً لهذه البيعة لم يكن موجوداً فيها أيام الحكم وهو وجود وصي أو أوصياء؛ فقد دفعوا الفقهاء لإقرارها فأقروها[١].

والملفت في تلك البيعة هذا العدد الكبير من الفقهاء والموافقة الجماعية حتى وصفت إحدى المصادر أنه لم يختلف عليها اثنان[٢]؛ وقد سرد ابن الخطيب قائمة طويلة ممن حضروا البيعة[٣]؛ وقد تحفظ أحد الباحثين على العدد الكبير لهؤلاء الفقهاء؛ بحجة أن مصدر ابن الخطيب في تلك المعلومات هو المؤرخ ابن حيان -والذي حسب وجهة نظر ذلك الباحث - لم يشر إلى ذلك بدليل الأسماء المكررة والأخرى التي أقحمت وهي أصلاً لم يكن لها وجود وقت البيعة[٤]، وابن حيان حسب وصف ذلك الباحث: «لا يمكن أن يورد شيئاً كهذا، وإنما الذي فعله ابن الخطيب. وقد تعمد ليكثر من الأسماء؛ لأنه أراد بهذا البيان أن يبرز صحة البيعة لغلام»[٥]. ونتفق إلى حد ما فيما ذهب إليه هذا الباحث؛خصوصاً أسماء بعض الفقهاء الذين أوردهم ابن الخطيب في قائمته وهم بالأساس لم يحضروا البيعة؛ وممكن معرفة ذلك ببساطة بالعودة لتاريخ مولد ووفاة كل فقيه؛ فمثلاً القاضي عبد الملك بن هذيل بن عبد الملك التميمي (ت٣٥٩هـ/ ٩٦٩م)[٦] توفي قبل البيعة بحوالي سبع سنوات، كذلك القاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن ذكوان (ت ٤٣٥هـ/ ١٠٤٣م) الذي ولد سنة ٣٩٥هـ/ ١٠٠٥م[٧] وغيرهم.

---

(١) حسين مؤنس، **شيوخ العصر**، ص٨٤.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٢.

(٣) انظر: لتلك القائمة؛ ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٤٨-٥٧.

(٤) مؤنس، **شيوخ العصر**، ص٨٤-٨٥.

(٥) مؤنس، **شيوخ العصر**، ص٨٤-٨٥.

(٦) أبو مروان؛ عبدالملك بن هذيل بن عبدالملك التميمي، من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق، كان يلبس خلق الثياب؛ لذلك كان يعرف بالخلقي، توفي عام ٣٥٩هـ/ ١٠٠٥م، ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٣١٧.

(٧) أبو بكر، محمد بن أحمد بن عبدالله بن هرثمة بن ذكوان، من أهل قرطبة، قلده أبو حزم بن جهور بإجماع أهل قرطبة على ذلك أحكام القضاء، توفي سنة ٤٣٥ هـ/ ١٠٤٣م، ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٧٦٧-٧٦٨.

أما بالنسبة لقوله بتكرر الأسماء؛ فلم يتكرر من تلك الأسماء سوى اسم قاضي الجماعة محمد بن السليم (ت٣٦٧هـ / ٩٧٨م) والحق؛ أن جل الأسماء المذكورة معاصرة لتلك الفترة وهو ما اعترف به ذلك الباحث بقوله: «ولكن كثيراً جداً من الأسماء الواردة في البيان عاصرت البيعة لهشام، ولا بد أن أصحابها وافقوا عليها؛ ولقد كانت –فعلاً– بيعة بالإجماع كما يقول ابن حيان»[١]. والغريب هنا أن الباحث يعد ابن حيان مصدراً لتلك المعلومات وقد نفى من قبل أن تكون معلومات ابن الخطيب مستقاة منه في الموضع السابق؛ رغم أن ابن الخطيب نفسه أشار إلى أنه نقل تلك المعلومات من كتاب ابن حيان[٢] الخاص بالعامريين[٣].

ويرجع سبب اهتمام ابن الخطيب بتلك البيعة والوقوف عندها كثيراً لما لتلك الحادثة من أهمية في موضوعه الأساسي، والذي ألف كتابه لهذا الغرض؛ لذا جاء كتابه معنوناً بـ"أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام"[٤] وقد وجد هذه الحادثة مناسبة لدعم فكرة كتابه[٥]، ويؤكد ذلك قوله بعد الوقوف الطويل عند البيعة: «وجلبنا

---

(١) حسين مؤنس، **شيوخ العصر**، ص٨٥.

(٢) ابن الخطيب، **أعلام**، ج٢، ص٤٨.

(٣) كتاب ابن حيان الخاص بالعامريين يعد مفقوداً.

(٤) عمل لسان الدين ابن الخطيب وزيراً في بلاط مملكة غرناطة قبل أن تضطره الوشايات على الهروب من الأندلس إلى فاس بالمغرب لائذا بالسلطان المريني أبي فارس عبدالعزيز. فأحسن ذلك الملك ضيافته وأبى تسليمه لحكومة غرناطة التي كانت تلح في طلبه. لكن أبا فارس توفي بعد عام من هروب ابن الخطيب وبويع ابن أبي فارس المسمى أبو ريان محمد السعيد ولم يبلغ الرابعة من عمره وتحت وصاية الوزير أبي بكر بن غازي صديق ابن الخطيب الذي أكرمه وأمنه. ولتأييد صحة بيعة ذلك الغلام وولايته ووصاية هذا الوزير، ألف ابن الخطيب كتابه هذا، للمزيد حول ابن الخطيب؛ انظر؛ المقري، **نفح**، ج٥؛ ومابعدها؛ ابن الخطيب، **أعمال**، مقدمة المحقق؛ ص ز؛ حسين مؤنس، شيوخ العصر، ص٨٥.

(٥) حول هذا الموضوع انظر؛ نوال فرحان الخالدي، **منهج ابن الخطيب التاريخي من خلال كتابه أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٢٩هـ، ص٧٤ ومابعدها .

ذكرهم ليجد فيهم أسوة من باشر مثل ما باشره في زماننا، إن أحتاج إلى ذلك، واختاره، وأراده، كما عددنا جُملة من بويع قبل الاحتلام، ليتأسَّى بها من جنح إلى مثل ذلك»[١].

ويعود أيضاً ابن الخطيب في موضع آخر ليؤكد ذلك بقوله: «ولم نطل القول فيما يختص بدولة هشام بن الحكم المؤيد بالله وكفالة المنصور ابن أبي عامر إياه، إلا لكونه أشبه الأحوال بما نحن فيه من جهة اتفاق الخواص على مبايعة صبي لم يبلغ الحلم، وفي قطر يقتدى الناس بأعلامه وأحكامه»[٢].

والحق؛ أنه لم يكن ابن الخطيب وحده من أكد على الحضور الكثيف للفقهاء للبيعة وإجماعهم على صحتها؛ إذ نجد ذلك في غيره من المصادر والتي تؤكد أن هذه البيعة تمت بإجماع فقهاء الأندلس[٣].

كذلك ما يلفت النظر في الأحداث التي سبقت البيعة بليلة واحدة؛هو قيام السلطة الجديدة بتصفية الأمير الأموي المغيرة بن الناصر المرشح الأبرز لخلافة الأندلس، بعد وفاة الخليفة الحكم، والذي كان الصقالبة قد رشحوه لخلافة الأندلس خلفاً لأخيه الحكم؛ لكن هذا المشروع الصقلبي- إن صح التعبير - قُتل في مهده في ليلة وفاة الخليفة الحكم[٤]؛ بعد إقدام محمد بن أبي عامر بتحريض من المصحفي على تنفيذ القتل بأسرع وقت ممكن، وقد تم ذلك وفق المخطط له وبطريقة بشعة[٥]، رغم تأكيد الأمير المغيرة لهم قبل قتله بعدم نيته الخروج على الإمام الشرعي والدخول في طاعته[٦].

ومع انتشار خبر تلك الجريمة في اليوم التالي، لم نسمع أي تذمر سواء من الفقهاء أو غيرهم، على الأقل محاولة مسائلة الحكومة الجديدة على ذلكم الجرم التي اقترفته، رغم أن

---

(١) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٥٧.

(٢) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٨٣.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٢.

(٤) أرجع لتفاصيل وحيثيات الحادثة إلى؛ ص٣٩.

(٥) انظر: تفاصيل ذلك عند؛ ابن عذاري، **البيان**،ج٢، ص٢٦١.

(٦) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦١.

محمد بن أبي عامر نفسه المشارك في هذه العملية،كان يشعر بعظيم الجرم الذي ارتكبه بحق المغيرة؛ وهو ما يفسره أحد الباحثين أنه من أحد الأسباب التي جعلت ابن أبي عامر قاسياً في معاملته وأحكامه بحق الحاجب المخلوع المصحفي؛ لأنه من دفعه لقتل الأمير المغيرة(١).

أما بالنسبة للفقهاء فربما رأوا أن الوقت ليس مناسباً لفتح هذه المسألة لخشيتهم الاصطدام بهذه الكتلة السياسية الجديدة الذي من الممكن أن يشرع باب فتنة في الأندلس قد لا تحمد عقباها؛ لاسيما بعد أن حاولت مملكة قشتالة استغلال وفاة الخليفة الحكم بمهاجمة الأطراف الشمالية للأندلس حتى وصلت صيحات الثغور إلى قرطبة(٢).

وعليه؛ فإن هذه البيعة التي استمرت أياماً، وكان لابن أبي عامر في أخذها أثر كبير(٣)، قد فتحت الأبواب لصراع طويل على الحكم باسم الخليفة الصبي الذي كان محمد بن أبي عامر حريصاً جداً على بقائه على كرسي الخلافة؛ ولقد وجد في موقف الفقهاء السابق سنداً شرعياً قوياً؛ أعطاه فرصة كبيرة لتكملة مخططاته ومشروعاته استناداً على قرارات يصدرها هو باسم الخليفة الصبي الشرعي للبلاد.

وبذلك تمكن العامريون من الاستبداد بالسلطة؛ وحاولوا خلال ذلك إظهار حرصهم على محاربة مظاهر الفتن والبدع التي تمثلت مثلاً في إحراق كتب الدهرية وتقييد الفلسفة -كما مر معنا-(٤)، خاصة بعدما وجد المنشغلون والمهتمون بتلك العلوم حرية أكبر زمن الخليفة الحكم (المستنصر بالله) الذي عُرف عنه شغفه بالعلم وتشجيعه ومجالسته للعلماء، وكان يحرص على اقتناء الكتب، ويبعث رجالاً من التجار إلى الأقطار بحثاً عن الكتب لشرائها؛ حتى قيل إنه اشترى كتاب الأغاني من مؤلفه بألف دينار من الذهب(٥)، ولا

---

(١) دوزي، **المسلمون**،ج٢، ص١٠٣.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٤٧.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٢.

(٤) انظر: أعلاه؛ ص١١٢.

(٥) المقري، **نفح**، ج١، ص٢٨٦.

غرو أن يوجد في مكتبة خليفة مثل الحكم كتب كثيرة ومتنوعة في شتى مجالات العلم سواء علوم شرعية أو علمية أو حتى فلسفية، وبما أن كل العلوم عند أكثر الأندلسيين ذات حظوة وعناية إلا الفلسفة على حد وصف (المقري): «وكل العلوم لها عندهم حظ واعتناء، إلا الفلسفة والتنجيم، فإن لها حظا عند خواصهم، ولا يتظاهر بهما خوف العامة، فإنه كلما قيل فلان يقرأ الفلسفة أو يشتغل بالتنجيم أطلقت العامة اسم زنديق»[١].

ويبدو أن زعيم العامريين محمد بن أبي عامر استغل ذلك في التقرب من الفقهاء والعامة؛ بإظهار نفسه الحريص على القضاء على مظاهر البدع والفتن التي قد تؤثر على مذاهب وعقائد الناس؛ لذا أمر بإحراق كتب الفلاسفة والدهرية الموجودة في مكتبة الخليفة الحكم[٢]، وربما أراد بذلك العمل إظهار نفسه كالمدافع عن الشريعة[٣]، في مقابل الانتقاص من الخليفة الحكم؛ إذ كيف تحوي مكتبته على مثل هذه الأمور التي قد يرى فيها بعض طلبة العلم والفقهاء خطراً على العقيدة، وبذلك يضمن التفاف الفقهاء حوله، وهو ما حرص عليه أثناء عملية الإحراق والردم لتلك الكتب إذ حرقها بيده و بجواره فقهاء مثل عبدالله الأصيلي(ت٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م)[٤] وابن ذكوان وغيرهم[٥]. وربما عد بعض الفقهاء هذا

---

(١) المقري، **نفح**، ج١، ص٢٢١.

(٢) صاعد، أبو القاسم صاعد بن أحمد، **طبقات الأمم**، نشره الأب لويس شيخو اليسوعي،(بيروت : المطبعة الكاثوليكية، ١٩١٢م)، ص٦٦.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٩٢.

(٤) أبو محمد؛عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جعفر الأموي، من أهل أصيلة، لذا يعرف بالأصيلي، جاء من العراق بدعوة من الخليفة الحكم المستنصر بالله، وكان من كبار أهل الحديث والفقه، رحل إلى القيروان وسمع بها، كذلك رحل إلى مصر ومكة والعراق، رجع إلى الأندلس فكانت مكانته كبيرة، جمع كتاباً في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة سماه كتاب: "الدلائل على أمهات المسائل".توفي في الأندلس سنة ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢/ وفي رواية قريبا من الأربعمائة. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢٩٠-٢٩١؛ الحميدي، **جذوة**، ص٢٣٩؛ الضبي، **بغية**، ص٣١٦-٣١٧.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٩٣.

العمل نوعاً من أنواع درء الفتنة والمفسدة التي قد تؤثر على عقول وعقائد الناس. وقد كان الزعيم العامري يهدف من عمله هذا أهداف سياسية أكثر منها دينية؛ بدليل تأكيد بعض المصادر أن المنصور كان يشتغل بتلك العلوم بعيداً عن الأنظار[١]، فهو أراد من هذا العمل التقرب أكثر من الفقهاء بكسب ثقتهم وتأييدهم له في الأعمال التي يقوم بها ويروا فيها صلاح الأمة، كذلك الاستفادة من هذا الجانب في مطاردة أولئك المهتمين بتلك العلوم في التأثير على الناس؛ بتنبئهم بزوال الحكومة العامرية؛ والذين قد يؤثرون على استقرار الوضع داخل أورقة حكومته؛ لذا كان حكمه قاسياً على أحدهم[٢]؛ بعد ما بلغه عنه قول انقراض العامريين إذ قطع المنصور لسانه ثم قتله و صلبه؛ فخرست ألسن جميعهم بعد ذلك[٣].

كذلك من باب درء الفتنة حرص العامريون على وحدة المذهب ومنع وإزالة إي شوائب قد تعكر ذلك بدعم وتأييد من بعض الفقهاء، كما فعل مع الفقيه محمد بن موهب التجيبي القبري الذي حينما رجع إلى الأندلس زمن العامريين وأظهر أشياء لا يعرفها العوام مثل نبوة النساء«فاتفق له بذلك أسباب اختلاف وفرقة»[٤]. ويبدو أن هذا الفقيه ضيق عليه المنصور، بل إن نهايته كانت بسبب محنة نالته منه حسب وصف ابن بشكوال[٥]؛ لكن الملاحظ أن وفاة هذا الفقيه كانت سنة ٤٠٦هـ/ ١٠١٦م؛ وهي مدة متأخرة عن وفاة المنصور عام ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م، فهو إذاً قد عاش زمناً بعد وفاة المنصور، وهذا يدعو إلى الظن أن التضييق عليه لم يصل إلى درجة بالغة السوء بحيث نالته محنة من جراء ذلك، أو أن محنته كانت عبارة عن تعذيب جسدي ظل ملازماً له ويشكو منه ذلك الفقيه حتى قضى نحبه.

---

(١) المقري، **نفح**، ج١،ص٢٩٢.

(٢) يدعى محمد ابن أبي جمعة، ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٩٢-٢٩٣.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٩٢-٢٩٣.

(٤) ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٧٢٩.

(٥) ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٧٢٩.

إذا؛ يتضح حرص المنصور على التقيد بمذهب الإمام مالك بشكل واضح لوحدة المذهب والعقيدة، ومحاولته القضاء على مظاهر البدع والمذاهب المخالفة التي يراها فقهاء عصره خطراً على عقائد الناس ووحدتهم، وبغض النظر عن هدف المنصور من أعماله تلك، فإن الكثير من الفقهاء راءها تصب في باب درء الفتنة والمحافظة على العقيدة من النحل والمذاهب والآراء التي يرون فيها خطر على العقيدة.

(ب) تعزيز نفوذ الفقهاء المالكية في البلاد:

يعتبر المذهب المالكي هو المذهب السائد في الأندلس،وقد حظي باهتمام كبير من قبل ساسة الأندلس وحكامها؛ بل لقد بالغ أحد الباحثين في وصفه للخليفة الحكم المستنصر بالله بأنه متعصب لهذا المذهب[1]؛ مستنداً على الكتاب الذي أرسله إلى أحد الفقهاء والذي جاء فيه: «كل من زاغ عن مذهب الإمام مالك فإنه ممن رين على قلبه وزين له سوء عمله»[2]. لكن هذا ليس دليلاً على أن الخليفة الحكم متعصب للمذهب المالكي، بدليل احتواء حكومته على العديد من الفقهاء أصحاب المذاهب الأخرى، وتعيينهم في مراكز القضاء؛ بل أعطى أعلى منصباً قضائياً في الدولة لفقيه ينتمي للمذهب الظاهري هو منذر بن سعيد البلوطي (ت ٣٥٥هـ/ ٩٦٦م)[3]، وكذلك كان لابنه عبد الملك مكانة مميزة في

---

(١) الكبيسي، **دور الفقهاء**، ص٧٤.

(٢) ورد نص الكتاب كاملاً عند ابن سهل، أبو الأصبغ عيسى بن سهل الجياني، **ديوان الأحكام الكبرى**، تحقيق يحيى مراد،(القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م)، ص٧٢٣.

(٣) أبو الحكم؛ منذر بن سعيد البلوطي ، منسوب إلى موضع قريب من قرطبة، يقال له فحص البلوط، يقال له الكزني نسبه إلى فخذ من البربر يقال له كزنة، ولي قضاء الجماعة بقرطبة في عهد الحكم المستنصر بالله كان عالماً فقيهاً، أديباً بليغاً، خطيباً على المنابر، كان يميل إلى القول بالظاهر، ومن مصنفاته كتاب "الإنباه على استنباط الأحكام من كتاب الله"، وكتاب "الإبانة عن حقائق أصول الديانة". ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص١٤٢؛ الحميدي، **جذوة**، ص٣٣٩؛ الفتح، **المطمح**، ص١١٢؛ الضبي؛ **بغية**، ص٤٣١.

حكومة الخليفة الحكم[١]، وأيضاً استقباله لأصحاب المذاهب السنية الأخرى؛ ففي سنة ٣٦١هـ/ ٩٧١م استقبل الفقيه الشافعي محمد بن أحمد بن أبي بردة البغدادي (٣٧٤هـ/ ٩٨٤م) [٢] وأمره بإجراء مرتب له. والمعروف عن الخليفة المستنصر بالله حبه للعلم بجميع فروعه، واستقباله للعديد من العلماء سواء من مذهب الإمام مالك أو غيره،حتى احتوت مكتبته على مذاهب فلسفية متنوعة، وهو الأمر الذي حاول ابن أبي عامر بعد ذلك القدح في مذهب الخليفة الحكم بإخراجه لتلك الكتب وإحراقها كما أشرنا[٣].

وعليه؛ فإن صرامة الخليفة الحكم في التمسك بمذهب الإمام مالك يبدو أنها كانت بصورة مركزة حول العمل بمقتضى المذهب المالكي في الأحكام القضائية الرسمية، دون النشاطات الأخرى، وهذا لأهداف سياسية في المقام الأول، لذا نرى أن القاضي منذر بن سعيد البلوطي رغم أنه لم يكن مالكياً إلا انه إذا جلس للقضاء لا يحكم إلا بمذهب الإمام مالك[٤].

بعد وفاة الخليفة الحكم، وتولى الخلافة ابنه هشام الصغير، رأينا أن ذلك قد فتح المجال لصراع بعض القوى السياسية على السلطة،وكان محمد بن أبي عامر من أطراف تلك القوى، وهنا ربما رأى بعض الفقهاء في ابن أبي عامر مقومات كبيرة قد تؤهله لقيادة الأندلس في تلك الفترة الحرجة، خصوصاً أنه تدرج في الوظائف القضائية والإدارية ذات الصبغة السياسية في الأندلس قبل وفاة الخليفة الحكم؛ وأنه خرج من بينهم متدرجاً في السلك القضائي؛ لذا عدوه منهم وساندوه كالفقيه الحسن بن عبدالله الجذامي

---

(١) انظر: أدناه؛ ص٢٠٦؛ هامش رقم (٤).

(٢) أبو الطيب؛ محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أبي بردة الشافعي البغدادي، تفقه للشافعي على أبي إسحاق المروزي وأبي سعيد الأصطخري وكانا رئيسا الشافعي في وقتهما، قال ابن الفرضي عنه: «كان من أعلم الناس بمذهب الشافعي وأحسنهم قياما به، لم يصل إلى الأندلس أفهم منه بالمذهب». توفي سنة ٣٧٤هـ/ ٩٨٤م. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص١١٥-١١٦.

(٣) انظر: أعلاه؛ ص١١٢

(٤) الزبيدي، **طبقات**، ص٢٩٥؛ النباهي، **تاريخ**، ص٧٤-٧٥؛ مكي، **التشيع**، ص٢٢.

(ت٣٩٢هـ/ ١٠٠٣م)(١) صديق ابن أبي عامر ورفيق دربه منذ أيام القراءة التي تصف بعض المصادر علاقته بابن أبي عامر بالقول: «إنه كان من المقربين إليه زمن حجابته، ومن الملازمين له في أسفاره، ولم يختلف عنه في غزواته»(٢). كذلك سكوت قاضي الجماعة محمد بن السليم تجاه تجاوزات ابن أبي عامر على الخليفة والخلافة، والتي أثارت موجة غضب من قبل الكثير من العامة حتى نُعت ابن السليم بأقبح الصفات كما أشرنا(٣)؛ هذا الغضب الذي تطور إلى ما يشبه العصيان المعلن ضد خليفته على قاضي الجماعة محمد بن يبقى بن زرب بسبب ركونه لابن أبي عامر حسب وصف النباهي الذي فصل في تلك الحادثة بقوله: «ولهجت العامة بذم القاضي، واستبطاء الرحمة بوسيلته، وأطلقوا ألسنتهم بالطعن في دينه، ووصفه بالركون إلى ابن أبي عامر، وعابوه بالقبول لهداياه، والاستساغة لعطيَّته؛ فلما تُكرَّر بالاستسقاءِ وإبطاءِ الغيث، هاجت العامة في بعض بروزه إلى الربض، وثارت، فاجتمعوا إليه بعد إتمامه الصلاة، يعطعطون(٤)، وينكتونه بمعابه، ويقولون: (بئس الوسيلة أنت إلى الله تعالى والشفيع في إرسال الرحمة؛ إذ أصبحت إمام الدين، وقيم الشريعة ! ثم لا تتورَّع عن قبول ما يُرسل به إليك من الهدّية التي لا تليق إلا بالجبابرة !) وأبدوا في ذلك، وأعادوا..» (٥).

وعليه؛ فإن خروج ابن أبي عامر من أوساط الفقهاء سواء بنشأته الدينية أو أعماله الأولى التي تقلدها؛ جعلته مميزاً وسط الوزراء بما أنه فقيهٌ ووزيرٌ في الوقت نفسه، وهو ربما ما جعل

(١) الحسن بن عبدالله الجذامي المالقي، أول قضاة العامريين بكورة ريَّة، توفي آخر سنة ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م، البناهي، **تاريخ**، ص٨٣-٨٤.

(٢) النباهي، **تاريخ**، ص٨٣.

(٣) انظر: أعلاه، ص٤٤؛ هامش رقم (٣).

(٤) عطط : العَطُّ: شقُّ الثوب وغيره عَرضاً أَو طُولاً من غير بَيْنُونة و العَطْعَطَةُ: تَتابُعُ الأَصوات واختلافُها في الحرب، وهي - أيضاً - حكاية أَصوات المُجّانِ إِذا قالوا: عيط عيط، وذلك إِذا غَلب قوم قوماً. يقال: هم يُعَطْعِطُون وقد عَطْعَطُوا. ابن منظور، **لسان**، ج ١٠ ص ١٩.

(٥) النباهي، **تاريخ**، ص٧٩.

بعض الفقهاء يعدونه منهم ويؤيدونه ضد خصومه السياسيين خصوصاً ضد أصعب عقبة كانت في طريقة الحاجب المصحفي الذي حوكِم بشكل قاسٍ[١]. وبذلك يمكنهم من إعادة نفوذهم-أي الفقهاء- إلى الدولة بعدما تراجع هذا الأمر منذ أيام الناصر.

وبتفرد الزعيم العامري محمد بن أبي عامر بالسلطة شهدت تلك الفترة عودة حقيقية لنفوذ الفقهاء المالكية في الدولة؛ بل وصل نفوذهم في بعض الأحيان إلى المشاركة في القرار السياسي، وذلك لحاجة العامريين لإصباغ قراراتهم بشرعية؛ مما جعل العامريون يحيطون أنفسهم بعدد كبير من الفقهاء المالكية؛ مستشارون لهم في الكثير من المسائل حتى أنهم لا يجرون في أحيان كثيرة في تنفيذ قراراتهم بعيداً عن رضاء وموافقة هؤلاء الفقهاء[٢]. ويمكن

(١) تنقل بعض المصادر تفاصيل إحدى محاكمات المصحفي، وفيها تفاصيل دقيقة لمدى ما وصل له من ذل وهوان؛ فذكر ابن عذاري أن جعفر المصحفي دخل على قضاته، فجلس في آخر المجلس دون أن يسلم؛ فأسرع إليه الوزير محمد بن حفص بن جابر، وكان من حزب ابن أبي عامر؛ فعنفه، واستجهله، وأنكر عليه ترك التسليم، وجعفر معرض عنه. فلما أكثر عليه، قال له جعفر: يا هذا جهلت المبرة، فاستجهلت عالمها وكفرت. اليد، فقصرت بمسديها. فاضطرب ابن جابر من قوله، وقال: «هذا هو البهت بعينه! وأي أياديك الغراء التي مننت بها؟ أيد كذا أم يد كذا»؛ وعدد أشياء؛ فأنكرها عليه الحاجب، وقال: «هذا لا يعرف؛ والمعروف دفعي عن يمناك القطع، وشفاعتي فيها إلى الماضي رحمه الله حين استخونك في مال كذا!» فأصر ابن جابر على الجحد؛ فقال جعفر: «أنشد الله من له علم بما ذكرت أن يتكلم!» فقال الوزير ابن عياش: «قد كان بعض منا ذكرته؛ وغير هذا أولى بك، يا أبا الحسن!» فقال: «أحرجني الرجل»، فقلت. «ثم أقبل الوزير محمد بن جهور على محمد بن جابر، فقال له: أوما علمت أنه من كان في سخط السلطان، تحامى السلام على أوليائه لأنهم إن ردوا عليه، أسخطوا السلطان لتأمينهم من أخافه؛ وإن تركوا الرد، أسخطوا الله، وتركوا ما أمر به؟ فكان الإمساك أولى! ومثل هذا لا يخفى على أبي الحسن». فخجل ابن جابر وأسفر وجه جعفر وتهلل. ثم أخذ القوم في مناظرته على المال؛ فقال: «قد والله استنفدت ما عندي من الطارف والتالد، ولا مطمع فيَّ في درهم، ولو قطعت إرباً إربا!» فصرف إلى محبسه في مطبق الزهراء؛ فكان آخر العهد به. ابن عذاري، **البيان**،ج٢، ص٢٦٨-٢٦٩.

(٢) انظر أدناه؛ ص٢٢٣ وما بعدها.

ملاحظة نفوذ هؤلاء الفقهاء المالكية من خلال نفوذهم في حكومة العامريين فمثلاً قاضي الجماعة محمد بن يبقى بن زرب كانت له سلطة كبيرة على القضاة المعينين في الحكومة، سواء بالتعيين أو العزل أو حتى مصادرة الأموال إذا اقتضى الأمر؛ ويتبين ذلك مثلاً في عزله للفقيه محمد بن سعيد بن قرط(١) من الأحباس(٢) ومصادرته أمواله فمات فقيراً(٣).

كذلك من الفقهاء المالكية الذين كانت مشاركتهم بارزة زمن العامريين، بل أصبح نفوذهم مؤثر في الحكومة العامرية القاضي أحمد بن ذكوان، الذي كان من جلّة أصحابه وخواصه؛ ومحلّه منه فوق محل الوزراء، يفاوضه في تدبير الملك وسائر شأنه(٤).كذلك تخصيص المنصور له غرفة داخل قصره يتردد عليها كثيراً مستفيداً من آرائه(٥). وازدادت مكانة الفقيه ابن ذكوان في عهد المظفر عبد الملك حتى نافس وزراء كبار في النفوذ السياسي(٦)؛ مما جعل المظفر يخشى من مكانة هذا الفقيه ويعزله عن القضاء، لكنه أعاده إلى سابق منزلته للحاجة إليه، وهذا ما جعله يستفيد من الوضع ويزيد من نفوذه أكثر ولعل أدق تفصيل لتلك الحالة التي أصبح عليها هذا الفقيه نجده في وصف عياض «فلم يجري شي من أمور المملكة-يقصد المظفر- إلا عن مشورة ابن ذكوان، إلى أن هلك عبد الملك المظفر، وولي أخوه عبد الرحمن، فرفع منزلته، وولاه الوزارة مجموعة إلى القضاة»(٧).

---

(١) أبو عبدالله؛ محمد بن سعيد بن عبدالله بن قرط، من أهل قرطبة، كان صاحباً للقاضي ابن السليم، ولما ولي الأخير أحكام القضاة ولاه على الأحباس، عزله بعد ذلك القاضي ابن زرب وصادر أمواله. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢،ص٩٦.

(٢) الأحباس: لفظ عُرف في المغرب والأندلس، أما المشرق فعرف بالموقف، والأشراف على الأحباس من مهام القضاة، للمزيد انظر؛ منيرة الشرقي، **علماء الأندلس**، ص٢٠٤؛ هامش رقم [١١].

(٣) ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢،ص٧٧٥؛ منيرة الشرقي، **علماء الأندلس**، ص٢٠٥.

(٤) النباهي، **تاريخ**، ص٨٤.

(٥) عياض، **ترتيب**، ج ٤، ص٦٦٣.

(٦) انظر: أدناه؛ ص١٧٩.

(٧) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٤.

لم يكن ابن ذكوان وحده من الفقهاء المالكية الذي وصلت مكانته إلى درجة كبيرة من النفوذ والمكانة السياسية في الحكومة العامرية؛ بل إن هناك فقهاء من شدة انغماسهم في السياسة تركوا زي الفقهاء ولبسوا زي الوزراء مثل القاضي عبد الرحمن بن محمد بن فطيس، وفي ذلك قال ابن بشكوال: «فلما ولي القضاء غيّر زيه وترك زي الوزراء وعاد إلى أخضر زي الفقهاء رحمه الله»[(١)]. ويفهم من هذا النص أن هذا الفقيه الذي كان يشغل مناصب عدة في الوزارة كان يلبس زي خاص بالوزراء ثم عاد إلى زي الفقهاء الأخضر بعد أن تولى القضاء[(٢)].

وعلى ضوء الاهتمام العامري بالمالكية وفقهاءها؛ استغل بعضهم تلك المنزلة والمناصب التي يتقلدونها في ارتكاب بعض الأخطاء والتجاوزات؛ يتضح ذلك من خلال وصف القاضي عياض للفقيه أحمد بن عبدالله الحضرمي «ولي القضاء ببعض النواحي. ثم صحب ابن أبي عامر، فتجرد لطلب دنياه، وتحول عن طبقته، فلحق أهل الخدمة. ونال الوزارة وتقلد المدينة وصادر المكوس وارتكب الجرائم، واغرق في ظلم العباد»[(٣)]. وبالرغم من أن تاريخ وفاة هذا الفقيه كانت سنة ٣٦٦هـ/ ٩٧٦م أي أنه تولى تلك المناصب قبل تولي ابن أبي عامر الحجابة' إلا أن ابن أبي عامر كانت له مكانة كبيرة في الدولة قبيل توليه الحجابة، وبإمكانه تولية من يراه مناسب لمشروعه، ويبدو أن هذا الفقيه أصبح من طبقة ابن أبي عامر حسب وصف عياض؛ ولهذا نال المناصب والمكانة المتقدمة في الدولة.

على أنه لا يفهم من هذا النص أن هذا هو ديدن الفقهاء المالكية في استغلال نفوذهم في الظلم والتجبر على الخلق؛ إذ ذكرت بعض المصادر أكثر من حادثة تبين حرص بعض

(١) ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢،ص٤٦٦-٤٧٠.

(٢) يذهب أحد الباحثين إلى أن للقضاة زياً أخضر يميزهم عن غيرهم من الفقهاء، بينما نجد في نص ابن بشكوال السابق أنه نص على أن الزي للفقهاء دون تخصيصه للقضاة دون غيرهم من الفقهاء، أحمد فكري، **قرطبة في العصر الإسلامي تاريخ وحضارة**،(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م)، ص٣٠٦.

(٣) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٨-٦٨٩.

الفقهاء المالكية على إقامة العدل، والأخذ بيد المجرم والظالم مهما كانت منزلته ومكانته في الدولة[(١)].

وقد حرص محمد بن أبي عامر بالتقرب من هؤلاء الفقهاء والتفاخر ببعضهم لقربه منه، فقد ذكرت بعض المصادر أنه كان يباهي بوجود الفقيه إبراهيم بن محمد الحضرمي(ت٣٩٦هـ/ ١٠٠٦م) [(٢)] بجانبه «في أصحابي رجل بصير بدنياه يصلح لكل خطة، من مكاني بالحجابة،إلى مكان بوابي فلان فيما بينهما..»[(٣)].

كذلك من مظاهر العناية والاهتمام بالمذهب المالكي في عهد العامريين هو حرص وعناية ابن أبي عامر بجمع أقاويل الإمام مالك وروايات أصحابه في كتاب[(٤)]؛ فقد أمر

(١) مثلاً؛ كان القاضي ابن زرب لا يفرق بين أحكامه بين الخاصة والعامة، ويتضح ذلك من حادثة فصّاد المنصور، ويدعى محمد الذي احتاجه المنصور يوما، ولقيه محبوسا في سجن ابن زرب، فأمر المنصور إخراجه مع رقيب من رقباء السجن إلى أن يفرغ من عمله الذي يريده منه، ثم يرده لسجنه؛ وحاول هذا السجين استغلال وجوده عند المنصور، وطلب منه التدخل لإنقاذه من السجن، فقطع عليه المنصور كلامه وقال له : «يا محمد، إنه القاضي، وهو في عدله. ولو أخذني الحق ما أطلقت الامتناع منه، عُد إلى محبسك أو اعترف بالحق فهو الذي يطلقك». ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٣٩٠؛ المقري، **نفح**، ج١، ص٤١٠.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحضرمي المعروف بابن الشرفي، صاحب الشرطة والمواريث، والصلاة والخطبة بالمسجد الجامع بقرطبة، توفي سنة ٣٩٦هـ/ ١٠٠٦م. عياض، **ترتيب**، ج٣، ص٣٨٧، ابن بشكوال، **الصلة**،ج١،ص١٤٨.

(٣) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٣٧٨.

(٤) الحميدي، **جذوة**، ص٣٨٩، الضبي، **بغية**، ص٤٩١؛ بينما جاءت في بعض المصادر أن من طلب بذلك هو الخليفة الحكم المستنصر بالله، حينما وجد كتاباً من رأي الإمام مالك اسمه الاستيعاب ابتدأه بعض الفقهاء، فكلف كلا من الفقيه ابن المكوى، والفقيه عبدالله بن محمد المُعيطي والد أبي مروان، فتم الكتاب في عهد الحكم فكافأ كلا منهما بألف دينار ومنديل وبكسوة، انظر عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٣٤-٦٣٥.

بذلك وتصدى لهذه المهمة كل من الفقيه أحمد بن عبد الملك المعروف بابن المكوى (ت٤٠١هـ/ ١٠١١م)[١]، والفقيه أبو مروان القرشي[٢].

وعليه؛ يمكن لهذه الأمور التي أظهرها وحرص عليها العامريون من اهتمام بالغ بالمذهب المالكي وفقهائه؛ ومشاورتهم في الكثير من أمورهم ومشاريعهم دور واضح في تأييد هؤلاء الفقهاء للعامريين، وبذلك أعاد الفقهاء المالكية نفوذهم في الدولة بمشاركتهم في القرارات السياسية كسابق عهدهم.

(جـ) حماية البيضة وجهاد العدو[٣]:

إن ما يميز العهد العامري هو كثرة أعمالهم الجهادية والعسكرية ضد أعدائهم سواء في الشمال حيث الممالك الأسبانية، أو في الجنوب حيث الصراع مع الفاطميين في ساحة

---

(١) أبو عمر؛ أحمد بن عبد الملك بن هاشم الاشبيلي، من كبار الفقهاء و المفتين بقرطبة، دعي إلى القضاء مرتين فأبى، توفي سنة ٤٠١هـ/ ١٠١٠م. الحميدي، **جذوة**، ص١٣٣؛ عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٣٥-٦٤١؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٥٤؛ النباهي، **تاريخ**، ص١٣.

(٢) أبو مروان، عبدالله بن محمد بن عبيدالله بن الوليد القرشي المُعيطي، قرطبي، قال عنه ابن حيان: «كان حافظاً عالماً ورعاً فاضلاً عظيم الصدقة من بيت علم وفقه وعبادة». ذكر الحميدي أنه فقيه مشهور في الدولة العامرية، ووالده االفقيه محمد بن عبيدالله يعتبر من أعيان الفقهاء الأخيار، قدم للشورى وهو ابن ثلاثين، كان حافظاً للفقه، عالماً بالرأي، على مذهب الإمام مالك وأصحابه، توفي سنة ٣٦٧هـ/ ٩٧٦م؛ وهو الذي شارك في جمع كتاب الاستيعاب -كما سبق أن أشرنا زمن الخليفة الحكم- ويبدو أن هذا كتاب آخر غير كتاب الاستيعاب أو هو تكملة له بعد وفاة والده الذي توفي وهو يعتبر صغيراً، إذ توفي وهو نيف على الأربعين؛ انظر ترجمة والده عند؛ ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢،ص٧٥٠-٧٥١؛ عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٣٣-٦٣٥؛ وترجمته عند؛ الحميدي، **جذوة**، ص٣٨٩؛ عياض، **ترتيب** ،ج٤، ص٦٣٥ الضبي، **بغية**، ص٤٩١.

(٣) عد بعض الفقهاء وكتاب الأحكام السلطانية هذا الشرط من الشروط المعتبرة التي يجب توفرها في الخليفة والسلطان. الماوردي، **الأحكام**، ص١٤؛ ابن جماعة؛ بدر الدين، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، تحقيق فؤاد عبدالمنعم أحمد، ط٢،(قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والدينية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، ص٦٥.

المغرب، لكن الأعمال الجهادية التي نفذها المنصور محمد ابن أبي عامر ضد ممالك النصارى في شمال الأندلس كانت بحق سمة عصره،خصوصاً أنه لم تهزم له راية قط خلال تلك الغزوات والتي تجاوزت الخمسين غزوة على أكثر الروايات الإسلامية(١).

إذ أظهرت تلك الأعمال الزعيم العامري محمد بن أبي عامر بأنه المدافع عن الإسلام في الأندلس، خصوصاً بعدما أظهره من رغبة شديدة في الجهاد والموت في سبيله(٢)؛ متخذاً له كفناً من أطيب مكسبه من الضيعة الموروثة عن أبيه و غزل بناته(٣)، فوجدوه هنا رجلاً زاهداً مجاهداً فأيدوه في مسعاه وشاركوه في غزواته(٤).

وقد حرص على السير على نهجه ابنه المظفر عبد الملك حيث غزا سبع غزوات ناجحة ضد تلك الممالك(٥)، خلال عهده القصير نسبياً والذي امتد نحو سبع سنوات(٦)، وكذلك حاول عبد الرحمن (شنجول) تقليد من سبقه في سياسة الأعمال الجهادية وكانت أولى غزواته قاصداً أراضي جليقية(٧) لكن الثوار لم يمهلوه كثيراً؛ إذ استغلوا وجوده في طليطلة بعيداً عن قرطبة العاصمة، والزاهرة حصن

(١) ابن الخطيب، **الإحاطة**، ج٢، ص ١٠٤؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٣٠١ والذي يذكر أنها ست وخمسين غزوة. حول غزوات المنصور وتفاصيلها؛ انظر العذري، **ترصيع**، ص٧٤-٨٠، مجهول، **ذكر بلاد**، ج١، ص١٨٦-١٩٥.

(٢) ذكر في هذا الصدد ابن عذاري أن ابن أبي عامر من قوة رجائه أنه اعتنى بجمع ما علق بوجهه من الغبار في غزواته ومواطن جهاده، فكان الخدم يأخذونه عنه بالمناديل في كل منزل من منازله، حتى اجتمع له منه صرة ضخمة، عهد بتصييره في حنوطه، وكان يحملها حيث سار مع أكفانه، توقعا لحلول منيته. ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٨٨.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٨٨.

(٤) انظر: تفاصيل ذلك ؛ ص١٩٠ ومابعدها.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٣.

(٦) المراكشي، **المعجب**، ص٣٨.

(٧) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٤٨.

العامريين،وتمكنوا من القضاء على العامريين[١].

إن مثل هذا الأعمال التي تُظهر قدرة العامريين على جهاد العدو ودحضه عن مناطق خطر حدود الدولة الإسلامية، وبذلك حماية الإسلام والمسلمين في الأندلس من تلك الأخطار؛ جعلت بعض الفقهاء يلتفون حول العامريين ويتوسمون فيهم أنهم هم المناسبون لإدارة شئون الدولة في تلك المرحلة الحرجة التي تمر بها الأندلس، بل ومشاركتهم بشكل كبير في تلك الأعمال العسكرية .

الأسباب السياسية :

(أ) المحافظة على وحدة الدولة :

كانت الأندلس تعيش أفضل حالاتها زمن الخليفتين الناصر وابنه المستنصر بالله وقد شهدت وحدة سياسية كبيرة، لكن وفاة الخليفة الحكم (المستنصر بالله) دون أن يخلفه رجل قوي على الخلافة، جعل هناك إمكانية كبيرة لفقدان الأندلس للكثير من أراضيها ووحدتها، وذلك بفتح المجال للتنافس الداخلي على السلطة، ومما يسببه ذلك من فرقة وتناحر يُذهب هيبة الدولة ويفقدها وحدتها وقوتها، ويطمع الأعداء المتربصون على حدودها على التجرؤ على الهجوم عليها؛ وهو ما حاول أن يستغله القشتاليون في الهجوم على الدولة الإسلامية كما مر معنا[٢]؛ إلا أن ظهور شخصية الوزير محمد بن أبي عامر -في تلك الفترة - بشجاعة وتفاني في دحض هؤلاء المعتدين ساعد في التفاف الكثير من الفقهاء والوزراء والعامة خلفه.

إن هذه الحادثة فتحت الطريق لابن أبي عامر للوصول بسرعة لقمة هرم السلطة في الأندلس. وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك كفاءة محمد بن أبي عامر في المناصب الإدارية التي تولاها؛ خصوصاً حينما تولى خطة المدينة، وما أظهره من حزم وشدة على الخارجين

---

(١) انظر: أدناه؛ ص٢٣٣.

(٢) انظر: أعلاه؛ ص٧٠.

على القانون وسد باب الشفاعات[١] مما جعل قرطبة تنعم بالأمن والراحة والدعة زمن ولايته للمدينة.

إن مثل تلك الأعمال التي أظهرها ابن أبي عامر في ظل منافسته من قبل بعض القوى السياسية على السلطة، جعلت كفة ابن أبي عامر تتفوق عليهم، وهذا ما جعله يتقلد الحجابة بعد ذلك بفترة بسيطة، وقيامه بعد ذلك بإحداث تغيرات شملت الأنظمة الإدارية والعسكرية والاقتصادية -كما بينا ذلك في موضعه[٢] - ساهمت في تفوق الأندلس في تلك المجالات حتى تمكن من ضبط الدولة وقمع الأعداء سواء في شمال الأندلس أو جنوبها، مما أثار أعجاب الكثير من الفقهاء في محافظته على وحدة الدولة وتأمين حدودها، حتى لم يمانع بعض هؤلاء الفقهاء في تولي ابن أبي عامر الخلافة[٣].

(ب) الخطر الخارجي :

بحكم موقع الأندلس الجغرافي، وما يحده من ممالك تختلف دينياً وعرقياً وسياسياً مع حكومة قرطبة، فإن هذه الأوضاع قد جعلت من بعض فقهاء الأندلس يرون ضرورة

---

(١) ذكر ابن عذاري التغير الكبير الذي طرأ على الأمن في قرطبة بعد تولي ابن أبي عامر ولايتها خلفاً لمحمد بن جعفر المصحفي حيث قال: «فضبط محمد المدينة ضبطاً أنسى أهل الحضرة من سلف أفراد الكفاة وأولى السياسة وقد كانوا قبله في بلاء عظيم، يتحارسون الليل كله، ويكابدون من روعات طُراقه مالا يكابدون أهل الثغور من العدوة. فكشف الله ذلك عنهم بمحمد بن أبي عامر وكفايته، وتنزُّهه عما كان يُنسب لابن جعفر فسد باب الشفاعات، وقمع أهل الفسق والدعارات، حتى ارتفع البأس، وأمن الناس وأمنت عادية المتجرمين من حاشية السلطان حتى لقد عثر على ابن عم له يعرف بعسقلاجة فاستحضره في مجلس الشرطة وجلده جلداً مبرحاً كان فيه حمامه، فانقمع الشر في أيامه جملة». ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٦٦؛ بينما ذكر ابن بسام تلك الحادثة باقتضاب شديد نقلاً عن ابن حيان وذكر أن الذي عزل عن المدينة جعفر المصحفي وليس ابنه محمد. ابن بسام، **الذخيرة**، ج٤، ق١، ص٤٨.

(٢) عن التغييرات الادارية انظر؛ ص٩٨ وما بعدها، عن العسكرية انظر: ص٥٢ ومابعدها، عن الاقتصادية انظر؛ ص٨٤ ومابعدها.

(٣) انظر: تفاصيل ذلك أدناه؛ ص١٧٢.

التعاون مع السلطة الجديدة ودعمها؛ خصوصاً وإن القوى المعادية بدأت فعلياً في التحرك ومهاجمة حدود الدولة، ويتمثل ذلك في موقف القشتاليين النصارى - كما مر معنا - الذي لم يجد أولئك الفقهاء بداً من دعم الوزير محمد بن أبي عامر ومساندته لإنقاذ العباد والبلاد، لِما ظهر لهم من عزيمة هذا الوزير الشاب وشجاعته عكس الكثير من الوزراء والقادة الذين لم يكونوا على قدر من المسئولية والأمانة التي أنيطوا بها. وللوقوف أكثر حول تلك الأخطار الخارجية التي شكلت تهديداً حقيقياً للأندلس في تلك الحقبة، ينبغي تقسيم هذه الفقرة إلى قسمين :قسم يتعلق بالخطر النصراني في شمال الأندلس، والآخر بالخطر الذي يشكله الوجود الشيعي بالقرب من حدود الأندلس الجنوبية.

[١] الخطر النصراني في شمال الأندلس :

كان الوجود النصراني في الشمال يتأثر بشكل واضح بالوضع السياسي في قرطبة الإسلامية؛ بحيث يقوى وضعها ويزيد نشاطها وضرباتها كلما تزعزع الوضع السياسي القائم في قرطبة؛ مثلما حصل قبل تولي عبد الرحمن (الناصر) الحكم؛ إذ زادت مملكة ليون Leon من نشاطها مستفيدةً من تزعزع الأوضاع في قرطبة، والاستقرار السياسي التي تعيشه بتولي مملكتها الفونسو الثالث أو الفونسو الكبير ALFONSO EL MAGNO الذي تمكن من الامتداد فيما يعرف اليوم بشمال البرتغال[(١)]، ونقل عاصمته إلى ليون Leon، كذلك قيام مملكة نصرانية أخرى شرق مملكة ليون هي إمارة نافار Navarra وكانت قاعدتها بمبلونة Pamplona وذلك في أواخر القرن الثامن الميلادي[(٢)]. وقد شهدت هذه الفترة تهديداً حقيقياً لحدود إمارة قرطبة الشمالية.

لكن هذا النشاط النصراني في الشمال ضعف بعد استقرار الأوضاع في قرطبة؛ إذ تولى عبد الرحمن (الناصر) حكم البلاد والذي شهد عهده صراعاً طويلاً مع تلك الممالك وإن

---

(١) حسين مؤنس، **معالم تاريخ**، ص٣٦٢.

(٢) سعد البشري، "جهود البابوية في دعم الحروب الصليبية في الأندلس وإذكائها"، **مجلة العصور**، لندن، دار المريخ، المجلد السابع، ج١، ١٩٩٢م، ص ٢٢.

رجحت كفة المسلمين فيها؛ إلا أن خطر تلك الممالك مازال قائماً، واستمر الحال في عهد ابنه الحكم (المستنصر) مع تلك الممالك حتى وفاته، لتعود تلك الممالك مهاجمة لحدود الإسلامية مستفيدةً من تولي العرش في قرطبة صبياً صغيراً، وقامت بمهاجمة الحدود الإسلامية؛ ويعتبر هذا العمل أول اختبار حقيقي تواجهه الحكومة الإسلامية الجديدة، والذي برز منها بشكل واضح ابن أبي عامر؛ الذي أظهر شجاعة وهمة في الحفاظ على الدولة، في ظل تخاذل كبار رجال الدولة في تلك الفترة في مواجهة التحديات السياسية والعسكرية التي بدأت تعصف بالأندلس؛ فمثلاً مدبر شئون الدولة الحاجب جعفر المصحفي لم يظهر في التحدي الحقيقي التي واجهته الأندلس بعد وفاة الخليفة الحكم بمظهر الرجل المتمرس القيادي في مثل تلك الأمور بعدما هاجم القشتاليون حدود الأندلس المسلمة، ووصف (ابن حيان) أن المسلمين هناك لم يجدوا عند الحاجب جعفر المصحفي ثناء ولا نصرة[1] معتبراً الخطوة التي قام بها بقطعه لسد أحد الأنهر هناك ليمنع العدو من مواصلة طريقه تخاذلاً وجبناً منه؛ لتوفر حلول أكثر نفعاً بوجود الجيش القوي للدولة ووفرة المال[2]. فظهرت قدرات الوزير محمد بن أبي عامر السياسية والعسكرية في ذلك الموقف برغبته بالتطوع لقيادة الجيش لصد عادية العدو على المناطق الثغرية.

وكان موقفاً شجاعاً وسريعاً استغل فيه ابن أبي عامر تباطؤ المصحفي، وتخاذل أحد كبار الدولة - أيضاً - القائد غالب الناصري؛ فتمكن ابن أبي عامر من ردع الأعداء القشتاليين، وبذلك الخروج بمظهر المدافع عن الأندلس وأهلها في ظل تخاذل كبار الوزراء والقادة،خصوصاً غالب الناصري الذي كان متمرساً في قتال الأعداء على الثغور ومعه أفضل الجيوش الأندلسية تدريباً على ذلك، ومع ذلك لم يكن على قدر المسئولية في ذلك الموقف في مرحلة حرجة كانت تمر بها الأندلس.

---

(١) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٤٧.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٤٧.

هذا التخاذل سواء من الناصري أو المصحفي قابله مبادرة وشجاعة من ابن أبي عامر في ردع الأعداء لم يجعله فقط محبوباً وسط طبقة الفقهاء والمحافظين، بل من عامة الناس الذين احتفلوا بقدومه من المعركة ظافراً[١].

وبعد تمكن ابن أبي عامر من تولي قيادة الحكومة في قرطبة حاول انتهاج سياسة جديدة تجاه تلك الممالك ومحاولة اجتثاثها من جذورها لما تشكله تلك الممالك من خطر يهدد وحدة الأندلس وأمنها، وقد وجدت تلك السياسة تأييداً كبيراً من بعض الفقهاء؛ لم يكن تأييداً معنوياً فقط؛ بل مشاركة فعلية في تلك السياسة[٢].

[٢] الخطر الشيعي في المغرب:

لم يكن الوجود الشيعي القريب من الأندلس أقل خطورة من الوجود النصراني في الشمال، خصوصاً أن العلاقات ما بين الإمارات الشيعية هناك،والسلطة في الأندلس، لم تكن على ما يرام، ودائماً ما شابها التوتر والقلق. وقد شهدت الفترة التي سبقت عهد المنصور انتشاراً واسعاً للوجود الشيعي في العالم الإسلامي؛فمعظم المغرب في تلك الفترة يحكمه أناس يدينون بهذا المذهب، بل إنه في قلب الخلافة العباسية تدار الخلافة من قبل الشيعة البويهيين[٣].

ولا غرو في مثل تلك الفترة الحاسمة، وهذا الوضع المتأزم للسنة في العالم الإسلامي؛ أن يُظهر الحاجب المنصور نفسه بأنه الحامي والمدافع للوجود السني في المغرب، بل نراه يتعدى حدود المغرب بطموحاته في مطلع قصيدة قيلت على لسانه وفيها:

---

(١) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ٤٧.

(٢) انظر: لنماذج من تلك المشاركة أدناه؛ ص١٩٠.

(٣) مؤسس هذه الأسرة هو معز الدولة أحمد بن بوية بن فنا خسرو الديلمي الفارسي، تملك العراق نيفا وعشرين سنة، وهم أسرة شيعية على المذهب الزيدي. انظر؛ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، حسان عبد المنان،(لبنان: بيت الأفكار الدولية،٢٠٠٤)، ص٧٤٥؛ لزيادة انظر فاروق عمر فوزي، **الخلافة العباسية**،(عَمان: دار الشروق، ١٩٩٨م)، ج٢، ص٨٧ ومابعدها.

منــــعَ العيــــن أن تــــذوقَ المنامــــا حبهــــا أن تــــرى الــــصفا و المقامــــا
لي ديــــون بالــــشرقِ عنــــد أنــــاسٍ قــــد أحلــــوا بالمــــشعرينِ الحرامــــا
عــــن قريــــبٍ تــــرى خيــــول هــــشامٍ يبلــــغُ النيــــلَ خطوهــــا والــــشاما[1]

ويبدو أن السياسة التي سار عليها ابن أبي عامر في بداية عهده في المغرب؛هي محاولته المحافظة على المكتسبات الأموية السابقة في المغرب، والحفاظ على حدود دولته الجنوبية آمنة؛ باصطناع أمراء المغرب ورؤساء قبائلها والتدخل المسلح إذا لزم الأمر[2]؛ وهي سياسة متوازنة لاقت فيما يبدو رضا الكثيرين؛ على أن هذا الهدوء العامري لم يلبث أن نشط وزاد الاهتمام أكثر بالمغرب،بل رأى العامريون أن الأعمال العسكرية هناك لا تقل أهمية عن تلك التي حرص عليها في الشمال، إذ اعتبر المنصور حسب وصف أحد الباحثين المذهب الشيعي وخصوصاً الإسماعيلي الذي نادى به الفاطميون نوعاً من الكفر والخروج عن الإسلام[3].

ولا غرو أن تجد هذه الحملات والضربات المتلاحقة على الشيعة هناك صدى وتأييداً من قبل بعض الفقهاء،حتى امتد اتساع نفوذ الدولة الأموية هناك لأوج عظمتها؛ إذ امتدت من أعمال الزاب[4] وتاهرت[5] وتلمسان شرقاً، إلى مدينة سجلماسة جنوباً[6].

---

(١) المقري، **نفح**، ج١، ص٤٠٦.

(٢) عبد العزيز فيلالي، **العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب**، ط٢،(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ١٩٩٩م)، ص٢٢٨.

(٣) حسين مؤنس، **تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح العربي إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر**، ط١،(جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع) المجلد الأول، ص٥٧٦.

(٤) الزاب:على أطراف الصحراء في سمت البلاد الجريدية من عمل افريقية، ومن مدنها المسيلة ونقاوس وطبنة وبسكرة وتهودة وغيرها، وبين الزاب والقيروان عشر مراحل. الحميري، **الروض**، ص٢٨١.

(٥) تاهرت: من مدن المغرب الأوسط على طريق المسيلة من تلمسان، وهي تقع على سفح جبل يسمي قزول، الحميري، **الروض**، ص١٢٦.

(٦) فيلالي، **العلاقات السياسية**، ص٢٣٣.

وقد حاول المنصور إنهاء بعض الإمارات التي تعلن ولاءها للفاطميين في المغرب كإمارة بني زيري[١]؛ بل قضى بقوة على الأدارسة بتصفيته زعيمهم الحسن بن كنون[٢] الذي كان يدعو للفاطميين، وكان الحسن هذا وأهله خنجراً في خصر الدولة الأموية في الأندلس، وحاول الخليفة الناصر والحكم المستنصر قبل ذلك التخلص منهم، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك، فاستطاع ابن أبي عامر عام ٣٧٥هـ/ ٩٨٥م القضاء على ابن كنون نهائياً؛ إذ أرسل ابن عمه عمرو بن عبدالله بن أبي عامر الملقب عسكلاجة بجيش كبير لم يجد بداً أمامه ابن كنون غير عرض الصلح وطلب الأمان الذي قبله عسكلاجة[٣]، لكن ابن أبي عامر لم يحترم وثيقة الصلح ورمى بها عرض الحائط، ورأى أن ابن كنون لا ذمة له لكثرة نكثه للعهود السابقة[٤]؛ لذا أرسل من يأتي برأسه، ورغم ما حدث في قرطبة من امتعاض شديد لتلك الحادثة وغدر المنصور بواحد يعتبرونه من أحفاد النبي ﷺ وقتله بهذه الطريقة، وعلى شرط الأمان على نفسه؛ ورغم ما أحدثته تلك الحادثة من لغط كثير في قرطبة؛ إلا أننا لم نسمع معها بأن أي فقيه قد أظهر اعتراضه على تلك الحادثة أو على الأقل أظهر شيئاً من الامتعاض حيالها، خصوصاً أن عسكلاجة نفسه أظهر الاعتراض الصريح على عمل ابن عمه المنصور؛ إذ اعتبر هذا التصرف من أعمال الغدر مما دفع ثمن ذلك بحياته[٥].

---

(١) إمارة بني زيري التي ترجع لمؤسسها المعز لدين الله بلكين بن زيري بن مناد الصنهاجي الذي عرض عليه المعز الفاطمي ولاية افريقية في مقابل التبعية المطلقة للفاطميين والمحافظة على المذهب الشيعي مذهباً رسمياً في أفريقية والمغرب وقد قبل بلكين بهذه الشروط، للمزيد انظر؛حسين مؤنس، **معالم تاريخ**، ص١٥٤ وما بعدها.

(٢) الحسن بن كنون بن محمد بن قاسم بن إدريس الحسني، آخر ملوك الأدراسة بالمغرب، كانت له مواقف معادية وحروب مع الدولة الأموية في الأندلس قبل أن يقضي عليه نهائياً المنصور ابن أبي عامر، ابن أبي زرع، **الروض**، ص٨٩ -٩١؛ ابن خلدون، **تاريخ**، ج٢، ص٢٧٠١-٢٧٠٤.

(٣) ابن خلدون، **تاريخ**، ج٢، ٢٧٠٤.

(٤) ابن خلدون، **تاريخ**، ج٢، ٢٧٠٤.

(٥) ابن خلدون، **تاريخ**، ج٢، ٢٧٠٤.

ويبدو أن بعض الفقهاء عدوا ابن كنون خارجاً على الإمام الشرعي بتعاونه مع الخليفة الفاطمي، وإن ما قام به المنصور هو محاولة للقضاء على الوجود المذهبي المخالف لهم في المغرب، وبذلك هو عمل مستحسن عندهم ومؤيد.

الأسباب الاقتصادية:

يبدو أن جعفر المصحفي الذي دبر شئون البلاد نيابة عن الخليفة الحكم (المستنصر بالله) في آخر أيام حياته بسبب مرض الأخير، قد أثرت إدارته تلك في مكانته لدى مؤيديه في هذه الفترة؛ لما اتخذه من سياسة مالية غير حكيمة، فقد اتخذ طريق الإمساك بتصريف أموال الدولة على البلاد والعباد مقابل تخصيص ذلك المال بشكل كبير عليه وعلى بعض أقربائه، وهي التهمة التي حبس بها المصحفي بعد ذلك وصودرت ممتلكاته بسببها بعد خلعه عن الحجابة وسجنه[(١)].

وكان محمد بن أبي عامر قد بدأت أخباره الطيبة تفوح في أزقة قرطبة بما عرف عنه من كرم وحبه لمساعدة المحتاجين؛ إذ ذكر ابن عذاري أن داره بالرصافة أصبحت مشهورة بالكرم والموائد المبسوطة[(٢)]؛ بل إن مساعدة ابن أبي عامر طالت العديد من الوزراء بجوده وكرمه؛ حتى لدرجة تعبير أحدهم بذلك الامتنان من كرم ابن أبي عامر وجوده، إنه لو طلب منه الخروج على الخليفة نفسه لما تردد في ذلك[(٣)].

لكن الأمور لم تكن لتمر لابن أبي عامر دون ما يعكر صفوها؛ إذ عرف أعدائه أن كل ذلك الكرم إنما هو استغلال لمنصبه في دار السكة،وبذخه بالمال العام على حسابه الشخصي مما جعل الخليفة الحكم يستدعيه ويحاكمه، لكن ابن أبي عامر وبفضل تلك الصداقات التي أنشاءها مع بعض الوزراء، استطاع أن يكمل النقص في الميزانية ببعض أموال أحد الوزراء الأغنياء[(٤)]، وبهذا زادت مكانته لدى الخليفة الحكم ولدى الكثيرين

---

(١) انظر: أعلاه؛ ص٤٠، هامش رقم (٣).

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ٢٨٥.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٤٧؛ وراجع تفاصيل ذلك أعلاه؛ ص٨٥.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٥٣.

الذين رأوا حرصه وأمانته على أموال الدولة في مقابل الكرم الكبير الذي أظهره دون نقص في تلك الخزانة.

هذه الأمانة التي عُرف بها ابن أبي عامر في مقابل المصحفي الذي استغل منصبه ومكانته للبذخ بأموال الدولة على نفسه وأهله؛ وذلك أثناء تولي البلاد خليفة قوي مثل الحكم (المستنصر بالله)، فكيف سيكون الأمر بعد أن انتقل إلى خليفة صغير ليس له من الأمر شيئاً؟!

هذا الأمر ربما جعل بعض الفقهاء يقفون مع ابن أبي عامر لسيرته السابقة في الحكومة خصوصاً أثناء توليه دار السكة، وكيفية محافظته على أموال الدولة وزيادتها، وكذلك ظهور بوادر منه توحي باهتمامه برفع الكلفة والمشقة المالية عن كاهل الشعب؛كطلبه من الخليفة هشام إسقاط ضريبة الزيتون المأخوذة من الزيت بقرطبة ففعل؛ فقوبل هذا الأمر بارتياح شعبي كبير ونسب شأنها إلى ابن أبي عامر، وعلموا أنه من أشار إلى ذلك،فأحبوه وعظمت مكانته عندهم[1].

والأمر على نقيضه مع المصحفي الذي بدأ يفقد أصحابه و الكثير من الوزراء والفقهاء حتى وصفت بعض المصادر الحالة السيئة التي وصلت لها مكانة المصحفي قبيل نكبته بأنه أُهمل جانبه، وتُرك وحيداً[2].

ولعلنا نجد وصفاً دقيقاً للحالة السياسة المالية التي اتخذها ابن أبي عامر والمصحفي عند ابن حيان حينما تحدث عن المصحفي أولاً بقوله: «فاستأثر بالأعمال، واحتجن الأموال ولم يُنلهم..» ليعود ليصف ابن أبي عامر بقوله: «وعارضه محمد بطرفي نقيض: بالبخل جوداً، وبالاستبداد أُثره. وباقتناء الضياع اصطناع الرجال حتى غلبه..»[3].

وبعد تولي المنصور الحجابة منفرداً بحكم الأندلس وجد تأييداً كبيراً في سياسته المالية وطريقة إداراتها؛ بدليل أنه حينما أخبر بعض الفقهاء بخطورة وجود الأموال في خزانة الخليفة

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٥٩.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧٤، ص٤٩.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٤٥.

هشام المؤيد؛ لانشغال الأخير بالعبادة -كما زعم المنصور- وافق هؤلاء الفقهاء بنقل تلك الأموال الموجودة في قصر الخليفة هشام إلى قصره في الزاهرة، وفي ذلك علق ابن حيان بقوله: «فرأت الجماعة أن كون الأموال بيد المنصور أسلم، وهو على حِفظها أقدر وأقوم»(١).

وقد أظهر المنصور أنه على قدر هذه المسئولية التي أنيطت به؛ إذ أدار الأمور بقوة وحنكة، وشهدت البلاد أمناً لم تشهده من قبل(٢)، والمعروف ارتباط الأمن بشكل كبير بالحركة التجارية؛ لذا شهدت الأسواق حركة تجارية كبيرة في عهده، وازداد النشاط الاقتصادي للبلاد(٣).

ورغم السياسة المالية المعتدلة التي أدار بها المنصور أموال الدولة؛ إلا أنه في أحيان؛ يغض الطرف عن تجاوزات بعض الفقهاء المالية، كما فعل مع الفقيه أحمد بن عبدالله الحضرمي(٤)، ويبدو أن هذا الوضع لم يقتصر على فقيه واحد، حتى أصبح يشكل قلقاً لبعض الفقهاء الكبار، وهو ربما ما دفع قاضي الجماعة محمد بن زرب لدفع الشبه والريبة عن نفسه؛ بإحضاره لماله وعرضه على شهود،وأشهدهم أنه هذا هو ما يملكه حينما عرض عليه قضاء الجماعة(٥)؛ لدفع الشبه والريبة عن نفسه. ومع ذلك لم يسلم ابن زرب من لغط بعض العامة وأذاهم؛ بسبب قربه من السلطة العامرية وقبوله لهداياها(٦).

وقد تمتع الكثير من الفقهاء بمزايا خاصة؛ كإعفاء بعضهم من ضريبة الضياع كما فُعل مع الفقيه أبو محمد الباجي (٣٧٨هـ/ ٩٨٨م)(٧) حينما طلب من المنصور إعفاء ضياعه من

(١) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٥٣.

(٢) ليفي بروفنسال، **تاريخ**، ص٤٦٠.

(٣) ليفي بروفنسال، **تاريخ**، ص٤٨٦؛ للمزيد انظر: أعلاه؛ ص٨٤ ومابعدها.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٨-٦٨٩.

(٥) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٣١.

(٦) النباهي، **تاريخ**، ص٧٩.

(٧) عبدالله بن محمد بن علي بن شريعة اللخمي المعروف بالباجي، كان صديقاً لوالد المنصور، توفي سنة ٣٧٨هـ/ ٩٨٨م، عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٨١.

الجزية مستشهداً بلغة جافة بأنه ليس على مسلم جزية[١]، والملاحظ أن هذا الفقيه طلب إسقاطها عن نفسه دون المطالبة بإسقاطها عن العامة؛ ولعل ذلك يوضح أن المطالبة هنا شخصية مستفيداً من مكانته لدى المنصور كونه صديق والده، وكذلك من الوضع السياسي الراهن الذي يريد فيه المنصور وقوف هذه الطبقة لجانبه. ومثل هذه المزايا ربما جعلت الكثير من الفقهاء يتمتعون بوضع إقتصادي جيد؛ كالفقيه أحمد بن عبد الرحمن بن حطاب المعروف بدحيم وابنه أبو الأصبغ موسى -الذي سبق والإشارة إليهما-[٢] والأخير تولى للعامريين خطط كثيرة من القضاء في مدن مختلفة[٣]، وكان يستنيب عنه من يراه مناسباً في بعض تلك المناطق[٤]، ويعتبر الفقيه أبو الأصبغ موسى من كبار فقهاء مرسية وأثريائها، وكان له ولأبيه أحمد مكانة مميزة لدى العامريين ومعاملة خاصة[٥].

الأسباب الاجتماعية:

سبق الإشارة إلا أن نشأة المنصور بن أبي عامر كانت من أوساط الفقهاء[٦]، وهذه النشأة الاجتماعية ساعدته في الوصول إلى الزهراء ودهاليز الوزارة، وكان للطبقة الاجتماعية التي نشأ من أوساطها دور - فيما يبدو- لوصوله لتلك المكانة بسرعة، وهي المكانة التي حرص المنصور بعد ذلك على وضع نفسه في إطارها؛ إذ ظل يرى نفسه من أبناء تلك الطبقة المتوسطة، بمشاركاته العديد في أفراحهم وأحزانهم[٧]، و حرصه بشكل

(١) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٨١؛ خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٢٩٥.

(٢) انظر: أعلاه؛ ص٩١.

(٣) كان يتولى قضاء مرسية، وبلنسية، وأنداره، وطرطوشة، وجزيرة يابسة، وجزيرة ميورقة، وجزيرة منورقة، **العذري**، ترصيع، ص١٥-١٦.

(٤) العذري، **ترصيع**، ص١٥-١٦.

(٥) انظر: أعلاه؛ ص٩١.

(٦) انظر: أعلاه؛ ص٢٦.

(٧) كمشاركته بختان أولاده مع عدد كبير من أولاد أهل دولته والضعفاء، المقري، **نفح**، ج١، ص٥٩٦.

عام على التواصل المباشر معهم، رغم ما يمكن أن يظهره هؤلاء في بعض المواقف من جفاء في المخاطبة وعدم التقيد بمراسيم مخاطبة الملوك، كاعتراض إحدى النساء لموكب المنصور وهو عائداً من إحدى غزواته مخاطبته بجفاء: «يا منصور استمع ندائي، فأنت في طيب عيشك وأنا في بكائي»، فلما سألها المنصور عن سر هذا الحزن أخبرته بوقوع ابنها في الأسر، فخرج إلى حيث آسره واستطاع فكه مع مجموعة من الأسرى هناك[(١)].

وبالنسبة لقضية الأسرى وما تشكله من مسئولية لأي دولة، وما تحدثه من مشكلات اجتماعية عديدة[(٢)]، فقد حرص المنصور أيما حرص على تلك القضية[(٣)]، بل جعلها شرطاً مهماً من شروط العلاقات السلمية مع بعض ملوك النصارى[(٤)].

هذه الأعمال البطولية والصفات الشخصية التي تميز بها المنصور جعلته زعيماً في نظر العامة وقريباً منهم، وربما وجده بعض الفقهاء زعيما متواضعاً، وقريباً منهم؛ متواصلاً معهم بشكل كبير؛ كبنائه للفقيه أبي العباس ابن ذكوان غرفة داخل قصره كثيراً ما يتردد إليها ابن أبي عامر[(٥)]. وحرصه على التواصل مع الفقهاء والعلماء اجتماعياً، بوضع مجالس دورية يجتمع معهم فيها[(٦)].

وهو الأمر الذي حرص عليه المظفر أيضاً؛ رغم أنه لم يكن يملك مواهب أبيه الأدبية والدينية و العلمية، حتى وصفه بعض المؤرخين بأنه صفر الأدب والتعاليم، يحب مجالسة

---

(١) المقري، **نفح**، ج١، ص٥٩٧.

(٢) حول هذا الموضوع؛ انظر، خالد البكر، "فك الأسرى الأندلسيين من دار الحرب"، **مجلة الدرعية، الرياض**، السنة الثامنة، العدد التاسع والعشرون، ربيع الأول ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص١٤٩ و ما بعدها.

(٣) دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٤٨.

(٤) للمزيد؛ البكر، **فك الأسرى**، ص١٣٩.

(٥) عياض، **ترتيب**، ج٤، ٦٦٣.

(٦) المراكشي، **المعجب**، ص٣٧.

فتيانه وحاشيته التي تشمل العجم والبرابرة[(١)]، ومع ذلك ذكروا أنه لم يترك تلك المجالس التي كان يعقدها والده خصوصاً من كانت له منزلة لدى أبيه[(٢)].

كذلك حاول المظفر الزيادة في تواصله هؤلاء مع الفقهاء حتى لو اضطره ذلك في بعض المواقف التنازل عن الكثير من مظاهر الحكم والملك طمعاً في رضاهم وتقربه منهم وتقديراً لمكانتهم الاجتماعية والعلمية؛ يتمثل ذلك – مثلاً– في موقفه مع قاضي طليطلة محمد بن إبراهيم الخشني[(٣)]، الذي يعتبر من أعيان طليطلة، وقد لزم داره، وكان يسمع عليه فيها، فلما استأذنه المظفر إثر صلاة الجمعة قال الفقيه لمن حوله من طلبة العلم :لا تقوموا، فامتثلوا أمره[(٤)]. ومع ذلك الجفاء الذي أظهره الفقيه الخشني لزعيم السلطة إلا أن المظفر مع ذلك أكرمه ولم يعاقبه[(٥)].

كما اهتم المظفر بتوفير السكن لأئمة بعض المساجد[(٦)]. إلا أن الاهتمام الكبير الذي حرص عليه المظفر هو مشاركته للفقهاء في أحزانهم ومواساتهم، وتكفين جثمانهم بنفسه كنوع من التقدير والتبجيل لهم[(٧)].

لكن هذا الأمر اختلف مع عبد الرحمن (شنجول) إذ لم يسير على نهج سابقيه خصوصاً إغفاله لمكانة الفقهاء وعدم تواصله معهم اجتماعياً؛ إذ لم يوليهم اهتمامه ولا

---

(١) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٥٨.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٥٨.

(٣) أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن عفان بن سعيد بن سلمة بن عبدوس الخشني، قاضي طليطلة، يعرف بابن المشكيالي، روى ببلده عن أبي عمر أحمد بن خليل قاضي طليطلة، وأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن عيشون وعن أبي ميمونة دواس بن إسماعيل، وأبي عبدالله محمد بن عمرو ابن عيشون، وغيره رحل إلى المشرق، كان حافظاً للمسائل والرأي، عينا من أعيان طليطلة، ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٧١٣.

(٤) ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٧١٣.

(٥) ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٧١٣.

(٦) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٨٦.

(٧) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٤٧-٦٤٨.

حتى زيارتهم، وترك المجالس التي كانت تعقد فيها اجتماعاتهم ونواديهم؛ بل ارتكب أعمالاً في نظر الفقهاء والعامة تخدش الحياء[(١)]؛ لذا كانت نهايته سريعة، ولم يجد له قاعدة اجتماعية صلبة يمكنه أن يرتكز عليها عكس سابقيه.

أسباب أخرى:

إن من البديهي عند سقوط أي نظام سياسي أن تحدث فوضى وخلل في النظام العام في الدولة، قد يطول ذلك وقد يقصر، ويمكن ملاحظة ذلك بشكل جلي حينما سقطت الحكومة العامرية في قرطبة، فعدد القتلى والمشردين هو أكبر دليل على تلك الفوضى والعشوائية[(٢)]. والملاحظ في أعقاب هذا السقوط العامري هو المطالبة الكبيرة لعدد كبير من الفقهاء والحرص على إنزال أشد العقوبات بحقهم وأمام الملأ. ولعلنا نتساءل هل كانت هذه المطالبة بسبب دور ما قاموا به في المشروع العامري؟!

إن أغلب المصادر - للأسف - لا تعطينا صورة واضحة لِـمَ كل هذه المطالبة؟ وهذا الحكم القاسي بحق هؤلاء الفقهاء، وليس الأمر مجرد سقوط سلطة وحدوث فوضى لا تفرق بين أحدٍ من الناس والقتلى عندها سواء؛ بل يمكن ملاحظة أن هذه المطالبة كانت مقصودة لأناس بأعينهم، كالفقيه أبي العباس أحمد بن أيوب الالبيري (ت ٤٠٠هـ/ ١٠١٠م)[(٣)] حيث ذكرت بعض المصادر أنه ممن كان مطلوباً من قبل الثوار[(٤)]. ولا ندري

---

(١) ذكر بعض المؤرخين أن شنجول افتتح أمره بالخلاعة والمجانة فكان يخرج من منية إلى منية ومن منتزه إلى منتزه مع الخياليين والمغنيين والمضحكين، مجاهراً بالفتك وشرب الخمر. ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٣٩.

(٢) ذكر ابن عذاري أن أعداد القتلى في قرطبة عقب سقوط العامريين وما تلاه من فتنة؛ نحو عشرة آلاف قتيل. ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٩٠.

(٣) أبو العباس أحمد بن أيوب بن أبي الربيع الأليبري، أصله من البيرة، كان الغالب عليه الوعظ والذكر. له في هذا الباب تصانيف، توفي بقرطبة، في مجلسه بالجامع، فجأة. عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٧٥٤.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٧٥٤.

هل تلك المطالبة بسبب دورٍ ما لعبه في الحكومة العامرية أم لا؟ إذ إن تلك المصادر لا تعطينا صورة واضحة حيال ذلك.

كذلك الفقيه خلف بن مسعود المالقي (ت٤٠٠هـ/ ١٠١٠م)[١] الذي قدم قرطبة عام ٣٩٣هـ / ١٠٠٣م وكان مقرباً من القاضي ابن ذكوان، وبعد قيام الثورة على العامريين قتله الثوار، وليس هناك سبب بمطالبة وقتل هذا الفقيه؛ إلا أنه يبدو بسبب علاقته بابن ذكوان، والمعروف أن الأخير كان من خاصة العامريين، ومن أكبر المطالبين لدى الثوار وزعيمهم المهدي (٣٩٩-٤٠٠هـ/ ١٠٠٩-١٠١٠م)[٢] ، ولا غرو أن يطالب برجل مثل ابن ذكوان حين سقوط حكومة العامريين إذا عرفنا الدور الكبير الذي كان يقوم به ابن ذكوان في تلك الدولة[٣] .

كذلك لم يسلم من هؤلاء الفقهاء من شغل للعامريين منصباً دينياً بحتاً؛ كإمامة الصلاة مثلاً؛ وهو ما حدث مع الفقيه سعيد بن منذر البلوطي (ت٤٠٣هـ/ ١٠١٤م)[٤] ، الذي كان يتولى الصلاة في جامع قرطبة منذ أيام الحكم (المستنصر بالله) إذ قتله البربر عنوة حينما دخلوا قرطبة[٥]، كذلك قتل الثوار الفقيه محمد الجالطي

---

(١) خلف بن مسعود الجرواي المالقي، يعرف بأن أمينه، قال ابن حيان عنه : «كان قدم قرطبة سنة ٣٩٣هـ فحمل عنه بها علماً كثيراً، قتله البرابرة سنة ٤٠٠هـ». ابن بشكوال، **الصلة**،ج١، ص٢٨٢ .

(٢) محمد بن هشام بن عبدالجبار بن عبد الرحمن الناصر، قام على الخليفة هشام بن الحكم في جمادي الآخرة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة، فخلعه وتسمى بالمهدي، وهو الذي أسقط العامريين، الحميدي، **جذوة**، ص٣٠، ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص١٠٩ .

(٣) انظر : أدناه؛ ص١٨٥ .

(٤) سعيد بن منذر بن سعيد البلوطي، والده القاضي المشهور قاضي الجماعة منذر بن سعيد، وأخوه صاحب الرد عبدالملك بن منذر الذي سبق الإشارة إلى محاولته الثورة على العامريين، قال عنه ابن بشكوال: «كان خطيباً بليغاً ذكياً نبيهاً» قتل يوم تغلب البرابرة على قرطبة ستة شوال ٤٠٣هـ. انظر ترجمته. ابن حزم، **طوق**، ص١٠٣، ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٣٣٣.

(٥) ابن حزم، **طوق**، ص١٠٣، دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص٨٥.

(ت ٤٠٣هـ/ ١٠١٢م)[1] الذي تقلد الصلاة بالمسجد الجامع بالزاهرة وكان آخر خطيب قام على منبره[2]؛ إذ إن مدينة الزاهرة كلها دُمّرت بعد دخول الثوار لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، ويبدو أن سبب إصرار الثوار على قتلهم لهذا الفقيه وفي جوف بيته[3] دليل على أن القتل لم يكن عشوائياً؛ إذ إن هذا الفقيه قَبِل بإمامة مسجد الزاهرة والذي حصلت حوله خطوب طويلة قبل بنائه، كانت تهم العامريين إجازة الصلاة فيه لاعتبارات سياسية أكثر منها دينية وقتها؛ وقد اختلف الفقهاء حول شرعية التجميع فيه من عدمها كما أشرنا إلى ذلك في موضعه[4]؛ لذا فإن قبول هذا الفقيه الصلاة فيه ربما رأى فيه الثوار تواطأ مع العامريين.

على أنه كان هناك فقهاء عملوا في هذا المسجد تحديداً، ولم يكونوا من ضمن المطلوبين للثوار كالفقيه مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م)[5] ؛ الذي نقله المظفر عبد الملك إلى جامع الزاهرة[6]، لكن يبدو أن مكي قد ترك هذا العمل قبيل الثورة بدليل ذكر الفقيه الجالطي بأنه آخر خطيب في هذا المسجد كما أشرنا، وهذا ربما ما جعله خارج المطالبة من

---

(١) محمد بن قاسم بن محمد الجالطي، أصله من جالطة، قرية من إقليم قنبانية من قرطبة، من أهل العلم والأدب، رحل وحج سنة ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م، قتله البربر في بيته سنة ٤٠٣هـ/ ١٠١٣م. ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٧١٨-٧١٩؛ الضبي، **بغية**، ص١١٨ .

(٢) ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢،ص٧١٨-٧١٩.

(٣) ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢،ص٧١٨-٧١٩.

(٤) راجع تفاصيل ذلك؛ ص٢٢٤-٢٢٥.

(٥) أبو محمد؛ مكي بن أبي طالب بن حموش بن محمد بن مختار القيسي المقرىء، دخل قرطبة في رجب سنة ٣٩٣هـ / ١٠٠٣م في أيام المظفر عبدالملك نوه بمكانه القاضي ابن ذكوان، وأجلسه في الجامع، فنشر علمه وعلا ذكره، وولي الشورى، والخطبة، والصلاة، إلى أن قعد عنها، زمن الفتنة. ابن بشكوال، **الصلة**، ج٣، ٩١٠-٩١١؛ ابن فرحون، **الديباج**، ج٢،ص٣٤٢، ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد ابن أبي بكر، **وفيات الأعيان وأنباء وابناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس،(بيروت : دار صادر، د.ت)، ج٥، ٢٧٤-٢٧٥.

(٦) ابن بشكوال، **الصلة**، ج٣، ص٩١١.

قبل الثوار؛ خصوصاً بعد قبوله العمل في الحكومة الجديدة إذ نقله محمد المهدي إلى المسجد الخارج بقرطبة(١).

كذلك كان هناك فقهاء شاركوا العامريين خططهم؛ لكنهم لم يؤذوا من قبل الثوار كالفقيه هشام بن أحمد بن حما (ت٤٢١هـ/ ١٠٣٠م)(٢)، الذي عمل للمظفر أعمالاً واسعة من القضاء، وكان محمود الطريقة، وقد لحق الفتنة ولم يتلبس منها بشيء على حد وصف (ابن حيان).

غير أن بعض الفقهاء كان يمنعهم من بطش الثوار؛ مكانتهم الكبيرة وسط العامة كالفقيه سعيد بن السري الأموي (ت٤٠٣هـ/ ١٠١٢م)(٣) الذي حاولوا معاقبته بسبب تعصبه مع العامريين، لكن جزاءه كان أخف من سابقيه إذ اكتفي بطرده من قرطبة، لكنه مع ذلك ما لبث أن عاد بسبب تعظيم العامة له؛ لكن هذا التعظيم والمكانة لم تستمر طويلاً في منع هؤلاء من قتله إذ قتلوه سنة ٤٠٣هـ/ ١٠١٢م(٤).

وفي مثل هذه الظروف لم يجد بداً بعض الفقهاء من الهروب عن قرطبة بل الأندلس كلها؛ إذ رأوا أن حرمة ودماء هؤلاء العلماء لم تحترم، فاتخذوا الطريق الأسهل وهو الهروب من الأندلس للنجاة بأنفسهم؛ كالفقيه عبد الرحمن بن محمد الأزدي (ت ٤١٠هـ/ ١٠٢٠م)(٥) الذي دخل الأندلس تاجراً في أواخر حكم العامريين، فاراً من مصر لشيء وقع له فيها من

(١) ابن خلكان، **وفيات**، ص٢٧٥.

(٢) هشام بن أحمد بن عبدالله بن محمد بن اكدر بن حما، كان من أهل العلم والمعرفة والعفة والفقه والرواية، كان أصماً، توفي سنة ٤٢١هـ/ ١٠٣٠م، عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٧٤٤.

(٣) سعيد بن السري الأموي الحراز، قتله البربر يوم دخولهم قرطبة، وقد كان استقبلهم شاهرا سيفه يناديهم إليّ..إليّ ياحطب النار، طوبى لي أن كنت من قتلاكم، حتى قتلوه سنة ٤٠٣هـ/ ١٠١٣م؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٧١٧.

(٤) ابن بشكوال، **الصلة**،ج٢، ص٧١٧.

(٥) أبوالقاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي يزيد خالد بن خالد بن زيد المقري الأزدي الصواف، لم يكن بالراسخ في الفقه، كان مشاورا فيه، توفي سنة ٤١٠هـ/ ١٠١٩م، عياض، **ترتيب**، ج٤ ص٦١٦.

أميرها، ويبدو أن العامريين أحسنوا وفادته؛ إذ ذكرت بعض المصادر أنه استوطن قرطبة أعواماً كثيرة إلى زمن الفتنة، فخرج عن الأندلس إلى مصر فتوفي بها[١]. ويبدو أن هروبه بسبب سقوط العامريين الذين أحسنوا استقباله وربما عمل لهم دوراً في حكومتهم، الذي جعله يتخوف على حياته بمجرد سقوط تلك الحكومة. كذلك الفقيه محمد بن يحي بن الحذاء[٢] الذي عمل للعامريين في عدة مناصب، وخرج عن قرطبة أثناء الفتنة.

غير أن هناك فقهاء أُوذوا من قبل الثوار ولم نجد لهم أعمالاً سابقة أو علاقة مباشرة بالعامريين كالفقيه عبد الرحمن أبو مطرف القنازعي[٣]، الذي كان يُوصف من بعض المصادر بأنه زاهد ورع متقشف، فامتحن في الفتنة بالبربر أيام ظهورهم على قرطبة محنة أدت بحاله، وقدحت في خاطره[٤].

إذاً؛ تبدو المطالبة واضحة بفقهاء بأعينهم من قبل الثوار، والمطالبة عادة من قبل أي نظام سياسي يقوم بالانقلاب على الآخر تكون من أولى أولوياته المطالبة بعناصر النظام القديم ومعاقبتهم وتصفيتهم،ويبدو أن هؤلاء الفقهاء كان لهم دور معين في التأييد أو المشاركة في النظام العامري.

شخصية الخليفة هشام المؤيد بالله(٣٦٦ - ٣٩٩هـ/٩٧٦ - ١٠٠٩م):

لقد اختلفت المصادر حول شخصية هذا الخليفة؛ فهناك مصادر ذكرت زهده وحرصه على قراءة القرآن الكريم وكثرة التصدق على الضعفاء والمساكين[٥]، وأخرى

(١) ذكر القاضي عياض في رواية أخرى أنه رجع إلى الأندلس و توفي فيها سنة ٤١٠هـ/ ١٠١٩م، عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦١٦.

(٢) محمد بن يحيى بن الحذاء، ولد سنة ٣٤٧هـ/ ٩٥٧م، كانت له خاصة بالقاضي محمد بن زرب، استقضى ببجانة واشبيلية، كان في إعداد المشاورين بقرطبة، تولى – أيضاً – الوثائق السلطانية. ابن بشكوال، **الصلة**،ج٢، ص٧٤٢.

(٣) عبد الرحمن أبو مطرف بن مروان بن عبد الرحمن القنازعي، قرطبي، تفقه بالأصيلي وابن المكوى وغيرهم. انظر؛ ابن فرحون، **الديباج**، ج١، ص٤٨٥.

(٤) ابن فرحون، **الديباج**، ج١، ص٤٨٥.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٥٣.

ذكرت عجزه وتخلفه ونعتته بأقبح الصفات التي قد تصل إلى حد السذاجة[١]. وربما يرجع تحامل الكثير من هؤلاء المؤرخين على الخليفة هشام ربما لأنهم يعتبرونه السبب الأكبر للضعف الذي حل بمؤسسة الخلافة والذي بدوره أثر بشكل كبير على وحدة الأندلس السياسية.

لكن المتتبع لسير الأحداث في الحقبة العامرية، يجد أن هذا الخليفة لم يكن بتلك الصورة الثانية السوداوية التي رسمتها تلك المصادر؛ إذ كان فيما يبدو لديه بعض المقومات التي تجعله قادراً على تولي مهام الخلافة بنفسه خصوصاً في ما جاء في بعض الروايات اليهودية التي ذكرت أن الخليفة هشام (المؤيد بالله) وأثناء تفقده للسجناء لاحظ وجود رئيس الطائفة اليهودية مسجوناً فاستفسر من المنصور الذي كان يرافقه عن حال هذا اليهودي وقضيته، فأخبر أنه لم يتبرع بحصة ملائمة من ثرواته للدولة، فأمر هشام بإطلاق سراحه، وإعادته إلى منصبه[٢]. لكن هذا لا يعني أنه لم يرد في المصادر الإسلامية ما يشير إلى قدرة الخليفة هشام على إظهار مقدرته على تولى المهام بنفسه،بل يتجلى ذلك في عدة مواقف لعل أهمها أنه بعد وفاة المنصور العامري؛ ذكرت بعض تلك المصادر خروج بعض الغلمان على العامريين فخرج هشام وأمر المظفر بتدبير أمرهم بحسب ما يستقيم به أمر الدولة، وحذره إراقة الدماء و تغذية الفتنة، وخلع عليه وأخرج معه كتابه يوليه الحجابة مكان أبيه، وقُرِأَ على الكافة، وعاقب بعض الفتيان العاصين بطردهم إلى سبتة[٣].

وبهذا الموقف الواضح من الخليفة استقر الأمر للمظفر، وهذا يدل على أن الخليفة له المقدرة في عمل بعض التغيرات، لكن ربما آثر تسليم الأمور السياسية للعامريين، لكن لا يمنع هذا من تدخله في بعض المواقف التي يرى أنها تحتاج إلى ذلك؛ كتدخله وتوبيخه

(١) ابن سعيد، **المغرب**، ج١، ص١٩٣-١٩٥.

(٢) وردت تلك الرواية عند؛ خالد يونس الخالدي، **اليهود تحت حكم المسلمين في الأندلس ٩٢-٨٩٧هـ/ ٧١١-١٤٩٢م**، ط١،(الشارقة : دائرة الثقافة والإعلام، ٢٠٠٢م)، ص ٣٨٥.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٥٧.

للمظفر عبد الملك بتغاضيه عن بناء بعض العامة لدور ومنازل في الربض الذي شهد ثورة شعبية ضد جده الأمير الحكم بن هشام الذي أوصى هذا الأمير بتحريم البناء في هذا المكان ما دامت لولد هشام خلافة؛ لذلك حرص هشام المؤيد بالله على تنفيذ تلك الوصية، ولم يهدأ حتى هدمت تلك المنازل والدور وسويت بالأرض(١).

كذلك موقفه الصارم مع محمد (المهدي) الثائر على خلافته بعد سقوط العامريين وعودته مرة أخرى للخلافة، فبعد القبض على المهدي من قبل الصقالبة المؤيدين لعودته للخلافة، أرغم أحد الحرس المهدي الجلوس بين يدي هشام الذي أنّبه هذا الأخير في لهجة عنيفة قاسية على ما ارتكبه في حقه وما أنزله به من المصائب(٢).

وعلى كلٍّ؛ فقد بقي الخليفة هشام راضياً عن العامريين؛ إذ لا نجد من قبله أي موقف معادٍ أو تذمر تجاههم طوال عهده، حتى أن المنصور ابن أبي عامر في وصيته لابنه المظفر عبد الملك أبدى عدم قلقه من ناحيته «وصاحب القصر قد علمت مذهبه، وإنه لا يأتيك من قبله شي تكرهه..»(٣). فربما كان الخليفة هشام راضياً عن أعمال العامريين كارهاً لتولي الأمور بنفسه، ومهما كانت أسباب عزوفه تلك؛ فإن هذا الهدوء من قبل الخليفة ربما جعل الفقهاء لا يجدون مسوغات شرعية ثابتة تحل لهم إحداث تغيرات جذرية في الخلافة مادام من بايعوه راضياً ولم يبد أي محاولة للتغير، وبما أن الوحدة قائمة، والعامريون يقومون بسياسة البلاد بطريقة مرضية إلى حد ما.

معاملة العامريين الخاصة لبعض الفقهاء:

لقد كان الحاجب محمد بن أبي عامر زعيم العامريين رجلاً محنكاً،وسياسياً بدرجة كبيرة، ويعرف كيف يميز في المعاملة بين فقيه قد تؤثر عداوته أو تقريبه على مشروعه، وبين آخر لا يكون بقدر التأثير والقوة؛ لذا حاول التقرب من فقهاء يرى أنهم أهم منزلة ومكانة

---

(١) ابن حيان، المقتبس، مكي، الرياض، ص١٧٢-١٧٣.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص١٠٠؛ دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٧٧.

(٣) ابن بسام،**الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٥٦.

من آخرين يرى أنهم أقل درجة وخطورة على مشروعه، وبما أن تنافس الفقهاء في الغالب يكون في دائرة المجال العلمي والفقهي حول بعض المسائل؛ وهذا سيمنحه فرصة للتدخل بينهم، وإيثار بعضهم على البعض الآخر بحكم مكانته على رأس السلطة المركزية.

ومثل هذه الخلافات الفقهية قد تؤدي إلى أمور لا تحمد عقباها من فرقة وتناحر قد تؤدي إلى خلق أجواء مقلقة داخل الدولة، وهذا ما يخشاه المنصور؛ لذا يلاحظ تدخله في الكثير من هذه المواقف بين هؤلاء الفقهاء؛ للحد من هذا التوتر من جهة، ومن جهة أخرى استغلال مثل تلك المواقف في الكثير من الأحيان في إقصاء البعض وتقريب البعض الآخر من الفقهاء،حسب المصلحة العامة بشكل عام، ولمشروعه بشكل خاص ويتمثل ذلك – مثلاً– في حادثة الفقيه أبي بكر محمد التجيبي المعروف بالقبري الذي كان متعلقاً بالعلوم النظرية الغريبة بالأندلس؛ وهذا ما جعل الكثير من فقهاء الأندلس يتشاءمون منه[1]. وقد جرت بين هذا الفقيه القبري وبين ابن عون الله(ت٣٧٨هـ/ ٩٨٧م)[2] شيخ المحدثين قصص وحكايات في مسألة الكرامات، ذكر عياض أنه بسبب تلك المسائل جرت فتن بينهم لا سيما بعد وفاة ابن عون الله اضطر الحاجب ابن أبي عامر للتدخل لحل تلك الأزمة. ربما لخشيته أن تؤثر تلك الخلافات على الوضع العام في قرطبة؛ فرأى تفريق جماعة من الفرقتين وإبعادهم عن الأندلس إلى العدوة، وكان من ضمن هؤلاء الفقيه القبري[3].

وبالرغم من وجود بعض الفقهاء في طائفة العلماء الذين كانوا في حزب القبري، ويرون ما يرى، إلا أنهم لم يُخْرَجوا معه، خاصة فقهاء مثل عبدالله الأصيلي وأحمد بن

(١) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٧٦.

(٢) أحمد بن عون الله بن حدير بن يحيي البزاز من أهل قرطبة، رحل إلى مكة، قال عنه ابن الفرضي: «كان شيخاً صالحاً، صارماً في السنة متشددا على أهل البدع». توفي ٣٧٨هـ/ ٩٨٧م، ابن الفرضي، **تاريخ**، ج ١، ص٦٧-٦٨.

(٣) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص ٦٧٦.

ذكوان؛ ويبدو سبب ذلك مواقفهما الإيجابية حيال المشروع العامري، لكن هذا الإبقاء تبعه تحذير حسب ما يفهم من نص عياض حينما عاد القبري متخفياً عن الأنظار، ورمى بنفسه على الأصيلي، الذي فزع لسطوة ابن أبي عامر فوبخه القبري كما ذكر عياض بقوله: «افعل ما بدا لك، فعلى الله توكلي أو نحو هذا فأعلم الأصيلي ابن أبي عامر بالأمر وإنه لم يعرف به حتى ورد عليه ورفعه إليه، فعفا عنه ولزم قرطبة ممسكاً لسانه بقية دولتهم»(١).

ويمكن الخروج من هذه الحادثة كذلك بمدى استفادة الزعيم العامري من تنافس هؤلاء الفقهاء في تشتيت بعضهم وتقريب من يراه مناسباً لسياساته ومشروعاته، وهذا الأمر ربما يؤثر في مواقف بعض هؤلاء الفقهاء حيال مشروعه؛ مما قد يؤدي إلى ليونتهم حيال بعض المسائل التي قد تتماشى مع مصالح العامريين.

---

(١) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص ٦٧٦.

مظاهر التأييد

من العرض السابق تبين أن هناك عدة أسباب دعت بعض الفقهاء إلى تأييد العامريين والوقوف بجانبهم وقد اختلفت الأسباب والأهواء في ذلك، ولأن ذلك التأييد له مظاهر وأشكال؛سنحاول في هذا الباب معرفته ودراسته بشيء من التفصيل.

أولاً: المظهر الديني:

(أ) الفتوى:

إن مسألة الإفتاء في بعض الحوادث مسألة حساسة جداً، يقف عندها عادة الفقهاء كثيراً في الدراسة والبحث والنتائج المترتبة عليها؛ لأن أجرأكم على الفتيا أجرأكم على النار كما جاء في الحديث الشريف[(١)]، لذا كانت هناك فتاوى متفاوتة ومختلفة أحياناً، وهو أمر طبيعي فاختلاف العلماء رحمة، وإذ كان هذا الاختلاف سيرحم العامريين في الكثير من الأحيان بإكساب بعض أعمالهم الشرعية،فكيف وقد اتفق فقهاء العصر في الأندلس حول أهم حادثة عول عليها العامريون كثيراً، ألا وهي بيعة الصبي هشام بالخلافة؛وقد كانت هذه الحادثة الانطلاقة الحقيقية التي مهدت لصاحب المشروع محمد بن أبي عامر الوصول سريعاً إلى الحجابة والانفراد بحكم الأندلس.

فبعد أن استبد محمد بن أبي عامر بأمور السلطة؛ مستفيداً من عمله تحت بوتقة الخلافة الشرعية كوصي للخليفة الصغير؛ الذي أفتى هؤلاء الفقهاء بشرعية خلافته، باتخاذه أعمالاً تخدم مشروعه وتوجهاته؛ ومع ذلك لم يكن كافيا لانفراد ابن أبي عامر بالقرارات دون اللجوء إلى الفقهاء لإصباغ بعض أعماله بالشرعية؛ حتى قيل أنه حرص على ألا يقوم بعمل إلا بفتوى[(٢)].

---

(١) جاء في سنن الدرامي، أخبرنا إبراهيمُ بنُ موسى، حدثنا ابنُ المبارَكِ عن سعيدِ بنِ أبي أيوبَ، عن عُبَيْدِاللهِّ بنِ أبي جعفرٍ، قال: قال رسولُ اللهِّ ﷺ:(**أَجْرَأُكُمْ على الفُتْيَا أَجْرَأُكُمْ على النارِ**). الدرامي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام التميمي،**سنن الدرامي**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م)، ج١، ص٥٧.

(٢) أحمد بدر، عصر الخلافة، ص٣٦.

وقد وجد في بعض فتاوى الفقهاء منفذاً كبيراً لتنفيذ قراراته والمضي قدما في مشروعاته؛ خاصة أهم عقبة ربما في طريق ابن أبي عامر قاطبة نحو مشروعه؛ عقبة الحاجب المصحفي وقد أيده بعض الفقهاء في عملية القبض عليه، وسجنه، وبعد ذلك الدخول في محاكمة طويلة له. ويتضح ذلك أكثر في حادثة الفقيه الثائر عبدالملك البلوطي حينما اختلف الفقهاء حول العقوبة بحقه؛ وقد أخذ محمد بن أبي عامر بفتوى الفقهاء الذين رأوا حد الحرابة عليه[1]؛ وكان زياد بن أفلح هو أول من أشار بهذا الحكم[2]؛ والمعروف أن زياداً كان صاحب المدينة وقتئذ وكان من المخططين لعملية الثورة على العامريين، إلا أنه انقلب عن الثوار وحاول إظهار مدى إخلاصه للعامريين بتشديد العقوبة على الفقيه البلوطي بإشارته بحد الحرابة، ونفذ هذا الحكم بحق البلوطي.

وبذلك الأجراء القوي الذي اتخذه ابن أبي عامر ضد هؤلاء المنشقين عليه؛ استطاع التخلص منهم بموجب فتوى شرعية؛وبذلك يكون عمله متصف بالشرعية حتى لا يثير غضب العامة.

ومن تلك الفتاوى التي وجد فيها العامريون أنها تسير وفق مشروعاتهم ومخططاتهم هو ما أفتى به الفقيه ابن العطار (ت ٣٩٩هـ/ ١٠٠٩م)[3] بإيجازة التجميع في المسجد الجديد في الزاهرة، رغم مخالفة تلك الفتوى رأى الأغلبية الساحقة من الفقهاء الحاضرين؛ إلا أن ابن أبي عامر أخذ بتلك الفتوى بعد ذلك، وصار يجمع في ذلك المسجد.

ويبدو أن ابن أبي عامر أراد من هذا التجميع في مدينته الملكية أموراً سياسية أكثر منها دينية؛ إذ أراد إخفاء ذكر الزهراء المدينة الخَلَفِيّة التي يوجد فيها الخليفة الشرعي للأندلس

---

(١) أرجع لتفاصيل الحادثة؛ ص٢٠٦.

(٢) ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص ٢٧٩؛ دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٠٨.

(٣) أبو عبدالله؛ محمد بن أحمد بن عبدالله المعروف بابن العطار، قرطبي، كان من جلة الفقهاء بقرطبة، ومن المقدمين في العلم والأدب، ومن أصحاب الشورى في الأيام العامرية. الحميدي، **جذوة**، ص٨٥؛ عياض، **ترتيب**، ج٤، ص ٦٥٠-٦٥٦.

هشام (المؤيد بالله)، وإخماد ذكره، والأهم لتصبح حصن له ولأهله ومواليه وهذا ما نجح فيه ابن أبي عامر إلى حد كبير.

ولعل أبرز فتوى ظهرت كتأييد واضح للمشروع العامري هي فتوى الفقيه عبدالله الأصيلي؛ بإجازته لتولي الخلافة للعامريين في الاجتماع الذي حضره لفيف من الفقهاء والوزراء في حوالي سنة ٣٨١هـ/ ٩٩٠م والذي شاورهم فيه محمد بن أبي عامر في أمر نقل الخلافة من هشام الأموي العاجز إليه و رأى الأغلبية جواز ذلك وعلى رأسهم الفقيه الأصيلي الذي قال صراحة: «عربي ضابط خير من قرشي مضيع»[١]. ورغم الإجازة الصريحة لنقل الخلافة للعامريين؛ إلا أن ابن أبي عامر لم يأخذ بتلك الفتوى رغم عادته بأخذ الفتوى المناسبة له مهما كان المؤيدون لها ومهما كان عدد المعارضين. لكن هنا تبدو الظروف مغايرة والأسباب كثيرة منها :وجود معارضة صريحة من قبل قاضي الجماعة محمد بن زرب لنقل الخلافة للعامريين[٢]، كذلك معرفة المنصور خطورة الإقدام على هذا اللقب لاعتبارات دينية واجتماعية أكثر منها سياسية؛ فالأمور السياسية والعسكرية يومها بيده، لكن المنصور خشي من هذا اللقب ذي البعد الديني في إثارة العامة خصوصاً عدم تعودها على عائلة حاكمة أخرى للأندلس؛ وإزالة إرث بني أمية بتلك السهولة وهم الذين لم يعتادوا على أمراء وخلفاء غيرهم منذ دخلت هذه البلاد الإسلام، حتى بعد سقوط دولتهم بالمشرق بقيت الأندلس أموية بفضل الأمير الأموي عبدالرحمن بن معاوية صقر قريش (١٣٨هـ-١٧٢هـ/ ٧٥٦-٧٨٨م) الذي استطاع دخول الأندلس وحكم هذه البلاد، وبذلك لم تعرف هذه الديار غير الأمويين أمراء وخلفاء لها، فكان من الصعب تقبل أسرة أخرى تحكم الأندلس بعد تلك السنين، لذا ربما رأى المنصور أن الوقت لم يحن بعد لأمر مثل هذا، ويبدو أنه أراد من هذا الاجتماع جس نبض الفقهاء والاكتفاء بحدود الاستشارة الشرعية ومدى تقبل هذا الأمر و إجازته من الناحية الشرعية.

---

(١) ابن حزم، **نقط**، ص٧٧، أحمد بدر، **فقهاء الأندلس**، ص٩٥-٩٥.

(٢) حول موقف القاضي ابن زرب انظر: أدناه، ص٢٠١ ومابعدها.

وذلك لأننا نجده يتخذ خطوات عملية باتجاه الوصول إلى هذا اللقب ؛ فقد غير إستراتيجيته السياسية في الحكم؛ بأن ركز الحكم أكثر بيده، و ترك الحجابة لولده عبدالملك، ورقى ابنه الآخر عبدالرحمن للوزارة، واكتفى هو بلقب خلافي ملكي هو المنصور،وضربت النقود باسمه،وتظاهر بكل مظاهر الملك؛ ولم يبق للخليفة وقتها سوى الاسم الخلافي فقط على حد تعبير ابن عذاري[1].

وقد كانت هذه الخطوات كما يصفها أحد الباحثين: « لها مدلولاتها وأبعادها السياسية، فهي تشير إلى أن المشروع السياسي العامري قد قطع شوطا كبيرا في التنفيذ، وأنه يسير نحو تحقيق أهدافه بخطى ثابتة وعاقلة»[2]. وربما ترك المنصور لقب الخلافة لعامل الوقت حيث يعتاد الناس العامريين أكثر في الحكم والعادة قد تنسي؛ خصوصاً أنه أتخذ ألقاب ذات صبغة ملكية خلافية كالملك والمنصور؛ ومع تعود الناس على مثل هذه الألقاب و إظهار بني أمية بعدم مقدرتهم الشرعية والإدارية على تولي شؤون البلاد؛ فيصبح أمر إزالة بني أمية من الحكم هادئاً ومن دون أي ضجة بل ربما يكون مطلباً وضرورة.

وقبل إغلاق جلسة مشاورة نقل الخلافة تلك؛ ينبغي أن نلاحظ غياب الفقيه ابن العطار عنها؛ الذي عرف عنه من أراء تسير وفق المصالح العامرية، وربما لو كان موجوداً لكان له رأيٌ قويٌ في نقل الخلافة للعامريين؛ وقد سبق أن أخذ المنصور برأي هذا الفقيه منفردا في مسألة التجميع في الزاهرة كما أشرنا إلى ذلك، لكن يبدو سبب عدم حضور هذا الفقيه تلك الجلسة هو تسجيل ابن زرب عليه سجلا أسقطه فيه عن الشورى، وبسببه لم يحضر لتلك المشاورة، وقد كان ابن أبي عامر حريصاً على إعادة هذا الفقيه إلى مكانته السابقة خاصة بعد وفاة القاضي ابن زرب حتى صرح بذلك: « لو وددت لو تهيأ صرفه لحاله، وإباحة المسلمين الانتفاع به. فقال بعضهم: وما يمنع من ذلك إذا أردته. قال: وكيف يحل تسجيل ابن زرب. قال المتكلم: ليس يحل،ولكن يعارض بالشهادة لابن العطار باستقامة أحواله وزيادة الخير

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٩٣.

(٢) عبدالقادر جاد الرب، **العامريون**، ص٢٧٩.

بعد التسجيل، وإنه أهل الفتوى فأنفذ ابن الشرفي صاحب الشرطة النظر في القصة، فأظهرت وثيقة بصلاح ابن العطار، وأعيد إلى طريقته»[١].

لم يعاود المنصور فتح موضوع الخلافة ونقلها إلى العامريين حتى وفاته، وبمثله سار ابنه المظفر إذ لم تشر المصادر أنه تطرق لمسألة الخلافة، لكن الأمر لم يكن مع عبدالرحمن (شنجول) بهذا التفكير الذي أصر على أخذ وثيقة ولاية العهد من الخليفة هشام (المؤيد بالله)؛ ضارباً بكل العرف والتقاليد السياسية والاجتماعية عرض الحائط ، ساعده في ذلك ضعف الخليفة الأموي هشام؛ وتأييد بعض الفقهاء لشنجول على رأسهم كبير الفقهاء أبو العباس أحمد بن ذكوان الذي أصبح أحد أعمدة المشروع العامري والفعالين في قراره؛ فقد أفتى بجواز نقل الخلافة إلى عبدالرحمن بن أبي عامر (شنجول) وسجل اسمه على وثيقة العهد كأول الشاهدين على صحتها مستنداً بالحديث: (**لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق العرب بعصاه**)[٢]. وقد ذكر ابن الأبار أن الخليفة هشام المؤيد استفتى في ذلك فقهاء قرطبة وعلماءها حينئذ، فسوغوا له ما طلب و احتجوا بالحديث السابق: (**لا تقوم الساعة حتى يخرج...**)[٣]. فحمل الخليفة نفسه على قبول ما طلبوه منه[٤].

والملاحظ هنا حرص هؤلاء الفقهاء وخصوصا ابن ذكوان على أخذ ولاية العهد لشنجول حتى أثار غضب بعض العامة وشاعت بعض الأبيات من الشعر تستهجن فعل

---

(١) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٥٣-٦٥٤.

(٢) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٩٢، هذا الحديث النبوي ورد في الصحيحين في البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق وتخريج أحمد زهوة وأحمد عناية، ط١،(بيروت : دار الكتاب العربي، ١٤٢٥-٢٠٠٤م)، ص ص٧١٧/ ١٤٣٩، وفي مسلم، مسلم بن حجاج، **صحيح مسلم**، تحقيق وتخريج أحمد زهوة واحمد عناية، ط ١،(بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م)، ص١١٩١.

(٣) ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص٢٧١-٢٧٢.

(٤) دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٦٢.

قاضي الجماعة وكاتب (شنجول) ابن برد[١]:

إن كان ابن ذكوان وابن برد قد ناقضا الدين بعد عهد
وعاندا الحق إذ أقاما حفيد شانجا ولي عهد[٢]

ووصف ابن الأبار سعي ابن ذكوان بالخبيث[٣]، والملاحظ أن ابن ذكوان لم يكن مهتماً لهذا الأمر زمن المنصور بن أبي عامر ولا مبادراً لمشاريعهم، بل كان في بداية عهد العامريين معارضاً لبعض المصالح العامرية؛خصوصا مسألة التجميع بالزاهرة التي كانت تهم العامريين وقد اعترض على التجميع فيها ! وهي مسألة أقل بكثير من مسألة خطيرة مثل نقل الخلافة إلى العامريين التي قد تسبب في إشكاليات كثيرة وفتن عديدة كان المسلمون في غنى عنها، ومع ذلك أفتى وساند ووقع على تلك الوثيقة التي أدت إلى الثورة على النظام العامري وإسقاطه؛ مما ترتب على ذلك من فتن وحروب أدت في النهاية إلى تجزئه الأندلس إلى دويلات صغيرة عرفت في التاريخ الأندلسي بحقبة ملوك الطوائف.

ولعلنا نتساءل هنا لما لم يحاجج المنصور قبل شنجول حول أحقيته بالخلافة في ظل وجود هذا الدليل الذي يدعي تولي شخص من قحطان أمور المسلمين، و الذي استند عليه شنجول والفقيه أحمد بن ذكوان؟ رغم أن المنصور أقدر على ذلك لما يملكه من ثقافة دينية أكثر من ابنه؟ ولما لم يقف ابن ذكوان مع المنصور زمان اجتماعهم حول قضية نقل الخلافة للعامريين بتلك القوة كما فعل مع شنجول؟

الحق؛ أننا لا نعرف ما هو السبب في اختفاء الاستناد بهذا الدليل في ذلك الاجتماع السابق الذي جمعهم فيه المنصور للمشاورة في نقل الخلافة، وحتى الفقهاء الذين أفتوى

---

(١) أبو حفص؛ أحمد بن محمد بن أحمد بن برد، مولى أحمد بن عبدالملك بن شهيد، يذكر الحميدي أنه أدركه بالمرية بعد سنة ٤٤٠هـ/ ١٠٥٠م، وذكر أن له رسالة في السيف والقلم والمفاخرة بينهما. الحميدي، **جذوة**، ص١١٨.

(٢) ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص٢٧٢.

(٣) ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص٢٧٢.

بجواز ذلك لم يستندوا على هذا الحديث بل كانت اجتهادات من قبلهم كمقولة الفقيه الأصيلي السابقة: «عربي ضابط...»[١].

أما بالنسبة لتغير مواقف الفقيه أحمد بن ذكوان حيال المشروع العامري؛ فيبدو أن تغيره بدأ تدريجياً حسب قربه من السلطة العامرية؛ فبعد أن ولي خطة الرد عام ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م خلفا لوالده؛ نراه يتغير تدريجيا مع العامريين خاصة بعدما قربه المنصور منه، وجعل له مكان في قصره، حتى وصل ابن ذكوان إلى منصب قاضي الجماعة أواخر عهد المنصور، وازدادت هذه المكانة أكثر في زمن المظفر حتى علق عياض على تلك المكانة بقوله إنه لم يجر شيء من أمر المملكة إلا عن مشورة ابن ذكوان[٢].

وفي عهد شنجول كانت مكانة القاضي ابن ذكوان قد وصلت إلى درجة عالية من الأهمية، وعليه يمكن أن يكون للقاضي ابن ذكوان حول وثيقة العهد لشنجول وجهة نظر سياسية أكثر منها دينية. بيد أن موقف ابن ذكوان نفسه سيتغير كلياً ضد العامريين ويكون سبباً مهماً في سقوطهم[٣].

وقبل أن نختم موضوع الفتوى يجدر بنا الإشارة إلى حرص العامريين وخصوصا المنصور بن أبي عامر على طريقة اختياره للفقهاء المفتين في العمل الرسمي للدولة، لأنه صاحب رؤية واضحة حول من يعمل تحت المظلة الدينية الرسمية في حكومته؛ لمعرفته بخطورة هذه المنظومة إن صح التعبير في مسألة الإفتاء، التي قد تؤثر في الأصل على القرار السياسي، لذا فاختياره في الغالب لهؤلاء الفقهاء لايكون إلا بعد دراسة ودراية،ربما لأن مسالة الإفتاء ذات خطورة خصوصا على الحكومة القائمة إذا كانت الفتاوى بطريقة أو بأخرى، لا تنسجم مع منهج الحكومة مما قد يسبب لها إشكاليات كثيرة، وهو ما فطن له المنصور؛ لذا كان اختياره للفقهاء أكثر تحفظاً وتروياً في إصدار الأحكام، وهذا ما جعل دائرة المفتين في زمن العامريين قليلة مقارنة بالحكومات التي أعقبتهم، فمثلا حكومة

---

(١) انظر أعلاه؛ ص١٧٢.

(٢) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٤.

(٣) انظر تغير موقف ابن ذكوان أدناه؛ ص٢٣٣.

المستكفي(٤١٤هـ/ ١٠٢٤)[١] لم تراع الفقهاء حقهم،فقد جعلت بعضهم في الوزارة إلى جانب أراذل الناس، وكذلك مبالغته في ترقية أصاغر الطبقة الفقهية لمنزلة الشورى[٢]، فوسم كافتهم بوسم الفتوى، وقد أسرف المستكفي في ذلك حتى بلغ عدد أهل الفتوى في دولته حوالي أربعين، وذلك لم يعهد في الغابرين حسب وصف ابن حيان[٣]. ولا غرو أن لا تستمر دولة بتلك العقلية التي يديرها المستكفي أكثر من سبعة عشر شهراً[٤].

(ب) الخطب :

لم تعد تقتصر منابر المساجد في العهد العامري على خطب الوعظ والتذكير فقط، بل كانت تلك الخطب يتخللها في الكثير من الأحيان قرارات سياسية وعسكرية؛ ففي عام ٣٨٨هـ / ٩٩٨م صدر أمر من المنصور بإعفاء الناس من إجبارهم على الغزو، واسمعهم الخطباء ذلك بعد قراءة خبر إحدى الغزوات التي انتصر فيها العامريون، وجاء في ذلك الخطاب: «بأن من تطوع خيراً، ومن خف إليه، فمبرورٌ ومأجور، ومن تثاقل فمعذور»[٥] ففرح الناس بهذا القرار[٦].

كذلك أعتمد الزعيم العامري منذ عام ٣٧١هـ/ ٩٨١م الدعاء له على المنابر بلقب المنصور بعد الدعاء للخليفة هشام المؤيد بالله،وهو لقب ديني خلافي[٧]، ولم نر أي احتجاج أو ممانعة حول ذلك من أي فقيه أو إمام.

(١) أبو عبدالرحمن؛ محمد بن عبدالرحمن، تولى الأمر وله ثمان وأربعون وقيل إثنتين وخمسين سنة، تلقب بالمستكفي، لم تطل مدته، إذ فر من قرطبة بعد تحرك يحيى بن علي بن حمود نحوه. انظر، الحميدي، **جذوة**، ص٣٦؛ ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص١٣٥-١٣٦؛ ابن عذاري، **البيان**،ج٣، ص١٤٠-١٤١.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق١، ج١، ص٣٣٧، خلاف، **تاريخ القضاء**، ص١١٦.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق١، ج١، ص٣٣٧.

(٤) الحميدي، **جذوة**، ص٣٦.

(٥) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٦٨.

(٦) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٦٨.

(٧) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٧٩.

وفي عام ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م ذكر ابن أبي زرع أنه قريء دخول المظفر عبدالملك لفاس على منبر جامع الزهراء بقرطبة،وعلى منابر قواعد الأندلس كلها شرقاً وغرباً[(١)]. وهذا يدل على حرص العامريين في نشر أخبارهم وانتصاراتهم على كافة الأصعدة،ومحاولة ربط المغرب وأخبارها بشكل مستمر بالأندلس[(٢)].

ويبدو أنه كانت هناك وظيفة متخصصة لقراءة كتب الفتوح،ويظهر ذلك من كلام الفقيه محمد بن عبدالله الجنبي(٣٩٥هـ/ ١٠٠٦م)[(٣)] حينما قال: «ما وليت لبني أمية إلا قراءة كتب الفتوح.. »[(٤)]. و يبدو أنه يُعين عليها فقهاء ذو مواصفات خاصة كفصاحة اللسان وقوة الصوت.

أيضا تولى بعض الفقهاء الصلاة والخطبة في مسجد الزاهرة معقل العامريين؛ متجاهلين الفتاوى التي تمنع التجميع في هذا المسجد؛ كالفقيه محمد بن العطار والفقيه محمد الجالطي.

كذلك نرى اهتمام الزعيم العامري عبدالرحمن (شنجول) بأن ينادى باسمه كولياً للعهد على منابر الأندلس والعدوة[(٥)]، بل طلب مناداته بأمير المؤمنين علانية في بعض المناطق.لكن هذا الأمر لم يحتمل في قرطبة إذ تذمر بعض المصلين وصاح أحدهم في وجه

---

(١) ابن أبي زرع، **الروض**، ص١٠٧.

(٢) ذكر ابن أبي زرع وثيقة عن بناء المظفر لمنبر جامع القرويين الذي بناه من خشب العناب والأبنوس وكتب عليه: «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، وهذا ما أمر بعمله الخليفة المنصور سيف الإسلام عبدالله هشام المؤيد بالله اطال الله بقاءه، وعلى يد حاجبه عبدالملك المظفر بن محمد المنصور بن أبي عامر وفقهم الله تعالى، وذلك في شهر جمادى الآخرة سنة ٣٩٥هـ»؛ ابن أبي زرع، **الروض** ص٥٨-٥٩.

(٣) أبو محمد؛ عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أسد الجنبي، طليطلي، سكن قرطبة. من أهل الفقه والرواية والأدب، قال عنه عياض: «كان ضابطاً متفنناً للرواية، حسن الحديث، فصيح اللسان، حاضر الجواب..». توفي في آخر سنة ٣٩٥هـ/ ١٠٠٦م. عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٧-٦٨٨.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٧-٦٨٨.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٤٦.

الخطيب الجمعة حينما دعا لعبدالرحمن شنجول بولاية العهد بقوله: « آيش هـذا الـدلس يـا شيخ السوء!؟»[(١)]. وما لبثت أن قامت الثورة ضد العامريين بعدها بفترة يسيرة[(٢)].

ثانيا :المظهر السياسي :

(أ) المشاركة السياسية في المحافظة على النظام العامري :

لقد كان العامريون يحكمون الأندلس على الحقيقة لكن دون شرعية تخولهم حكم البلاد بعيداً عن الخلافة الأموية. هنا ربما رأى بعض الفقهاء أن الظروف قد تساعده في طلب المزيد من النفوذ والتدخل في القرار السياسي، حتى وصف أحد الباحثين ذلك بقوله: «هناك بعض الفقهاء غلبت سمتهم السياسية على وظيفتهم الدينية»[(٣)]. وهذا يؤكد عودة نفوذ فئة الفقهاء، ومزاحمتهم لنفوذ السياسيين في الدولة الإسلامية في الأندلس.

والجدير بالملاحظة هو مشاركة بعض الفقهاء الفعالة في إفشال مخططات سياسية أرادت الإطاحة بالعامريين من قبل بعض الوزراء والقادة، ولعل أبرزها تلك التي كان يتزعمها كبير الوزراء في حكومة العامريين عيسى اليحصبي المعروف بالقطاع[(٤)]، والذي حدى بالأخير للتفكير في هذا الأمر أنه كان بينه وبين وقاضي الجماعة أحمد بن ذكوان منافسة على النفوذ والسلطة[(٥)]، هذه المنافسة احتدمت أكثر بعد أن فوض المظفر عبدالملك

---

(١) ابن عذاري، **البيان**،ج٣، ص٥٤.

(٢) للمزيد؛ انظر؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٥٢ وما بعدها.

(٣) خلاف، **تاريخ القضاء**، ص١٠٠.

(٤) عيسى بن سعيد اليحصبي المعروف بابن القطاع، من عرب بني النجار من قوم يعرفون ببني الجزيري من كورة باغة، صحب ابن أبي عامر في شبابه فأصبح من أهم وزرائه، ابن بسام، **الذخيرة**، ج١، ق١، ص١٠٤ ومابعدها؛ ابن الأبار، **أعتاب**، ص١٩٧.

(٥) ذكر عياض أن سبب ذلك هو: «فسخ شراء ضيعة اشتراها عيسى من ولد ابن السليم السفيه فقضى ابن ذكوان بردها إلى السفيه وفسخ البيعة فالتحمت العدواة بينهما وعمل عيسى في طلب ابن ذكوان وجوه الحيلة..». عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٣. والأمر يتجاوز فيما يبدو ضيعة أو أرض، إذ أكثر ما أزعج القطاع عيسى ليس فسخ تلك الضيعة؛إنما نفوذ وسطوة الفقيه ابن ذكوان مما جعل الوزير القطاع يفكر في عمل المكايد لإسقاط هذا الفقيه والتقليل من شأنه.

أمر المملكة لعيسى القطاع فصار الأخير قيم الدولة حسب وصف ابن حيان[١]، وهذه المكانة الكبيرة لعيسي خشي معها الطامعين بالنفوذ والسلطة؛ أن تؤثر على مراكزهم وعلى وضع حكومة العامريين بشكل عام، لذا نجد مشاركة فعالة من قبل القاضي أحمد بن ذكوان في أمور سياسية بحته؛ لوضع حداً لنفوذ الوزير القطاع؛يدعمه في ذلك الأمر الأديب عبدالملك الجزيري[٢]، اللذان قاما باصطناع فتى يدعى طرفه للقضاء على الوزير عيسى القطاع، وفي ذلك علق ابن حيان بقوله: «فحده رجال العامرية -يقصد عيسى- وحملوا طرفه فتى عبدالملك على مناوأته فسمت نفس طرفة لذلك لفضل همة كانت له وحظ وأدب ميزه عن طبقته فاستخلص من أعداء عيسى لُمَةً منهم عبدالملك الجزيري وأبو العباس بن ذكوان»[٣]. ولقد استطاعوا إقناع طرفة هذا، والرفع من معنوياته بتأكيد نجاح هذه التجربة وتشبيهها بتجربة كافور الأسود مولى الإخشيد محمد بن طغج صاحب مصر من المُلك نيابة عن ابن محمد بن طغج، وأنه يفوق كافور بابيضاض النفس والجلد، واكتمال الفضل والمعرفة[٤]. وبذلك استطاع القاضي أبو العباس والجزيري إقناع الفتى طرفة ونجحوا في إبرازه لدى المظفر الذي وثق به وسمت مكانته عنده، وقد استغل طرفة تلك المكانة في زيادة نفوذه وسطوته مستفيداً من مرضِ المظفر الذي أصابه وأبعده مدة عن شؤون الدولة[٥]، فهاب الجند طرفه وخافوا سطوته وطلبوا موافقته[٦]، بل إن

---

(١) ابن بسام، **الذخيرة**، ج٤، ق٧، ص٣٩.

(٢) عبدالملك بن إدريس الجزيزي، وزير من وزراء العامريين، وكاتب من كتابهم، عالم أديب شاعر كثير الشعر، غزير المادة، معدود من أكابر البلغاء، ومن ذوي البديهة في ذلك ، الحميدي، **جذوة**، ص٢٧٢، الضبي، **بغية**، ص٣٤٧-٣٤٨.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ج٤، ق٧، ص٣٩.

(٤) ابن بسام، **الذخيرة**، ج٤، ق٧، ص٣٩.

(٥) ابن عذاري، البيان، ج٣، ص٢٥.

(٦) ابن عذاري، البيان، ج٣، ص٢٥.

ابن عذاري ذكر أن طرفة عطل عيسى وزير الدولة وصار النهي والأمر إليه والقبض والبسط في يديه[١].

ويلاحظ هنا التحول الكبير الذي أصبح عليه حال طرفة، والفضل يعود لوقوف القاضي أبي العباس وصديقه الجزيري؛اللذان قدماه للمظفر حتى سما إلى تلك المنزلة ولا نستبعد أن يكون طرفة هذا أداة لهما.

لكن الأمور تغيرت بعد أن أفاق المظفر من مرضه ذلك بعد أشهر، ورأى أن طرفة نفذ أشياء بغير علمه، وحينما كان المظفر عبدالملك في إحدى غزواته وبرفقته الجزيري والوزير القطاع وجد الأخير فرصة لإنهاء أسطورة طرفة بزيادة الحديث عن الأمور التي عملها طرفة دون علم المظفر؛مستغلا الغضب الذي يحمله المظفر على طرفة، والذي حاول الجزيري بدوره تغطية أخطاء طرفة،وتصحيح الأمر لدى المظفر؛ لكن القطاع نجح في مسعاه، إذ نُفي طرفة إلى الجزائر الشرقية[٢]، بينما كان عقاب الكاتب البليغ عبدالملك الجزيري أعنف وأشد إذ قتل في سجنه بتدبير من القطاع فيما يبدو[٣]، أما القاضي ابن ذكوان فكان أقلهم عقابا إذ اكتفى المظفر بعزله عن قضاء الجماعة، وعزل معه أخاه أبا حاتم عن خطة الرد[٤].

ورغم قضاء الوزير عيسى القطاع على هذا التكتل السياسي الذي كان على رأسه القاضي ابن ذكوان؛ إلا أن الأمور لم تسير في صالحه؛ حيث اتضحت الحاجة الكبيرة للقاضي أبي العباس بن ذكوان والذي لم يستطع الفقيه المعين خلفا له عبدالرحمن بن فطيس أن يملأ مكانه؛ فبعد تسعة أشهر ويومين فقط، عزل هذا الفقيه وأُعيد ابن ذكوان إلى

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٢٥.

(٢) جزر الباليار تسمى و(ميورقة) : جزيرة في البحر الزقاقي، تحدها من الجنوب بجاية ومن الشمال برشلونة، فتحها المسلمون سنة ٢٩٠هـ/ ٩٠٣م. الحميري، **الروض**، ص٥٦٧-٥٦٨.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ج٤، ق٧، ص٤٠.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص ٦٦٤ النباهي، **تاريخ**، ص ٨٥-٨٦.

مكانه، ومعه أخوه أبو حاتم،وبذلك رجع مرة أخرى هذا الفقيه للساحة السياسية بقوة؛ خصوصا بعد توتر العلاقات بين الحاجب المظفر والوزير عيسى القطاع، الذي زاد نفوذه كثيرا لدرجة أنه فكر في قلب نظام الحكم على العامريين، واستبدال الخليفة هشام المؤيد بالله بأمير أموي آخر؛كان يستنجز حوائجه في الدولة بعيسى، فربما وجد فيه عيسى فرصة لينفرد بالحكم باسمه، وقد اختلفت الروايات في تفاصيل كشف تلك المؤامرة والقضاء عليها، وما يهم فيها هو وجود اسم الفقيه أبي حاتم محمد بن ذكوان بشكل متكرر، فبعد أن علم عبدالملك من أحد خواصه بخيوط مؤامرة تدار من خلفه بقيادة وزيره وصاحب أبيه الوزير عيسى القطاع، وذكر بعض المؤرخين موقف المظفر حينما علم بتلك المؤامرة «فأعلم عبد الملك بها لوقته فاشتغل باله وترجح في أمر عيسى وخاف أن السعاية من كيد عدوه إلى أن أنهى إليه صاحب المظالم أبو حاتم بن ذكوان ما أقلقه ولم يرتب به لثقته»[1].

وفي رواية أخرى أن أحد عيون العامريين؛ حينما علم بما اتفق عليه هذا الوزير القطاع مع الأمير الأموي؛ أعلم ابن ذكوان بها فطار إلى عبد الملك بالخبر فبطش عبد الملك بعيسى[2]. ويمكن ملاحظة الدور الكبير للفقيه أبي حاتم محمد بن ذكوان في عملية دعمه للمظفر وتسكين خواطره،وإنفاذ الحكم بحق الوزير القطاع؛بعدما كان متردداً متشككاً، لكن الملاحظ هو ذهاب أحد هؤلاء العيون العامرية تحديداً لصاحب الرد الفقيه أبو حاتم ابن ذكوان؛ إذ أن صاحب هذه الخطة لا يعنى بمثل تلك الأعمال؛ وإذاً لما توجه تحديداً إلى الفقيه أبو حاتم بن ذكوان؟!

لقد ذكر ابن عذاري رواية تختلف قليلاً عن سابقتها في تفاصيلها إلا أنها تتفق معها في جوهرها، إذ ذكر: «أن أبا حاتم لم يشافه المظفر بالقصة وإنما عرض له رجلا يسميه متفقها عدلا فألقى أبو حاتم ما سقط له من تدبير عيسى وكان عند الذلفاء والدة المظفر بمحل عظيم من الثقة يصل إليها من وراء حجاب فلما سمع ذلك من ابن ذكوان قام فوصل إلى

(١) ابن بسام، **الذخيرة**، ج١، ق١، ص١٠٦.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ج١، ق١، ص١٠٦-١٠٧، ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٣٢.

والدة المظفر عبدالملك هامي العبرة فوصف لها الحال فدخلت إلى ابنها فصدقته عن تهمة عيسى وعزمت عليه في قتله فلم يشك في صحة ذلك وخرج لوقته فأمر بقتله»(١).

وبالرغم من الاختلاف البسيط في تفاصيل هذه الرواية عن سابقتها؛ إلا أنها تتفق حول دور أبو حاتم بن ذكوان الكبير في الحادثة، وفي كشفه لتلك المؤامرة وتثبيت رأي المظفر بعدما كان مترددا مرتبكا، أيضا يمكن أن نلاحظ المكانة الكبيرة لأبي حاتم عند الذلفاء أم المظفر، والمعروف أن هذه المرأة كان لها دور مميز في الحياة السياسية العامرية، سواء في عهد المنصور؛ إذ ائتمنها على بعض الأموال الخاصة به(٢)، أو دورها الواضح في دعم الثورة في إسقاط عبدالرحمن (شنجول) (٣)؛ إذ ذكر بعض المؤرخين أنها كانت على علاقة بالثوار بمدهم بالأموال لقتل عبدالرحمن (شنجول) بسبب شكها أنه وراء موت ولدها المظفر(٤).

إذاً عاد مركز ابني ذكوان لسابق عهدهما؛ بل زاد حظوة عند المظفر عبدالملك الذي تغيرت سياسته كليا بعد هذه الحادثة، فقد استيقظ من غفلته وأحكم الأمور بيده مثل والده(٥)، ومع هذه الاستفاقة لم ينس المظفر ابني ذكوان؛ ولا سيما أبو العباس عدو عيسى القطاع حيث ذكر عياض: «بعد مقتل الوزير عيسى واتهامه سمت حاله -يعني أبا العباس- عند المظفر، سيما عند اتهامه وزيره عيسى عدو ابن ذكوان بالقدح في دولته، وبطش المظفر به وقتله إياه، ففرغ مكانه لأبي العباس، واستراح منه»(٦).

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص ٣٢.

(٢) ابن الخطيب، **أعمال**،ج٢، ص٨٢.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص ٣٢؛ رواية عبدالحميد شافع، **المرأة في المجتمع الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط قرطبة**، ط١،(مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٦م)، ص١٢٥-١٢٦.

(٤) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص١٠٩.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٣٦.

(٦) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٨٢.

وبذلك انفرد ابن ذكوان بالنفوذ الأكبر في عهد المظفر[١]، وبالرغم من وفاة الأخير المفاجئة؛ إلا أن مكانة هذا القاضي وأخيه لم تتزعزع لدى العامريين؛ بل زادت في عهد (شنجول) الذي تولى بعد أخيه الحجابة، فقد رفع منزلة القاضي أحمد بن ذكوان وولاه الوزارة مجموعة إلى القضاء[٢]. ويتضح المكانة الكبيرة التي وصل لها ابنا ذكوان في حكومة العامريين لما أبدياه من إخلاص وتفاني في سبيل بقاء العامريين على رأس السلطة كما مر معنا.

(ب) المشاركة في خطط الدولة :

شهدت الحقبة العامرية مشاركة فعالة للكثير من الفقهاء في خطط الدولة خصوصاً في الجانب الإداري والأمني، بيد أنه لا يمكن أن نضع أي فقيه اشترك في أي خطة في الحكومة العامرية أنه موالي أو مؤيد لهم، لكن ذلك قد دعم العامريين بشكل أو بآخر من خلال هذه المشاركة،وهذا ما جعل أكثر الفقهاء المشاركين عرضه للثوار حينما ثاروا على هذه الحكومة .

وعلى النقيض كان هناك فقهاء عدة آثروا عدم المشاركة في أجهزة الحكومة العامرية[٣]، بيد أنه لا يمكن أيضا أن نضع كل فقيه رفض تولي مناصب في هذه الحكومة في دائرة المعارضة.

وسنحاول هنا ذكر الفقهاء الذين تولوا مناصب عدة زمن العامريين، وكان لهم دور فعّال خلال مشاركتهم تلك، ويمكن ملاحظة أن بعض الفقهاء الذين حضروا البيعة أصبحوا ذَوُوا مركز مرموق في الحكومة العامرية؛ بل إن بعضهم ارتقى إلى منصب الوزارة مثل الفقيه أحمد بن عبدالله الحضرمي والقاضي عبدالرحمن بن فطيس والقاضي أحمد بن عبدالله بن ذكوان وغيرهم، وهناك من صار معروفاً في منطقته وصار لأبنائه من

---

(١) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٨٢.

(٢) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٤.

(٣) كابن المكوى الذي رفض القضاء مرتين، عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٣٨.

بعده ملك وسلطان مثل الفقيه إسماعيل بن عباد اللخمي الأشبيلي (ت٤١٠هـ/ ١٠٢٠م)[١] الذي قال عنه ابن بشكوال أنه تقلد أعمالاً مهمة للعامريين[٢].

كذلك منهم من صار يتدخل في بعض الأحيان في أمور سياسية بحته، لا تدخل ضمن أعماله التي كلف بها؛ كموقف الفقيه عبدالله الأصيلي من والي المنصور في سرقسطة[٣]، فقد نقل المنصور الفقيه الأصيلي إلى سرقسطة حيث تولى قضاءها هناك، وهنا بدأ الأصيلي بالتدخل في عمل والي المنصور الذي أزعجه هذا الأمر[٤]. وهذا ما جعل المنصور يتدارك هذا الأمر ويصرف الأصيلي عن قضاء سرقسطة، لكن بطريقة لطيفة كما يفهم من نص عياض بأنه صرفه صرفا جميلا معللا حاجته إليه بقربه بالحضرة[٥].

كذلك يلاحظ مشاركة بعض الفقهاء بفعالية في خطط الدولة كأسرة بني ذكوان[٦]، وقد كانت بداية هذه الأسرة في الحكومة العامرية من خلال مشاركة والدهم عبدالله ابن هرثمة بن ذكوان فقد تولى خطة الرد بعد مقتل عبدالملك البلوطي، لكنه لم يستمر طويلا في منصبه إذ توفي بعدها بقليل سنة ٣٧٠هـ / ٩٨٠م[٧]، وتولى بعده ابنه أحمد الذي كان له شأن عظيم في حكومة العامريين؛ إذ وصل إلى مناصب عليا فيها -كما مر معنا- وقد

---

(١) إسماعيل بن عباد اللخمي الإشبيلي، تولى قضاء إشبيلية، كان صاحب جاه ونفوذ منذ زمن العامريين، توفي عام ٤١٠هـ / ١٠٢٠م، ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص١٦٩-١٧٠؛ النباهي، **تاريخ**، ص٩٤.

(٢) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١ ص١٦٩-١٧٠؛ النباهي، **تاريخ**، ٩٥.

(٣) سرقسطة Zaragoza: تسمى المدينة البيضاء، تقع شرق الأندلس ، لها سور حصين من الحجارة، واسعة الشوارع. الحميري، **الروض**، ص٣١٧.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤ ص٦٤٦.

(٥) عياض، **ترتيب**،ج٤ ص٦٤٦-٦٤٧.

(٦) هذا لا يعني أن جميع هذه الأسرة كانت لها مشاركات في الحكومة العامرية ومؤيده لها؛ إذ كان للفقيه عمر ابن هرثمة شقيق أحمد ومحمد، مشاركة فعالة في حكومة المستعين بالله إذ وزره في دولته، وشاركه في حربه ضد المهدي بعقبة البقر، أنظر؛ المراكشي، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق إحسان عباس، (لبنان: دار الثقافة، د.ت)، السفر الخامس، القسم الثاني، ص٤٤٧-٤٤٨.

(٧) ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٤٠٥.

كانت بداية هذا الفقيه من قضاء فحص البلوط[١] ثم أصبح مشاوراً في الأحكام ثم تولى خطة الرد عام ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م بعد وفاة والده، ومن هنا كانت انطلاقته حيث أصبح ملازماً للمنصور بن أبي عامر، حتى وضع له مكان في قصره بالزاهرة، ثم تولى قضاء قرطبة مع خطبة الصلاة سنة ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م وبعد ذلك تولى الوزارة مجموعة إلى قضاء الجماعة سنة ٣٩٩هـ/ ١٠٠٨م[٢].

هذا بالنسبة لأحمد؛ أما بالنسبة لأخيه أبي حاتم محمد فقد تولى أعمالاً كثيرة للعامريين بعدة كور، وتصرف في الأمانات؛ وأحياناً يخلف أخاه أبا العباس أحمد على قضاء الجماعة في قرطبة، قبل أن يتسلم خطة أحكام المظالم بقرطبة في عهد المظفر[٣]، ويلاحظ تولي هذا الفقيه لخطة قضاء قريش والذي يبدو أنها مخصصه للنظر في قضايا أفراد البيت الأموي؛ ويبدو أن الاختيار لهذا المنصب يكون دقيقاً، لأنه يتعامل صاحبه مباشرة مع أفراد الأسرة الحاكمة وقضاياهم. فلا بد أن يكون الاختيار فيمن يثق فيه العامريون، ويكون موالياً لهم.

كذلك شهدت الفترة العامرية تقلد العديد من الفقهاء الوزارة ومناصب ذات صبغة سياسية ودينية؛ منهم الفقيه محمد بن يحيي بن زكريا المعروف بابن برطال(ت ٣٩٤هـ/ ١٠٠٤م)[٤] الذي تولى قضاء جيان[٥]، ثم أحكام الشرطة قبل أن يتولى قضاء الجماعة

---

(١) فحص البلوط Lospedroches: في الأندلس، بينه وبين قرطبة مرحلتان أو ثلاث، ومن هذا الفحص جبل البرانس، وفيه معدن الزئبق. الحميري، **الروض**، ص٤٣٥-٤٣٦.

(٢) الحميدي، الجذوة، ص١٣٠، عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٣، ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٦٨، النباهي، **تاريخ**، ص٨٥.

(٣) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٧؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٧٣٨.

(٤) أبو عبدالله؛ محمد بن يحيي بن زكريا المعروف بابن برطال خال المنصور بن أبي عامر تولى قضاء جيان أول أيام المؤيد بالله، ثم تولى أحكام الشرطة، ثم قضاء الجماعة والصلاة معاً سنة ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م ثم نقل للوزارة. عياض، **ترتيب**، ج٣، ص٥٦٢

(٥) جيان Jaen: مدينة بالأندلس، على سفح جبل عال، وقصبتها من القصاب الموصوفة بالحصانة، في داخلها عيون وينابيع مطردة. ولكورة جيان أقاليم عدة، وبها أسواق كثيرة، وهي أشبه الكور بكورة البيرة. الحميري، **الروض**، ص١٨٣-١٨٤.

والصلاة معاً بعد القاضي ابن زرب سنة ٣٨١هـ/ ٩٩١م، ثم عزله المنصور عن قضاء الجماعة بعد أن أصيب بالشيخوخة، و ألحقه بالوزارة[١]، ونرى المناصب العديدة التي تولاها هذا الفقيه،ونرى أنه حتى مع عجزه عن العمل يرقى للوزارة تشريفا له، وإن كانت مشاركته هذه لا تقدم ولا تؤخر بحكم الشيخوخة[٢].

كذلك من الفقهاء الذين تولوا مناصب عديدة الفقيه عبدالرحمن بن فطيس الذي تولى خطط عديدة منها خطة المظالم والأحكام لابن أبي عامر، إلى أن وصل إلى قضاء الجماعة مجتمعه إلى خطة الوزارة والصلاة، وهذا الأمر قل ما اجتمع لقاضي قبله بالأندلس حسب وصف النباهي[٣].

وإذا تتبعنا بعض الخطط في الأندلس سنجد أن هناك العديد من الفقهاء تولوا خطط تعتبر ذات صبغة أمنية أكثر منها دينية محضة كخطة أحكام الشرطة[٤]؛ وقد تولى هذه الخطة في زمن العامريين مجموعة كبيرة من الفقهاء، والكثير منهم كانوا يتولون معها عدة خطط[٥]؛ كالفقيه

---

(١) ابن سهل، **الأحكام** ، ص ٥٢٦؛ عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٦٢.

(٢) ذكر ابن حيان سبب آخر لعزل المنصور بن أبي عامر للفقيه ابن برطال؛ إذ يذكر أن الفقيه ابن برطال لم يكن بالمرضي عند الناس فتخوف ابن أبي عامر عند ذلك، فعزله عن القضاء، ونقله إلى خطة الوزارة سنة ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م. ابن سعيد، **المغرب**، ج١،ص٢١٧.

(٣) النباهي، **تاريخ**، ص٨٧.

(٤) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن صاحب الشرطة في المغرب ليس له حكم في شيء وإنما هو منفذ لأحكام القاضي، ويبدو أن أكثر سلطة صاحب الشرطة تنفيذيه،ويؤكد ذلك ابن خلدون بان صاحب الشرطة يقوم باستفتاء الحدود، أي تنفيذ الأحكام التي يصدرها القاضي. ويدل على ذلك تولي هذه الخطة بعض الأدباء و الشعراء. ابن تيمية، تقي الدين أحمد، **الحسبة في الإسلام**، نشرها قصي محب الدين الخطيب، (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٨٧هـ)، ص ٨؛ ابن خلدون، **المقدمة**، ص٢٨٥؛ للمزيد حول هذه الخطة أنظر، الخلف؛ **نظم الحكم**، ج٢، ص٨٥٨ ومابعدها.

(٥) خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٤٩٧.

أحمد بن نصر(ت٣٧٠هـ/ ٩٨٠م)[١] الذي تولاها مع أحكام السوق، والفقيه إبراهيم ابن محمد الحضرمي(ت٣٩٦هـ/ ١٠٠٦م)[٢] صاحب الشرطة والمواريث والصلاة والخطبة بالمسجد الجامع، وكذلك تصرف في الخطط الرفيعة، والفقيه يونس بن عبدالله الصفار الذي تولى أعمالاً كثيرة من القضاء بالكور، وخطة الرد والشرطة والشورى في قرطبة والزهراء والزاهرة، والفقيه محمد بن يحيي بن زكريا المعروف ابن برطال، والفقيه أحمد بن محمد المعافري(ت٣٦٨هـ/ ٩٧٨م)[٣] ، و الفقيه عبدالله بن أحمد الخثعمي (ت ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م)[٤] كذلك الفقيه أميه بن أحمد القرشي(ت ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م)[٥] وغيرهم .

---

(١) أحمد بن نصر بن خالد، تولى إضافة لما ذكر قضاء كورة جيان، وقد كان يتولى تلك الخطط منذ أيام الحكم واستمر حتى توفي سنة ٣٧٠هـ / ٩٨١م، انظر؛ ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١ ص١٠٩.

(٢) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحضرمي المعروف بابن الشرفي، تولي أيضا المواريث والصلاة والخطبة بالمسجد الجامع كذلك تصرف في الخطط الرفيعة توفي سنة ٣٩٦هـ/ ١٠٠٦م، الحميدي، **جذوة**، ص١٤٩؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص١٤٨.

(٣) هو أحمد بن محمد بن يوسف المعافري، من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق سنة ٣٤٢هـ/ ٩٥٢م، فسمع من أحمد بن سلمة الضحاك الهلالي ومن أبي محمد عبدالله بن جعفر بن الورد البغدادي وغيرهما، وعاد في شعبان سنة خمس وأربعين، وأستأدبه أمير المومنين المستنصر بالله لولي عهده المؤيد بالله، توفي في صفر سنة ٣٦٨هـ/ ٩٧٨م، ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٦٢، ذكر عياض أن وفاته سنة ٣٧٢هـ، عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٦٦.

(٤) أبو محمد؛ عبدالله بن أحمد بن حاجب الخثعمي، من أهل قرطبة، سمع من أبي جعفر التميمي ومن أحمد بن ثابت الثعلبي وغيرهم، كان حليماً طاهراً عفيفاً، توفي عام ٣٨٠هـ/ ٩٩١م وهو يومئذ صاحب الشرطة، ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢٨٢-٢٨٣.

(٥) أمية بن أحمد بن حمزة القرشي الأموي، تولى أيضا الأحكام ووجوه الإنفاق في سبيل الأمانات وقبل ذلك شاوره القاضي محمد ابن يبقى بن زرب، توفي سنة ٣٩٣هـ / ١٠٠٣م، ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢٨٢-٢٨٣، عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٥٩.

لم يكن هذا المنصب الوحيد الذي شغله الفقهاء وكان ذو صبغه أمنيه و سياسية في الحكومة العامرية، إذ كانت خطة المدينة تسير على هذا النهج ، ويذكر أحد الباحثين أنه من المحتمل أن صاحب المدينة كان هو صاحب اليد العليا في إدارة المدينة وشرطتها(١) . ويبدو لتقلد ابن أبي عامر قبل توليه الحجابة للمدينة والدور الكبير الذي عمله لاستتباب الأمن والنظام بعدما كانت تكابده قرطبة من أهل الشرور والفسق ما لا يكابد أهل الثغور من العدو(٢)؛ مما أنعكس إيجابيا على شعبيته بين العامة والخاصة.

ويمكن ملاحظة مدى استقلالية صاحبها في تنفيذ قراراته داخل المدينة بدليل ذكر بعض المصادر خوف حاشية السلطان من سياسة الصرامة وسد باب الشفاعات التي انتهجها ابن أبي عامر أبان كان على خطة المدينة(٣).

وعليه؛ فإن هذه الخطة كانت سببا مهما في شهرة ابن أبي عامر، وتمهيدا كبيراً له للطريق إلى الحجابة، ولهذا ذكر ابن خلدون أن هذه الخطة: « كانت ولايتها للأكابر من رجالات الدولة حتى كانت ترشيحا للوزارة والحجابة»(٤).

ويبدو أن تولية الفقيه أحمد بن عبدالله الحضرمي لهذا المنصب لم يكن موفقاً؛ إذ ذكر عياض السيرة السيئة التي انتهجها ذلك الفقيه في إدارته تلك «وتقلد المدينة، وصادر المكوس وارتكب الجرائم وأغرق في ظلم العباد»(٥) . ورغم هذه السمعة السيئة التي كان عليها هذا الفقيه في إدارته للمدينة،إلا أنه لم يقدم أصحاب السلطة سواء الحاجب المصحفي أو ابن أبي عامر حيال ذلك أي تصرف سواء في عزل هذا الفقيه أو تنبيهه لتعديل وتحسين سلوك إدارته، وربما يعود عدم اتخاذ ابن أبي عامر موقفاً صارماً تجاه هذا الفقيه؛ لأنه لم يكن

---

(١) خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٤٤٥ .

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٦ .

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٦٦ .

(٤) ابن خلدون، **المقدمة**، ص٢٨٥ .

(٥) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٨-٦٨٩ .

بعد قد فرض سيطرته وأجندته على السلطة بشكل محكم،وكذلك لأنه لا يريد أن يعكر صفوة علاقته مع بعض الفقهاء؛ وهو بعد بحاجة لهم، وقد استراح من وفاة هذا الفقيه السريعة التي جعلت ابن أبي عامر أكثر دقة فيمن يعينه على خطة مهمة كخطة المدينة؛ ساعده في ذلك تغلل نفوذه أكثر في السلطة وزيادة خبرته في إدارتها، لذا نجده يعيّن في مثل تلك المناصب الهامة رجال يراهم من خاصته وثقاته أو فتيانه الخاصين والذي سيسهل عليه لو رأى أن هؤلاء يسيرون عكس سياسته ومشروعه، أن يعزلهم ويستبدل بهم آخرين، وعلى هذه السياسة سار أبناؤه من بعده، إذ لم يتول خطة المدينة خلال عهدهم أي فقيه.

(جـ) المشاركة في الأعمال العسكرية :

لقد كانت مشاركة الفقهاء واضحة في العمليات العسكرية التي ثابر العامريون عليها منذ توليهم أمور السلطة في الأندلس خصوصاً تلك الموجة للممالك النصرانية في شمال الأندلس؛ وقد كانت هذه المشاركة فعالة؛ سواء من فقهاء كانوا على رأس السلطة والخطط الدينية في حكومة العامريين أو من فقهاء زهاد هجروا الحياة الإدارية والعملية في قرطبة أو غيرها من المدن والكور الأندلسية. وقد استمرت تلك المشاركات من الفقهاء بشكل مستمر حتى نهاية العهد العامري.

وقد سبقت الإشارة إلى أن بداية العامريين الحقيقية وزعيهم محمد ابن أبي عامر هي قيادته لإحدى المعارك ضد القشتاليين،الذين استفادوا من تزعزع الوضع في قرطبة بعد وفاة الخليفة الحكم المستنصر بالله وهاجموا الثغور هناك، وقد تمكن ابن أبي عامر من صدهم واكتسب بذلك شعبية كبيرة وسط قرطبة بل في جميع أنحاء الأندلس، وازدادت غزوات ابن أبي عامر بعد ذلك حتى أصبحت تجرد بشكل دوري[1]، ومن أهم أولويات حكومته، وقد وجد في ذلك التأييد المطلق من بعض الفقهاء وعلى رأسهم قاضي الجماعة أبو العباس أحمد ابن ذكوان الذي كان لا يفارقه في تلك المعارك[2]، تاركا منصبه في قرطبة

(١) راجع غزوات المنصور؛ عند العذري، **ترصيع**، ص٧٤-٨٠؛ مجهول، **ذكر بلاد**، ج١، ص١٨٦-١٩٥.

(٢) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٣.

يشغله أخوه أبو حاتم محمد بن ذكوان نيابة عنه[١]. كذلك مشاركة بعض الفقهاء العاملين في جهاز الدولة في تلك الغزوات كمشاركة الفقيه محمد بن نجاح (ت٣٧٦هـ/ ٩٨٧م)[٢] قاضي طليطلة الذي توفي في إحدى تلك الغزوات[٣]. ولا غرو أن يصل التأييد أيضا لابن أبي عامر في أعماله تلك من فقهاء يعتبرون من الزهاد مثل الفقيه محمد بن طاهر التدميري(ت ٣٧٩هـ / ٩٨٩م)[٤] المعروف بابن الشهيد، الذي هجر قريته وصار يغزو مع المنصور[٥] مواصلا الرباط حتى استشهد في إحدى المعارك سنة ٣٧٨هـ / ٩٨٨م[٦]. بل إن بعضهم جاء مجاهداً من خارج الأندلس؛ كالفقيه أحمد بن حبيب القيرواني، الذي كان من العباد الصلحاء الزهاد، وقد خرج إلى الأندلس غازياً، وسكن الثغر مرابطاً حتى توفي قبل الأربعمائة[٧]، كذلك الفقيه موسى بن يحيى الصديني

---

(١) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٧.

(٢) أبو القاسم؛ محمد بن نجاح بن عبدالرحمن بن علقمة بن منقوس من أهل قرطبة، قال عنه ابن الفرضي: «كان حافظاً للمسائل، عاقداً للشروط وحسن التصرف في العلم، ولي قضاء طليطلة، ولم يزل عليها حتى توفي». وكانت وفاته في غزوة المدائن سنة ٣٧٦هـ/ ٩٨٦م. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٨٩.

(٣) ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢،ص٨٩.

(٤) أبو عبدالله؛ محمد بن طاهر بن محمد بن طاهر القيسي التدميري، يعرف بالشهيد، رحل إلى المشرق فسمع من جماعة من الفقهاء والمحدثين، قال ابن الفرضي عنه: «كان قد تنسك وتخلى عن الدنيا ورفض أهلها وهجر وطنه». كان عظيم القدر بالأندلس و من وجوه أهل كورة تدمير وذوي البيوت الرفيعة. توفي سنة ٣٧٩هـ/ ٩٨٩م عن عمر يناهز الاثنين والأربعين عاماً. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢،ص ٨٨؛ المقري، **نفح**، ج٢، ص٢٣٤-٢٣٥.

(٥) المقري، **نفح**، ج٢، ص٢٣٤

(٦) يختلف المقري في سنة وفاته ويجعلها سنة ٣٧٩ هـ؛ بينما حددها ابن الفرضي بالدقة في ٧ جمادى الأولى سنة ٣٧٨هـ في غزوة استرقة. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٩٠؛ المقري، **نفح**، ج٢، ص٢٣٥.

(٧) ابن الأبار، **التكملة**، ج١، ص١٢٧.

(٣٨٨هـ/ ٩٩٨م)[١] الـذي قـدم مـن فـاس، و شـارك بـشكل شـبه مـستمر في الأعـمال الجهادية في الثغور[٢].

وقد استمر تأييد بعـض الفقهـاء وحـثهم للعـامريين عـلى الاسـتمرار في حركـة الجهـاد حتى بعد وفاة المنصور بن أبي عامر ، ويظهر ذلك جلياً في النصيحة التي قالها أحد الفقهـاء الزهاد حينما وضع يده على يد المظفر ثم قال: «بسطها الله في الجهـاد وأطالهـا بالـصدقة...» ثم تابع وقال: «والله الله في الجهـاد فيـه أعـز الله أبـاك -رحمـة الله عليـه وعليـك - بإصـلاح السبيل؛ فهي أهم ما ترك إليك...»[٣].

وحاول عبدالرحمن (شنجول) السير على نهج سـابقيه، وخـرج في أول غزواتـه يدعمـه قـاضي الجماعـة أحمـد بـن ذكـوان الـذي كـان يـصاحبه في تلـك الغـزوة كـما هـي عادتـه مـع العامريين، وهناك سمع شـنجول بـالثورة عـلى العـامريين في قرطبـة، فرجـع وكـان مهلكـه ونهايته ونهاية العامريين ومشروعهم.

إذاً؛ يلاحظ استمرار دعم الفقهاء للعامريين، وحثهم على الاستمرار في حركة الجهاد، وهي ما جعلت عهدهم مميز من هذه الناحية، حتى تم إسقاط دولتهم وهـم سـائرون عـلى هذا النهج والسياسة.

(د) المشاركة في المجال الدبلوماسي :

لقد كانت مـشاركة الفقهـاء في هـذه الحقبـة مميـزة بحـق؛ إذ لم تكتـف تلـك المـشاركة في المجال الديني والعسكري فحسب؛ بل كان لهم دور فعال في المجال الدبلوماسي إذ ذكرت بعـض المـصادر أن القـاضي محمـد بـن عمـر البكـري[٤] أرسـله المنـصور إلى الملـك غرسـية

(١) أبو هارون؛ موسى بن يحيى الصديني، من أهـل فـاس، قـال عنـه ابـن الفـرضي: «كـان فقيهـاً حافظـاً للمسائل، عالماً بالرأي». توفي في فاس سنة ٣٨٨هـ/ ٩٨٨م. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢،ص١٤٨.

(٢) ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢،ص١٤٨.

(٣) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ٨٥.

(٤) أبو القاسم؛ محمد بن عمرو بن محمد بن أيوب البكري، مـن أهـل لبلـة، وسـكن قرطبـة، هـو وأخـوه أيـوب بـن عمـرو، ائتمنـه المنـصور عـلى بنـاء الثغـور، قـال عنـه ابـن الأبـار : «وكـان يخطـط بـالوزير القاضي». ابن الأبار، **التكملة**، ج١، ص٣٧٤-٣٧٥.

«لاستحلاف الملك غرسية على ما التزمه من شروط؛ وشهد عليه أهل ملته وبطانته بإطلاق أسرى المسلمين؛ فنُفِّذ ذلك واقتضى ما تُوجَّه إليه»(١).

ويلاحظ هنا ثقة المنصور بالفقهاء؛ حتى إنه اتخذ منهم سفراء للممالك المجاورة رغم أن مثل تلك الوظائف كانت تقتصر في الغالب على الشعراء والأدباء أمثال الشاعر والأديب يحيى بن حكم البكري(٢) المعروف بالغزال، الذي عمر طويلا وعاصر خمسة أمراء من بني أمية أولهم عبدالرحمن الداخل،وآخرهم محمد بن عبدالرحمن الحكم وقد اختصه أولئك الأمراء بسفاراتهم إلى أمراء أوربا وملوكها(٣)، ولأن أصحاب هذه المهمة يجب أن تتوفر فيهم النباهة والفطنة وقوة الحجة؛لأنهم يمثلون السلطة في سفارتهم تلك، وتكون اختيارات السلطة لهم لأمور دقيقة ربما يعلن عنها على الملا،أو تكون مخفية بين الحاكم وسفيره. وهذا دليل أيضا على تغلل نفوذ الفقهاء في الحكومة العامرية.

---

(١) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٦٨.

(٢) يحيى بن الحكم البكري الجياني الملقب بالغزال، من بني بكر بن وائل، قال ابن حيان: كان الغزال حكيم الأندلس وشاعرها وعرافها، للمزيد أنظر؛ ابن حيان، **المقتبس**، مكي، الرياض، ص٢٤٣ وما بعدها؛ المقري، **نفح**، ج٢، ص٢٥٤.

(٣) حامد الفلاحي، **التاريخ الأندلسي الميسر**، (الأردن، دار الكتاب الثقافي، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، ج١، ص٧٦.

الفصل الثالث

الفقهـــاء المعارضون

تمهيد

لقد لعب الفقهاء دوراً مؤثراً في المشروع العامري؛ إيجاباً أو سلباً، وهذا يعتمد على موقف كل فقيه تجاه المشروع، وهي مواقف متباينة تختلف من فقيه لآخر؛ وفي هذا الفصل سنحاول معرفة الأسباب والأشكال التي سلكها الفقهاء المعارضون للمشروع العامري، ومدى تأثير كل موقف على المشروع،سواء بالتصدي لمخططاته،أو الحد من نفوذه، أو المشاركة في القضاء عليه.

وقد تعددت تلك الأسباب والطرق من دينية وسياسية واجتماعية وغيرها، ولقد رأى بعض الطامعين في الحكم والسيادة في بعض هؤلاء الفقهاء السند الشرعي والمعنوي لتحقيق مآربه؛ سواء بالإطاحة بالمشروع العامري وحكومته أو الحلول مكانه.

الأسباب الدينية

(أ) التمسك بشرعية الخلافة:

منذ أن دخل المسلمون شبة الجزيرة الأيبيرية سنة ٩٢هـ/ ٧١١م، أصبحت الأندلس تعيش تحت مظلة الخلافة الأموية في دمشق، وبعد ثورة العباسيين على الأمويين و انهيار خلافتهم في المشرق؛ وتساقط ولاياتها بشكل سريع وإعلانها التبعية للخلافة العباسية، ظلت الأندلس بعيدة بمنأى عن الصراع في المشرق إلى حد كبير، وظل الأمر هناك في فوضى سياسية يتنافس فيه بعض زعماء القبائل العربية على الحكم، حتى تمكن الأمير عبدالرحمن (الداخل) بن معاوية من دخول الأندلس، وبسط نفوذه عليها، والاستقلال بها بعد ذلك كإمارة إسلامية مستقلة عن خلافة بني العباس. ولعل من أهم الأمور التي ساعدت ابن معاوية على تسلم مقاليد السلطة في الأندلس هو ذلك التراث السياسي لأسرته الأموية، الذي أضفى على مطالبه في حكم الأندلس صبغة شرعية افتقر إليها منافسوه من المغامرين السياسيين من زعماء القبائل العربية[1]، ولقد اعترف أحدهم بما للأمويين من شرعية سياسية حتى بعد سقوط دولتهم في المشرق الإسلامي سنة ١٣٢هـ/ ٧٤٩م فقال محذراً من السماح لعبدالرحمن بن معاوية بدخول الأندلس: «إنه من قوم لو بال أحدهم في هذه الجزيرة لغرقنا في بوله»[2].

ويبدو أن تحذيره في محله إذ ما أن دخل عبدالرحمن بن معاوية إلى الأندلس حتى التف حوله الكثيرون، واستطاع في مدة قصيرة من بسط نفوذه وسيطرته على الأندلس وإقامة حكم مركزي فرض بموجبه الأمن والاستقرار على البلاد، ثم جعل تداول

---

(١) خالد عبدالكريم البكر "ديوان قريش في الأندلس"، **مجلة العصور**، لندن، المجلد الثالث عشر، ج٢، ٢٠٠٣م، ص٦٣.

(٢) ابن القوطية، محمد بن عمر، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأيباري، ط٢،(بيروت – القاهرة : دار الكتاب اللبناني- دار الكتاب المصري، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م)، ص٤٦-٤٧؛ مجهول؛ **أخبار مجموعة**، ص٧٠؛ البكر، **ديوان قريش**، ص٦٣.

السلطة وراثياً في أسرته، وبذلك تمكن الأمويون من فرض سيطرتهم على حكم الأندلس كعائلة حاكمة تتوارث الحكم، وباعتلاء عرش السلطة عبدالرحمن (الناصر) أحد أحفاد الداخل عام ٣٠٠هـ/ ٩١٣م شهدت فترة حكمه تحولات كبيرة في إدارة الدولة وأنظمتها، ولعل أبرز عمل قام به الناصر إعلان الخلافة الأموية في الأندلس عام ٣١٦هـ / ٩٢٩م وبذلك اتخذت منظومة الحكم الأموي صبغة دينية إضافة إلى شرعيتها السياسية، واستمر حكم الأمويين بشكل مباشر للأندلس حتى وثب على مقاليد الحكم الحجاب العامريين - كما بينا ذلك في موضعه-[١] وعزلوا الخليفة الأموي عن حكم البلاد بشكل مباشر، واستطاعوا تحقيق العديد من مشاريعهم، وكانوا يهدفون بشكل واضح في إزاحة إرث بني أمية السياسي في الأندلس بإسقاطهم عن السلطة، وحلول أسرتهم العامرية مكان أسرة بني أمية في الحكم.

ومع أن العامريين باتوا قريبين من تحقيق مشروعهم إلا أن ثمة عقبات كانت تحول دون تحقيق مشروعهم،لعل أبرزها وجود الخليفة الشرعي على سدة الخلافة، إضافة إلى وجود العديد من أفراد الأسرة الحاكمة، والتي لم يعرف الأندلسيون غيرهم أمراء وخلفاء للأندلس، وهو ما جعل الكثيرون يستغربون هذا الصمت من الأمويين عن الحال التي وصل إليها العامريون من الملك والسلطة، فسرت أبيات من الشعر تبين ما وصل إليه الحال تقول:

فيما أرى عجب لمن يتعجب ... جلَّت مصيبتنا وضاق المذهب
إني لأكذب مُقلتي فيما أرى ... حتى أقول غلطت فيما أحسب
أيكون حياً من أمية واحد ... ويسوس ضخم الملك هذا الأحدب
تمشي عساكرهم حوالي هودج ... أعواده فيهن قردٌ أشهب
أبني أمية أين أقمار الدجى ... منكم وما لوجوهها تتغيب[٢]

---

(١) انظر: أعلاه؛ ص٥٢.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص٢٨١.

أيضاً تَمَيُّز الأمويين بكونهم قرشين وهذا ما يفتقده العامريون، و مسألة النسب مهمة في تسلم مقاليد الخلافة ، لورود نص شرعي يفيد بأن الأئمة من قريش[(١)]، وقد جعله بعض الفقهاء من الشروط الواجبة توفرها في خليفة المسلمين[(٢)]، ولأن هذا الشرط يفتقده العامريون فقد حاولوا إيجاد مسوغ شرعي آخر لتجاوز هذا الشرط، من خلال فتاوى ومواقف بعض الفقهاء المؤيدين لهم كما بينا في ذلك[(٣)]. بل استطاعوا أخذ فتوى شرعية موقعة من الكثير من فقهاء الأندلس وعلى رأسهم قاضي الجماعة أحمد بن ذكوان، تمكنهم من تجاوز هذا الشرط بعدم حصر هذا الأمر في قريش؛ معتمدين على حديث: (**لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق العرب بعصاه**)[(٤)]. وكادوا أن ينجحوا في نقل الخلافة إليهم.

إلا أنه في المقابل وجد العامريون معارضة شديدة من قبل بعض الفقهاء في نقل الخلافة إلى بني عامر وكان سبب معارضتهم افتقاد العامريين للشرعية في الخلافة، وقد كانت معارضة القاضي محمد بن زرب تصب في ذلك الاتجاه، ويتبين ذلك في موقفه حينما

---

(١) ورد هذا الحديث عند الإمام أحمد في أكثر من رواية، فعن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قام على باب البيت ونحن فيه فقال:(**الأئمة من قريش. إن لهم عليكم حقاً..**) ألخ، وفي رواية عن أنس قال: كنا في بيت رجل من الأنصار فجاء النبي ﷺ حتى وقف فأخذ بعضادة الباب فقال:(**الأئمة من قريش، ولهم عليكم حق، ولكم مثل ذلك...**) ألخ، وفي رواية عن أبي بزرة يرفعه إلى النبي ﷺ قال :(**الأئمة من قريش : إذا استرحموا رحموا، وإذا عاهدوا وفوا، وإذا حكموا عدلوا. فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين**). أحمد بن حنبل، **المسند**، شرحه ووضع فهارسه، أحمد بن محمد بن شاكر،(القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٩م)، الحديث الأول، ج٣،ص١٢٩، الحديث الثاني، ج٣، ص١٨٣، الحديث الثالث، ج٤، ص٤٢١. وحول التعليق على هذا الحديث وشرط القرشية؛ انظر ابن خلدون، **المقدمة**، ص٢٢٥-٢٢٧.

(٢) الماوردي، **الأحكام**، ص١٤.

(٣) انظر: أعلاه؛ ص٢٠٠ ومابعدها.

(٤) سبق تخريجه ص١٧١ وما بعدها.

جمعه المنصور مع مجموعة من الفقهاء والوزراء في حوالي سنة ٣٨١هـ/ ٩٩٠م وشاورهم صراحة في أمر نقل الخلافة من البيت الأموي إلى البيت العامري(١)، ولأهمية تلك الحادثة في مشروع العامريين سننقل تفاصيل المحاورة التي دارت بين القاضي ابن زرب وابن أبي عامر كما أوردها ابن حزم خصوصاً أن والد الأخير كان حاضراً لتلك الحادثة بصفته وزيراً في حكومة العامريين وقتئذ، فبعد أن سألهم المنصور عن رأيهم في نقل الخلافة إليه؛ أجاب الفقيه ابن زرب : «وصاحب الأمر ما شأنه؟ فقال له :لا يصلح لهذا، فقال له :يُرى ويجَّرب، فقال له :أفي مسائل الفقه؟ يريد أن يسأله، قال:لا، ولكن في مسائل السياسة وتدبير المملكة، قال:فإن لم يقم، قال: يُنظر في قريش.فأعرض عنه مغضبا»(٢).

يتضح من هذه الرواية أن معارضة القاضي محمد بن زرب تكمن حول نقطتين:الأولى صاحب الشرعية في الخلافة ومدى أهليته للحكم، ثم مسألة النسب ، وهذان الأمران تصادما بشكل كبير مع مشروع العامريين خصوصاً مسألة النسب بل كان من أعظم العقبات في طريق تحقيق أهدافهم ومشروعاتهم، وقد حاول الفقيه الأصيلي تجاوز هذا الأمر حينما سأله ابن أبي عامر عن رأيه في ذلك المجلس نفسه فأجاب الأصيلي بقوله: «عربي ضابط خير من قرشي مضيع»(٣). ويتضح أن الأصيلي لم يحصر الأمر في قبيلة بعينها بل جعل الشرط في كونه عربي، وهو يقصد بذلك ابن أبي عامر المعافري الأصل وبذلك يعطي إشارة واضحة لإجازته للعامريين في نقل الخلافة إليهم،وقد عُرف عن هذا الفقيه ميله للعامريين.

ولعلنا نتساءل –هنا– لما كان ابن زرب حاداً في رفضه تولي العامريين للخلافة؟ إذ كان هناك فقهاء أجازوا هذا الأمر للعامريين من الناحية الشرعية؟ و لما لم نراه بهذه الحده والمعارضة عندما تولى الخلافة هشام بن الحكم؟ وهو صبي صغير لم يبلغ الحلم، وهذا فيه إخلال واضح بشروط عديدة للخلافة ! بل نراه موافقاً على صحة البيعة وكان من ضمن

---

(١) ابن حزم، **نقط**، ص٧٧.

(٢) ابن حزم، **نقط**، ص٧٧.

(٣) ابن حزم، **نقط**، ص٧٧.

الفقهاء الحاضرين للبيعة والمؤيدين لها. وحتى بعد توليه لقضاء الجماعة بعد سنة من حكم الخليفة الجديد لم نر له مواقف واضحة تجاه الخلافة والخليفة بشكل واضح – كما كان موقفه في هذا الاجتماع– رغم أن الزعيم العامري محمد بن أبي عامر لم يتمكن بعد من السيطرة الفعلية على حكم الأندلس، ومع ذلك لم تشر الروايات إلى اعتراض هذا القاضي أو حتى امتعاضه لتولي خلافة المسلمين صبي صغير على الأقل بخلاف القاضي السابق محمد بن السليم الذي كان له مواقف واضحة بهذا الخصوص، ويتضح ذلك مثلاً؛ في موقفه في صلاة الجنازة على الخليفة الحكم (المستنصر بالله) حينما قدموا الخليفة الصغير لإمامة الصلاة على جثمان والده، إذ أظهر انزعاجه بكلمات وصلت لابن أبي عامر والتي لم تعجبه؛ ثم تقدم هذا القاضي الناس وأصبح خلف هشام ،ولعله كان ينوي التقدم عليه أيضا؛ لكنه خشي تفاقم الأمور وقد صرح بذلك بقوله: «لولا أني نويت عقد الصلاة بمقامي هذا لدُفن بغير صلاة– يقصد الحكم– وليست بأشد عقوباته لتقديمه على الأمة صبيا لم يدرك الحلم»[(١)].

هذا الموقف الواضح من القاضي ابن السليم الذي رأى من واجبه أن يمنع أمراً فيه تجاوزٌ لشروط الإمامة الشرعية؛ خصوصا في أمرٍ لا يستدعي اجتهادات فقهيه كإمامة الصلاة، وهذه الحادثة ربما اعتبرها ابن أبي عامر تهديداً مبكراً لطموحاته ومشروعاته، لذا توترت العلاقات بينهما بعد ذلك[(٢)]، وحاول ابن أبي عامر التقليل من شأن ابن السليم ومن أحكامه بل نقضها في بعض المرات[(٣)]، الأمر الذي فطن له ابن السليم، وحاول عدم الاصطدام بالسلطة السياسية،والتقليل من حدة التوتر بينهما؛ مؤثراً عدم الظهور إلى أن وافته المنية بعدها بقليل[(٤)].

(١) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٤٤.

(٢) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٤٨.

(٣) إذ قام ابن أبي عامر بإخراج أحد المسجونين المحكوم عليه بما يوجب القتل؛بعد أن استعطفه بقصيدة طويلة، الحميدي، **جذوة**، ص٣٢٣؛ للمزيد انظر؛ خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٩١.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٤٨.

ليتولى بعده قضاء الجماعة عام ٣٦٧هـ/ ٩٧٨م القاضي محمد بن زرب أي بعد سنة من تولي الخليفة الجديد الخلافة، ومع ذلك لم نجد مواقف واضحة من ابن زرب سواء على شرعية تولي الخلافة لصبيٌ صغير أو على تجاوزات العامريين على حقوق الخليفة، ولم نره يطالب بمقابلة الخليفة واختباره، أو اختيار غيره من القرشيين للخلافة كما كان موقفه في ذلك الاجتماع الصريح والواضح. والملاحظ أنه طالب بذلك في ظل ذروة وصول العامريين لقمة مجدهم وسطوتهم في الحكم، فما الذي جعل القاضي هنا يتأخر في مطالبه تلك؟! وما الذي جعله أكثر ثقة وقوة في موقفه في ذلك الوقت؟!

يبدو أن ذلك يرجع لأسباب سياسية في المقام الأول، إذ كانت هناك أخطار داخلية وخارجية مازالت تهدد الأندلس بعد وفاة الخليفة الحكم (المستنصر بالله) وكان محمد بن أبي عامر يقوم بواجبه باقتدار[1]، كذلك -وهو الأهم- أن مركز الفقهاء في ظل حكومة العامريين قد أصبح قوياً بخلاف تلك الفترة التي كانت تسيطر فيه الطبقة السياسية بشكل كبير على الدولة كاستمرار لوضعهم السابق في دولة الناصر والمستنصر بالله -كما بينا ذلك- حتى أصبح بإمكانهم طرح رؤاهم بشكل أكثر وضوحاً وقوة.

أما بالنسبة لموقف القاضي محمد بن زرب فيبدو أن معارضته-هنا- موجهة ضد ابن أبي عامر، لأنه من يحكم البلاد عملياً وقد أثبت كفاءته وحسن سياسته للدولة، فلِما لم يتجاوز هذا القاضي هذا الشرط مثلما تجاوز هو والكثير من الفقهاء في تلك الفترة شروط عديدة يجب توافرها في الخليفة؟ خصوصاً وجود قاعدة فقهية مالكية تقول؛ من اشتدت وطأته وجبت طاعته[2]، ويبدو أنها هنا تنطبق لحد كبير على ابن أبي عامر، لكن يبدو أن القاضي ابن زرب رأى أن تولي ابن أبي عامر للخلافة وهو خارج النسب القرشي يعتبر

---

(١) حول تلك الأخطار انظر: أعلاه؛ ص١٤٩ وما بعدها.

(٢) الدردير؛ أحمد بن محمد بن أحمد، **الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك**، وبالهامش حاشية الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي، اعتنى به مصطفى كمال وصفي،(مصر: دار المعارف، د.ت)، ج٤، ص٤٢٦؛ عليش؛ محمد بن أحمد بن محمد، **منح الجليل شرح على مختصر خليل**، ضبطه وصححه عبدالجليل السلام، (بيروت: دار الكتيب العلمية، د.ت)،ج٩، ص١٢٥.

سابقة، ربما تكون لها تبعات دينية وسياسية خطيرة؛ إذ ربما يفتح ذلك المجال لنقاش وجدال ديني يمكن أن يحدث بسببه خلافات فقهية ودينية؛ مما يضعف الوحدة المذهبية التي تعيشها البلاد، والأمر الأخطر من ذلك فتح المجال السياسي على مصراعيه للطامعين في الحكم للتنافس بشكل أكبر على الخلافة، مما يصعب معه إغلاق هذا الباب، كذلك ما يمكن أن يحدثه هذا الأمر من ردة فعل معاكسة من الأسرة الأموية نفسها، والذي سيكون قوياً، وهو ما حدث مع عبدالرحمن (شنجول) بعد ذلك، حينما تجرأ على أخذ ولاية العهد، مما دفع الأمويون إلى إسقاط العامريين عن السلطة سنة ٣٩٩هـ/ ١٠٠٩م[1].

نعود لموقف القاضي ابن زرب الذي ربما وجد ابن أبي عامر فيه تهديداً واضحاً لمشروعه، فبادر على الفور بعزله في المجلس نفسه ويتضح ذلك حينما هم الجميع بالخروج فقال ابن أبي عامر: «اخرجوا بين يدي الفقيه»[2]. ولم يقل القاضي وهذا قرار واضح من ابن أبي عامر بعزل ابن زرب من القضاء وهو ما فهمه ابن زرب فرد بثقة: «لا بأس هذا ما لا تقدرون على عزلنا عنه»[3]. يقصد تجريده من لقب الفقيه. ولم يطل الأجل بالقاضي ابن زرب إذ توفي بعد ذلك بأيام يسيرة جداً[4].

ومع أن وفاة ابن زرب ربما فتحت المجال بشكل كبير لابن أبي عامر لطلب الخلافة وربما نيلها، لكننا نجد المنصور بن أبي عامر لا يقدم على هذا الأمر وقد تحدثنا عن الأسباب ذلك وقلنا أنها لاعتبارات دينية واجتماعية أكثر منها سياسية[5].

ومع أن العامريين حاولوا توفير الأجواء المناسبة التي تجعل من الممكن تقبل هذه الأسرة على سدة الحكم بعد الإجراءات السياسية العديدة التي قاموا بها[6]، واتخاذهم

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٥٥.

(٢) ابن حزم، **نقط**، ص٧٧.

(٣) ابن حزم، **نقط**، ص٧٧.

(٤) ابن حزم، **نقط**، ص٧٧.

(٥) انظر: أعلاه؛ ص١٧٢.

(٦) انظر: الجانب السياسي أعلاه؛ ص٥٢ ومابعدها.

ألقاب الخلافة، كالمنصور والمظفر والمأمون؛ تمهيداً لاتخاذ إجراءات أكثر عملية في نقل الخلافة بشكل رسمي، وهو ما قام به الزعيم العامري عبدالرحمن(شنجول) بن أبي عامر حينما استطاع أن يكون ولياً للعهد، متجاوزاً مسألة النسب التي تعيقه من الناحية الشرعية لتولي الخلافة بفتاوى فقهاء آخرين يرون شرعية تولى العامريين للخلافة، وتجاوز مسألة النسب القرشي بعدم حصرها في قريش؛ إلا أنه وجد معارضة شديدة من بعض الفقهاء، بل لم تكن المعارضة في حدود الفتوى والمعارضة السلمية، بل المشاركة الفعالة بالثورة المسلحة ضد العامريين ومع أمير أموي قرشي هو محمد بن هشام بن عبد الجبار الذي تمكن من إسقاط الحكومة العامرية وتشتيت مشروعهم (٣٩٩هـ/ ١٠٠٩م).

ويتبين من ذلك أن المعضلة الحقيقية في طريق العامريين لتحقيق مشروعهم وتولى الخلافة في الأندلس بشكل رسمي وشرعي كانت تتمثل في أن أسرتهم لم يكن لها إرث سياسي يمكن أن يعتمدوا عليه في مطالباتهم في الخلافة، وهو ما عارضهم حولها الكثير من الفقهاء. حتى من فقهاء أتوا بعد سقوط العامريين إذ علق الفقيه ابن حزم على وثيقة العهد العامرية التي تمكن عبدالرحمن شنجول من أخذها من الخليفة هشام و أجازها الكثير من الفقهاء بقوله: «كانت فعلة خارجية»[1].

(ب) التشدد المذهبي :

إن من الضروريات التي حرص العامريون عليها؛ منع أي أفكار،أو رؤى، أو فلسفات، من الممكن أن تتسبب في أي اختلاف أو فرقة،قد تعود على الوضع الأمني والسياسي في الأندلس بما لا يحمد عقباه، لذا يلاحظ حرص العامريين على التمسك بالمذهب المالكي كمذهب رسمي للدولة،حظيَ بعنايتهم واهتمامهم، بخلاف المذاهب الأخرى.

بل لقد وجد بعض أصحاب تلك المذاهب مضايقة ومطاردة ومحاكمة كمذهب ابن مسرة مثلاً؛ خصوصاً بعد تعيين العامريين على قضاء الجماعة القاضي محمد بن يبقى بن زرب؛ الذي عُرف عنه شدته وصرامته على أصحاب المذاهب التي يرى فيها خطراً على

(١) ابن حزم، **نقط**، ص٥٤.

عقائد الناس؛ خاصة أصحاب ابن مسرة، فقد تتبع القاضي ابن زرب أصحاب ابن مسرة وحاكمهم واستتاب من علم أنه يعتقد بذلك المذهب[١]، وقد تاب على يديه منهم جملة، ثم قام ابن زرب بإحراق ما وجد من كتبهم بجانب الجامع الشرقي أمام الحاضرين[٢].

ربما تكون هذه المعاملة المتحيزة -إن جاز التعبير- لأصحاب المذهب المالكي جعلت من فقهاء يتبعون لمذاهب أخرى يرون في ذلك تعدي على حقوقهم، وكبت لأفكارهم ورؤاهم وتضييق لمزاولة عباداتهم؛ لذا حاولوا تغير ذلك النظام ولو بالقوة والدماء، كما حاول فعله فقهاء من المعتزلة[٣]؛ الذين خططوا للثورة على العامريين، وكادت أن تسقط حكومة العامرية وهي بعد في بدايتها، حينما أرادوا تغير الوضع السياسي الحالي، ويتجلى ذلك في حادثة الفقيه عبد الملك بن منذر البلوطي الذي حاول الثورة على العامريين ومعه مجموعة من الفقهاء المعتزلة والملاحظ أن لبعض هؤلاء الفقهاء الثائرين نفوذ واضح في دولة الحكم[٤]، ويبدو أنه أُهمل جانبهم زمن العامريين، لذا فكر البلوطي ومعهم مجموعة من الفقهاء بالثورة على الزعيم العامري محمد بن أبي عامر والخليفة هشام (المؤيد بالله)، وتنصيب خليفة أموي آخر؛ فالثائر الفقيه عبدالملك البلوطي وجماعته كانوا فيما يبدو يقصدون محمد بن أبي عامر لا غيره في تلك الثورة، بدليل التخطيط لها بعد سقوط الحاجب المصحفي بتاريخ قريب، كذلك لم يكن الاعتراض على شرعية البيعة للخليفة الصغير، ولا على طريقة إدارة الدولة باسمه؛ بدليل ترشيحهم لخليفة صغير[٥] لا يباعد هشام المؤيد في السن إذا ما تم مخططهم.

---

(١) النباهي، **تاريخ**، ص٧٨؛ إحسان عباس، **تاريخ الأدب**، ص٥٨.

(٢) النباهي، **تاريخ**، ص٧٨.

(٣) ابن حزم، **طوق**، ص١٠٤.

(٤) كان الخليفة الحكم يثق بالفقيه عبدالملك البلوطي، وقد انتدبه أكثر من مرة لمراقبة العمال على الأقاليم وكذلك أنتدبه مرة للنظر في الكور الغربية ومطالعة رعاياها، والتعرف على أحوالهم والكشف عن سير أعمالهم هناك. للمزيد انظر ابن حيان، **المقتبس**، هواري، ص٧٥، ص٧٨.

(٥) يعرف باسم عبدالرحمن بن عبيدالله بن عبدالرحمن الناصر، ابن حزم، **طوق**، ص ١٠٤؛ دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٠٧.

لكن مخططهم كُشف، وزج بالكثير منهم في السجن[1]، بينما كانت عقوبة الفقيه البلوطي قاسية؛ إذ صُلب بعد مداولات طويلة جرت بين ابن أبي عامر وبعض الفقهاء حول الحكم الصادر بحق هؤلاء الثوار، وخصوصاً الفقيه عبدالملك البلوطي، ويحاول بروفنسال أن يؤكد بأن الحكم الصادر بحق البلوطي هو مجاملة للفقهاء المالكية بقوله: «أراد -أي ابن أبي عامر- أن يقدم كبش فداء من المعتزلة ليحظى برضى فقهاء قرطبة الذين ساروا في الدائرة الضيقة للمالكية التقليدية»[2]. ونعتقد أنه من الصعوبة بمكان قراءة الموقف على تلك الصورة التي أشار إليها بروفنسال، لأن هناك فقهاء مالكية عارضوا صراحة صلب البلوطي مثل الفقيه أحمد ابن عبدالملك الأشبيلي المعروف بابن المكوى الذي رأى أن البلوطي همّ بمعصية ولكنه لم يفعلها، وكذلك تحفظ قاضي الجماعة محمد بن يبقى بن زرب على رأي صلب البلوطي في البداية، إلا أنه وافق في النهاية على ذلك القرار على مضض بعد زجر ابن أبي عامر له[3]، وهو الأمر الذي تندم عليه ابن زرب ندماً كثيراً حتى صار يختم القرآن كل ليلة تكفيراً عن ذنبه حسب وصف إحدى المصادر[4]. وربما كانت هذه الحادثة هي التي جعلت ابن زرب يكون أكثر دقة وصرامة في تعامله مع المخططات العامرية بعد ذلك[5]، مستفيداً من نفوذ الفقهاء المالكية الذي أصبح واضحاً في الدولة زمن العامريين. أما بالنسبة للفقيه ابن المكوى الذي كان من المعارضين على حكم الحرابة على الفقيه البلوطي، فقد ذكر عياض أنه خاف على نفسه، ورجع بعد أن كان معتزلا بسبب اعتراضه وامتعاضه على الحكم الصادر بحق البلوطي و جماعته[6]؛ إذ

---

(١) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٦٣.

(٢) بروفنسال، **تاريخ إسبانيا**، ص٤٥٧.

(٣) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٣١.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٣١.

(٥) انظر: أعلاه، ص٢٠١ وما بعدها.

(٦) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٤٠.

يظهر جلياً أن هؤلاء الفقهاء كانوا حريصين على عدم إراقة دم هذا الفقيه؛ وأن ابن أبي عامر هو الحريص على تنفيذ أقصى العقوبات بحقه وبمن معه؛ لاعتبارات سياسية لا مذهبية، والاستفهام هنا هل لو كان هؤلاء الفقهاء المالكية ينظرون إلى مخالفيهم في المذهب بتلك الصورة العدوانية فعلاً -التي صورها بروفنسال- إذاً لِمَ لم يباركوا الحكم الصادر بحق البلوطي وجماعته؛ ويؤيدونه دون تلك المجادلات الطويلة التي كادت أن تؤدي إلى أمور لا تحمد عقباها بالنسبة لهم؟.

كذلك من المواقف التي ضيق العامريون فيها على فقهاء آخرين يختلفون مع الكثير من الفقهاء المالكية في رؤاهم، وهذا يظهر جلياً في حادثة الفقيه محمد بن موهب القبري، والذي يعتقد بآراء لايوافقه عليها كثيراً من فقهاء المالكية كنبوة النساء مثلاً(١)، وحدثت بينه وبعض الفقهاء -كالأصيلي وابن ذكوان- خلافات فقهية، ورأى المنصور بن أبي عامر نفي الفقيه القبري خارج الأندلس، وحينما عاد هذا الفقيه بعد ذلك إلى الأندلس أعلن صراحة بأمنيته بالإطاحة بالعامريين وتشتيت نظامهم(٢). وهذا يبين حالة الضيق التي أصبح عليها هؤلاء الفقهاء من النظام العامري حتى يتمنون زواله والمشاركة في الإطاحة به.

---

(١) الحميدي، **جذوة**، ص٩٥.

(٢) انظر: أدناه ص٢٣٠.

الأسباب السياسية

(أ) المعارضة السياسية لتولي العامريين للسلطة:

بمجرد موت الخليفة الحكم (المستنصر بالله) ظهرت قوى سياسية تتنافس للظفر بكرسي الرئاسة، كان قطبا تلك القوى يتمثل في تكتلين، الأول يمثله أخو الخليفة الحكم المغيرة ومعه الصقالبة، والآخر يمثله الحاجب المصحفي ومعه ابن أبي عامر؛ وقد رجحت كفة المصحفي وجماعته بسرعة بمقتل الأمير المغيرة ؛ لكن تكتل فريق المصحفي ما لبث أن أنشق على نفسه، وصار تنافس وصراع فيما بينهم، ويرى أحد الباحثين: «أنه أعيدت صياغة التحالفات فيما بين القوى المتصارعة على السلطة فانتظمت القيادات العسكرية بالحضرة والمشيخة من كبار الفقهاء في سلك جعفر بن عثمان المصحفي في حين مالت البيروقراطية والارستقراطية المتبرجزة -حسب وصفه- إلى مهاودة المنصور»[1]. ورغم التحفظ الكبير على هذا التصنيف،إذ أنه ليس من الممكن ضم الفقهاء كطبقة واحدة مع المصحفي وخلو حزب العامريين من الفقهاء، وهذا الأمر على العكس تماما إذ رأينا فقهاء كبار كانوا يميلون إلى جانب العامريين بل فاعلون معهم؛ كابني ذكوان وابن فطيس وأحمد الحضرمي وغيرهم.

هذا الوضع المتأزم في ظل وجود خليفة صغير تتصارع القوى السياسية في الحكم نيابة عنه تحت بوتقة الوصاية عليه،أعطى هذا الجو السياسي حتمية أكبر لتدخل بعض الفقهاء في الشأن السياسي، ومحاولة تلك القوى المتصارعة كسب رضا تلك الطبقة لجانبهم ومن ثم إكساب أعمالهم ومخططاتهم غطاء شرعي في نظر العامة من خلال تواجد تلك الطبقة في صفوف جماعتهم.

وقد توزع هؤلاء الفقهاء بين تلك الجماعات المتصارعة للوصول للسلطة، إلا أن الغلبة كانت لصالح ابن أبي عامر بوقوف فقهاء كبار معه،حتى تمكن زعيمهم ابن أبي عامر من تزعم السلطة السياسية في الأندلس. لكن هذا لا يعنى أن جميع الفقهاء كانوا راضين على

---

(١) الظاهري، **عامة قرطبة**، ص٢٠٣.

جميع السياسات والمشاريع العامرية، إذ نجد فقهاء تصدوا لمشروعات العامريين السياسية بقوة وحزم؛ كموقف الفقيه ابن زرب من مسألة نقل الخلافة إلى العامريين، واعتراضه هنا سياسي بالدرجة الأولى، بدليل أنه طلب تجربة الخليفة لاختباره في الأمور السياسية وليست الدينية(١).

لكن معارضة الفقهاء على بعض السياسات العامرية لم تكن فقط بتلك الصورة الواضحة السلمية، بل كانت هناك محاولات لتغير تلك السلطة، وإسقاطها بقوة السلاح والدم أكثر من مرة، إذ ذكرت بعض المصادر قيام مخطط كبير للإطاحة بالعامريين؛يتزعمه بعض الفقهاء وقضاء قرطبة(٢) على رأسهم صاحب الرد الفقيه عبد الملك البلوطي و الفقيه قاسم الجبيري (ت٣٧١هـ/ ٩٨٢م) (٣) وصاحب الشرطة زياد بن أفلح؛ و الملفت للنظر هنا أن المخططين فيهم من يشغل مناصب حساسة بالحكومة العامرية فمثلا البلوطي صاحب الرد وهي خطة مهمة كما قال عنها ابن خلدون: «نظراً لأهمية هذه المؤسسة ومالها من مردود سياسي على السلطة فقد كان الخلفاء يتولونها بأنفسهم ويعهدون بها إلى من يثقون به من الفقهاء ويرونه أهلاً لها»(٤). أيضا من تلك الخطط المهمة صاحب الشرطة التي كان يتولاها ابن أفلح والذي تراجع أخيرا حينما علم بكشف المؤامرة قبل البدء بملاحقة أفرادها، ولعل منصبه ساعده كصاحب للشرطة في معرفته بتفشي أخبار مخططهم بالثورة على العامريين، ولعل السؤال المهم هنا لماذا هذا التوقيت للثورة أي بعد الإطاحة بالمصحفي والصقالبة وانفراد ابن أبي عامر وحده بالحكم؟! وهل

(١) ابن حزم، **نقط**، ص٧٧.

(٢) ابن حزم، **طوق**، ص١٠٣.

(٣) أبوعبيدالله؛ قاسم بن خلف بن فتح بن عبدالله بن جبير، يعرف بالجبيري، من أهل طرطوشي.ولاه الحكم قضاء بلنسية وطرطوشة. توفي في مطبق الزاهرة سنة ٣٧١هـ/ ٩٨٢م. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٤١٠؛ عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٦٢؛ ابن فرحون، **الديباج**، ج٢، ص١٥١.

(٤) ابن خلدون، **مقدمة**، ص٢٢٢، الكبيسي، **دور الفقهاء**، ص١٨٢.

كان ينظر هذا الفقيه وغيره من الفقهاء الذين ثاروا معه أن البيعة لخليفة لم يبلغ الحلم باطلة تجيز لهم دم هذا الخليفة؟! ولمَ تم ترشيح خليفة صغير مثله؟ إذا كان هذا سبب لبطلان البيعة في نظرهم؟ ولماذا لم يكن الاعتراض حينها وكانت ربما أسهل من القيام بهذا الأمر في هذا التوقيت؟ أم كان للمصحفي دور فيها؟! ثم لمَ هؤلاء الفقهاء الثوار على رأس العمل في الحكومة العامرية ويتقلدون مناصب مهمة؟ أي هل يمكن أن يكونوا استميلوا للثورة؟ وأخيراً هل كانت هذه الثورة ينظر لها من منظور ديني مذهبي؟ أم سياسي بحت؟ أم أنه شيء من هذا وذاك؟

يبدو أنه ليس لدينا إجابات قطعية على تلك الأسئلة، لكنها تظل أسئلة واستفسارات مشروعة، وعلى الأقل يمكننا الإجابة بشكل أوضح على الاستفسار الأخير،إذ أخذنا موقف العامريين والفقهاء الذين حضروا الحكم الصادر بحق الثوار، فقد أخذ البلوطي بجرمه والعمل الذي كان ينوي القيام به، و لم يكن لما يعتقد فيه من مذهب، بدليل الاختلاف الكبير الذي حصل في الحكم الصادر عليه خصوصا موقف القاضي ابن المكوى الواضح صراحة أن هذا الفقيه أقدم على عمل لم يعمله، وسانده بتحفظ قاضي الجماعة محمد بن يبقى بن زرب، إلا أنه تراجع في النهاية بسبب ضغط ابن أبي عامر، وبما أنه صاحب القرار الأخير فكان صلبه من باب سياسي بالدرجة الأولى لا مذهبي[1].

وإن كانت هذه المحاولة الانقلابية التي يقف خلفها فقهاء قد باءت بالفشل، فإن مخططاً آخر لثورة كلل بالنجاح بإسقاط العامريين ، خاصة بعد اختيار توقيت مناسب للثورة؛ بتوفر جو سياسي مضطرب، بوجود شخص ضعيف على رأس السلطة العامرية؛ إذ تولي السلطة عبدالرحمن(شنجول) بن أبي عامر بعد وفاة أخيه عبدالملك(المظفر)، و قد قام محمد (المهدي) بن عبدالجبار بثورته على العامريين والإطاحة بهم دون أن يجد صعوبة في ذلك؛ خصوصاً أن خصمه (شنجول) لم يكن يتمتع بمزايا وصفات أبيه، ولا أخيه المظفر من سياسة ودهاء، مما سهل في نجاح ثورة محمد (المهدي)، والذي استطاع الإطاحة

---

(١) انظر: نقاشنا لهذه المسألة؛ ص٢٠٧-٢٠٨.

بالنظام العامري بمشاركة فعالة من قبل بعض الفقهاء، مثل الفقيه محمد بن عيسى (ت٤٠٠هـ/ ١٠١٠م)[١]، بل أن بعضهم كان من الدعائم الأساسية للثورة كالفقيه الحسن بن الجني(ت٤٠١هـ/ ١٠١١م)[٢] الذي كافأه على ذلك الخليفة الثائر المهدي بتوليته منصب في الوزارة[٣]، وهذا الفقيه بالذات كان الزعيم العامري المنصور يشك في نواياه؛ وربما يفهم ذلك من كلام المنصور عنه بأنه يموت على فتنة[٤].

(ب) السياسة التي انتهجها الحاجب عبد الرحمن (شنجول):

إن السياسة الاستفزازية التي انتهجها الزعيم العامري الجديد (شنجول) تحديداً؛ بعد مرور شهر ونصف الشهر على تَوَلّيه أمور الحجابة،عندما أصر على أخذ وثيقة تجيز له أخذ الخلافة بعد خليفة الأندلس هشام (المؤيد بالله)[٥]، وذلك بإظهار القوة أمام الخليفة العاجز؛ باستدعائه رجاله مستعرضين سلاحهم في الزاهرة[٦]، وحينما تم له ما أراد وأخذت البيعة له بولاية العهد، أمر أن ينادى بذلك على منابر الأندلس والعدوة[٧]، ولم يكتف بذلك بل وصل الأمر به الاستهتار بالخليفة بأن ينادى باسمه هو كأمير للمؤمنين علانياً، وطلب من صاحب شرطته أن يراقب ردة فعل الناس، وهل أحد عارض ذلك الأمر[٨].

(١) محمد بن عيسى المعروف بابن البريلي، حج سنة ٣٨١هـ/ ٩٩١م، لقي مشيخة المصريين واخذ عنهم، كان موصوفاً بالعلم والصلاح والعفة والشجاعة والجهاد بثغره. قتل بعقبة البقر في شوال سنة ٤٠٠هـ/ ١٠١٠م. عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٨؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٧١٥.

(٢) الحسن بن جني بن عبدالملك التجيبي، تقلد المظالم في عهد المهدي، توفي سنة ٤٠١هـ/ ١٠١١م، عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨١.

(٣) عياض، **ترتيب**، ج٤، ٦٨١.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ٦٨١.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٣٨.

(٦) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٣٩.

(٧) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٤٦.

(٨) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٤٩.

إن هذه الحماقة السياسية التي ارتكبها شنجول، جعلت بعض المؤرخين المعاصرين للأحداث ينتقدونه بشدة؛ إذ قال (ابن حيان) معلقاً على فرح (شنجول) وأصحابه بهذا التنازل عن الخلافة: «وغبطوه بأخذها وشد اليد عليها يحسبون بجهلهم أن مرامها سهل المتناول..»[١]. ثم يعود ليتهكم على جرأة (شنجول) بطلب ولاية العهد ويبرر ذلك من جهل شنجول أنه يظن أن الأمر يأتيه بالخؤوله كما سمها (ابن حيان) أي بما أن شنجول والخليفة هشام كليهما أمهما بشكنشية وفي ذلك قال: «حتى استدنى نسبه منه بالخؤوله إذ كانت أمَّاهما بشكنشيتين فقدرها عبدالرحمن بجهلة قرابة سما بها إلى ميراث الخلافة»[٢].

بينما كان تعليق (ابن حزم) أقل قسوة إذ اكتفى بقوله: «كانت فعلة خارجي»[٣]. ويعود ليذكر أنه تسمى بأمير المؤمنين ليوم واحد في غزوته الشتوية ويصف حال (شنجول) عندما سمع ذلك بأنه: «طرق ثيابه طربا، إذ سمع النداء بذلك، ثم بداله، فترك ذلك وما هذا عندي بالفعل الجيد»[٤]. بينما كان تعليق (ابن عذاري) المتأخر عن تلك الفترة أكثر قسوة على (شنجول) بقوله: «وقد تقدم القول في سبب توصل هذا الجاهل بدعوى الخلافة عجرفية من غير تأوُّل ولا أهلية..»[٥].

إذاً إقدام عبدالرحمن(شنجول) على أمر خطير وبطريقة ساذجة؛ حتى علق عليها مؤرخون أتوا بعده بمراحل يصفون فعلته تلك؛بأقبح الصفحات مستنكرين هذا الأمر، فما بال المعاصرين له وخصوصا الفقهاء وعامة الأندلس. إن هذه السياسة الاستفزازية التي لا يوجد ما يبررها لم تكن على أي حال في صالح (شنجول) ولا في صالح العامريين بشكل عام، إذ فقد العامريون الكثير من شعبيتهم وسط العامة بشكل عام، ولدى طبقة

---

(١) ابن عذاري،**البيان**، ج٣، ص٤٣.

(٢)ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٤٢.

(٣) ابن حزم، **نقط**، ص٥٤.

(٤) ابن حزم، **نقط**، ص٧٦.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٤٣.

الفقهاء والمتدينين بشكل خاص، خصوصا بعدما أرتكب هذا الزعيم العامري المزيد من الحماقات وتعينه في مناصب الدولة لأناس غير أكفاء، وصف بعضهم بأنهم كانوا من أراذل الناس[١]، ولعل وصف (ابن عذاري) يبرهن ما وصلت إليه تلك السياسة من سوء حتى ضجر منه الناس،ودعوا الله في الخلاص منه إذ يقول: «فنظر في الأمور نظراً غير سديد وانفق الأموال في غير وجهها،وأعان على الكثير من الناس وبسط يده عليهم وأخذ أموالهم ونسب إليهم أباطيل من القول والفعل حتى قلق الناس به وابغضوه في الله وابتهلوا لله تعالى في الدعاء عليه»[٢].

مثل هذه الأمور كانت كفيلة بتغير نفوس الكثير من الفقهاء على السلطة العامرية التي على رأسها زعيم مستهتر غير مبالي بعظم الأمور التي يديرها، مما أصبح أمر إزالته شي ضروري ومطلب للحفاظ على العباد والبلاد، بل إسقاط حكومته بشكل عام، وتولي حكومة جديدة لحكم البلاد، لذا نجد العديد من الفقهاء شاركوا المهدي في ثورته على العامريين وإسقاطهم وإنهاء دولتهم.

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٤٩.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٣٨.

الأسباب الاجتماعية

(أ) التغيرات الاجتماعية التي أحدثت زمن العامريين:

لم تكن التغيرات التي أحدثها العامريون تشمل النظام السياسي وحده،بل تجاوزت ذلك لتشمل شتى المجالات،الاقتصادية والعسكرية وحتى الاجتماعية، وكان لهذه التغيرات أثر بعيد على ذلك النظام ومشروعه. فالتغيرات الاجتماعية التي أحدثها المنصور بن أبي عامر قد أثرت على التركيب السكاني للأندلس، بدخول عناصر بربرية كثيرة -أبان هذا النظام- مما جعل الطبقة السكانية تختلف كثيراً، بدخول أنماط عرقية مختلفة وغريبة نوعاً ما عن الكثيرين من أهل الأندلس.

ويبدو أن ابن أبي عامر قصد ذلك الأمر؛ إذ رأى في الأسر العربية العريقة المتنفذة في قرطبة عائقاً يقف في سبيل مشاريعه، فرأى أن يعتمد على قوى خارجية يستعين بها على مواجهة خصومه وأعدائه في الداخل، فوجد في بربر المغرب خير من يعينه على مشاريعه إذ استجلب منهم أعداداً كبيرة وكون بهم جيشاً تحت إمرته[(١)]. ويؤكد الأمير البربري عبدالله في مذكراته هذا الأمر بذكره استجلاب العامريين رؤساء البربر وحماتها وأشجاعها من بلغة فروسيته وشهرته[(٢)].

وبالرغم من حرص المنصور على استحضار تلك القبائل المغربية، إلا أنه كان دقيقا فيمن يسمح له بالعبور إليه؛خصوصا رؤوساء تلك القبائل من الذين يملكون شهرة ومكانة وسط قومه، ربما خشي المنصور من منافسة هؤلاء الزعماء له في الأندلس أو التفافهم حوله مما يصعب عليه الخلاص منهم، لذا لم يسمح للأمير البربري زاوي بن زيري الصنهاجي من دخول الأندلس.لكن تلك السياسية لم يتقيد بها خلفه عبدالملك المظفر رغم ما عرف عنه من حرصه الشديد باتباع سياسات والده، ومع ذلك سمح

(١) عبدالجليل عبد الرضا الراشد، "دور البربر في سقوط الدولة الأموية في الأندلس"، **مجلة المؤرخ العربي**، بغداد، المجلد الثالث، العدد الثالث، ١٩٧٥م، ص٨٣.

(٢) ابن زيري، **مذكرات**، ص١٦.

لزيري هذا دخول الأندلس ومنحه الوزارة ويعلق (ابن حيان) بقوله: «وطلب السمعة باستخدام مثله فأدخله بمن معه من أخوته..»(١). وقد بانت مطامعه بعد ذلك حينما استحقر الوزارة وكان مطمعه الإمارة(٢).

هذه الموجات الجديدة والكثيفة من العناصر البربرية الداخلة للأندلس بمساعدة وطلب من العامريين؛ أزعجت وأغضبت بعض طبقات السكان الأصليين،وكانت من ضمن تلك الطبقات طبقة الفقهاء،الذين كرهوا هؤلاء الذين يرونهم دخلاء عليهم،حتى سميت الثورة التي أعقبت سقوط العامريين بالفتنة البربرية، وذكرت بعض المصادر مواقف لبعض الفقهاء ضد هؤلاء الثوار؛ فمثلا ذكر (عياض) أن الفقيه يحيى بن وافد(ت٤٠٤هـ/ ١٠١٤م)(٣) كان من الأشداء على البرابرة(٤).

(ب) التعدي على الأعراف الخاصة بالفقهاء:

لقد كان معروف أن لبس العمائم مختص في الأندلس للفقهاء، وذكرنا خبر الأمر الذي أصدره الحكم بتشديده على أن لا يتعمم من طلاب العلم إلا حين يحفظ مدونة مالك(٥).

ولقد حاول الزعيم العامري (شنجول) الاعتداء على هذا العرف الاجتماعي للفقهاء والذي تميزوا به عن بقية الطبقات.إذ أقدم على أمر تسميه المصادر بخبر التعميم(٦)، ومفاده أن (شنجول) طلب من رجاله طرح قلانسهم الطوال المرقشة الملونة -وكانوا يعتبرونها تيجانهم التي يتباهون بها- إلى لبس العمائم وألزمهم بذلك، ففعلوا مكرهين

---

(١) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٥٩.

(٢) ابن سماك، **الزاهرات**، ص١٢٦-١٢٧.

(٣) أبوبكر؛ يحيي بن عبدالرحمن بن وافد اليحصبي، تقلد الشورى بعهد العامرية، وتقلد الصلاة بالزهراء مدة إلى أن استعفاها، ثم ولي القضاء والخطبة بعد عزل القاضي أحمد بن ذكوان ونكبته في الفتنة ولقب بقاضي القضاة، عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٨، ابن بشكوال، **الصلة**، ج٣،ص٩٥٣-٩٥٤؛ النباهي، **تاريخ**، ص٨٨-٨٩.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٧٠.

(٥) الزهري، **الجعرافيه**، ص٨٨.

(٦) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٤٨.

خوفاً من العقوبة التي وعدهم بها (شنجول) لمن لا يتقيد بهذا الأمر[١]، وقد وصفت تلك المصادر منظر هؤلاء وازدراء الناس لهم ؛ مما جعلهم في أقبح صورة وأصبحوا في الناس فضيحة[٢]؛ لأن تلك العمائم لا تليق إلا بالفقهاء وبمكانتهم وأن ليس من السهل لبس تلك العمائم في قرطبة. لذا رأى الفقهاء في أمر (شنجول) تعدي على حقوقهم وامتهان لكرامتهم بتسويتهم بأي شخص، وتعديه على عرف اختصوا به وحدهم؛ وهو ما رآه أهل قرطبة تعدياً جديداً لحرمة الدين واستهانة بحرماته[٣].

هذا الأمر الخطير زاد من الكراهية لشنجول، خصوصا تجاوزاته على الفقهاء والتقليل من شأنهم، وتركه مجالستهم مما جعله مكروها من قبلهم ومن فئة المحافظين عموماً[٤]. في المقابل خسر بتلك الفعلة بعض رجاله،بوضعهم في هذا الوضع المخزي من جهة، وبدفعهم بترك أشياء كانوا يتباهون بها كالقلانس من جهة أخرى.

ويرى دوزي أن هناك سببا اجتماعياً آخر لكره الفقهاء لشنجول؛ وهو لأنه مولود من أمٍ غير عربية ولقبه هذا تشبيها له بوالد أمه (سانشوSancho)، لذا كان يمقته بعض الفقهاء ويعدونه انتقاصاً وعاراً أن يحكمهم من يحمل تلك الصفات[٥]. وهو رأي مبالغ فيه لأن معظم أمراء وخلفاء الأندلس من أمهات غير عربيات ولم نر كرهاً أو مقتاً من هذا الجانب للفقهاء بمجرد ذلك السبب، ويبدو أن كره هؤلاء الفقهاء والعامة لشنجول من جراء سياساته غير المتزنة التي يشوبها كثيرٌ من الحمق أحيانا، فصار العامريون الذين يرأسهم (شنجول) غير مرغوب بهم مما سهل الثورة عليهم؛ إذ لم يجدوا أي تأييد يذكر مما جعل عملية إزالة حكومتهم تتم بسرعة بمجرد سقوط رأس الحكومة عبدالرحمن (شنجول).

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٤٨.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٤٨.

(٣) دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٦٢.

(٤) نعنعي، **الإسلام في طليطلة**، ص٥٢.

(٥) دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٦.

أسباب أخرى

يبدو أن هناك أسباباً غير واضحة للمعارضة أو عدم الرضا للعامريين من قبل بعض الفقهاء، فقد ذكرت بعض المصادر أن هناك فقهاء استقالوا أو أقيلوا من الحكومة العامرية، لكنها لم تبين أسباباً واضحة من الممكن تصنيفها تحت مسميات محددة؛ إذ لم تذكر تلك المصادر سبب الإقالة أو الاستقالة، رغم الإشارات المقتضبة أحيانا عن عدم رضا العامريين عن أعمال هؤلاء الفقهاء؛كما حصل مع الفقيه أحمد بن علي الباغائي(ت٤١٠هـ / ١٠٢٠م)(١) الذي استأدبه المنصور لابنه عبدالرحمن، ثم عتب عليه، ولا نعرف ما هو الخطأ الذي ارتكبه ذلك الفقيه حتى يتم معاتبته، لكن تعود الرواية لتذكر أن الخليفة هشاماً (المؤيد بالله) في دولته الثانية رقاه إلى خطة الشورى(٢)، وربما يكون لموقفه الأول مع المنصور علاقة بترقيته الأخيرة.

كذلك إبعاد الفقيه أحمد الزبيدي(٣) عن قرطبة دون أسباب واضحة، وهو الذي كان من القلائل الذين يثق بهم المنصور حتى يسمح له بالدخول على الخليفة هشام كما كان يسمح المنصور لوالده محمد الزبيدي، لكن المنصور كما تصف بعض المصادر كان يشك فيه؛ ولا تذكر تلك المصادر أسباباً واضحة لهذا الشك والريبة؛ إنما تذكر أنه سيره إلى العدوة،وهناك قتله اللصوص في بعض تنقلاته(٤)، وربما يكون سبب ذلك أن المنصور لم يثق بأحمد كما كان يثق بوالده، أو ربما سمع منه ما يستوجب الإبعاد؛ خصوصا أنه لم يكتف بعزله بل نفاه إلى خارج الأندلس، وهذا ربما لإطلاعه على ما يدور بالقصر وخباياه،

---

(١) أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عبدالله الرَّبعي الباغائي المقري، مالكي المذهب، قدم الأندلس سنة ٣٧٦هـ / ٩٨٦م، وقُدِّم إلى الإقراء بالمسجد الجامع بقرطبة، توفي سنة ٤١٠هـ / ١٠٢٠م، ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص١٤٢.

(٢) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص١٤٢.

(٣) أبو القاسم، أحمد بن أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، من أهل الأدب والفضل، ولي قضاء اشبيلية بعد أبيه، كان شاعراً. الحميدي، **جذوة**، ص١٠٩؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٦٣-٦٤.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٨٣.

وفضل المنصور إبعاده بعيدا عن أجواء الأندلس. كذلك لحرص المنصور الشديد على عدم اختلاط الخليفة مع بعض الوزراء والفقهاء خوفا على حياة الخليفة من جهة،ولعزله عن المحيط الخارجي وما يدور به من أحداث وما يمكن أن يؤثره فيه أحدهم من جهة أخرى.

كذلك يذكر بعض الباحثين عزل المنصور بن أبي عامر للفقيه محمد بن حارث الخشني (ت٣٦١هـ/ ٩٧١م)(١) بعد وفاة الخليفة الحكم عن الشورى لمولاته لبني أمية(٢)؛ إذ ذكرت حالة تدهور حاله بعد وفاة الخليفة الحكم بان جلس في حانوت لبيع الأدهان فيه. ورغم أن اتفاق هؤلاء الباحثين أن تدهور حالة هذا الفقيه جاءت بعد وفاة الخليفة الحكم المستنصر بالله، إلا أن الملاحظ أن وفاة الأخير كانت سنة ٣٦٦هـ/ ٩٧٦م، بينما كانت وفاة الفقيه محمد الخشني سنة ٣٦١هـ/ ٩٧١م كما ذكر ابن الفرضي المعاصر له(٣)، ويبدو أن أخذ هؤلاء الباحثين بروايات مغربية(٤) بعيدة نوعاً ما عن تلك الأحداث دون تمحيص

---

(١) أبو عبدالله؛ محمد بن حارث بن أسد الخشني، من أهل القيروان، قدم الأندلس حدثاً سنة ٣١٢هـ/ ٩٢٣م كان حافظاً للفقه عالماً بالفتيا حسن القياس، ولي الشورى، كان مقرباً من الخليفة الحكم المستنصر بالله، ألف له كتب كثيرة، توفي سنة ٣٦١هـ/ ٩٧١م؛ ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص١١٤-١١٥؛ الحميدي، **جذوة**، ص٥٩؛ عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٣١؛ ابن فرحون، **الديباج**، ج٢، ص٢١٢-٢١٣.

(٢) بدر، **عصر الخلافة**، ص١٦٧-١٦٨؛ عبدالحميد، **تاريخ التعليم**، ص١٤٧؛ منيرة الشرقي، **علماء الأندلس**، ص٢٦٤.

(٣) ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص١١٥؛ كما ذكر ابن عفيف القرطبي وهو معاصر كذلك للفقيه الخشني أن وفاة الأخير كانت سنة ٣٦٤هـ/ ٩٧٤؛ الدباغ؛ أبو زيد عبدالرحمن الأنصاري المعروف بالدباغ، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، أكمله وعلق عليه أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى التنوخي، تحقيق محمد ماضور،(تونس- مصر : مكتبة العتيقة، مكتبة الخانجي،١٩٧٨م)،ج٣، ص٨٣؛ ويلاحظ أيضا أنه تاريخ يسبق وفاة الخليفة الحكم.

(٤) فمثلا نقل بدر من عياض، ترتيب، ج٤، ص٥٣١؛ ونقل عبدالحميد من ابن فرحون، **الديباج**، ج٢، ص٢١٣؛ بينما نقلت منيرة الشرقي من الدباغ، **معالم**، ج٣، ص٨١-٨٣؛ الجزء الخاص بترجمة الفقيه محمد الخشني كتبه التنوخي.

وتدقيق أدى إلى هذا البس، وكان من الممكن نقل المعلومات من مصادرها الأصلية الأندلسية المعاصرة لتلك الأحداث كابن الفرضي مثلاً،والذي نقل منه مؤرخو المغرب هؤلاء جل معلوماتهم عن الفقيه الخشني؛ إلا أن ابن الفرضي لم يشر إلى جزئية عزل ابن أبي عامر للفقيه الخشني[١]. لأن ابن أبي عامر لم تكن له سلطة في الدولة الأندلسية في تلك الفترة. كما لا يمكن الأخذ بعزل ابن أبي عامر لأي فقيه لمجرد الولاء لبني أمية؟! فمثلا الفقيه محمد بن يوسف الجهني الخطيب المعروف بالقبري[٢]، قد تولى أعمالاً كثيرة للناصر وابنه المستنصر ومع ذلك بقي على مناصبه حتى وفاته زمن المنصور بن أبي عامر سنة ٣٧٢هـ/ ٩٨٢م دون أن تنتقص مكانته أو يعزل من مناصبه.

وإذا كان هناك فقهاء عزلوا من الحكومة العامرية دون أسباب واضحة؛ فإن هناك فقهاء تركوا العمل في الحكومة العامرية، رغم ما حصل لهم من شهرة ومكانة من وراء عملهم السابق في حكومة العامريين كالفقيه مكي بن أبي طالب الذي دخل الأندلس أيام المظفر بن أبي عامر سنة ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م وتنبه لمكانته بعد ذلك ابن ذكوان القاضي، الذي أجلسه بدوره في المسجد الجامع، وهنا علا ذكره ورحل إليه الناس حسب وصف إحدى المصادر[٣]، ثم ولي بعد ذلك الخطبة والصلاة مدة، لكن هذا الفقيه ومن دون أسباب واضحة يترك تلك المناصب ويلزم بيته؛ وتعلل بعض الروايات أنه أقعده الخوف[٤]، ولم تذكر تلك الرواية تفاصيل أكثر، وهل هذا الخوف من الحكومة العامرية نفسها أم من

(١) ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص١١٤-١١٥.

(٢) أبو عبدالله؛ محمد بن يوسف بن سليمان الجهني الخطيب المعروف بالقبري، من أهل قرطبة، أصله من قبرة، ذكر ابن الفرضي أنه كان من أهل قراءة القرآن، اتخذه الناصر إماماً في القصر ثم ولاه الخطبة والصلاة في الزهراء، وولاه قضاء قبرة، ولم يزل كذلك إلى أن مات سنة ٣٧٢هـ/ ٩٨٢م. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٨٦.

(٣) ابن بشكوال، **الصلة**، ج٣، ٩١١.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٧٣٨.

أطراف أخرى؟! لكنه على أي حال يعود للعمل في الحكومات التي أعقبت العامريين ويستمر في أعماله حتى وفاته[١].

ولم يكن هذا الفقيه وحده الذي ترك المناصب التي اشتغل بها للعامريين دون أسباب واضحة؛ فهذا الفقيه سعيد بن أحمد بن حدير(ت ٣٩١هـ / ١٠٠١م)[٢] الذي ولي أحكام الشرطة للعامريين قبل أن يلزم بيته وينقبض عن الخدمة سنة ٣٩١هـ / ١٠٠١م، ولم تذكر تلك المصادر سبب ذلك الانقباض[٣]، وهل كان لموقف ما مع العامريين أو نحوه، على أنه لا ينبغي أن نحمل النص أكثر مما يحتمل بأنها معارضة أو عدم رضى، فربما كان سبب ذلك يرجع لأسباب دينية شخصية ترجع لقناعة الشخص نفسه أو لمرض ألم به؛ لأن وفاته أتت بعد تركه للعمل بقليل. كذلك من الممكن عدم تفصيل ابن الفرضي في هذا الأمر هو معاصرته للعامريين وكان متزامناً مع تأليفه لكتابه هذا[٤]؛ لذا لم تكن لديه حرية أكبر لتفسير ذلك الأمر،وربما جاءت عبارته تلك مقصودة من أن هناك سبباً ما جعل الفقيه يترك الخدمة أو يلزم بالقوة بيته.

---

(١) أُختلف في سنة وفاته؛ فذكر عياض بأن وفاته سنة ٣٥٥هـ/ ٩٦٥ م، وهي سنة متقدمة، بينما أورد ابن أبي الزرع أن وفاته سنة ٤٧٤هـ/ ١٠٨٤م وهي سن متأخرة جداً، والراجح ما ذكره ابن بشكوال، إذ حدد سنة ولادته تحديدا دقيقاً نقلا عن ابن مهدي المقري بأن ولادته سنة ٣٥٥هـ/ ٩٦٥م بالقيروان عند طلوع الشمس أو قبل طلوعها بقليل، بينما يحدد سنة وفاته وقت الضحى يوم الأحد في الثاني من محرم سنة ٤٣٧هـ / ١٠٤٨م وهو ما أثبتناه؛ أنظر؛ أبن أبي زرع، **الروض**، ص ١٦٨؛عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٧٣٨؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج٣، ص٩١٠-٩١١.

(٢) أبو عثمان؛ سعيد بن أحمد بن محمد بن سعيد بن حدير، من أهل بيت و وزارة وجلالة وفضل ، ولي أحكام الشرطة، قال عنه ابن الفرضي: «كان رجلاً فاضلاً صالحاً مُتقشفاً زاهداً». توفي سنة ٣٩١هـ/ ١٠٠١م ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢٠٨.

(٣) ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢٠٨.

(٤) لقد ألف ابن الفرضي كتابه متزامن مع وجود العامريين على رأس السلطة، ويتضح ذلك من خلال كتاباته حينما يأتي على ذكر الخليفة هشام بقوله أطال الله بقاءه والمعروف أن ابن الفرضي توفي أثناء الفتنة البربرية. الحميدي، **جذوة**، ص٢٤٤-٢٤٥.

وكان هناك بعض الفقهاء الذين رفضوا العمل في الحكومة العامرية دون أسباب واضحة؛ كالفقيه حباشة بن حسن اليحصبي(ت٣٧٤هـ/ ٩٨٤م)(١) الذي طلب للإفتاء براتب معين لكنه رفض ذلك حتى توفي(٢). بينما كان هناك فقهاء رفضوا العمل لدى العامريين لكنهم من جهة أخرى تولوا مناصب مهمة في حكومات أعقبت العامري، كالفقيه يحيى بن وافد الذي تولى قضاء الجماعة في حكومة المهدي، وهو الذي كانت له مواقف معارضة من بعض الأعمال العامرية(٣). أيضا الفقيه خلف بن مروان المعروف بالصخري(ت ٤٠١هـ/ ١١٠١م)(٤) الذي استقضاه عبد الملك بن أبي عامر بطليطلة وأعمالها بإرشاد ابن ذكوان إليه وقد كان كارهاً(٥)، لكنه لم يبق في منصبه طويلاً إذ تركه دون أسباب تذكر سوى أنه عدل وعف (٦)، فعاد بعد هذا العفاف إلى الشورى في حكومة المهدي الثائر على العامريين،ولكن هذه المرة في عاصمته قرطبة،وليست طليطلة،ولا ندري هل تقليد المهدي له هذا المنصب لموقفه ذاك أو مواقف أخرى ضد العامريين؟!.

---

(١) أبو محمد، حباشة بن حسن اليحصبي، من أهل القيروان، قدم الأندلس غلاماً، فصحب أبا عبدالله محمد ابن أحمد بن الحراز القروي، وسمع منه ومن محمد بن معاوية بن عبدالرحمن الأموي، تردد على ثغور الأندلس كثيراً، ثم رحل إلى المشرق حاجاً،وعاد بعد ذلك إلى الأندلس فلزم العبادة، ودراسة العلم والجهاد إلى أن توفي. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص١٥٢؛ عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٣٠.

(٢) ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص١٥٣؛ عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٣٠.

(٣) انظر: تفاصيل ذلك؛ ص٢٢٤.

(٤) أبو القاسم؛ خلف بن مروان بن أمية بن حيوة المعروف بالصخري، ينسب إلى صخرة حَيْوة، بلدة بغربي الأندلس، سكن قرطبة، كان من أهل العلم والمعرفة والعفاف، رحل إلى المشرق سنة ٣٧٢هـ/ ٩٨٢م، خرج عن قرطبة بعد وقوع الفتنة، توفي سنة ٤٠١هـ/ ١٠١٠م، ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٢٦٠.

(٥) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٧٤٤.

(٦) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٢٩٦.

كذلك ترك بعض الفقهاء للأندلس ورحلوا عنها دون أسباب واضحة،كما حصل مع الفقيه عبدالله بن الوليد الأنصاري(ت ٤٠٨هـ/ ١٠١٨م)[١] الذي رحل من الأندلس قبل سنة ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م متفقه بالقيروان ثم رحل إلى مكة وأقام بها مدة ثم انتقل إلى مصر، وبعدها إلى بيت المقدس وبها مات.كذلك الفقيه عطية بن سعيد (ت ٤٠٣هـ/ ١٠١٢م)[٢] الذي خرج من الأندلس قبل الأربعمائة بمدة إلى بلاد المشرق ووصل إلى نيسابور وأقام بها، وكان يتقلد مذهب التصوف والتوكل[٣]، وربما كان لمعتقده هذا سبب لرحيله عن الأندلس الذي عُرف تشدد المنصور على أصحاب مثل هذه المعتقدات والمذاهب.

مظاهر المعارضة :

أولاً : المظهر الديني:

(أ) الفتوى :

إذا كان العامريون استفادوا من بعض الفتاوى في تسييسها لصالح تحقيق مشاريعهم؛ فإن هناك فتاوى أخرى كانت سداً منيعاً في طريق مشروعهم، سواء كانت هذه الفتاوى باجتهاد ديني محض؛ أراد به الفقهاء الحرص على تطبيق مقاصد الشرع، أو لمآرب أخرى.

ولعلنا نجد في موقف بعض الفقهاء اختلافات متباينة في مواقفهم من خلال فتواهم؛ كالفقيه ابن ذكوان مثلا الذي كان من الممكن تصنيفه من الفقهاء المعارضين للعامريين من خلال بعض فتاواه المعارضة في بدايتها للمصالح العامرية؛ كالتجميع بالزاهرة مثلا؛ إذ

(١) أبو محمد؛ عبدالله بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري، أندلسي، من أهل قرمونة، فقيه محدث زاهد، سكن مصر وأستطونها ، توفي في رمضان سنة ٤٠٨هـ/ ١٠١٨م؛ الحميدي، **جذوة**، ص٢٥٧؛ الضبي، **بغية**، ص٣٢٦؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٤٢١.

(٢) أبو محمد؛ عطية بن سعيد بن عبدالله بن محمد، أندلسي حافظ، كان يميل إلى الصوفية، رحل في بلاد المشرق وبلغ إلى ما وراء النهر، ثم عاد إلى نيسابور، توفي سنة ٤٠٣هـ/ ١٠١٣م و في رواية أنه توفي في مكة سنة ٤٠٨هـ أو٤٠٩هـ، بينما ذكر ابن بشكوال أنه توفي سنة ٤٠٧هـ؛ انظر الحميدي، **جذوة**، ص٣١٣؛ الضبي، **بغية**، ص٤٠٢-٤٠٣؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٦٥١-٦٥٤.

(٣) الحميدي، **جذوة**، ص٣١٣.

أفتى أبو العباس بن ذكوان بعدم جواز ذلك، رغم أن هناك فقهاء أجازوا ذلك العمل، بيد أن موقف الفقيه ابن ذكوان هذا تغير بعد ذلك، وأفتى بالجواز والمشاركة في الصلاة فيه والتدريس حول جنباته. ثم نجد بعد ذلك تغير كلي في مواقف هذا الفقيه مع العامريين إذ أصبحت فتاواه تسير وفق مصالح العامريين خاصة تلك المتعلقة بوثيقة العهد العامرية التي استند على صحتها من خلال أدلة شرعية في ذلك الأمر[١].

وبخلاف مواقف ابن ذكوان؛ كانت معظم مواقف الفقيه ابن زرب الذي كان صارما في مواقفه، وواضحاً في فتاواه التي تصطدم كثيرا بالمصالح والمشاريع العامرية ؛ خاصة مسألة نقل الخلافة إلى العامريين، والذي أستند بدوره على أدلة شرعية في هذه المسألة. ولا نعرف لما كل هذا التزمت في رأي هذا الفقيه، رغم أن الإمام مالك نفسه والذي يتبعه أغلب فقهاء الأندلس؛ قد أجاز البيعة فيمن تغلب ثم يبايعه الناس راضين -وهو عدل في ذاته- تعد ولايته عنده شرعية لا غبار عليها، ويرى في ذلك صلاحا للمسلمين[٢]. إلا أن القاضي ابن زرب هنا يجتهد في رأيه ويرى عدم شرعية ذلك إلا في قريش؛ رغم مخالفة بعض الفقهاء المالكية له في رأيه مؤكدين جواز نقل الخلافة لابن أبي عامر[٣].

كذلك نجد صرامته وممانعته في التجميع في مسجد الزاهرة؛ وأيده فقهاء كثيرون كالفقيه ابن ذكوان والأصيلي ويحيى بن وافد وأصبغ بن فرج (ت ٣٩٧هـ/ ١٠٠٨)[٤] ويونس بن عبدالله (ابن الصفار) وغيرهم، ولم يشذ عنهم سوى الفقيه محمد بن أحمد بن عبدالله المعروف بابن العطار الذي علل موقفه باتساع البلد وعجز الكثير ممن يسكن هناك

---

(١) راجع تفاصيل ذلك؛ ص١٧٤ ومابعدها.

(٢) للمزيد؛ انظر، أبو زهرة، **تاريخ المذاهب**، ص٤١٢.

(٣) كفتوى الأصيلي انظر: ص١٧١.

(٤) أبو القاسم؛ أصبغ بن الفرج بن فارس الطائي، قرطبي، من كبار علماء قرطبة، كان عالماً بالوثائق، استقضي ببطليوس، اختلف فيسنة وفاته فذكر ابن حيان أنها سنة ٣٩٧هـ/ ١٠٠٧م، بينما ذكر ابن مفرج أنه توفي سنة ٤٠٠هـ/ ١٠١٠م. عياض، **ترتيب**، ج٤،ص٦٥٧؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص١٧٩-١٨٠؛ ابن فرحون، **الديباج**، ج١، ص٣٠٢.

من الوصول إلى الجامع الأول[١]، وبالرغم من أخذ ابن أبي عامر بفتوى ابن العطار، إلا أنه لم يقدم فعلياً على ذلك، إلا بعد وفاة القاضي ابن زرب الذي علل سبب ذلك القاضي (عياض) بأنه استحيى خلاف ابن زرب[٢]. ويبدو عدم إقدام ابن أبي عامر على هذا الأمر في تلك الفترة، أنه في بداية عهده ولا يريد إظهار خلافه واصطدامه مع كبار فقهاء الأندلس، وهو الذي يريد قربهم منه لصالح مشروعه؛ لذا أخر تنفيذ ذلك الأمر حتى سنحت له الفرصة بوفاة قاضي الجماعة محمد بن زرب، إذ أخذ الحاجب العامري بفتوى ابن العطار وحمل غيره على الأخذ بها، ويبدو أن وفاة ابن زرب قد أثرت في قوة مركز بعض الفقهاء؛ بدليل أنه بمجرد موته؛ رجع الكثير منهم عن فتواه السابقة بضغط من ابن أبي عامر كالأصيلي وابن الصفار وغيرهما، إذ صاروا يشهدون الصلاة فيه ويدرسون حوله[٣]. وكذلك لتمركز السلطة أكثر في يد ابن أبي عامر فأصبح أكثر قوة في تنفيذ قراراته ومشروعاته.

ويبدو أن المنصور ابن أبي عامر عرف خطورة منصب قاضي الجماعة من خلال الفتاوى التي يصدرها والتي قد تؤثر على مشروعه؛ لذا رأى أن يعين في هذا المنصب المهم قضاة يثق فيهم كثيراً؛ فعين خاله القاضي محمد بن يحيي المعروف بابن برطال ثم بعده القاضي أبو العباس بن ذكوان الذي أصبح من أشد المؤيدين للعامريين والساعيين لتحقيق مشاريعهم، وفي ذلك يعلق أحد الباحثين على طريقة اختيار المنصور لقضاة الجماعة بعد ابن زرب بقوله: «أراد المنصور أن يتصف قضاة الجماعة في عهده بالولاء له والمرونة السياسية، لا بالعلم والصلابة في العقيدة والمذهب»[٤]. ورغم مبالغة هذا الرأي؛ إذ كيف يصر المنصور على تولية الفقيه ابن المُكوى لقضاء

(١) عياض، **ترتيب**،ج٤، ص٦٥٧.

(٢) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٣٢.

(٣) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٥٨.

(٤) بدر، **عصر الخلافة**، ص٣٩.

الجماعة بعد وفاة ابن زرب والمعروف عن هذا الفقيه حزمه وشدته وصلابته في العقيدة والمذهب، وما عرف عنه من زهد وعدم مداهنة السلطان، وقد عرضها عليه مرتين الأولى بعد وفاة ابن زرب والثانية بعد عزل ابن برطال وقد رفض ابن المكوى ذلك المنصب مرتين[(١)]!.

ويبدو أن المنصور شديد العناية في اختياره لمنصب قاضي الجماعة؛ فإما أن يكون هذا الفقيه مِمّن يثق به من ناحية علمه وصلابته وعدم التأثير فيه كالقاضي ابن زرب أو ابن المُكوى، حتى يضمن عدم تسيسه أو ضمه لأي جماعة، أو قضاة يثق بهم لقربهم منه ولمسايرتهم لمشاريعه كابن برطال وابن ذكوان.

ويعتبر الفقيه ابن المُكوى من أكثر الفقهاء جرأة في مواقفه و فتاواه التي تتعارض في الغالب مع المشروع العامري؛ إذ دائما ما يجتهد برأيه، ويخالف ما يراه أكثر الفقهاء مما يجعله في موقف صدام مع المصالح العامرية؛ كموقفه المعارض لصلب الفقيه ابن البلوطي[(٢)]؛ الذي رأى أنه هم بمعصية ولم يفعلها، مستنداً على حديث الرسول ﷺ: (**أقيلوا عثرات ذوي الهيئات عثراتهم**)[(٣)] ، كذلك حادثة الشبانسي[(٤)] المتهم بالزندقة الذي ذكر بعض المؤرخين حرص المنصور على قتله لولا تدخل ابن المُكوى في ساحة القصاص وإنقاذ

---

(١) عياض، **ترتيب**،ج٤، ص٦٣٨؛ النباهي؛ **تاريخ**، ص١٣.

(٢) ارجع لتفاصيل الحادثة ص٢٠٧.

(٣) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٤٠، ورد هذا الحديث في مسند أحمد، حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا عبد الرحمن، حدثنا عبد الملك بن زيد، عن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: (**أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ إلا الْحُدُودَ**). أحمد، **المسند**، ج٧، ص٢٥٩.

(٤) قاسم بن محمد القرشي المرواني، شاعر، أديب في زمن العامريين،. يختلف الحميدي مع الطرطوشي في لقبه حيث ذكر الحميدي أن اسمه الشبانسي، بينما ذكر الطرطوشي أن لقبه السنبسي؛ توفي سنة ٤٣٠هـ/ ١٠٣٨م. الحميدي، **جذوة**، ص٣٢٣؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٦٨٦؛ الطرطوشي، **سراج**، ص٤٥٨-٤٥٩.

رقبته من القصاص مخالفاً الفقهاء الذين وافقوا على عقوبة قتله[١]، مبيناً أن عدد الشهود الذين اعتمدوا على شهادتهم لا تجيز وحدها تنفيذ تلك العقوبة.

كذلك موقفه في نقل الخلافة للعامريين، فهو لم يعط فتوى واضحة تجيز ذلك العمل رغم موافقة أغلبية الحاضرين لذلك المجلس على ذلك، وعندما طلب ابن أبي عامر رأيه كان ابن المكوى (دبلوماسياً) في رده، إذ ضحك لابن أبي عامر حينما سأله رأيه وقال: «ومثلك يفكر في هذا وأنت الكل وكل شيء بيدك»[٢]. وبهذا خرج ابن المكوى من الاجتماع دون أن يعطي المنصور فتوى واضحة يمكنه الاعتماد عليها في مشروعه.

ورغم وضوح وصرامة مواقف ابن المكوى في الكثير من الأحيان؛ إلا أنه مع ذلك حريص على عدم زيادة الفجوة والجفاء مع الزعيم العامري كما تصف بعض المصادر حينما تكلمت عن موقفه المعارض للحكم الصادر بحق البلوطي وجماعته؛ إذ قالت :إنه خاف على نفسه ورجع بعد أن كان معتزلا بسبب اعتراضه وامتعاضه على ذلك الحكم[٣].

بعد وفاة القاضي ابن زرب حاول المنصور الضغط على الفقهاء المعارضين للتجمع في مسجد الزاهرة، للعدول عن فتواهم السابقة؛ فأصر على موافقة هؤلاء الفقهاء تحديداً، ولم يكتف بذلك بل أصر على تطبيق ذلك عمليا باتخاذهم أئمة فيه؛ وبالرغم من رفض نفر منهم، إلا أن أكثريتهم تراجع عن موقفه السابق وصار يدرس ويشهد الصلاة فيه كابن المكوى والصفار وغيرهم، بيد أن بعض الفقهاء أصر على موقفه؛ كالفقيه ابن وافد

(١) ذكر الطرطوشي أنه رجلا يعرف بقاسم بن محمد السنبسي شهد عليه بالزندقة، مع جماعة من الأدباء من وجوه قرطبة، متهمين بالزندقة مثله وقد حبسهم المنصور، وحينما صدر بحق السنبسي من قبل بعض الفقهاء حكم القصاص، وأيقن الجميع تنفذ الحكم، تدخل هنا القاضي ابن المكوى واستطاع إقناع الفقهاء بعدم شرعية الحكم الصادر بحقه. ويختلف الحميدي مع الطرطوشي في محتوى القصة؛ إذ يؤكد الحميدي حرص ابن أبي عامر على حفظ دمه وسعيه في ذلك، بينما يؤكد الطرطوشي حرص ابن أبي عامر على قتله وتنفيذ حكم القصاص عليه؛ الحميدي، **جذوة**، ٣٢٣؛ الطرطوسي، **سراج**، ص٤٥٨-٤٥٩.

(٢) ابن حزم، **نقط**، ص٧٧.

(٣) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٤٠.

والفقيه أصبغ بن فرج، لذا سخط عليهما الزعيم العامري وعزلهما عن الشورى[١]. ويبدو أن مواقف هذا الفقيه ضد العامريين كان لها أثر في المكانة التي وصل لها في الحكومات التي أعقبت العامريين، إذ تولى القاضي ابن وافد القضاء والخطبة بعد عزل قاضي الجماعة ابن ذكوان ونكبته[٢]. ولقب وقتها ابن وافد بقاضي القضاة[٣].

وحينما حاول العامريون الإقدام على خطوة بالغة الخطورة حيال مشروعاتهم بأخذ وثيقة تجيز لهم تولي الخلافة بعد الخليفة الأموي هشام، قوبل هذا العمل باستهجان وغضب في قرطبة، بل كان محل غضب واستهجان وسخرية أيضا من بعض الفقهاء المعاصرين[٤]. ولم يقف بعض الفقهاء عند حد الاستهجان والمعارضة السلمية، بل أقدم بعض هؤلاء في إسقاط العامريين بشكل فعلي سواء من خلال فتاواهم أو المشاركة العملية في الثورة؛ ويتضح ذلك في موقفهم حينما جمعهم محمد بن هشام ابن عبدالجبار وطلب منهم تحرير عهد بالتنازل ووقعه هشام المؤيد بيده[٥]، فلم نجد أي من هؤلاء المجتمعين يرفض تلك الخطوة، ويمنع جواز هذا العمل، بل ذكر ابن عذاري أن الفقيه ابن المكوى تقدمهم في هذا الأمر[٦]، ولقد رأينا أن هذا الفقيه له مواقف قوية مع حكومة العامريين، إلا أنه هنا سارع لأخذ البيعة لثائر على العامريين؛ وهو أمر يخالفه المذهب المالكي، و الكثير من الفقهاء؛ إذ لا يرون الخروج على الحاكم الظالم بفتنة[٧]؛ بل إن بعض الفقهاء لم يكتف بإصدار فتوى لإسقاط النظام السياسي العامري؛ بل تعدى هذا إلى الموافقة على مصادرة ودائع العامريين[٨].

---

(١) عياض، **ترتيب**، ج٤، ٦٦٨.

(٢) عياض، **ترتيب**، ج٤،ص٦٦٦؛ النباهي، **تاريخ**، ص٨٦.

(٣) عياض، **ترتيب** ، ج٤، ص٦٦٨.

(٤) انظر: أعلاه؛ ص٢١٣.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٦٠؛ دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص ١٦٣.

(٦) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٦٠.

(٧) أبو زهرة، **تاريخ المذاهب**، ص٣٩٥.

(٨) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٣،ج٥، ص٣٨٩؛ منيرة الشرقي، **علماء الأندلس**، ص٢٦٩.

ويبدو أن لمواقف بعض الفقهاء ضد العامريين كانت لها محل تقدير من قبل الخليفة هشام (المؤيد بالله)، الذي شهدت فترته سيطرة عامرية على مقاليد الحكم، إذ ذكر صراحة ابن حيان أن الخليفة هشام ولى الفقيه ابن وافد قضاء الجماعة بسبب مواقف الفقيه ابن وافد مع العامريين التي كانت سبب نزوع نفس هشام إليه وتوليته بعد ابن ذكوان(١).

وقبل الإنتقال إلى نقطة أخرى؛ ينبغي الإشارة إلى رواية ذكرها الطرطوشي مفادها إنه كان هناك مجموعة من الفقهاء منعوا المنصور من أخذ أرض محبسة وأفتوا بأنه لا يجوز أخذها، وأنه بدوره أرسل لهم أحد رجاله وهددهم وأغلظ وأفحش بالقول لهم فرد عليه كبيرهم الفقيه محمد بن إبراهيم بن حيون (ت ٣٠٥هـ/ ٩١٨م)(٢) بقوة؛ مما حدا بالمنصور بالاعتذار والتودد إليهم(٣). والحق؛ أن هذه الحادثة لم تقع في عهد المنصور بن أبي عامر بل في زمن عبدالرحمن الناصر لعدة أسباب؛ أولا :أن الفقيه محمد بن حيون معاصر لعبدالرحمن الناصر وتفصله فترة زمنية طويلة عن عهد المنصور، الأمر الآخر ورود هذه الحادثة في عدة مصادر تؤكد أنها وقعت زمن عبدالرحمن الناصر(٤).

(ب) الخطب :

كان الزعيم العامري المنصور ابن أبي عامر محقاً في عملية التشديد في مسألة المفتين واختياره لشغالين الوظائف الدينية في دولته؛خصوصا المفتين وأئمة المساجد؛ لما لهذه المناصب من حساسية في التأثير على العامة. ومن الممكن استغلالهم من خلال أطراف

---

(١) ابن سعيد، **المغرب**، ج١، ص١٥٦.

(٢) أبو عبدالله؛ محمد بن إبراهيم بن حيون الحجازي، من أهل وادي الحجارة، رحل إلى المشرق مدة خمس عشرة سنة، قال عنه ابن الفرضي: «كان إماما في الحديث عالما به، حافظا لعلله، بصيراً بطرقه..»، وكان شاعرا، توفي في قرطبة سنة ٣٠٥هـ/ ٩١٨م؛ ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٢٨-٢٩؛ الحميدي، **جذوة**، ص٤٨؛ الضبي، **بغية**، ٤٩.

(٣) الطرطوشي، **سراج**، ص١١١-١١٢.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٣٩٩؛ الغرناطي؛ محمد بن عاصم؛ **جنة الرضا في التسليم لما قدر الله وقضى**، تحقيق صلاح جرار،(الأردن : دار البشير، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م)، ج٢، ص٤٢-٤٣.

أخرى، وهذا ما غفل عنه من أتى بعده،خصوصا عبدالرحمن (شنجول) الذي لم يعتن بتوظيف رجاله في مناصبهم وأماكنهم المناسبة، مما جعل فرصة لبعض أئمة المساجد من خلال خطبه ومواعظه في التأثير على الناس؛ حتى أنه لم يكتف بعضهم بذلك بل نرى مشاركتهم الفعالة مع الثوار بالسلاح[١].

وليست الخطب حصراً هنا على أئمة المساجد المعينين من قبل الدولة، بل كان هناك نفر من الفقهاء خارج تلك الدائرة، لكنهم أصبحوا دعاةً للثوار وزعيمهم المهدي بن عبدالجبار كالفقيه الحسن بن جني التجيبي.

كذلك ذكرت بعض المصادر دعاء الفقيه محمد القبري بفناء العامريين جهارا؛ حينما مر أمام قصر الزاهرة فصاح «يا دار فيك من كل دار، فجعل الله منك في كل دار»[٢].

ولمدى ما تأثره الخطب في العامة؛ يبدو أن هذا الأمر جعل الفقيه عبدالله الجنبي الذي كان من أبرز الخطباء في العهد العامري؛ يظهر عدم راضاه عن عمله هذا؛ بعد أن عُزل عنه حيث علق عن ذلك بقوله: «ما وليت لبني أمية إلا قراءة كتب الفتوح وقتاً، وهي أدنى الخطط ولقد أساءني القول عنها أشد مأساة»[٣]. وهو الأمر الذي لم يعجب فيما يبدو المظفر الذي اعتبره تغيراً عليه فأخرجه عن الأندلس[٤].

وعليه؛ يتضح مما سبق أهمية الخطب في التأثير على العامة، ومدى الأنشطة المتنوعة التي مارسها بعض الفقهاء، ومن يحسب على فئة المتدينين،في إشعال الثورة في نفوس مريديهم وزرع البغضاء على العامريين، والمطالبة بالمشاركة في إسقاطهم،حتى آتت تلك السياسة ثمارها، فعمت الثورة أنحاء قرطبة وتمكن الثوار من القضاء على الحكومة العامرية بسهولة.

(١) دوزي، **المسلمون**،ج٢، ص١٦٣.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣،ص٦٥؛ المقري، **نفح**، ج١، ص٥٩٠.

(٣) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٨.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٨.

ثانياً :المظهر السياسي :

(أ) رفض المشاركة في الحكومة العامرية :

يرى بعض الفقهاء أن العمل ذا الصلة بالسلطان قد يؤدي إلى جر الفقيه إلى دائرة التبعية له[١]، فحاول الكثير منهم الابتعاد والانضواء بعيداً عن تلك الدائرة؛وقد حاول ابن أبي عامر مع الكثير منهم كسبه بالعمل معه؛ لما في ذلك من إضفاء المزيد من القيمة والمكانة لحكومته، ولكن بعض الفقهاء الذين يصفهم (خلاف) بالتقليديين لم يستحوذوا على ثقة ابن أبي عامر حسب زعمه بسبب أنهم ينشدون العدل المجرد، والحق لله في الله، بعيداً عن الطموح الشخصي، فانزوى عدد منهم بعيدا عن الحياة العامة، ويذكر من هؤلاء الفقيه محمد بن حارث الخشني (ت٣٦٤هـ/ ٩٧٥م)[٢]. والملاحظ هنا من الباحث؛ ذكر هذا الفقيه في تلك المرحلة،فالمعروف أن الفقيه محمد الخشني توفي قبل تسلم ابن أبي عامر زمام الحجابة ! ثم على أي أساس نعت وصنف هؤلاء بالتقليديين !! خاصة أنه لم يكن هناك تصنيفات كهذه في تلك الفترة.

ظل بعض الفقهاء بعيداً عن دائرة السياسة والعمل الحكومي؛ رغم ما يملكونه من علم كبير ومنزلة عظيمة وسط العامة؛ مثل الفقيه ابن المكوى الذي رفض القضاء للعامريين مرتين[٣]؛ رغم اجتهادهم في ذلك لكسب فقيه كبير مثله للعمل ضمن الطاقم الرسمي لدولتهم، إلا أنه رفض ذلك مرتين على مرحلتين مختلفتين[٤]؛ وقد بقيت مكانته محفوظة لدى العامريين، وطلبت فتواه واستشارته بشكل مستمر للمكانة العلمية الرفيعة التي يتمتع بها، حتى وُصف بأنه مقدماً في الفقه على جميع أهل عصره[٥]، ورغم إكرام العامريين له إلا

---

(١) أحمد بدر، **فقهاء الأندلس**، ص٨١.

(٢) خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٩٦.

(٣) النباهي، **تاريخ**، ص١٣.

(٤) طلب منه ابن أبي عامر تولي قضاء الجماعة بعد وفاة القاضي محمد بن السليم؛ وبعد وفاة القاضي محمد ابن زرب. النباهي، **تاريخ**، ص١٣.

(٥) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٥٤.

أنه لا يُداهن السلطان، وقد تكررت تلك المواقف التي لا يداهن فيها ابن المكوى سلطة العامريين حتى شكلت مواقفه هذه عائقاً للعديد من المخططات العامرية[١].

بيد أن هناك فقهاء اشتغلوا في الحكومة العامرية لبعض الوقت، لكنهم فضلوا بعد ذلك الانضواء بعيداً عن العمل الرسمي دون أسباب واضحة كالفقيه عبدالرحمن بن محمد بن صاعد (ت٣٩٠هـ/ ١٠٠٠م)[٢] الذي ولي قضاء شذونة[٣] ثم استعفا[٤]. كذلك عزل الحاجب عبدالملك (المظفر) بعد عام من توليته للفقيه أحمد بن عبدالله الباجي قضاء أشبيلية، الذي عزت إحدى المصادر سبب ذلك إلى انقباضه عن الدخول في أمور السلطان[٥]. كذلك ما حصل مع الفقيه محمد بن عبدالله الجنبي، الذي ترك قراءة كتب الفتوح بعد فترة بسيطة لأنه فيما يبدو لم يكن راضياً عن عمله كما أشرنا[٦].

(ب) المشاركة في الثورة على العامريين:

لقد تعددت المحاولات الانقلابية على العامريين، وغالباً ما يقف خلفها أو يشكل طرفاً قوياً فيها فقهاء، ففي بداية عهد العامريين كانت محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقف خلفها فقهاء وقضاة في قرطبة كصاحب خطة الرد القاضي عبدالملك بن منذر وصاحب الشرطة زياد بن أفلح، والفقيه قاسم بن خلف الجبيري، الذي كانت له مكانة كبيرة لدى الحكم المستنصر حتى اسكنه الزهراء معه[٧]، وكان هؤلاء الفقهاء يخططون للقضاء على

---

(١) انظر: أعلاه؛ ص٢٢٦-٢٢٧.

(٢) أبو مطرف، عبدالرحمن بن محمد بن صاعد بن وثيق، قدمه ابن زرب للشورى، توفي سنة ٣٩٠هـ/ ١٠٠٠م، الضبي، **بغية**، ص٣٣٠.

(٣) شذونة Sidonia: بالأندلس وهي كورة متصلة بكورة مورور، وهي من الكور المجندة نزلها جند فلسطين من العرب. الحميري، **الروض**، ص٣٣٩.

(٤) الضبي، **بغية**، ص٣٣٠، خلاف، **تاريخ القضاء**، ص٩٢.

(٥) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٤.

(٦) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٧-٦٨٨؛ انظر: أعلاه؛ ص٢٣٠.

(٧) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص ٥٦٣.

العامريين، والقيام على نمط تلك الدولة بأن يوضع على الخلافة طفل صغير، بدلاً من هشام المؤيد ويديرون هم الدولة كما يفعل العامريون كما بينا ذلك. لكن هذا المخطط كشف أمره قبل تنفيذه عملياً،وتفرق المخططون للثورة وأنشق بعضهم على بعض. كزياد ابن أفلح الذي بقي على ولائه للعامريين؛ بل كان من قضاة هؤلاء المنشقين -بعدما كان من المخططين معهم- وقد أظهر أحكاماً قاسية عليهم حتى يظهر ولاء أكثر للعامريين، وبذلك تمت تصفية المخططين للثورة وألقي بعضهم في دهاليز السجون؛ إذ قتل ابن منذر ومعه مجموعة من الثوار وزج بالآخرين في السجن(١).

ولكن المحاولات الانقلابية على العامريين، لم تتوقف عند هذه الحادثة فقد استطاع المهدي بن عبدالجبار بثورته إسقاط الحكومة العامرية، بمشاركة فعالة من بعض الفقهاء كالفقيه الحسن بن حي والفقيه محمد بن عيسى ومبادرة العديد من الفقهاء والزهاد وأئمة المساجد للمشاركة في الحكومة الجديدة(٢). و يلاحظ في تلك الأحداث الحضور البارز من قبل بعض الفقهاء والمشاركة الفعالة في صناعة تلك الأحداث، إلا أنهم لم يقفوا خلف قائد واحد يمثلهم في رأس السلطة السياسية؛ بل نجدهم موزعين خلف أكثر من شخص؛ حتى أن البعض منهم وقف خلف أشخاص لم يكونوا معروفين أو أصحاب بيت خلافة أو ملك أو وجاهة(٣).

بيد أن الملاحظ التغير الكلي لموقف بعض الفقهاء المؤيدين للعامريين والمساهمين بشكل فعال في حكومتهم؛ كقاضي الجماعة أحمد بن ذكوان الذي أصبح من أشد العناصر تأليبا ضد العامريين، فقد كان ابن ذكوان يصحب الزعيم العامري (شنجول) أثناء الثورة عليه، وكانا وقتها في طريقهما إلى طليطلة للقيام بإحدى الغزوات العامرية، وقد كان ابن

---

(١) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٦٣.

(٢) النويري، **نهاية**، ج٢٣، ص٤١٣؛ دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٦٣.

(٣) فمثلا؛ لقد وقف بعض الفقهاء خلف صقلبي يدعى أحمد بن أبي وداعة حينما تولى أمر مدينة قرطبة أثناء الفتنة البربرية، للمزيد انظر؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص١٠٥؛ دوزي، **المسلمون**، ج٢، ص١٨٤.

ذكوان دائماً ما يصحب العامريين في مثل تلك الغزوات. إلا أن الملاحظ التغير الكبير لابن ذكوان على الزعيم العامري عبدالرحمن (شنجول) ومحاولته تحبيط معنويات جنده وإسقاط أمره، إذ نقل ابن عذاري نصاً مهماً على لسان أحد زعماء زناته المرافقين لزعيم العامري ويدعى محمد بن يعلى الزناتي الذي سمع تناقل أخبار مفادها أن القاضي ابن ذكوان يفسق (شنجول) ويحاول منع مشاركة عسكره له في قتال الثوار، ولأهمية النص سنورده كما ذكره (ابن عذاري) على لسان الزعيم الزناتي الذي قال: «بلغنا عن القاضي أبي العباس ابن ذكوان أنه يتبرأ من عبدالرحمن ويفسقه ويكره أمره ويستعظم ما يدعو الناس إليه من قتال جماعة المسلمين بقرطبة ويشفق من إقحام الجيش عليها لاستباحة من فيها وفيهم الصالحون ومن لا ذنب له من الذراري والعيال وينبس من ذلك بالكلمة بعد الكلمة وهو مع عبدالرحمن تحت القبة»[1].

ولغرابة موقف ابن ذكوان هذا من العامريين عموماً، وهو الذي عرف عنه أنه من أبرز رجالاتهم،لم يصدق الزعيم الزناتي هذا الكلام الذي نقل له على لسان القاضي ابن ذكوان وهم مازالوا في معسكرهم، فبادر هذا الزعيم لمقابلة ابن ذكوان للسماع منه شخصياً عن موقفه «فأردت أن أتعَّرف ما عنده فخلوت به فبدأني وقال لي ماعندك في هذا الأمر العظيم الذي دهانا فقلت له لست أجاوبك إلا أن تطيب نفسي بيمينك وتخبرني برأيك فلا أكتمك ما عندي فقد باح الخفاء وخلا بي وحلف لي واستنجزني فقلت له لست والله أقاتل عنه أنا ولا أحد من زناته البتَّة فرأيته قد تهلل لهذا وقويت نفسه وقال لي قد بلغني ذلك وهو الرأي»[2]. ويتضح من الرواية أن الزعيم الزناتي مازال متشككا في موقف القاضي ابن ذكوان ضد العامريين للحظات الأخيرة قبل أن يقابل ابن ذكوان ويطلب منه اليمين المغلظ ليبوح لابن ذكوان ما في صدره وصدر أصحابه. والملاحظ رغم انتشار خبر ابن

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٦٧.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٦٧-٦٨.

ذكوان هذا؛ إلا أنه فيما يبدو لم يصل لشنجول بدليل إرسال الأخير القاضي ابن ذكوان إلى قرطبة ليتوسط له عند المهدي ويطلب له الأمان، وظل شنجول ينتظر خارج قرطبة مع نفر يسير من أهله وأصدقائه، إلا أن أمله خاب حينما كان القاضي ابن ذكوان أشد الناس عليه عند ابن عبدالجبار !![(١)]. ولا ندري سر هذا العداء الكبير لابن ذكوان لعبدالرحمن (شنجول) حتى يعمد لتصفيته بدل من محاولة حفظ دمه والمساهمة في الصلح. وإذا كان ابن ذكوان غير راضٍ عن أعمال (شنجول) لما لم يعتزل العمل معه أو حتى إظهار ذلك الإنكار !! إذ كان ابن ذكوان يتمتع بنفوذ كبير في حكومة (شنجول) وهذا ما جعل الأخير يتأمل فيه ويثق به. وربما كان لموقف ابن ذكوان هذا من الأسباب المهمة في جعل ابن عبدالجبار يثق فيه ويبقيه في منصبه قاضياً للجماعة[(٢)].

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٧١.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٥٠-٥١.

الفصل الرابع

نتائج سقوط المشروع العامري

ويشمل:

تمهيد.

أولاً: إزدواجية السلطة.

ثانياً: ضياع هيبة الخلافة.

ثالثاً: الفراغ السياسي.

رابعاً: الصراع العرقي بين فئات المجتمع.

خامساً: ازدياد نفوذ الفقهاء المالكية.

سادساً: ضعف الأمراء الأمويين.

سابعاً: التدخلات الخارجية.

ثامناً: التدهور الاقتصادي.

تمهيد

جاء المشروع السياسي للعامريين مشبعاً بالطموح بدرجة قد لا نجد لها نظائر مماثلة في التاريخ الإسلامي عامة، ولقد جاء متعدداً في جوانبه ليشمل مختلف فعاليات الحياة السياسية والاجتماعية، فكان من المتوقع -وقد تضخم هذا المشروع- أن يترتب على سقوطه نتائج كبيرة تتناسب مع ثقله النوعي. وقد سقط هذا المشروع العامري بمجرد مقتل الحاجب عبدالرحمن شنجول (٣٩٩هـ/ ١٠٠٩م) إذ سقطت الحكومة العامرية، وتشتت مشروعها، وتفرق مع تفرق الجماعة في الأندلس؛ إلى كتل وسياسات متعددة انتهت في النهاية إلى إعلان سقوط الخلافة الأموية في الأندلس[(١)].

وفي هذا الفصل سنحاول دراسة النتائج التي خلفها سقوط المشروع العامري على الحياة الأندلسية ومدى تأثيره على الوضع السياسي والاجتماعي في الأندلس.

(١) أعلن إزالة الخلافة الأموية في الثاني عشر من ذي الحجة سنة ٤٢٢هـ الموافق ٣٠ نوفمبر ١٠٣١م، ابن بسام، **الذخيرة**، ق١،ج٢،ص٤٦١؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص١٨٥.

أولاً: ازدواجية السلطة

لم يتمكن العامريون -كما مر معنا- من إيجاد آلية سياسية تساعدهم في إدارة البلاد بعيداً عن فلك الخلافة الأموية؛ وقد كانت هناك محاولات عامرية لوضع تلك الآلية[(١)]؛ لكن واجهتهم مشكلات سياسية واجتماعية وحتى شرعية في سبيل ذلك، أدى في النهاية إلى سقوط النظام العامري. والحق؛ إن إشكالية تداول السلطة في الدولة الإسلامية لم يكن شأناً عامرياً فحسب؛ بل كانت له جذور تاريخية عميقة ترجع لفترة قديمة في تاريخ الإسلام زمن وفاة الرسول ﷺ، والاختلاف الكبير الذي حصل في سقيفة بني ساعدة[(٢)] لوضع آلية لانتخاب خليفة جديد للدولة الإسلامية، وبالرغم من انتخاب أبي بكر الصديق خليفة للمسلمين إلا أن مشكلة آلية تداول السلطة ظلت قائمة في فترة الخلافة الراشدة إلى أن جعل معاوية بن أبي سفيان وراثة الحكم نظاماً سارت عليه الأسر الحاكمة في كل دولة جاءت بعد ذلك دون وضع ضوابط له مما أثار مشاكل متعددة ومختلفة في كل دولة، علاوة على أن الثورات الناجحة اُتخذت وسيلة للوصول إلى الحكم في تداول الحكم من أسرة حاكمة إلى أخرى.

وبالرغم من وصول العامريين إلى السلطة بدون ثورة، إلا أنهم استبدوا بالسلطة دون الخليفة الشرعي للأندلس هشام (المؤيد بالله)، وبذلك ظهرت في الأندلس لأول مرة دولة سلطوية مستبدة تحكم نيابة عن الخليفة أو في الحقيقة باسمه، مما خلق نوعاً من ازدواجية في السلطة، هذه الظاهرة الجديدة في الأندلس كان على الفقهاء أن يتعاملوا معها من الناحية الشرعية؛ بما أنهم المناطون باستنباط الأحكام والتعامل مع الوقائع الجديدة، إلا

---

(١) انظر: لتلك الإجراءات؛ ص٥٢ ومابعدها.

(٢) حول السقيفة انظر؛ الدينوري، عبدالله بن مسلم، **الأمامة والسياسية**، علق عليه خيري سعيد،(مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت)، ص١٤ ومابعدها؛ ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، **العواصم من القواسم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ**، تحقيق محب الدين بن الخطيب،(بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)، ص٥٤ ومابعدها.

أننا نجد اجتهادهم يصب في مصلحة العامريين سواء بقصد أو بدون قصد، مما سهل على العامريين الوصول للسلطة، فقد اقروا بصحة بيعة الصبي هشام، وأعطوا العامريين مشروعية تولي شؤون البلاد نيابة عن الخليفة الأموي.

ورغم إظهار الزعيم العامري محمد بن أبي عامر كفاءة كبيرة في إدارة البلاد وعزله المطلق للخليفة هشام (المؤيد بالله)؛ إلا أن بعض الفقهاء رفضوا تولي العامريين للخلافة، لأسباب يرونها دينية[١]، مع أن هناك فقهاء أفتوا بجواز توليهم الخلافة[٢].

ويبدو أن إصرار بعض فقهاء الأندلس على رفض انتقال الخلافة للعامريين خشيتهم من انتقال السلطة الدينية والروحية إلى العامريين، لأنهم رأوا أنفسهم أصحاب السلطة الروحية والدينية وهم بذلك نواب عن الخليفة في هذا الأمر[٣]. والظاهر أن الزعيم العامري فطن لهذا الأمر وحاول سحب السلطات الدينية من تحت أيدي الفقهاء؛ بتدخله المباشر في أمور دينية بحته كتعين القضاة[٤]، والولاية على إمامة الصلوات وغير ذلك، تمهيداً لدمج تلك السلطات في يده. إلا أن الزعيم العامري فشل في هذا الأمر، لذا اكتفى بعزل الخليفة عن إدارة شؤون البلاد وهذا ما أحدث ازدواجية في السلطة، سلطة الخليفة الشرعي التي ظلت إسمية، وسلطة الحاجب العملية والمتنفذة في البلاد.

في ظل هذه الازدواجية في السلطة التي لم يجد العامريون لها حلاً، استغل بعض الطامحين في الحكم هذه الأوضاع وحاولوا الاستفادة من التجربة العامرية خصوصاً

---

(١) راجع تفاصيل ذلك؛ ص٢٠٠-٢٠١.

(٢) انظر: مثلاً فتوى كلاً من: الفقيه عبدالله الأصيلي أعلاه؛ ص١٧٢؛ وفتوى القاضي ابن ذكوان؛ ص١٧٤.

(٣) فمثلا في إحدى صلوات الجنازة تقدم ابن الميت ليصلي على والده بحضور القاضي ابن السليم؛ فلما انتهت الصلاة أمر ابن السليم حبسه فأقبل الابن يقول: «وما ذنبي؟! قال: جهلك إذا تقدمت بمحضري، ولم تستأذني ولا رعيت حق الخليفة، إذا الصلاة له وأنا خليفته فليس لأحد أن يتقدم إلا بإذننا». عياض، **ترتيب**،ج٤، ص٥٤٤.

(٤) انظر: أعلاه؛ ص٩٩.

بوجود نماذج مشابهة للخليفة هشام المؤيد من الأمراء الأمويين الضعفاء في تلك الفترة جراء السياسة العامرية تجاههم[1]، فخططوا لأن تكون السلطة السياسية لهم والسلطة الرمزية للخليفة المعين من قبلهم من بني أمية، ونرى ذلك مثلاً في حادثة الفقيه عبدالملك البلوطي في عهد محمد بن أبي عامر[2]، وحادثة عيسى القطاع زمن المظفر عبدالملك[3]، إلا أن تلك المحاولات فشلت، ولم تنجح الثورة في إسقاط العامريين؛ إلا حينما دفع الزعيم العامري الجديد عبدالرحمن (شنجول) بن أبي عامر الأمراء الأمويين إلى الثورة، عندما حاول (شنجول) دمج تلك السلطتين الروحية والزمنية في شخصه؛ بإعلان ولاية العهد وأنه الخليفة القادم للأندلس بعد الخليفة هشام (المؤيد بالله)، وهو الأمر الذي دفع الأمويون وخلفهم بعض الفقهاء إلى إسقاط هذا النظام، وإعادة الأمور إلى الأمويين مرة أخرى، فنجحت ثورتهم بقيادة محمد (المهدي) بن عبدالجبار في إسقاط النظام العامري، وقتل زعيمه عبدالرحمن (شنجول).

وبالرغم من سقوط النظام العامري ومشروعهم؛ إلا أن تجربة العامريين هذه ظلت ذات تأثير كبير على الوضع السياسي العام في الأندلس، إذ حاول بعض الساسة والقادة وحتى الفقهاء إعادة تجربة العامريين تلك في عدة حقب مختلفة سواء بعد سقوط النظام العامري مباشرة[4]، أو بعد إزالة لقب الخلافة - الذي رأى بعض الفقهاء وأعيان قرطبة إزالته من الأندلس بشكل نهائيٍّ لعله يكون حلاً للأزمة السياسية الكبيرة التي تمر بها الأندلس في تلك الفترة - فحاول بنو عبّاد إعادة لقب الخلافة من جديد، وإعادة تجربة العامريين،ومع نفس الخليفة هشام المؤيد، لعلهم يحكمون باسمه الأندلس مثلما فعل العامريون.

---

(١) حول هذا الموضوع انظر: أدناه؛ ص٢٥٦-٢٥٧.

(٢) انظر: تفاصيل ذلك؛ ص٢٠٦.

(٣) انظر: تفاصيل ذلك؛ ص١٧٩ وما بعدها.

(٤) كمحاولة زعماء البربر مع المستعين بالله، ومبايعة مجاهد العامري بالخلافة لأمير أموي يدعى عبدالله ويعرف بالمعيطي، انظر تفاصيل ذلك؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص ٨٣ ومابعدها، ص١١٥-١١٦.

ثانياً: ضياع هيبة الخلافة

لقد حمّل بعض المؤرخين أسباب تشتت الأندلس وضعفها للعامريين، وذلك لأنهم أضاعوا هيبة الخلافة التي تمثل الوحدة السياسية للأندلسيين(١)، ويرون أنهم جعلوها صورية وأفقدوها الهيبة والمكانة المقدسة في قلوب العامة، وإن كان هذا الكلام صحيحاً إلى حد كبير إلا أنه بالمقارنة مع الوضع التي وصلت إليه الخلافة العباسية في المشرق؛ من هيمنة الوزراء والقادة هناك حتى أصبحت الخلافة ألعوبة في أيديهم يعينون ويخلعون من يشاؤون، وهذا الأمر على المطلق لم يحدث للخلافة الأموية الأندلسية زمن العامريين بل كانت الخلافة تتمتع بشي من الاحترام والتقدير من قبل الساسة العامريين(٢) حتى أن الخليفة الأموي هشام المؤيد خرج بمراسيم ملكية كبيرة وسط جموع قرطبة(٣)، وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك تجاوزات على الخلافة وتعدي على بعض خصوصياتها، لكنه بكل تأكيد لم يصل لما وصلت إليه حال الخلافة العباسية في المشرق من تردي وتعدي على خلفائها وهيبتها(٤).

والحق؛ أن الدور الكبير في زعزعة مكانة الخلافة يقع على عاتق الأمراء الأمويين الذين تعاقبوا على الحكم بعد العامريين، فهم لم يكونوا رجال مواقف ولم يقدروا الوضع المتأزم والصعب التي تمر به الأندلس. فلم يكن الخليفة الثائر محمد (المهدي) بن عبدالجبار رجلاً

---

(١) انظر: حسين مؤنس، **معالم تاريخ**، ص٤٠٣؛ محمد خلاف، **رؤية جديدة**، ص٢٧-٢٨.

(٢) جورج كولان، **الأندلس**، ترجمة إبراهيم خورشيد وزملاؤه، ط١،(بيروت-القاهرة: دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب العربي، ١٩٨٠م) ص١٢٤-١٢٥.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٥٤.

(٤) انظر مثلاً: ابن طباطبا، محمد بن علي، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ص١٢٤١؛ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، **البداية والنهاية**، اعتنى به عبدالحميد هنداوي،(بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، المجلد ٧، ص٤٣٧؛ السيوطي؛ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، ط١،(لبنان: المكتبة العصرية،١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ص٣٠٩،ص٣١٦؛، ص٢٤٧؛، فاروق فوزي، **الخلافة العباسية**، ج٢، ص١١ ومابعدها.

سياسياً مناسباً لتلك المرحلة، ولمثل تلك الظروف، وظلت سياساته معتمدة على تصفية حساباته الشخصية ومصالحه الذاتية، حتى انتهت حكومته بسرعة،وهذا الحال ينطبق على من تعاقبوا بعده على سدة الحكم، واستمرت الأندلس في دوامة كبيرة حتى تم إلغاء الخلافة؛ كحل رآه مناسباً أعيان قرطبة.

ويبدو أن المشكلة لم تكن في الخلافة كمؤسسة سياسية بحد ذاتها؛ إنما في من يديرها، والمشكلة الأكبر تكمن في عدم وجود بديل لتلك المؤسسة السياسية للمحافظة على وحدة الأندلس، وربما كان بالإمكان إدارة البلاد تحت مظلة الخلافة بما أنها تعتبر رمز وحدة للمسلمين، ومحاولة وضع حلول سياسية أخرى للأزمة الراهنة، كما فُعل في المشرق زمن الإضطرابات السياسية في خلافة بني العباس، وقيام حكومات متعاقبة تحت مظلة الخلافة، وهذا الأمر ربما فطن له بنو عباد في إشبيلية وحاولوا جاهدين الاستفادة من تضارب الأنباء غير المؤكدة حول مقتل الخليفة المخلوع هشام (المؤيد بالله)، وتعلّق بعض العامة بحبه وتعاطفهم معه[1]، محاولين إعادة الأوضاع كما كانت عليه زمن العامريين، لكن الأوضاع السياسية لم تكن كما كانت زمن العامريين والحيلة لم تنطل على الكثيرين.

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص١٩٧.

ثالثاً: الفراغ السياسي

إن سقوط نظام سياسي كانت تتمركز جميع القوى في يده سيكون له نتائج وخيمة وبعيدة المدى؛ إن لم يوجد له بديل فوري وبشكل محكم ومدروس بعيداً عن المصالح الشخصية وتصفية الحسابات القديمة، وهذا ما وقع فيه للأسف من أتى بعد العامريين من القادة السياسيين، إذ لم يُجدوا نظاماً سياسياً محكماً يعتمد على قاعدة عسكرية قوية تحمي ذلك النظام. فربما إسقاط نظام أسهل من إيجاد بديل عنه يستطيع أن يملأ الفراغ السياسي الذي خلفه النظام السابق، ويملا الناس عدلاً والديار أمناً، ولعل الثائر المهدي لم يكن لديه رؤية سياسية أو نظام معين كان يريد تطبيقه، إنما كان هدفه الأخذ بثأر أبيه من بني عامر[1] بعمليات تخريب وقتل لبعض زعمائهم، وربما هذه أقصى أمانيه، بدليل أنه حينما فكر لمهاجمة العامريين لم يصحب معه سوى بضعة عشر رجلاً من أراذل العامة من الحجامين والخرَّازين والزبالين كما تصفهم بعض المصادر[2]، إلا أنه وجد نفسه يسقط النظام بأكمله دون عناء كبير وبصورة غير متوقعة، والأكثر من ذلك أنه وجد نفسه على رأس السلطة بعد سقوط العامريين السريع، لذا لم يكن لديه تنظيم وتنسيق مسبق لما بعد تولي الحكم، يدلل على ذلك أعماله التي أعقبت توليه السلطة والتي اتسمت بالارتجالية، والغير محسوبة للعواقب والنتائج؛ لذا لقبه العامة بالمنقَّش لهشاشته وطيشه وخفته. فقد جَلَب ابن عبدالجبار على نفسه كراهية العديد من الجماعات السياسية والعسكرية في الأندلس خلال تلك الفترة و التي كان من الممكن أن يجعل سيوفها معه لا عليه؛ كالفتيان العامريين بإهمالهم وعدم احتواءهم وضمهم تحت لوائه، إذ تركهم يذهبون بعيداً عن الأحداث في قرطبة إلى شرق الأندلس[3]، أما أكبر تلك الأخطاء السياسية فداحة هو ما

---

(١) حاول والده عبدالجبار بن الناصر الإنقلاب على العامريين بتواطئه مع الوزير عيسى القطاع، إلا أن ذلك المخطط كشف وقتل والد محمد هذا، للمزيد أنظر، ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٣١ وما بعدها.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٧٤.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٨٢-٨٣.

فعله ضد زعماء البربر من التقليل منهم وإهانتهم وإظهار كرهه لهم وللبربر بشكل عام[(١)]، مما جعلهم يكرهونه ويتحولون عنه، ثم المشاركة في الثورة عليه.

لقد اتضح الفراغ السياسي الكبير الذي خلفه العامريون فلم تكن الحكومة الجديدة تتألف من ساسة ووزراء كبار يعرفون كيف تدار البلاد في هذه المرحلة الصعبة، تدعمهم في ذلك قوة عسكرية صلبة تعطي هذه الحكومة الجديدة الرهبة والقوة، فالمهدي وجماعته الذي تولوا الحكم بعد العامريين أصبحوا أضحوكة بين الناس خاصة عندما كانوا يجتمعون للاستعراض العسكري والاستعداد للحروب، فقد كان هناك فرق بين استعراضات العامريين العسكرية خاصة زمن المنصور، وبين جيش المهدي الذي كان معظمه من الحوَّاتين والجزارين ومن على شاكلتهم، وفي ذلك علق ابن عذاري على طريقة عرضهم و لبسهم للدروع والبنود والطبول بقوله: «فكانوا فضيحة وضحكة لمن رآهم»[(٢)].

كذلك استعداء المهدي للأمراء الأمويين[(٣)] الذين ساندوه في البداية لمطالبته بدم أبيه، و لجسارته وجرأته بعد ذلك في الهجوم على العامريين وإسقاط نظامهم، وكان من الممكن مساندة هؤلاء له بعد ذلك في تولي شؤون البلاد لولا أنه غدر بالخليفة الأموي المغلوب عليه هشام (المؤيد بالله) وأشاع بأنه مات[(٤)]، وهذا الأمر جعل الكثير من بني أمية يشككون في ابن عبدالجبار، كما خسر بذلك الكثير من موالي وخواص الخليفة السابق هشام (المؤيد بالله)، كذلك عداؤه لولي عهده سليمان بن هشام

---

(١) للمزيد انظر أدناه، ص٢٤٩.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٨٨.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٥١.

(٤) ذكر ابن عذاري أن المهدي أشاع موت هشام عندما شاهد جنازة رجل يهودي شبيه بالمؤيد هشام، فاشهد الشهود بأنه هشام وأن وفاته طبيعية، أي دون طعن أو نحوه، فأقروا بذلك الشهود، وأعلن وفاة الخليفة هشام، ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٧٧.

الناصر[١]؛ إذ سجنه المهدي، مع جماعة من قريش[٢]، وهذا ما جعل البيت الأموي ينقسم على نفسه، ويبدأ بينهم التخطيط للوثوب على الآخر، وظهور بوادر حرب أهلية خطيرة تهدد وحدة الأندلس، خصوصاً في ظل غياب شخصية أموية قوية تستطيع جمع شمل تلك الأسرة تحت قيادة واحدة، مما أدى إلى تفرق الأمويين، وشكل بعضهم جماعات وأشياعاً، فغاصت البلاد في وحل من الحروب الأهلية، وغابت السلطة المركزية، فأدى ذلك إلى فوضى كبيرة وتقلبات وثورات هنا وهناك، وتدخلات خارجية أدت في نهاية الأمر إلى زعزعة الأندلس وتفرقها إلى دويلات صغيرة عرفت في التاريخ الأندلسي بدويلات الطوائف، وأعلن رسميا سقوط الخلافة الأموية بل إلغاء رسم الخلافة بشكل عام ٤٢٢هـ/ ١٠٣١م[٣].

(١) كان سليمان ولياً لعهد المهدي، قبل أن يودعه السجن، ويحاول والده هشام الثورة على المهدي وافتكاك ابنه من السجن، لكنه فشل في ذلك، وأحضر سليمان هذا أمام والده وقتل. انظر، ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٨٠-٨١.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٧٨.

(٣) ابن بسام، **الذخيرة**، ق١،ج٢، ص٤٦١؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص١٨٥.

رابعاً: الصراع العرقي بين فئات المجتمع

لقد شهدت الفترة العامرية تضخم في الكثافة السكانية في قرطبة وبعض مدن الأندلس بدخول أعدادٍ كبيرة من العناصر الطارئة على الأندلس؛ الذين أوفدهم العامريون لما يحتاجونه لمشروعهم خصوصاً في الجانب العسكري باستقطاب المحاربين المرتزقة من جهة، والحرفين من جهة أخرى ليقدموا لهم ما هم بحاجة إليه من أدوات الحياة العادية والأسلحة[1].

ولم يكن نفوذ هؤلاء الطارئين وخصوصاً البربر منهم يقتصر على المجال العسكري بل إنهم بسطوا نفوذهم في المجال المدني عندما طلب عبدالرحمن (شنجول) من كبار رجال الدولة أن يستبدلوا قلانسهم الطويلة التي كانت رمزاً لمكانتهم الرفيعة في الأندلس بالعمامة البربرية رمزاً لانبساط نفوذ البربر في هذا المجال[2].

وبالرغم من المكانة الكبيرة التي وصل لها هؤلاء البربر الطارئون في الحكومة العامرية إلا أنهم لم يتمكنوا من الاندماج بشكل كبير في المجتمع الأندلسي، ولم يتقبلهم الأندلسيون عموماً، ربما يرجع ذلك لعدة أسباب أهمها أن هذه العناصر أتت مرتزقة وظلت في خدمة العامريين، كما أن غالبية هؤلاء كانوا من أصحاب المكانة البسيطة' ومع ذلك أعطاهم العامريون مكانة، ووظائف مهمة في الدولة، في مقابل إبعاد الكثير من أبناء البلد وأصحاب البيوتات المهمة من تلك الوظائف. وتسبب هذا في نقمة الأكثرية من أهالي قرطبة وحقدهم على هؤلاء. كذلك عدم انصهار هذه الفئات الجديدة في المجتمع الأندلسي، يرجع لسبب سقوط العامريين السريع؛ إذ لم يستمروا على سدة الحكم سوى ثلاثة عقود من الزمن، وهي فترة لم تكن كافية لانصهار هؤلاء في المجتمع الأندلسي بشكل مناسب، زاد من تلك الفجوة ما تبع سقوط العامريين من إجراءات من قبل

---

(١) بدر، **عصر الخلافة**، ص٢٣٢.

(٢) بدر، **عصر الخلافة**، ص٢٤١.

الخليفة الجديد (المهدي) باتباعه سياسة عنف وإقصاء ضد البربر مظهراً البغض لهم في مجالسه[١]. ووصول مثل هذه الكلمات للبربر[٢].

وبالرغم من أن مركزهم مازال كمحاربين إلى جانب السلطان في قرطبة إلا أنه وبسبب الإهانات والإذلال التي ألحقها بهم أتباع المهدي الموكلون ببابه من مطالبة زعماء البربر بإلقاء السلاح وإسماعهم ما يكرهون ولا يميزون في المعاملة بين أمير ورجل عادي منهم[٣]، خصوصاً بعد كلام المهدي: «لا يركبن أحد من الغزاة إمارة لهم ولا يحمل سلاحاً ولا يأت القصر»[٤]. فكان لكلامه نتائج سلبية تسببت في إيذاء زعماء البربر، وأحداث نهب تعرضت لها بعض بيوتهم[٥]. وهذه السياسة من قبل المهدي دفعت بعض زعماء البربر إلى التحالف مع هشام بن سليمان الذي كان غاضباً من المهدي بعد قيامه بسجن ابنه سليمان ولي العهد؛ وكان هشام بن سليمان بحاجة لقوة يستند عليها للوقوف في وجه الخليفة الجديد، وكان البربر بحاجة إلى واجهة شرعية ليحكموا من خلالها، وقرر البربر الخروج على المهدي قبل أن تمضي ثلاثة أشهر على خلافته، وكان يدعم هشام الذين لقبوه بالرشيد بعض العامة، وبعض الصقالبة من موالي العامريين إضافة إلى البربر[٦]. فأمر المهدي بأن ينادى عن مكافأة لكل من يقتل بربرياً وسارع الكثير من القرطبيين للقيام بهذه المهمة[٧]، وأفلت الأمر ولم يعد القتل محصوراً في البربر الثائرين، بل أصبح يعم كل بربري حتى من أتى حديثاً للجهاد، ثم تخطت الفوضى ذلك وحلّ القتل في كل الأعراب حتى بعض من أتوا من خراسان والشام[٨].

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٧٨.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٧٨.

(٣) بدر، **عصر الخلافة**، ص٢٠٦.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٧٥.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٧٦.

(٦) بدر، **عصر الخلافة**، ص٢٠٧.

(٧) ابن عذاري، **البيان**،ج٣، ص٨١.

(٨) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص ٨١؛ بدر، **عصر الخلافة**، ص٢٠٧.

هذا بالنسبة لوضع البربر أما الصقالبة العنصر الأهم في حكومة العامريين، فبالرغم من أنهم لم يجدوا مكانة لدى المهدي، إلا أن زعماءهم تركوا قرطبة وسارعوا للسيطرة على شرق الأندلس[١]، ربما اتخذوا الشرق وجهتهم لوجود حكام منهم في تلك المناطق، ولكونه مركز تجمع لهم[٢].

إن عدم احتواء هؤلاء سواء بربر أو صقالبة جعل الهوة تتسع بين الأندلسيين وهؤلاء، والتي لم تكن علاقتهم متينة قبل ذلك، إذ يذكر أحد الباحثين أنه أدى استخدام المنصور للمرتزقة بين البربر والصقالبة ومسيحي الأسبان؛ إلى نوع من الانفصال بين الشعب والجيش بل وإلى شي من الكراهية يضمرها كل فريق للآخر[٣]. وزاد من هذه الكراهية والانفصال الأعمال التي قام بها الساسة الذين تولوا بعد العامريين خصوصا المهدي كما مر معنا.

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٨٢-٨٣.

(٢) بدر، **عصر الخلافة**، ص٢٠٦.

(٣) هيكل، **الأدب الأندلسي**، ص٢٦٨.

خامساً: ازدياد نفوذ الفقهاء المالكية

لقد تبين من خلال الدراسة أنه كان هناك تنافس ما بين طبقة الفقهاء وطبقة السياسيين، وكان هناك مد وجزر في العلاقة والنفوذ، وتبين أن الفترة العامرية شهدت عودة نفوذ الفقهاء المالكية السياسي؛ بل أصبح نفوذهم واضحاً في الدولة والمجتمع[١]، ويرى بعض الباحثين: «أن علاقة المنصور مع الفقهاء ظاهرة مميزة في تاريخ الدولة الأموية في الأندلس حيث قام لأول مرة توازن في العلاقة بين السلطة والفقهاء، الذين لهم تأثيرهم الكبير في المجتمع، مما كان يؤدي أحياناً إلى المصادقة الدائمة على النفوذ بينهم وبين السلطة الزمنية»[٢].

وربما يرجع اهتمام العامريين بالفقهاء، لإضفاء الصفة الشرعية على حكومتهم، لذا تميز العديد من الفقهاء بمكانة خاصة زمن العامريين فمثلاً؛ كان المنصور ابن أبي عامر يجل قاضي الجماعة ابن زرب، ويتحرك إليه إذا أتاه، ويجلسه على فراشه، ولم يقبل له ابن زرب يداً قط[٣]. كما كان للقاضي ابن ذكوان مكانه خاصة لدى العامريين إذ بنى له المنصور ابن أبي عامر بيتاً في قصره، وقد ولاه العامريون المناصب الكبيرة، كذلك تولى الفقيه عبدالرحمن بن فطيس مناصب مهمة كالوزارة مع منصب قاضي الجماعة إضافة إلى خطة الصلاة وهي صلاحيات واسعة كما نرى[٤]. هذا الاهتمام العامري بالفقهاء ما لبث أن شكل خطراً يهدد العامريين أنفسهم ومشروعهم، بازدياد نفوذ هؤلاء الفقهاء لتقريب العامريين لهم حتى شكل البعض منهم طبقة استشارية لا غنى للعامريين عنها، وبذلك يمكن القول أن نفوذ الفقهاء المالكية عاد بقوة في الدولة وأصبح للفقهاء مكانة

(١) الطاهري، **عامة قرطبة**، ص٢٠٨.

(٢) إبراهيم بيضون، **الدولة العربية في إسبانيا من الفتح حتى سقوط الخلافة ٩٢-٤٢٢هـ/ ٧١١-١٠٣١م**، (بيروت : دار النهضة العربية، ١٩٨٠م)، ص٣٢٢.

(٣) ابن فرحون، **الديباج**، ج٢، ص٢٣٠.

(٤) رضا عبدالهادي، **الأندلس محاضرات**، ص٢٤١.

كبيرة ونفوذ سياسي حتى تمكن بعضهم من التدخل في العديد من قرارات النظام العامري، وربما الحد من بعضها أو إفشال البعض الآخر إن لزم الأمر. ويتجلى ذلك في عدة مواقف؛ منها على سبيل المثال مسألة التجميع في مدينة العامريين الزاهرة، وإن كان الأمر في ظاهره شأن ديني إلا أنه يهم العامريين من الناحية السياسية[١]، وبموقف الفقيه محمد بن يبقى بن زرب المعارض بشدة لمسألة التجميع في هذا المسجد؛ والذي تبعه في ذلك مجموعة فقهاء كابن ذكوان والأصيلي ويحيى بن وافد وأصبغ بن فرج ويونس بن الصفار وغيرهم[٢]؛ وهم فقهاء مالكية بالدرجة الأولى وترجم لهم جميعا (عياض) في مداركه، ويبدو أن صرامة ابن زرب تجاه هذه المسألة شجعت فقهاء آخرين ليفتوا بما أفتى به هذا القاضي، ويلاحظ مساندته -أي ابن زرب- عادة من قبل فقهاء مالكية مشكلين جبهة قوية -إن صح التعبير- ضد بعض المخططات والمشروعات العامرية. وهذه المواقف الحازمة من ابن زرب وبعض الفقهاء ربما أعادت بعض الثقة لدى العامة في فقهائهم وعلمائهم، بعد تأثر مركز الفقهاء وأهل العلم في الأندلس عقب البيعة للصبي هشام بالخلافة إذ «رأى الناس أقطاب العلم والفقه، بل نفراً من الزهاد والصالحين، يفتون بأمر واضح المخالفة لشروط الإمامة»[٣].

وأمام هذا الموقف الصلب الذي أظهره هؤلاء الفقهاء لم يتجرأ المنصور على مخالفتهم؛ رغم إجازة نفر من الفقهاء للتجميع في مسجد الزاهرة[٤]؛ ورغبته الشديدة في التجميع في هذا الأمر، إلا أنه آثر تأجيل تلك المسألة حتى وفاة القاضي ابن زرب[٥]، إذ أصر بعد

---

(١) ارجع إلى تفاصيل ذلك؛ ص١٧١-١٧٢.

(٢) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٥٧.

(٣) حسين مؤنس، **شيوخ العصر**، ص٨٥.

(٤) قد ذكرنا سابقاً أن الفقيه محمد بن أحمد بن العطار أفتى بجواز التجميع في هذا المسجد؛ انظر: أعلاه؛ ص١٧١.

(٥) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٥٨.

ذلك على أخذ فتوى من بعض الفقهاء الذين عارضوا مسألة التجميع زمن القاضي محمد بن زرب لجواز التجميع في مسجد الزاهرة؛ فتراجع عدد من هؤلاء الفقهاء في فتواهم السابقة ؛ فصار يجمع في هذا المسجد بكل أريحية ومن دون أي خلافات تذكر.

ويدلل على النفوذ الكبير الذي أصبح عليه بعض الفقهاء المالكية موقفهم من نقل الخلافة للعامريين واعتراضهم الصريح في هذا الأمر، وقد أشرنا أن المنصور جمع بعض الفقهاء والوزراء في حوالي سنة ٣٨١هـ/ ٩٩٠م وشاورهم في نقل الخلافة إلى العامريين[١]، وقد وجد المنصور معارضة شديدة من قبل قاضي الجماعة محمد بن زرب -كما ذكرنا- ولم يتجرأ المنصور على مخالفة هذا القاضي[٢].

بل إن المنصور في مرات عديدة لا يتجرأ على اتخاذ مواقف صارمة تجاه فقهاء يشك في نواياهم ومواقفهم وهو ما عرف عنه بحزمه في مثل تلك الأمور، إذ ذكرت بعض المصادر أن الفقيه أمية القرشي(ت٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م) [٣] كان يتقيه المنصور[٤]، ويفهم من ذلك أنه يخشاه، وقد عرف عن المنصور الحزم في قراراته، ويبدو أنه سيتجرأ على عزله وإراحة خواطره منه لو لم يكن من هذه الطبقة.

ويبدو أن المنصور بدأ يخشى من نفوذ بعض الفقهاء خصوصاً البعيدين عنه والموجودين في مناطقهم، معتمداً على ملاحظات عماله في تلك الجهات، فاتخذ سياسة مرنة مع هؤلاء الفقهاء بحيث احتواهم عنده في العاصمة قرطبة، وبذلك ضمن إبعادهم عن مناطقهم من جهة، ويكون نشاطهم تحت ناظريه من جهة أخرى، ومن هؤلاء

---

(١) ابن حزم، **نقط**، ص٧٧.

(٢) ابن حزم، **نقط**، ص٧٧.

(٣) أمية بن أحمد بن حمزة القرشى الأموى، من أهل قرطبة يكنى أبا العاص شاوره محمد بن يبقي بن زرب، وولى أحكام الشرطة وكان متأخرا في علمه وعقله، توفى ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م، ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص١٠١.

(٤) عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٥٩.

الفقهاء: الفقيه عبدالله بن يونس(ت ٣٧٥/ ٩٨٥م)[١] من أهل طليطلة، والفقيه هشام بن يحيى بن حجاج(ت٣٨٥هـ/ ٩٩٥م)[٢] من أهل بطليوس[٣] فقد نقلهما من مناطقهم إلى قرطبة. ويبدو أيضا أن للمكانة الاجتماعية والاقتصادية لبعض الفقهاء في مناطقهم سبباً مهماً لاستقدامهم لقرطبة ليكونوا تحت نظر العامريين[٤]، فقد استقدم المنصور بن أبي عامر للفقيه عبدالله بن محمد القاسم(ت٣٨٣هـ/ ٩٩٣م)[٥] من مكانه بقلعة أيوب[٦] إلى قرطبة، كذلك عزل المظفر عبدالملك بعد عام من توليته للفقيه أحمد بن عبدالله الباجي

(١) أبو محمد؛ عبدالله بن يونس، كان من أهل العلم والرواية والزهد في الدنيا، كان ذا مال واسع وعقار كثير، أقـام بقرطبة مدة طويلة قبل أن ينقله المنصـور إلى طليطلة، لكنه ما لبث أن عاد بسبب وشاية عامل المنصور هناك، لانقباض هذا الفقيه عنه، فعاد وأسكن قرطبة مرة أخرى، إلا أنه مع ذلك لم يمس ماله ولا عقاره، توفي سنة ٣٧٥هـ/ ٩٨٥م. ابن الأبار، **التكملة**، ج٢، ص٧٨٤-٧٨٥.

(٢) أبو الوليد؛ هشام بن يحيى بن حجاج البطليوسي، رحل إلى المشرق سنة ٣٣٨/ ٩٤٨م، فسمع بمكة، وبيت القدس، ومصر، وطرابلس، كان مقيما بحاضرة بطليوس، قبل أن يسكنه المنصور قرطبة، توفي سنة ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م. ابن الفرضي، **تاريخ**،ج٢،ص٨٨٩-٨٩٠.

(٣) بطليوس Badajoz : تقع غرب الأندلس من إقليم ماردة بينهما أربعون ميلاً، بناها عبدالرحمن بن مروان المعروف بالجليقي بإذن الأمير عبدالله له في ذلك. الحميري، **الروض**، ص٩٣.

(٤) منيرة الشرقي، **علماء الأندلس**، ص٣٦٧.

(٥) أبو محمد؛ عبدالله بن محمد بن القاسم بن حزم بن خلف الثغري، من أهل قلعة أيوب، استقضاه المستنصر بالله بموضعه، ثم استعفا من القضاء فأعفاه، قال ابن الفرضي عنه : «كان فقيهاً فاضلاً، ديناً، صليباً في الحق، لا يخاف في الله لومة لائم، ما كنا نشبه إلا بسفيان الثوري في زمانه» قدم قرطبة سنة ٣٧٥هـ/ ٩٨٥م بعد استدعائه من بلده وأسكن قرطبة، توفي سنة ٣٨٣هـ/ ٩٩٣م وهو ابن ثلاث وستين سنة. ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢٨٥.

(٦) قلعة أيوب Calatayud: تقع بالقرب من مدينة سالم، وهي حصينة شديدة المنعة كثيرة الأشجار والثمار، يصنع بها الغضار المذهب ويتجهز به إلى كل الجهات. الحميري، **الروض**، ص٤٦٩.

(ت٣٩٦هـ/ ١٠٠٦)[(١)] قضاء أشبيلية وكان هذا الفقيه له مكانة في بلده وثراء وجاه، وربما خشي المظفر من مكانته هناك، لذا استقدمه إلى قرطبة مع عدم إغفاله لمكانته فظل مبجلا مستوطناً بقرطبة حتى توفي فيها سنة ٣٩٦هـ/ ١٠٠٦م[(٢)].

ومجمل القول؛ أن الوضع المتميز لفقهاء الأندلس زمن العامريين جعلهم في مكانة اجتماعية وسياسية رفيعة وما إنْ سقطت السلطة السياسية في الأندلس، وتخبط الساسة والقادة بعد ذلك في إداراتهم وسياساتهم التي جلبت على الأندلس المزيد من الويلات، انبرى الكثير من الفقهاء لتحديد مصير النظام السياسي وتشكيل أطره، فقد كانت لهؤلاء الفقهاء مشاركات فعالة في قرارات مصيرية كمشاركتهم في إلغاء الخلافة الأموية، وتشكيل إمارات سياسية مستقلة بهم كما حصل مع القاضي إسماعيل بن عبّاد (ت٤١٤هـ/ ١٠٢٣هـ) في إشبيلية والقاضي مختار بن عبدالرحمن الرعيني (ت٤٣٥هـ/ ١٠٤٣م)[(٣)] في المرية[(٤)].

(١) أبو عمر؛ أحمد بن عبدالله الباجي، أشبيلي، ولي قضاء بلده أيام المظفر، عند عزله إسماعيل بن عباد عنها سنة ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م، كان أحد أكابر أهل العلم باشبيلية،ذا رواية مشهورة عن أبيه مع جاه وثروة. عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٤.

(٢) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص٣٨-٣٩.

(٣) أبو الحسن؛ مختار بن عبدالرحمن بن سهر الرعيني، من أهل قرطبة، استقضى بالمرية فأحسن السيرة، ثم استقل بالحكم. ابن بشكوال، **الصلة**،ج٢، ص٩٠١.

(٤) المرية Almeria : مدينة كبيرة من كور إلبيرة من أعمال الأندلس. مدينة ساحلية فيها مرفأ ومرسى للسفن والمراكب. ياقوت، **معجم البلدان**، ج٥، ص١١٩.

سادساً :ضعف الأمراء الأمويين

لقد ظهر جلياً بمجرد سقوط النظام العامري الضعف الذي حل بالأمراء الأمويين مما جعلهم يفقدون السيطرة على دولتهم وإضاعة إرث بني أمية في الأندلس إلى الأبد، ويرجع ضعف هؤلاء الأمراء لعدة أسباب منها الشدة والرقابة الصارمة التي فرضها العامريون عليهم للمحافظة على نظامهم ومشروعهم من الخطر الذي يمكن أن يشكله هؤلاء الأمراء على العامريين، وأورد ابن الخطيب الحالة البائسة التي كان عليها بنو أمية مع المنصور بن أبي عامر: «وأمر المروانية مع ذلك بلزوم منازلهم في المدينة، وحظر عليهم الركوب، والخروج رأساً إلا لضرورة، ووّكل بهم ثقات من مشيخة الفتيان الحكميين على دول متعاقبة، يطالعون ما يفكرونه من أحوالهم، وأخذهم بتفريق من حولهم إلا لمن يأذن فيه من غلام أو وكيل أو معلم، أو طبيب، وحذرهم صحبة سواهم من الناس، وألزمهم القصد في أمورهم والإقبال على مايعنيهم، وكان يأخذهم معه على الغزوات، حتى خشعوا واقتصروا على بيوتهم، وأهمتهم أنفسهم»(١). والظاهر أنه لم يكن الحجر والتضييق وحده قد طال هؤلاء الأمويين بل القتل والتصفية الجسدية لمن يخشاه العامريون على نظامهم، وهذا يظهر فيما ذكره (المقري): «وأخذ مع ذلك في قتل من يخشى منه-يقصد المنصور- من بني أمية خوفاً أن يثوروا به، ويُظهر أنّه يفعل ذلك شفقته على المؤيد، حتى أفنى من يصلح منهم للولاية، ثم فرق باقيهم في البلاد، وأدخلهم زوايا الخمول..»(٢). على أنه لا يفهم من هذه الرواية أن النظام العامري قاسياً على بني أمية لمجرد أنهم من بيت خلافة وحكم، وكان هدفه تصفيتهم بشكل نهائي، إذ كان لبعض هؤلاء الأمراء مكانة ومركز في الحكومة العامرية كالأمير عبدالله بن عبدالعزيز المرواني (ت٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م)(٣)، فقد ولاه محمد بن أبي عامر

---

(١) ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٨٨؛ حوالة، **وصية المنصور**، ص٢٥٩.

(٢) المقري، **نفح**، ج١، ص٥٩١.

(٣) أبو بكر، عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز بن أمية بن الحكم الربضي، الملقب بالحجر، ويقال له البطرشك Piedra seca ويبدو أنه لفظ إسباني معناه الحجر اليابس كتعبير على البخل، للمزيد أنظر؛ ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص٢١٥، هامش رقم [١].

طليطلة مع خطة الوزارة، وقد ساعد هذا الأمير الزعيم العامري في التخلص من أقوى خصومة القائد غالب الناصري، لكن الأمير عبدالله اتهم بعد ذلك في مؤامرة ضد المنصور لإسقاطه كان على رأسها ابنه عبدالله وبعض القادة، فكشف المخطط وقبض على الأمير المرواني وسجن، ولم يطلق سراحه إلا بعد وفاة المنصور، وتولي ابنه المظفر الذي أطلقه بعد استعطاف الأمير المرواني له بقصائد شعرية، ولم يكتف المظفر بذلك بل ولاه الوزارة وقربه منه، وشارك المظفر في غزوته الأولى وفيها استشهد سنة ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م[١].

ويتضح من ذلك أنه لم يكن مصير الأمراء التصفية الجسدية رغم مشاركة بعضهم لمخططات لقلب نظام حكم العامريين، إلا أنه لا يلغي الإقصاء والقسوة التي أظهرها العامريون لبني أمية ويتبن ذلك في الوصية التي أوصى بها المنصور بن أبي عامر ابنه المظفر قبيل وفاته إذ يقول بعد كلام طويل: «ولا تطبّيك وأصحابك السلامة فتنسوا مالكم في نفوس بني أمية وشيعتهم بقرطبة. فإن قاومت من توثبّ عليك منهم فلا تذهل عن الحزم فيهم»[٢]. وتبين تلك الكلمات الحذر من الأمراء الأمويين وخوف ابن أبي عامر من الخطر الذي يمكن أن يشكلونه على مشروعه، مما جعله يبعدهم عن ممارسة الأعمال السياسية والإدارية وتولي المناصب المهمة في الدولة؛ مما جعلهم يفتقدون للكثير من الخبرة والدراية في إدارة شؤون الدولة، وقد وضح ذلك جلياً في الأمراء الذين تولوا السلطة بعد العامريين.

---

(١) للمزيد ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص٢١٥-٢٢٠.

(٢) ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤،ج٧، ص٥٧.

سابعاً: التدخلات الخارجية

إن من النتائج المهمة التي نتجت عن سقوط نظام سياسي وعسكري قوي متمثل في النظام العامري أن تغيرت موازين القوة في الأندلس، فقد شهدت الفترة العامرية تفوقاً واضحاً لقرطبة الإسلامية على الدويلات المجاورة النصرانية خصوصا في المجال العسكري، إذ شهدت انتصارات متلاحقة على تلك الدول المجاورة لقرطبة؛ بل شهدت في بعض الفترات خضوعاً تاماً لقرطبة الإسلامية[١].

هذا التفوق الكبير لقرطبة ربما جعل بعض الممالك النصرانية تفكر ملياً في زعزعة الوضع السياسي القائم في قرطبة للخطر الذي شكله النظام العامري على كياناتهم. ولا نستبعد وجود اتصالات بين قادة الثوار وبين بعض الممالك النصرانية في الأندلس لإسقاط النظام العامري، ويمكن الخروج بذلك من خلال استقراء المواقف السياسية التي أعقبت سقوط النظام العامري والتي توحي بوجود اتفاق ضمني بين ملك قشتالة الكونت سانشو غرسية Sancho Garcia وبين المهدي محمد بن هشام، فالذي يرى الثقة الكبيرة التي كان عليها سانشو كونت قشتالة من خلال أقواله الموجهة للحاجب عبدالرحمن (شنجول) والتي تدل على أنه يريد استفزاز الحاجب العامري شنجول وخروجه بعيداً عن قرطبة، فذكر ابن عذاري أن سانشو أطلق تصريحاته بقوله: «والله لو أني نائم وأقبل عبدالرحمن بجميع جيوشه ما استيقظت له»[٢]. وذكر أيضا أن شنجول: «أغتاظ لذلك إيما غيظ وعزم على الغزو وخاطب جميع البلاد يستفزهم للجهاد فأجابه جميع المرتزقة ويسير من المطوعة»[٣]. ولا نعرف سر ثقة سانشو في استفزازه للعامريين وهو يعلم القوة العسكرية التي يملكونها، فربما أراد سانشو باستفزازه هذا خروج العامريين لحربه -

(١) كمملكة ليون Leon على سبيل المثال عام(٣٧١هـ / ٩٨١م)؛ للمزيد انظر: أعلاه؛ ص٧٦.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٣٩، خالد الصوفي، **تاريخ العرب في اسبانيا -نهاية الخلافة الأموية في الأندلس-**، ط١،(حلب: مكتبة دار الشرق، د.ت)، ص١٢٨.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص ٣٩.

لاتفاق مع الثوار ربـما -خـصوصا توقيت مقولته تلك، والتي كانت مع موعد اقتراب الثورة على العامريين، إذ حدد الثوار موعد الانقضاض على العامريين بمجرد دخول عبدالرحمن (شنجول) أرض جليقية[١].

ويبدو أن قادة قشتالة لم يتوقعوا هذا الضعف الذي حل بأهل قرطبة حتى علق أحدهم بقوله: «كنا نظن أن الدين والشجاعة والحق عند أهل قرطبة، فإذا القوم لا دين لهم ولا شجاعة فيهم ولا عقول معهم وإنما اتفق لهم ما اتفق من الظهور والنصر بفضل ملوكهم فلما ذهبوا انكشف أمرهم»[٢].

وربما يؤكد وجود اتصالات مسبقة بين المهدي وسانشو أنه بعد قيام سليمان (المستعين بالله) بالثورة على المهدي اتصل الأخير بالقشتاليين طالباً المساعدة منهم[٣].

وعليه؛ فإن هذه الاتصالات والتحالفات مع بعض القوى النصرانية في شمال الأندلس والتي وصلت إلى قلب العاصمة الأندلسية قرطبة في سابقة خطيرة جعلت هؤلاء يتدخلون في الشؤون الداخلية بين المسلمين مما ساعد في تفكك الوحدة السياسية في الأندلس، و جعل وضع المسلمين في الأندلس حرجاً للغاية.

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٥٥.

(٢) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٩٠.

(٣) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٨٦؛ خالد الصوفي، **نهاية الخلافة**، ص١٧٦.

ثامناً: التدهور الاقتصادي

وصلت الحالة الاقتصادية زمن العامريين إلى درجة متقدمة من الغنى، يدلل على ذلك المظاهر الكثيرة التي برزت في تلك الفترة من ظهور غناء فاحش في بعض الأسر الأندلسية كعائلة بني خطاب في مرسية، و بني جهور الذين يعتبرون من أغنى أهل قرطبة وأفحشهم ثراء[١]. وربما كان السبب في ظهور عائلات غنية؛ السياسة التي اتخذها العامريون في عدم محاسبة هؤلاء والتشديد عليهم ، ويبدو أنه في أواخر العهد العامري ازدادت حالة الضيق والفقر عند الكثير من العامة في ظل ازدياد أثمان السلع بسبب تضخم الثروات خصوصاً أواخر فترة عبدالملك المظفر[٢]. وربما حاول الثائر محمد بن هشام (المهدي) الاستفادة من هذا الوضع في كسب رضا العامة الغاضبين على وضعهم المالي حينما وجد الكثير من الأموال ومواد عينية تصل قيمتها إلى ملايين الدنانير[٣]، فقد ترك لهم حرية أخذ ما طاب لهم من تلك الأمول ونهبها[٤]، وهو يدلل كذلك أن المهدي لم يكن رجل سياسي وأن الأمر كان لديه عملية تصفية حسابات بتركه تلك الأموال وكأنها أموال عامرية وليست أموال دولة وعدم الاستفادة منها في عملية بناء دولته الجديدة بدل من إضاعتها بهذه الطريقة الساذجة.

وبالرغم من عمليات السلب الكبيرة التي نالت هذا الأموال، إلا أنه بقي في حوزة المهدي الكثير منها، حاول بها اكتساب شعبية وسط العامة بإدخالهم في الديوان بأعداد كبيرة[٥]، إلا أنه وجد نفسه في مأزق بعد ذلك بتناقص هذا المال في ظل عدم توفير مصادر

(١) هيكل، **الأدب الأندلسي**، ص٢٣٢.

(٢) بدر، **عصر الخلافة**، ص٢٣٣.

(٣) قدر ابن عذاري الأموال التي وجدت بعد نهب الزاهرة بثلاثة أيام بخمسة ملايين من الدنانير، وبذهب تقدر قيمته بمليون وخمسمائة ألف دينار، إضافة إلى خوابي آخرى تقدر بمائتين ألف دينار. ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٦١.

(٤) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٦١.

(٥) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٦١.

دخل أخرى، فلم يجد حلاً انسب من تخفيف العبء عن هذا المال بإسقاط الكثير منهم من الديوان[١] مما جعل الكثير من هؤلاء ينقلبون لأعدائه كتعبير عن عدم رضاهم على عمل المهدي هذا[٢].

هذه السياسة غير المتزنة من المهدي جعلت الأندلس تعيش تدهوراً اقتصادياً شديداً عقب سقوط العامريين متأثرة بشكل كبير بالأوضاع السياسية السيئة وغير المستقرة التي تعيشها البلاد سواء خلال فترة المهدي،أو من أتى بعده حتى سقوط الخلافة الأموية في الأندلس.

---

(١) ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٧٨.

(٢) بدر، **عصر الخلافة**، ص٢٠٦.

الخاتمـــــــة

الخاتمة

تعتبر مؤسسة الخلافة ونظام الحكم وتداوله في الإسلام، من القضايا المعقدة التي واجهها المسلمون، فكثر الخلاف السياسي حولها، وانبثقت من فكرتها فرقٌ ومذاهب شتى، خصوصاً أن الخلافة الراشدة لم تضع أطراً مقننة لآلية تداول السلطة إنما كانت تجارب مختلفة معتمدة على الشورى، حتى جاء معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه فجعل الخلافة حكماً وراثياً، وفي ظل هذه الخلافة سواء كانت أموية أو عباسية أو من سار على نهجهم؛ اضطر الكثير من الفقهاء للاعتراف بالأوضاع السياسية القائمة في عصرهم وتبريرها من الناحية الشرعية، رغم بعدها عن تجربة الخلافة الراشدة، وسن قوانين من واقع تلك التجارب، وعلى هذا بنى بعض كتّاب الأحكام السلطانية الكثير من آرائهم في الخلافة و النظام السياسي الإسلامي بشكل عام.

وقد كان للفقهاء دور كبير في إضفاء الشرعية على الكيانات السياسية فكان من المهم الحصول على دعم الفقهاء للدول القائمة وتطلب ذلك تحالفاً بين الأمراء والسلاطين وبين الفقهاء المؤيدين، أو صراعاً بينهم وبين الفقهاء المانعين، وقد شكلت مرحلة الدراسة نموذجاً لتلك العلاقة الجدلية بين الساسة وبين الفقهاء، لذا حاولت الدراسة معرفة الأسباب والمعطيات التي بنى عليها بعض فقهاء تلك المرحلة في الأندلس تأييدهم للمشروع العامري، والذي يهدف إلى نقل الخلافة وتداول السلطة في بني عامر، رغم عدم وجود شرعية تاريخية لهم في ممارسة الحكم، ورغم انتفاء شرط القرشية في النسب بالنسبة لهم. كما حاولت الدراسة معرفة دوافع الفقهاء المعارضين للمشروع العامري، والمواقف الدينية والفكرية التي انطلقوا منها في بناء مواقفهم.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها؛ تعطيل الخليفة الحكم (المستنصر بالله) لمنصب الحجابة في السنوات الأخيرة من حكمه، ويبدو ذلك لخشيته من خطورة هذا المنصب على سلطة الخليفة خصوصاً في مثل حالة ظروف ابنه هشام، وظل المنصب شاغراً حتى تولى الخلافة ابنه هشام وتمكن فريق المدنيين بقيادة جعفر المصحفي من الاستحواذ

على المناصب الهامة في الدولة، ومنها إعادة شغل منصب الحجابة بالوزير جعفر المصحفي، وإعطائه صلاحيات أكبر خصوصاً بعد تولي الحجابة محمد بن أبي عامر الذي عمل نقلة نوعية لصلاحيات الحاجب حتى أصبح يفوق صلاحيات الخليفة نفسه.

كذلك بينت الدراسة أن العلاقة ما بين الساسة والفقهاء في الأندلس شهدت صراعاً وتنافساً على النفوذ في أحيان كثيرة، وقد كان التفوق الواضح في النفوذ والمكانة للفقهاء طوال معظم فترة الإمارة الأموية خصوصاً منذ أواخر عهد الحكم (الربضي) حتى عصر عبدالرحمن (الناصر) الذي شهد عصره تحولاً كبيراً في تلك العلاقة لصالح الساسة بعد أن أعلن (الناصر) الخلافة في الأندلس سنة ٣١٦هـ/ ٩٢٧م، ليكتسي النظام السياسي في الأندلس بغطاء ديني مستمد من فكرة خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم في حراسة الدين وسياسة الدنيا. ليوحد الناصر بذلك بين السلطتين الزمنية والروحية في شخص الحاكم للبلاد، واستمر هذا التفوق لصالح السياسيين حتى وفاة الخليفة الحكم (المستنصر بالله).

هذا التحول والتفوق السياسي للساسة في عصر الخلافة تمخضت عنه تحولات سياسية أخرى دارت في فلكه، إذ خلق هذا اللقب"الخليفة" -بعد نصف قرن من إعلانه -أزمة سياسية خانقة في الأندلس، ويرجع ذلك الأمر للمواصفات الخاصة -سواء عرقية أو دينية أو سياسية- التي يتعين مراعاتها للمرشح لهذا المنصب، فقد كان المرشح للخلافة بعد الحكم المستنصر بالله صبياً صغيراً لم يتجاوز الحلم ولا تنطبق عليه شروط كثيرة من الواجب توافرها في الخليفة، وكذلك الساسة المتنفذون في القصر والسلطة لا تنطبق عليهم شروط الخلافة، فنشب صراعٌ بين بعض القوى السياسية في تحديد خليفة الأندلس الجديد، ولم يكن للفقهاء أي دور في تلك الأحداث لبعدهم عن مصدر القرار السياسي في تلك الفترة، مما جعل الطبقة السياسية المنتصره تنفرد بالقرار السياسي وهو إبقاء الخليفة الصبي هشام على سدة الخلافة وخلق نظامٍ جديدٍ لإدارة السلطة في الأندلس، يتمثل في إدارة البلاد نيابة عن الخليفة الشرعي للبلاد، مما جعل فرصة الطامعين السياسيين أكبر للانفراد بالسلطة. وكان موقف الفقهاء حول تلك الأحداث غير مؤثر

أيضا بل إنهم وافقوا بدون ممانعة تذكر في قبول بيعة الصبي هشام خليفة للأندلس رغم افتقادها للكثير من شروط الخلافة الشرعية.

إلا أن تحولاً آخر طرأ على العلاقة بين الساسة والفقهاء بتولي محمد بن أبي عامر للحجابة وتدبير شؤون الخلافة، فيعتبر الأخير وإن كان سياسياً، إلا أنه تولى القضاء في عدة مواضع، مما يجعله في دائرة الفقهاء، وبوصوله يعتبر تعزيزاً لنفوذ الفقهاء في السلطة؛ خصوصاً أن الدراسة بينت مساعدة بعض الفقهاء له أثناء صراعه مع الحاجب المصحفي وقبل توليه الحجابة. وقد أفسح ابن أبي عامر للكثير من الفقهاء للمشاركة في أجهزة الدولة بشكل كبير بل كانوا قريبين من صناعة القرار، إذ سكنوا معه في القصر وكانوا يستشارون بشكل دوري سواء في عهده أو عهد أبنائه عبدالملك (المظفر) وعبدالرحمن (شنجول).

كان محمد بن أبي عامر بحاجة للكثير من الفقهاء للمخطط الكبير الذي ينوي تنفيذه فقد بينت الدراسة طبيعة هذا المشروع وتجلياته على الحياة الأندلسية، هذا المشروع الأشبه بالثورة البيضاء بالتغيرات الكبيرة التي شملت مناحي الحياة في الأندلس، إذ طالت تلك التغيرات الأنظمة السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ بل أوجد العامريون أنظمة جديدة يعمل بها لأول مرة في الأندلس كفصل السلطات الروحية والزمنية، وكذلك التغيرات الكثيرة التي طرأت على الأنظمة العسكرية خصوصاً إنشاء جيشٍ ثابتٍ ومنظمٍ تدفع له رواتباً شهرية، وأعفى الرعية من العمل العسكري الإجباري، مما وفر للعاملين في القطاعات الزراعية و التجارية وغير ذلك من التفرغ لأعمالهم، كذلك استحداث مناصب إدارية جديدة كمنصب قاضي القضاة.

وقد لعب كثيرون من فقهاء الأندلس دوراً مؤثراً في تلك الحقبة وانقسم البعض منهم ما بين مؤيد ومعارض، أما الذين أيدوا العامريين فقد ساعدوا بشكل كبير في وصول محمد بن أبي عامر لسدة السلطة ثم مساعدته في تحقيق طموحاته وتنفيذ مشروعاته، فقد كان واضحاً دعم بعض الفقهاء لابن أبي عامر في صراعه مع بعض السياسيين على السلطة، خاصة في صراعه مع الحاجب جعفر المصحفي، وقد كان لموقف هؤلاء دور في تذليل الصعاب أمام

ابن أبي عامر في الوصول للسلطة. كما كان لبعض الفقهاء دور بارز في سيطرة العامريين على السلطة، ومشاركتهم الفعالة في مشروعهم وتظهر أسماء كثيرة وبارزة من هؤلاء الفقهاء على رأسهم الفقيه أحمد بن ذكوان وأخيه محمد بن ذكوان، والفقيه يحيى بن برطال وعبدالرحمن بن فطيس، وغيرهم. وقد أخذ التأييد أسباباً وأشكالاً مختلفة؛ فمنهم من أيدهم من جانب ديني محض كدرء للفتن، أو للأعمال التي قاموا بها العامريون سواء العسكرية التي أخذت طابع جهادي، كذلك عناية العامريين بالمذهب المالكي وغير ذلك، أما الذين أيدوهم لأسباب سياسية فهي في الغالب لضمان الوحدة الداخلية و للأخطار الخارجية التي يمكن أن تهدد أمن ووحدة الأندلس سواء على الجبهة الشمالية متمثلة في الوجود النصراني، أو الجبهة الجنوبية المتمثلة في الخطر الشيعي في المغرب، كذلك لما أظهره العامريون من تقدير وتبجيل للكثير من الفقهاء في سياستهم، أما الذين أيدوهم لأسباب اقتصادية، فلما وفره العامريون من عطايا وأرزاق لبعض الفقهاء ورفع الضرائب عن أراضي البعض الأخر وعدم محاسبة الكثير منهم في أموالهم.

كما رأي بعضهم عدم الاعتراض بما أن الخليفة نفسه لم يظهر الضجر والامتعاض من الاستبداد العامري؛ بل كان بين الفينة والأخرى يخرج بعهد يطلق فيه يد العامريين في المزيد من السلطة.

أما أشكال التأييد فقد تنوعت ما بين فتوى وخطب ومشاركة مدنية و عسكرية في الحكومة العامرية ونحو ذلك.

في المقابل أخذ فقهاء آخرون جانب المعارضة من المشروع العامري، وكانوا عقبة كبيرة في طريق نجاحه، لأسباب تختلف كذلك من دينية وسياسية واقتصادية وحتى اجتماعية، وبأشكال مختلفة منها :الفتوى والتخطيط السياسي وحتى المشاركة المسلحة في إسقاط المشروع، إلا أن الركيزة الأساسية التي اعتمد عليها بعض هؤلاء الفقهاء في معارضتهم للعامريين هي شرعية تولي بني عامر للخلافة. فالزعيم العامري محمد بن أبي عامر تمكن من السيطرة الفعلية على البلاد وتلقب بألقاب الملك والخلافة أيضا، وظلت العقبة الأكبر

في طريق مشروعه هي شرعية توليه للخلافة من الناحية الدينية، إذ نظر لها بعض فقهاء الأندلس من هذا المنظور "الأئمة من قريش"، ووجد بعضهم فرصة للاعتراض من هذا المنطلق على تولي العامريين للسلطة بشكل مباشر، وبذلك تكون قد بينت الدراسة أن فقهاء الأندلس هم الحلقة الأبرز في تلك الفترة، سواء في وصول الزعيم العامري لسدة السلطة -بمساعدة فقهاء مؤيدين له- أو في منع العامريين من تحقيق مشروعهم -من خلال فقهاء المعارضة - سواء بالفتيا أو بإسقاط العامريين بالمشاركة مع الثوار.

لقد أعطى العامريون الفقهاء مكانة مميزة في مشروعهم، وأحياناً مساحة كبيرة في اتخاذ القرارات والمناصب التي يتقلدونها، وقد ساهم هذا الأمر بشكل واضح في جعل هؤلاء الفقهاء ذوي مكانة ونفوذ سواء في قرطبة أو في الأقاليم الأخرى، وبذلك لعب الكثير من هؤلاء الفقهاء دوراً محورياً في الأحداث التي أعقبت سقوط العامريين، وفي رسم خارطة جديدة للأندلس. بتشكيل بعض منهم إمارات سياسية خاصة بهم.

ويمكن القول، أنه عاد نفوذ الفقهاء المالكية في الأندلس من خلال المشروع العامري الذي أفسح المجال للكثير منهم للمشاركة في أجهزة الدولة المختلفة، حتى تخطى بعضهم عمله في مجال الفتوى والقضاء إلى أمور سياسية بحتة كمشاركته في تعيين ولي العهد. ومع ذلك لم ينجح المشروع العامري في الوصول لمبتغاه إذ سقط سقوطاً مدوياً وكان لسقوطه نتائج وخيمة وبعيدة المدى على الوضع العام في الأندلس.

الملاحق

وتشمل:

[١] جدول بأسماء الحجاب زمن الدولة الأموية في الأندلس.

[٢] جدول بأسماء قضاة الجماعة في العهد العامري.

[٣] جدول بأسماء متولوا الوزارة من الفقهاء خلال العهد العامري.

[٤] جدول بأسماء متقلدي الشرطة من الفقهاء خلال العهد العامري.

[٥] جدول بأسماء قضاة الأقاليم خلال العهد العامري.

[٦] وصية المنصور ابن أبي عامر لولده عبد الملك المظفر.

[٧] وصية المنصور ابن أبي عامر لفتيانه.

[٨] رسالة عبد الملك بن أبي عامر إلى المعز بن زيري. في المغرب

[٩] كتاب وجهه الخليفة هشام (المؤيد بالله) إلى عبد الملك بتسميته المظفر.

[١٠] نص ولاية العهد لعبد الرحمن بن أبي عامر من الخليفة هشام (المؤيد بالله).

ملحق رقم (١) بأسماء الحجاب زمن الدولة الأموية في الأندلس(*)

المصدر	ملاحظة	الحاجب	الأمير-الخليفة
ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص١٤٣-١٤٤؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٤٨	الخطة مستمرة	١) تمام بن بن عامر بن علقمة	الأمير عبدالرحمن بن معاوية (الداخل) ١٣٨-١٧٢هـ/ ٧٥٥-٧٨٨م
ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٤٨	-	٢) يوسف بن بخت الفارسي	-
ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٤٨	-	٣) عبدالكريم بن مهران الغساني	-
ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٤٨	-	٤) عبد الرحمن بن مغيث	-
ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٤٨	-	٥) الفتى منصور	-
ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٦١	الخطة مستمرة	١) عبدالرحمن بن مغيث	الأمير هشام بن عبدالرحمن (الرضا)١٧٢-١٨٠هـ / ٧٨٨-٧٩٦م
ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٦٨	الخطة مستمرة	١) عبدالكريم بن عبدالواحد بن مغيث	الأمير الحكم بن هشام (الربضي) ١٨٠-٢٠٦هـ/ ٧٩٦-٨٢١م
ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٨٠، سالم الخلف، **نظم حكم**، ص٤١٨	عطلت بعد وفاة ابن عبدالواحد	١) عبدالكريم بن عبدالواحد بن مغيث	عبدالرحمن بن الحكم (الأوسط) ٢٠٦-٢٣٨هـ / ٨٥٢-٨٨٦م
ابن القوطية، **تاريخ**،ص٧٨	استمرت	٢) مهران بن عبدربه	-
ابن القوطية، **تاريخ**،ص٧٨	-	٣) عبدالرحمن بن غانم	-
ابن حيان، **المقتبس**، مكي، الرياض،ص٤٢٤	-	٤) حسن بن عبدالوهاب	-

(*) الجدول من إعداد الباحث.

الأمير-الخليفة	الحاجب	ملاحظة	المصدر
-	٥) عيسى بن شهيد	-	ابن حيان، **المقتبس**، مكي، الرياض،ص٤٢٩
الأمير محمد بن عبدالرحمن ٢٣٨-٢٧٣هـ/ ٨٥٢-٨٨٦م	١) عيسى بن شهيد	-	ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٩٣
-	٢) عيسى بن الحسن بن أبي عبدة	ظل المنصب شاغراً بعد وفاة ابن أبي عبدة	ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٩٣؛الخلف ،**نظم حكم**، ص٤١٩
الأميرالمنذر بن محمد ٢٧٣-٢٧٥هـ/ ٨٨٦-٨٨٨م	١)عبدالرحمن بن أمية بن شهيد	استمرت الخطة	ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص١١٣
-	٢) هاشم بن عبدالعزيز	-	مجهول، **ذكر بلاد**، ج١، ص١٥١
الأمير عبدالله بن محمد ٢٧٥-٣٠٠هـ/ ٨٨٨-٩٢١م	١) عبدالرحمن أمية بن شهيد	-	ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص١٢٠
-	٢) سعيد بن محمد بن السليم	ظل المنصب شاغراً عدة سنوات بعد عزل ابن السليم	ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص١٦٧؛ الخلف، **نظم حكم**، ص٤١٩
الخليفة عبدالرحمن (الناصر) ٣٠٠-٣٥٠هـ/ ٩١٢-٩٦١م	١) بدر بن أحمد	استمرت الخطة	ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص١٥٨
-	٢) موسى بن محمد بن حدير	ظل المنصب شاغراً بعد وفاة ابن حدير	ابن الأبار، **الحلة**، ج١، ص٢٣٢-٢٣٧؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٢، ص١٨٣

الأمير-الخليفة	الحاجب	ملاحظة	المصدر
الخليفة الحكم (المستنصر) ٣٥٠-٣٦٦هـ/ ٩٦١-٩٧٦م	١)جعفر بن عثمان الصقلبي	ظل المنصب شاغراً بعد وفاة الصقلبي	ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٣٣
الخليفة هشام (المؤيد) ٣٦٦-٣٩٩هـ/ ٩٧٦-١٠٠٨م	١)جعفر بن عثمان المصحفي	استمر المنصب	ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٣٣، ابن الأبار، **الحلة**،ج١،ص٢٥٧
-	٢) محمد بن أبي عامر	-	الحميدي، **جذوة**، ص٨٣-٨٤، ابن عذاري، **البيان**، ج٢،ص٢٦٧
-	٣)عبدالملك بن محمد بن أبي عامر	-	ابن عذاري، **البيان**، ج٣، ص٣
	٤)عبدالرحمن بن محمد بن أبي عامر	-	ابن عذاري، **البيان**، ج٣،ص٣٨

ملحق رقم (٢) :قضاة الجماعة في العهد العامري(*)

القاضي	المنصب (الخطة)	سنة التعيين والعزل	سنة العزل والسبب	المصدر
محمد بن إسحاق بن السليم(ت٣٦٧هـ/ ٩٧٨م)	قاضي الجماعة	١٣ محرم ٣٥٦هـ	استمر حتى وفاته- ٣٦٧هـ/ ٩٧٨م	ابن الفرضي، **تاريخ**،ج٢،ص ٧٩-٨٠
محمد بن يبقى بن زرب (ت٣٨١هـ/ ٩٩١م)	قاضي الجماعة	٢٦ جمادى الآخر ٣٦٧هـ	عزل في حدود ٣٨١هـ -سبب سياسي	ابن الفرضي، **تاريخ**،ج٢،ص ٩٦-٩٧
محمد بن يحيى بن زكريا التميمي (ابن برطال) (ت٣٩٤هـ/ ١٠٠٤م)	قضاء جيان - أحكام الشرطة - قضاء الجماعة والصلاة معاً - الوزارة	١٣ رمضان ٣٨١هـ	عزل ٦محرم ٣٩٢هـ سبب صحي	عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٦٢؛ ابن سعيد، **المغرب**، ج١، ص٢١٧

(*) الجدول من إعداد الباحث.

القاضي	المنصب (الخطة)	سنة التعيين والعزل	سنة العزل والسبب	المصدر
أحمد بن عبدالله بن هرثمة بن ذكوان (ت٤١٣هـ/ ١٠٢٣م)	مشاور في الأحكام- خطة الرد -قاضي الجماعة -وزير	١٤ محرم ٣٩٢هـ	عزل ٣ ذي الحجة ٣٩٤هـ-سبب سياسي	الحميدي، **الجذوة**، ص١٣٠؛ عياض، **ترتيب**، ج٤،ص٦٦٤؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص٦٧-٦٨؛ النباهي، **تاريخ**، ص٨٥
عبدالرحمن بن محمد بن فطيس(ت٤٠٢هـ/ ١٠١٢م)	المظالم والأحكام- قضاء الجماعة، الوزارة	٣ ذي الحجة ٣٩٤هـ	عزل في شعبان ٣٩٥هـ سبب إداري	عياض، **ترتيب**، ج٤،ص٦٧١ ابن بشكوال، **الصلة**،ج٢،ص ٤٦٦-٤٧٠؛ ابن فرحون، الديباج، ج١، ص٤٧٨
أحمد بن عبدالله بن هرثمة بن ذكوان (ت٤١٣هـ/ ١٠٢٣م)	قاضي الجماعة - وزير	تولى مرة أخرى في شعبان سنة ٣٩٥هـ	استمر حتى سقوط العامريين	الحميدي، **الجذوة**، ص١٣٠ عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٦٤ ابن بشكوال، **الصلة**،ج١،ص ٦٨ النباهي، **تاريخ**، ص٨٥

ملحق رقم (٣) أسماء متولوا الوزارة من الفقهاء خلال العهد العامري(*)

الفقيه	المنصب (الخطة)	الوفاة	المصدر
عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله الزجالي	وزير	٣٧٥هـ/ ٩٨٦م	عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٥٣
أحمد بن عبدالله بن عمروس الحضرمي	وزير -صاحب مدينة- الأمانات	٣٦٦هـ/ ٩٧٦م	عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٨٨-٦٨٩
محمد بن يحيى بن زكريا بت برطال	أحكام الشرطة - قاضي الجماعة- وزير	٣٩٤هـ/ ١٠٠٤م	عياض، **ترتيب**، ج٤، ٥٦٢
أحمد بن عبدالله بن هرثمة بن ذكوان	مشاور في الأحكام- خطة الرد -قاضي الجماعة -وزير	٤١٣هـ/ ١٠٢٣م	الحميدي،**الجذوة**،ص١٣٠ عياض، **ترتيب**، ج٤،ص٦٦٤ ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص٦٨ النباهي، **تاريخ**، ص٨٥
عبدالرحمن بن محمد بن فطيس	المظالم والأحكام-قضاء الجماعة - وزير	٤٠٢هـ/ ١٠١٢م	عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٧١ ابن بشكوال، **الصلة**، ج٢، ص٤٦٦-٤٧٠
خالد بن هشام بن عمر	وزير	٣٦٩هـ/ ٩٧٩م	ابن الفرضي،**تاريخ**، ج١، ص٢٤١
عبدالله بن محمد بن قيد	ولي الأحكام بقرطبة - وزير- قضاء بجانة والبيرة	٤٠٠هـ/ ١٠١٠م	عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٧٤٥
عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله الزجالي	وزير	٣٧٥هـ/ ٩٨٦م	عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٥٣

* الجدول من إعداد الباحث.

ملحق رقم (٤): جدول بأسماء الفقهاء متولوا خطة الشرطة ومناصبهم (*)

الفقيه	الخطة (المنصب)	سنة الوفاة	المصدر
أحمد بن نصر بن خالد	أحكام الشرطة والسوق-قضاء كورة جيان	٣٧٠هـ/ ٩٨١م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٦٢-٦٣
أمية بن أحمد بن حمزة القرشي الأموي	أحكام الشرطة - الأحكام- وجوه الإنفاق في سبيل الأمانات	٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م	ابن الفرضي، تاريخ، ج١، ص١٦١، عياض، **ترتيب**، ج٤،ص٦٥٩
محمد بن يحيي بن زكريا المعروف بن برطال	قضاء جيان - الشرطة - قضاء الجماعة - الوزارة	٣٩٤هـ/ ١٠٠٤م	عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٦٢
أحمد بن محمد بن يوسف المعافري	الشرطة	٣٧٢هـ/ ٩٨٢م	عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٥٦٦
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحضرمي (بن الشرفي)	صاحب الشرطة والمواريث والصلاة والخطبة بالمسجد الجامع	٣٩٦هـ/ ١٠٠٦م	الحميدي، **الجذوة**، ص١٤٩ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص١٤٨
عبدالله بن أحمد بن حاجب الخثعمي	صاحب الشرطة	٣٨٠هـ/ ٩٩٠م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢٨٢-٢٨٣
يونس بن عبدالله بن محمد بن مغيث (الصفار)	القضاء في عدة كور - خطة الرد والشرطة- الشورى بقرطبة والزهراء والزاهرة	٤٢٩هـ/ ١٠٣٩م	عياض، **ترتيب**، ج٤،ص٧٤٠-٧٤١ ابن بشكوال،**الصلة**، ج٣،ص٩٨١

* الجدول من إعداد الباحث.

الفقيه	الخطة (المنصب)	سنة الوفاة	المصدر
محمد بن يحيى بن خليل	أحكام الشرطة	٣٧٠هـ/ ٩٨١م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٨٢
أحمد بن محمد بن يوسف المعافري	أحكام الشرطة	٣٦٨هـ/ ٩٧٨م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٦٢
سعيد بن أحمد بن محمد بن سعيد ابن موسى بن حدير	أحكام الشرطة - اعتزل العمل	٣٩١هـ/ ١٠٠١م	ابن الفرضي، **تاريخ**،ج١،ص٢٠٨
إدريس بن عبيدالله بن إدريس	الشورى -أحكام الشرطة	٣٧٣هـ / ٩٨٤م	ابن الفرضي، **تاريخ**،ج١،ص٧٨
محمد بن حسن بن عبدالله بن مذحج الزبيدي	قضاء إشبيلية-خطة الشرطة	٣٧٩هـ/ ٩٨٩م	ابن الفرضي، **تاريخ**،ج٢،ص٩٢
محمد بن يحيى بن عبدالعزيز (ابن الحرّاز)	قضاء طليطلة - باجة - أحكام الشرطة - عزل	٣٦٩هـ / ٩٨٠م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٨٢
سعيد بن عثمان ابن أبي سعيد	قضاء بطليوس- أحكام الشرطة - عزل عنها	٣٨٩هـ/ ٩٩٩م	ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٣٢٧

الملحق رقم (٥) جدول بأسماء قضاة الأقاليم خلال العهد العامري(*)

الفقيه	الخطة (المنصب)	سنة الوفاة	المصدر
محمد بن الحسن بن عبدالله الزبيدي	قضاء إشبيلية	٣٧٩هـ/ ٩٨٩م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٩٢
أحمد محمد بن الحسن بن عبدالله الزبيدي	قضاء إشبيلية	-	ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص١٦٣
أحمد بن موسى بن أحمد بن حصيب	قضاء تُطيلة	٣٨٦هـ / ٩٩٦م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٧٠
أحمد بن عبدالله بن الحسن	قضاء كورة رية	٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٧٤
عمر بن مسلمة بن وردان العامري	قضاء طليطلة	٣٩٣هـ / ١٠٠٣م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٣٧٠
قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ البياني	قضاء مدينة الفرج	٣٨٨هـ/ ٩٨٨م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٤١١
قاسم بن أحمد بن محمد بن عثمان (ابن أرفع)	قضاء طليطلة - بطليوس	٣٩٣هـ / ١٠٠٣م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٤١٢-٤١٣
وليد بن عبدالملك بن محمد بن مروان بن خطاب العتقى	قضاء تدمير - طليطلة	٣٩٣هـ / ١٠٠٣م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص١٥٩-١٦٠
أحمد بن حكم بن محمد العاملي (ابن اللبان)	قضاء مورور وقرمونه - طليطلة	٣٩٠هـ / ١٠٠١م	ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص٤٥؛ ابن الأبار، **التكملة**، ج١،ص١٥
جعفر بن جَّحاف بن يمن	أحكام القضاء ببلنسية	٣٧٦هـ/ ٩٨٦م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص١٢٢
خلف بن سليمان بن عمرون البزاز	قضاء شذونة والجزيرة	٣٧٨هـ/ ٩٨٩م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص١٦٣
سعيد بن محمد بن مسلمة بن محمد بن سعيد بن تبري	قضاء قرمونة	٣٨٦هـ / ٩٩٦م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢٠٦
عبدالله بن محمد بن أمية الأنصاري	قضاء طلبيرة	٣٧٢هـ / ٩٨٣م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢٧٧

(*) الجدول من إعداد الباحث.

الفقيه	الخطة (المنصب)	سنة الوفاة	المصدر
عبدالله بن أحمد بن محمد الأنصاري	قضاء سرقسطة	٣٩٢هـ/ ١٠٠١م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢٨٩
عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن عبدالله (ابن فورتتش)	قضاء سرقسطة	٣٨٦هـ/ ٩٩٧م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٣٠٩
عبدالرحمن بن محمد بن صاعد بن وثيق	قضاء شذونة – ثم استعفى	٣٩٠هـ / ١٠٠٠م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٣٠٩
أصبغ بن الفرج بن فرج الطائي	قضاء بطليوس	٣٩٧هـ / ١٠٠٧م	ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص١٧٩-١٨٠؛ ابن فرحون، **الديباج**، ج١،ص٣٠٣
عبدالسلام بن عبدالله بن زياد اللخمي	قضاء طليطلة	٣٧١هـ/ ٩٨١م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٣٣١
محمد بن يوسف بن سليمان الجهني (القبري)	قضاء قبرة	٣٧٢هـ/ ٩٨٣م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٨٦
محمد بن نجاح بن عبدالرحمن بن علقمة	قضاء طليطلة	٣٧٦هـ / ٩٨٦م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٨٩
محمد بن مسعود الخطيب	قضاء يابرة –ثم عزل وولي الصلاة في جامع الزهراء	٣٧٩هـ/ ٩٩٠م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٩٣
خلف بن فرج بن عثمان الكلاعي	قضاء إلبيرة	٣٧١هـ/ ٩٨١	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص١٦٢
عبدالرحمن بن محمد بن أحمد الرعيني (ابن المشّاط)	قضاء أستجة – أشونة – قرمونية– موزور–تاكرتي– ثم عزل وولي قضاء جيان –ثم بلنسية وأعمالها	٣٩٧هـ / ١٠٠٧م	ابن بشكوال، **تاريخ**، ج٢،ص٤٦٤

الفقيه	الخطة (المنصب)	سنة الوفاة	المصدر
الحسين بن حي بن عبدالملك بن حي التجيبي	قضاء بباجة – أشكونية–مدينة سالم – جيان	٤٠١هـ / ١٠١١م	ابن بشكوال، **تاريخ**، ج١،ص٢٣٠
أحمد بن إسحاق بن مروان بن جابر الغافقي	أحكام القضاء بطليطلة	٣٧٢هـ / ٩٨٢	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٦-٦٤٣
عبدالرحمن بن إبراهيم بن محمد (ابن الشرفي)	القضاء في عدة كور	٤٣٨هـ / ١٠٤٧م	عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٦٧٧؛ ابن بشكوال، **تاريخ**، ج٢، ص٤٩١
محمد بن يحيى بن أحمد التميمي (ابن الحذاء)	قضاء بجانة – إشبيلية	٤١٦هـ / ١٠٢٥م	عياض، **ترتيب**، ج٤، ص٧٣٢-٧٣٤ ابن بشكوال، **تاريخ**، ج٢، ص٧٤٢
أحمد بن عبدالله بن محمد بن شريعة اللخمي (ابن الباجي)	قضاء إشبيلية – ثم عزل	٣٩٦هـ / ١٠٠٥م	عياض، **ترتيب**، ج٤،ص٦٨٤؛ ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص٣٨-٣٩
إسماعيل بن عباد اللخمي	قضاء إشبيلية – عزل–ثم أعيد إلى قضاء إشبيلية مرة أخرى	٤١٠هـ / ١٠١٩م	النباهي، **تاريخ**، ص٩٤
محمد بن يحيى بن زكريا التميمي	قضاء جيان – ثم قضاء الجماعة		عياض، **ترتيب**، ج٤،ص٥٦١-٥٦٢
أحمد بن نصر بن خالد	قضاء كورة جيان	٣٧٠هـ/ ٩٨١م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٦٢-٦٣
عبدالله بن إبراهيم بن محمد (الأصيلي)	قضاء سرقسطة	٣٩٢هـ / ١٠٠٣م	عياض، **ترتيب**، ج٤، ص ؛ ابن فرحون، الديباج، ج١، ص٤٣٣-٤٣٤

الفقيه	الخطة (المنصب)	سنة الوفاة	المصدر
أصبغ بن الفرج بن فرج الطائي	قضاء بطليوس	٣٩٧هـ / ١٠٠٧م	ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص١٧٩-١٨٠؛ ابن فرحون، **الديباج**، ج١،ص٣٠٣
محمد بن يحيى بن عبدالعزيز (ابن الحراز)	قضاء طليطلة - باجة	٣٦٩هـ / ٩٨٠م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٨٢
محمد بن علي بن الحسن ابن أبي الحسين	قضاء كور الثغر الأعلى	٣٧٢هـ / ٩٨٢	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٨٥
محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرج	قضاء أستجة - رية	٣٨٠هـ / ٩٩٠	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٩٣-٩٥؛ الحميدي، **جذوة**،ص٤٧
نزار بن كوثر	قضاء بجانة	٣٨٠هـ / ٩٩٠م	ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص١٥٥
محمد بن محمد بن إبراهيم العامري	قضاء بجانة - تدمير	-	عياض، **ترتيب**، ج٤،ص
سعيد بن عثمان بن أبي سعيد	قضاء بطليوس- عزل	٣٨٩هـ/ ٩٩٩م	ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص٣٢٧
حسن بن عبدالله الجذامي	قضاء رية	-	النباهي، **تاريخ**، ص٨٢
أيوب بن عمر البكري	قضاء ليلة	٣٩٨هـ / ١٠٠٨م	ابن بشكوال، **الصلة**، ج١،ص١٨٩
سليمان بن عمر القباعي	قضاء سبته	-	المراكشي، **الذيل**، ج٤،ص٧٧

ملحق رقم (٦)

وصية المنصور بن أبي عامر لابنه عبد الملك المظفر

«يا بني! ليست تجدُ أنصح لك ولا أشفق عليك مني فلا تُعدَّينَّ وصيتي، فقد جردت لك رأيي ورويَّتي على حين اجتماعٍ من ذهني. فاجعلها مثالاً بين عينيك. وقد وطأت لك مهاد الدولة، وعدّلت لك طبقات أوليائها، وغايرت لك بين دخل المملكة وخرجها، واستكثرت لك من اطعمتها وعددها، وخلَّفتُ لك جباية تزيدُ على ما يقويك بجيشك وبنفقتك. فلا تُطلق يدك في الإنفاق، ولا تُقيض لظلمة العُمال؛ فيختل أمرك سريعاً؛ فكلُّ سرفٍ راجعٌ إلى اختلال لا محالة ! فاقصد في أمرك جهدك، واستثبت فيما يرفع إليك أهل البطالة. والرعية، فقد استقصيت لك تقويمها؛ وأعظم مُناها أن تأمن البادرة، وتسكن إلى لين الجنبة. وصاحب القصر قد علمت مذهبه وأنَّه لا يأتيك من قبله شيء تكرهه، والآفةُ ممن يتولاَّه ويتلمس الوثوب باسمه؛ فلا تنم عن هذه الطائفة جملةً، ولاترفع عنها سُوء الظن والتُّهمه؛ وعاجل بها من خفته على أقل بادرة، مع قيامك بحق صاحب القصر على أتم وجهٍ. فليس لك ولا لأوليائك شيءٌ يقيكم الحنث في يمين بيعته إلا ما تُقيمه لوليِّها من هذه النَّفقة. وأما الانفراد بالتدبير دونه، مع ما بلوتُهُ من جهله وعجزه عنه، فإنِّي أرجو أني وإياك منه في سعةٍ ما تمسكنا بالكتاب والسنة. والمال المخزون عند والدتك هو ذخيرة مملكتك، وعدة لحاجةٍ تنزل بك. فأقمه مقام الجارحة من جوارحك التي لا تبذلها إلا عند الشدة، تخاف منها على سائر جسدك. وأخوك عبدالرحمن، قد صيرت له في حياتي ما رجوت أني قد خرجتُ له فيه عن حقه من ميراثي، وأخرجته عن ولاية الثغر لئلاَّ يجد العدو مساغاً بينكما في خلاف وصيتي، فيسرع ذلك في نقص أمري، ويجلب الفاقرة إلى دولتي. وقد كفيتك الحيرة فيه، فاكفني الحيف منك عليه. وكذلك سائر أهلك فيما صنعت فيهم بحسب ما قررت به خلاصي من مال الله الذي بيدك. وخلافتك بعدي أجدى عليهم مما صرفته إليهم؛ فلا تُضيِّع أمر جميعهم، والحظهم بعيني؛ فإنَّك أبوهم بعدي. فخرج ذكورهم باستخدامك، وألحف إناثهم جناحك، جبر الله جماعتهم، وأحسن

الخلافة عليهم. وإن انقادت إليك الأمور بالحضرة، فهذا وجه العمل؛ وإن اعتاصت عليك، فلا تُلقينّ بيدك إلقاء الأمة، ولا تبطر بك وبأصحابك النعمة والسلامة، فتنسوا آمالكم في بطون بني أمية وشيعتهم بقرطبة؛ فإن قاومت من توثب عليك منهم، فلا تذهل عن الحزم فيهم؛ وإن خفت الضعف، فانتبذ بخاصتك وغلمانك إلى بعض المعاقل التي حصَّنتها لك. واختبر غدك إن أنكرت يومك. وإياك أن تضع يدك في يد مرواني ما طاوعتك بنانُك؛ فإني أعرف ذنبي إليهم»(*).

ملحق رقم (٧)

وصية المنصور بن أبي عامر لغلمانه

«تنبهوا لأمركم، واحفظوا نعمة الله عليكم في طاعة عبدالملك أخيكم ومولاكم، ولا تغرنكم بوارق بني أمية، ومواعيد من يطلب منهم شتاتكم. وقدَّروا ما في قلوبهم وقلوب شيعتهم من الحقد عليكم؛ فليس يرأسُكم بعدي أشفق عليكم من ولدي. وملاك أمركم أن تنسوا الأحقاد، وأن تكونوا كرجلٍ واحدٍ؛ فإنَّه لا يفل فيكم»(*).

ملحق رقم (٨)

رسالة المظفر عبدالملك إلى المعز بن زيري في المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد من الحاجب المظفر سيف دولة الإمام الخليفة هشام المؤيد أمير المؤمنين أطال الله بقاءه عبد الملك بن المنصور بن أبي عامر إلى كافة مديني فاس وكافة أهل المغرب سلمهم الله. أما بعد أصلح الله شأنكم وسلم أنفسكم وأديانكم فالحمد لله علام الغيوب وغفار الذنوب ومقلب القلوب ذي البطش الشديد المبدي المعيد الفعال لما يريد لا راد لأمره ولا معقب لحكمه بل له الملك والأمر وبيده الخير والشر. إياه نعبد وإياه نستعين وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون. صلى الله على محمد سيد المرسلين وعلى آله

---

* ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٥٦-٥٧؛ ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٨١.

* ابن بسام، **الذخيرة**، ق٤، ج٧، ص٥٦-٥٧؛ ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٨١.

الطيبين وعلى جميع النبيين والمرسلين والسلام عليكم أجمعين. وإن المعز بن زيري بن عطية أكرمه الله تابع لدينا رسله وكتبه متنصلا من هنات دفعته إليها ضرورات ومستغفراً من سيئات حطتها من توبته حسنات والتوبة محاء للذنب والاستغفار منقذ من العتب. وإذا أذن الله بشيء يسره وعسى أن تكرهوا شيئاً ولكم فيه خير. وقد وعد من نفسه استشعار الطاعة ولزوم الجادة واعتقاد الاستقامة المعونة وخفة المونة فوليناه ما قبلكم وعهدنا إليه أن يعمل بالعدل فيكم وأن يرفع أحكام الجور عنكم. وأن يعمر سبلكم وأن يقبل من محسنكم ويتجاوز عن مسيئكم إلا في حدود الله تبارك وتعالى. وأشهدنا الله عليه بذلك وكفى بالله شهيداً وقد وجهنا الوزير أبا محمد علي بن جدلم أكرمه الله وهو من ثقاتنا ووجوه رجالنا ليأخذ ميثاقه ويؤكد العهد فيه عليه بذلك وأمرناه بإشراككم فيه ونحن بأمركم معتنون ولأحوالكم مطالعون وأن يقضي على الأعلى للأدنى ولا يرتضي فيكم بشيء من الأذى فثقوا بذلك واسكنوا إليه. وليمض القاضي أبو عبد الله أحكامه مشدوداً ظهره بنا معقوداً سلطانه بسلطاننا ولا تأخذه في الله لومة لائم. فلذلك طبنا به إذ وليناه وأملنا فيه إذ قلدناه والله المستعين وعليه التكلان لا إله إلا هو. تبلغوا منا سلاماً طيباً جزيلاً ورحمة الله وبركاته. كتب في ذي القعدة من سنة ست وتسعين وثلاثمائة(*).

ملحق رقم (٩)

كتاب وجهه هشام بن الحكم (المؤيد بالله) إلى عبد الملك بن المنصور ابن أبي عامر بتسميته المظفر:

بسم الله الرحمن الرحيم

أتم الله عليك نعمته، وهنأك قسمه، وألبسك عفوه وعافيته، لما رأيناك -سلمك الله- من صنع الله الجسيم وفضله العظيم لنا عليك ما شفى الصدور، وأقر العيون، استخرنا الله تعالى في أن سميناك المظفر، فنسأل الله سؤال إلحاف، وضراعة، وابتهال إليه أن يعرفنا وإياك بركة هذا الاسم، ويحليك معناه، ويعطينا وإياك وكافة المسلمين فضل ما حملت منه، وأن يخير لنا ولهم في أقضيته، ويقرنه بيمنه وسعادته بمنه وخفي لطفه، وكذلك أبحناك

(*) ابن خلدون، **تاريخ**، ج٢، ص٢٧١٦.

التكني في مجالسنا ومحافلنا، وفي الكتب الجارية منك وإليك في أعمال سلطاننا، وسائر ما يجري فيه اسمك معنا ودوننا، وإنافة بمحلك لدينا، ودلالة على مكانك منا، وكذلك ما شرفنا فتاك أبا عامر محمد بن المظفر تلادنا -أسعده الله- بالإنهاض إلى خطة الوزارتين وجمعناه بها في التكني على المشيخة والترتيب،إثرك في الدولة. وأنت الحقيق منا بذلك كله، وبجميل المزيد عليه، ولأنك تربيتنا، وسيف دولتنا وولي دعوتنا، ونشيء نعمتنا، وخريج أدبنا. فأظهر ما حدّدناه لك في الموالي وأهل الخدمة. واكتب به إلى الأقطار المملكة وتصدقه بشكر النعمة، أحسن الله توفيقك ومتعنا طويلاً بمعافاتك، وآنسنا ملياً بدوام سلامتك، وإنه ولي قادر عزيز قاهر(*).

ملحق رقم (١٠)

نص ولاية العهد لعبد الرحمن شنجول من الخليفة هشام (المؤيد بالله)

هذا ما عهد به أمير المؤمنين هشام المؤيد بالله -أطال الله بقاءه -إلى الناس عامة وعاهد الذي عليه من نفسه خاصة، وأعطى به صفقة يمينهِ، بيعة تامة،بعد أن أمعن النظر وأطال الاستخارة؛وأهمّه ما جعل اللهُ له من إمامة المسلمين، وعصب به من إمرة المؤمنين،واتقى حلول القدر بما لا يُؤمن،وخاف نزول القضاء بما لا يُصرف،وخشي إن هجم محتوم ذلك عليه،ونزل مقدوره به،ولم يرفع لهذه الأمة علماً تأوي إليه،ولم يُوجرها ملجأ تنعطف عليه -أن يكون بلقاء الله تعالى مُفرطاً فيها، ساهياً عن أداء الحق إليها. وتقصى عند ذلك طبقات الرجال من أحياء قريش وغيرها من يستحق أن يستند الأمر إليه، ويعول في القيام به عليه،ممن يستوجبه بدينه وأمانته وهديه ورعيه، بعد اطراح الهوادة، والتبرؤ من الهوى،والتحري للحق،والتزلف إلى الله تعالى بما يرضيه. وإن قطع الأواصر وأسخط الأقارب، عالماً أن لا شفاعة عنده أعلى من العمل الصالح، موقناً أن لا

(*) ابن عذاري، **البيان**، ج٣،ص١٦-١٧؛ محمد ماهر حمادة، **الوثائق السياسية والإدارية في الأندلس وشمالي إفريقية ٦٤ -٨٩٧هـ/ ٦٨٣-١٤٩٢م**، ط١، (بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، ص٢٢٥-٢٢٦.

وسيلة إليه أزكى من الدين الخالص؛ فلم يجد أحداً هو أجدر أن يُقلده عهده ويفوض أمر الخلافة إليه بعده،في فضل نفسه وكرم خيمه وشرف مركبه وعلو منصبه مع تقواه وعفافه ومعرفته وإشرافه وحزمه وثقافه، من المأمون الغيب، الناصح الجيب، النازح على كل عيب، ناصر الدولة أبي المظفر عبد الرحمن بن المنصور بن أبي عامر وفقه الله. مع أن أمير المؤمنين-أيده الله- بما طالعه من مكنون العلم، ووعاه من مخزون الأثر، أمل أن يكون ولي عهده القحطاني الذي حدث عنه عبد الله بن عمرو بن العاص بتحقيق ما أسنده أبوهريرة أن النبي ﷺ: **(لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل عن قحطان يسوق الناس بعصاه)** فلما استوى له به الاخبار، وتقابلت عنده فيه الآثار، ولم يجد عنه مذهبا،ولا إلى غيره معدلا،خرج إليه من تدبير الأمور في حياته وفوض إليه النظر في أمر الخلافة بعد وفاته. طائعا راضياً مجتهداً متخيراً غير محاب له، ولا مائل بهوادة إليه، ولا شرك نصح الإسلام واهله فيه، وجعل إليه الاختيار لهذه الأمة بولاية عهده فيها رأى ذلك بقاء أمير المؤمنين أعزه الله وبعده وأمضى أمير المؤمنين هذا وأجازه وأنفذه ولم يشترط فيه ثنياً ولا خياراً وأعطى على الوفاء به في سره وجهره وقوله وفعله عهد الله وميثاقه وذمة نبيه صلى الله عليه وسلم وذمة الخلفاء الراشدين من آبائه وذمة نفسه أن لا يبدل ولا يغير ولا يحول ولا يزول. وأشهد على ذلك الله والملائكة وكفى بالله شهيداً وأشهد من أوقع اسمه في هذا وهو جائز الأمر ماضي القول والفعل بمحضر من ولي عهده المأمون أبي المظفر عبد الرحمن بن المنصور وفقه الله وقبوله لما قلّده والتزامه لما التزمه.وذلك في شهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وثلاثمائة. هذا الكتاب نسختان أول الشهود فيه قاضي الجماعة أحمد بن عبدالله بن ذكوان ويليه من الوزراء اسماء تسعة وعشرين رجلاً يليهم أسماء مائة وستة وثمانين رجلاً من طبقات أهل الخدمة ومن الحكام والفقهاء وغيرهم(*).

---

* ابن بسام، **الذخيرة**، ق١،ج١،ص٩١؛ ابن عذاري، **البيان**، ج٣،ص٤٧؛ النويري، **نهاية**، ج٢٣، ص٤٠٨؛ ابن خلدون، **تاريخ**، ج٢، ص١٥٤٠-١٥٤١؛ ابن الخطيب، **أعمال**، ج٢، ص٩١-٩٣؛ ذكر ابن خلدون والنويري التاريخ أنه في شهر ربيع الأول سنة ٣٩٨هـ.

الأشـــــكال

وتشمل:

[١] خريطة توضيحية لمدينة الزاهرة وقرطبة زمن المنصور بن أبي عامر

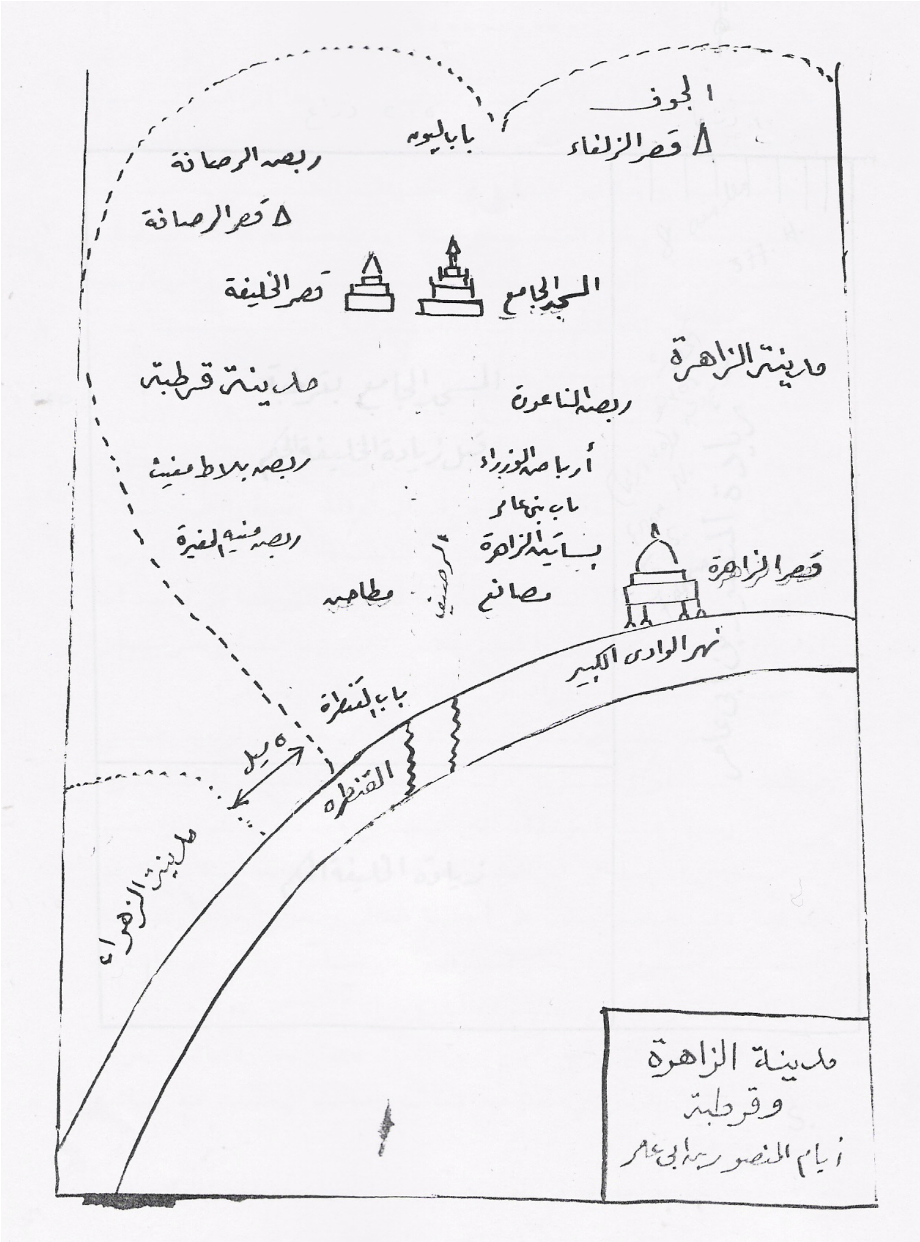
[٢] الأندلس في عهد العامريين وأهم غزواتهم

[٣] المغرب في عهد العامريين

[٤] تمثال لمحمد بن أبي عامر في متحف الشمع في مدريد

[٥] أطلال مدينة الزهراء

شكل رقم (١) مدينة الزاهرة وقرطبة زمن المنصور بن أبي عامر(*)



(*) المرجع؛ محمد النجار، المنصور، ص٩١.

شكل رقم (٢) الأندلس في عهد العامريين وأهم غزواتهم(*)



---

* المرجع حسين مؤنس، **أطلس تاريخ الإسلام**، ص١٧٢،(بتصرف)

شكل رقم (٣) المغرب في عهد العامريين(*)



(*) المرجع حسين مؤنس، **أطلس تاريخ الإسلام**، ص١٦١،(بتصرف)

شكل رقم (٤) تمثال لمحمد بن أبي عامر في متحف الشمع في مدريد



الشكل رقم (٥) أطلال مدينة الزهراء



قائمة المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

أولاً:المصادر :

ابن الأبار، محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي (ت ٦٥٨هـ) :

١- **إعتاب الكتّاب**، تحقيق صالح الأشتر، ط١، (دمشق :مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م).

٢-**التكملة لكتاب الصلة**، نشره عزت العطار الحسيني،(القاهرة :قصر الثقافة الإسلامية، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م).

٣-**الحلة السيراء**، تحقيق حسين مؤنس، ط٢،(مصر:دار المعارف، ١٩٨٥م).

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي كرم (ت٦٣٠هـ) :

٤-**الكامل في التاريخ**، تحقيق محمد بن يوسف الدقاق، ط٣،(بيروت:دار الكتب العلمية، ١٤١٨/ ١٩٩٨م).

أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) :

٥- **المسند**، شرحه ووضع فهارسه، أحمد بن محمد بن شاكر، (القاهرة:دار المعارف، ١٩٤٩م). الأحمر، أبي الوليد إسماعيل (ت٧٢٥هـ) :

٦-**نثير الجمان في شعر من نظمنيي وإياه الزمان**، تحقيق محمد رضوان الداية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م).

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ) :

٧-**صحيح البخاري**، تحقيق وتخريج أحمد زهوة وأحمد عناية، ط١، (بيروت :دار الكتاب العربي، ١٤٢٥-٢٠٠٤م).

ابن بسام، علي الشنتريني (ت ٥٤٢هـ) :

٨-**الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق الدكتور إحسان عباس، ط١، (لبنان :دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠م).

ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبدالملك (ت٥٧٨هـ) :

٩-**الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم** ؛ تحقيق إبراهيم الأبياري، (القاهرة بيروت :دار الكتاب المصري – دار الكتاب اللبناني، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م).

البلاذري، أبي الحسن أحمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ) :

١٠-**فتوح البلدان**، اعتناء، عبدالقادر محمد علي، ط١، (بيروت:دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

ابن بلقين، عبدالله بن زيري (ت٤٨٣هـ) :

١١- **مذكرات الأمير عبدالله المعروف "التبيان"**.تحقيق ليفي بروفنسال. (مصر:دار المعارف، د.ت).

ابن تيمية، تقي الدين أحمد (ت ٧٢٨هـ) :

١٢-**الحسبة في الإسلام**، نشرها قصي محب الدين الخطيب، (القاهرة :المطبعة السلفية، ١٣٨٧هـ).

الثعالبي، عبدالملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري (ت٤٢٩ هـ) :

١٣-**يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، شرح وتحقيق مفيد محمد قمحة، ط١، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

ابن جماعة، بدر الدين (ت ٧٣٣هـ) :

١٤-**تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، تحقيق فؤاد عبدالمنعم أحمد، ط٢، (قطر : رئاسة المحاكم الشرعية والدينية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

ابن حبيب، عبدالملك السلمي الأندلسي (ت٢٣٨هـ) :

١٥-**كتاب التاريخ**، اعتنى به عبد الغني مستو، ط١، (لبنان :المكتبة العصرية، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٨م).

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (ت٤٥٦هـ) :

١٦-**جمهرة انساب العرب**، ط٣، (بيروت :دار الكتب العلمية ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

١٧-**طوق الحمامة في الأُلفة والأُلاف**، اعتناء نزار وجيه فلوح،(لبنان:المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).

١٨-**نقط العروس في تاريخ الخلفاء**، تحقيق شوقي ضيف،(القاهرة:مجلة كلية الآداب-جامعة فؤاد الأول،١٩٥١م).

الحميدي، أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح (ت ٤٨٨هـ) :

١٩-**جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر**،صلاح الدين الهواري، ط١،(بيروت :المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).

الحميري، محمد بن عبدالمنعم (ت نحو ٧٢٧هـ) :

٢٠-**الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، (لبنان :مكتبة لبنان رياض الصلح،١٩٧٥م).

ابن حيان، خلف بن حيان القرطبي (ت٤٦٩) :

٢١-**السفر الثاني من كتاب المقتبس**، تحقيق محمود علي مكي، ط١، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

٢٢-**المقتبس الجزء الخامس**، نشر ب.شالميتا ف.كونيطي م. صبح، (مدريد :المعهد الأسباني العربية لثقافة،١٩٧٩م).

٢٣-**المقتبس في أخبار بلد الأندلس**، شرحه واعتنى به الدكتور صلاح الدين الهواري، ط١،(بيروت، صيدا :المكتبة العصرية ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م).

الخشني، محمد بن حارث (ت ٣٦١هـ) :

٢٤-**قضاة قرطبة وعلماء أفريقية**، تحقيق عزت العطار، ط٢،(القاهرة:مكتبة الخانجي، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

ابن الخطيب، لسان الدين بن الخطيب التلمساني (ت٧٧٦هـ)

٢٥- **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبدالله عنان، (القاهرة :مكتبة الخانجي، د.ت).

٢٦-**أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام - أو تاريخ اسبانية الإسلامية**، تحقيق ليقي بروفنسال، ط١، (القاهرة :مكتبة الثقافة الدينية. ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)، ج٢.

ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ) :

٢٧-**المقدمة**، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، (لبنان:دار الأرقم بن أبي الأرقم، د.ت)

٢٨-**تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ط١(لبنان :دار بن حزم).

ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ)

٢٩-**وفيات الأعيان وأنباء وابناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، (بيروت :دار صادر، د.ت).

الدباغ، أبو زيد عبدالرحمن الأنصاري (ت ٦٩٦هـ) :

٣٠-**معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تحقيق محمد ماضور، (تونس- مصر :مكتبة العتيقة، مكتبة الخانجي،١٩٧٨م).

ابن دراج، أحمد بن محمد بن دراج القسطلي (ت٤٢١هـ) :

٣١-**ديوان ابن دراج**، تحقيق محمود علي مكي، ط١، (دمشق :المكتب الإسلامي، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١).

الدرامي، عبدالله بن عبدالرحمن (ت ٢٥٥هـ) :

٣٢-**سنن الدرامي**، (بيروت :دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م).

الدردير، أحمد بن محمد بن أحمد (ت ١٢٠١) :

٣٣-**الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك**، وبالهامش حاشية الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي، اعتنى به مصطفى كمال وصفي، (مصر:دار المعارف، د.ت).

الدينوري، عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ) :
٣٤-**الأمامة والسياسية**، علق عليه خيري سعيد، (مصر :المكتبة التوفيقية، د.ت).
الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) :
٣٥-**سير أعلام النبلاء**، حسان عبد المنان، (لبنان :بيت الأفكار الدولية،٢٠٠٤).
ابن رضوان المالقي، أبو القاسم، (ت٧٨٣هـ) :
٣٦- **الشهب اللامعة في السياسة النافعة**، تحقيق علي بن سامي النشار، ط١،(القاهرة: دار السلام،١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).
الرقيق، أبو إسحاق إبراهيم بن القاسم (ت ٤١٧هـ) :
٣٧-**قطعة من تاريخ إفريقية والمغرب**، تحقيق عبدالله العلي الزيدان، عز الدين عمر موسى، ط١، (بيروت:دار الغرب الإسلامي ١٩٩٠م).
الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ) :
٣٨-**طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،ط٢، (مصر: دار المعارف، د.ت).
ابن أبي زرع، علي الفاسي (ت٧٤١) :
٣٩-**الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، (الرباط:دار المنصور للطباعة والوراقة، ١٩٧٢م).
الزهري، محمد بن أبي بكر (توفي أواسط القرن السادس) :
٤٠-**كتاب الجعرافية، وما ذكرته الحكماء فيها من العمارة وما في كل جُزء من الغرائب والعجائب تحتوي على الأقاليم السبعة وما في الأرض من الأميال والفراسخ**، اعتنى بتحقيقه محمد حاج صادق،(القاهرة :مكتبة الثقافة الدينية، د.ت).
ابن سعيد، علي بن موسى بن سعيد (ت ٦٨٥هـ) :
٤١-**المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف، ط٢(القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤م).

ابن سماك، محمد بن أبي العلاء محمد بن سماك العاملي (توفي في القرن الثامن) :

٤٢-**الزهرات المنثورة في نكت الأخبار المأثورة** ، تحقيق محمود علي مكي، ط١، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م).

ابن سهل، أبو الأصبغ عيسى بن سهل (ت ٤٨٦هـ) :

٤٣**الأحكام الكبرى**، تحقيق يحيى مراد، (القاهرة :دار الحديث، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).

السيوطي؛ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) :

٤٤-**تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، ط١،(لبنان :المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

٤٥- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (مصر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

الشهرستاني، محمد عبدالكريم(ت ٥٤٨هـ) :

٤٦-**الملل والنحل**، تحقيق محمد عبدالقادر الفاضلي (بيروت :المكتبة العصرية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).

الصدفي، صلاح الدين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ) :

٤٧-**الوافي بالوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، (بيروت:دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

ابن طباطبا، محمد بن علي (ت ٧٠٩) :

٤٨-**الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، (بيروت :دار صادر، د.ت).

الطبري؛ أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ) :

٤٩-**تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم، ط٢،(مصر:دار المعارف، ١٩٧١م).

الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد (٥٣٠هـ) :

٥٠-**سراج الملوك**، تحقيق نعمان صالح الصالح، ط١(الرياض:العاذرية للنشر والتوزيع ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

الضبي، أحمد بن يحيي بن عميرة (ت٥٩٩هـ) :

٥١-**بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، اعتنى به صلاح الدين الهواري (لبنان: المكتبة العصرية ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

ابن عاصم الغرناطي، أبو يحيى محمد (ت ٨٥٧هـ) :

٥٢- **جنة الرضا في التسليم لما قدر الله وقضى**، تحقيق صلاح جرار، (عمان :دار البشير للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م).

ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (ت٣٢٨هـ) :

٥٣-**العقد الفريد**، تحقيق محمد عبدالقادر شاهين، (بيروت :المكتبة العصرية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).

ابن عبدالملك المراكشي، أبو عبدالله محمد بن محمد (ت ٧٠٣هـ) :

٥٤-**الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق إحسان عباس، ط١،(بيروت : دار الثقافة، ١٩٧٣م).

ابن عذاري، أحمد بن محمد (ت بعد ٧١٢هـ) :

٥٥-**البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق جورج كولان وليفي بروفنسال، (بيروت: دار الثقافة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

العذري، أحمد بن عمر (ت ٤٧٨هـ) :

٥٦-**ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك**، تحقيق عبدالعزيز الأهواني، (مدريد :مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٦٥م).

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله (ت ٥٤٣هـ) :

٥٧-**العواصم من القواسم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ**، تحقيق محب الدين بن الخطيب، (بيروت :المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م).

عليش، محمد بن أحمد بن محمد (ت١٢٩٩هـ) :

٥٨-**منح الجليل شرح على مختصر خليل**، ضبطه وصححه عبدالجليل السلام، (بيروت: دار الكتيب العلمية، د.ت).

عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي(ت ٥٤٤هـ) :
٥٩-**ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة مذهب الإمام مالك**، تحقيق أحمد بكير محمود (بيروت :دار مكتبة الحياة ودار مكتبة الفكر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م).
الفتح بن خاقان (ت ٥٢٨هـ) :
٦٠- **مطمح الأنفس ومشرح التأنس في ملح أهل الأندلس**، تحقيق مديحة الشرقاوي، ط٢، (القاهرة :مكتب الثقافة الدينية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).
ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي (ت ٧٩٩هـ) :
٦١-**الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور (القاهرة: مكتبة دار التراث، د.ت).
ابن الفرضي، أبو الوليد عبدالله بن محمد الأزدي (ت ٤٠٣هـ) :
٦٢- **تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس**، اعتنى به عزت العطار الحسيني، ط٢، (القاهرة :مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).
القلقشندي، أبو العباس احمد بن علي (ت ٨٢١هـ) :
٦٣-**نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، تحقيق إبراهيم الابياري، ط١، (القاهرة : الشركة العربية للطباعة، ١٩٥٩م).
ابن القوطية، أبو بكر بن محمد بن عمر (ت ٣٦٧هـ) :
٦٤-**تاريخ افتتاح الأندلس**، ط٢، (القاهرة- بيروت :دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م).
ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت ٧٧٤) :
٦٥- **البداية والنهاية**، تحقيق أحمد أبو ملحم وعلي نجيب عطوي وفؤاد السيد ومهدي ناصر الدين، ط٣،(بيروت:دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).
ابن الكردبوس، عبدالملك التوزري (ت بعد ٧١٣هـ) :
٦٦-**الاكتفاء في أخبار الخلفاء**، تحقيق مختار العبادي،(مدريد :المعهد المصري للدراسات الإسلامية، ١٩٧١م).

مسلم بن حجاج بن مسلم النيسابوري (ت٢٦١هـ) :

٦٧-**صحيح مسلم**، تحقيق وتخريج أحمد زهوة واحمد عناية، ط ١،(بيروت:دار الكتاب العربي،١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت٤٥٠هـ) :

٦٨-**الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ط١،(بيروت :دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

المقري، أحمد محمد المقري التلمساني (ت ١٠٤١هـ) :

٦٩-**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت :دار صادر، ٢٠٠٤م).

مجهول المؤلف (عاش في القرن ٤هـ) :

٧٠-**أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها والحروب الواقعة بها بينهم**، تحقيق إبراهيم الأبياري، (القاهرة- بيروت:دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م).

مجهول المؤلف :

٧١-**ذكر بلاد الأندلس**، تحقيق لويس مولينا،(مدريد:المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، ١٩٨٣م).

مجهول المؤلف :

٧٢-**مفاخر البربر**، تحقيق محمد يعلى،(مدريد :الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي ١٩٩٦م).

المراكشي، عبدالواحد بن علي (ت ٦٤٧هـ) :

٧٣-**المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين وما يتصل بتاريخ هذه الفترة من أخبار الشعراء وأعيان الكتاب**،تحقيق صلاح الدين الهواري، (لبنان:المكتبة العصرية ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م).

المقدسي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت نحو ٣٨٠هـ) :
٧٤- **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، اعتنى به شاكر لعيبي، (بيروت-أبو ظبي : المؤسسة العربية، دار السويدي، ٢٠٠٣م).
ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ) :
٧٥-**لسان العرب**، ط٣، (بيروت :دار صادر، ٢٠٠٤م).
الناصري، أحمد بن خالد (ت ١٣١٥هـ) :
٧٦-**الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، (الدار البيضاء :دار الكتاب، ١٤١٨/ ١٩٩٧م).
النباهي، أبو الحسن علي بن عبدالله (ت بعد ٧٩٣هـ) :
٧٧-**المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا** أو **تاريخ القضاة في الأندلس**، (بيروت: دار الافاق الجديدة.١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).
النويري، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب (ت٧٣٣هـ) :
٧٨- **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق أحمد كمال زكي، (مصر :الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٤م).
ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) :
٧٩-**معجم الأدباء**، (القاهرة :دار المأمون، د.ت).
٨٠- **معجم البلدان**، (بيروت :دار صادر، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م).

ثانياً: الدراسات الحديثة :

إبراهيم بيضون :
١- **الدولة العربية في إسبانيا من الفتح حتى سقوط الخلافة ٩٢-٤٢٢هـ/ ٧١١-١٠٣١م**، (بيروت :دار النهضة العربية، ١٩٨٠م).
إبراهيم عبدالمنعم سلامة :
٢- **رعاية الأيتام في الأندلس من الفتح الإسلامي حتى نهاية دولة المرابطين**، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٥م).

إحسان عباس :

٣- **تاريخ الأدب الأندلسي عصر السيادة،** ط١، (لبنان :دار الثقافة، ١٩٦٠م). أحمد بدر :

٤-**تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري عصر الخلافة**،(دمشق:مكتبة أطلس،١٩٧٤م).

٥-**تاريخ الأندلس (التجزؤ -السيادة المغربية -السقوط والتأثير الحضاري)**، (دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٨٣).

٦- **فقهاء الأندلس في عصر الخلافة ودورهم السياسي، بحوث ودراسات في تاريخ العرب** (دمشق :دار طلاس،٢٠٠٠م).

أحمد بكير محمود :

٧- **المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب**، ط١،(تونس :دار قتيبة،١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).

أحمد الشعراوي :

٨- **هياج الربض ثورة شعبية على الحكم الأموي الأندلسي-بحوث ندوة الأندلس الدرس والتاريخ**، (الإسكندرية :جامعة الإسكندرية ورابطة الجامعات الإسلامية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

أحمد الطاهري :

٩-**عامة قرطبة في عصر الخلافة**، (الرباط:منشورات عكاظ، د.ت).

أحمد فكري :

١٠-**قرطبة في العصر الإسلامي تاريخ وحضارة**، (الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م).

أحمد مختار العبادي :

١١-**الصقالبة في أسبانيا لمحة عن أصلهم ونشأتهم وعلاقتهم بحركة الشعوبية**، (مدريد وزارة المعارف العمومية، المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م).

أحمد هيكل :

١٢-**الأدب الاندلسي من الفتح إلى سقوط الخلافة**،ط١٤ (القاهرة:دار المعارف د.ت).

آنجل جونثالت بالنيثا :

١٣-**تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة حسين مؤنس، (القاهرة:مكتبة الثقافة الدينية، د.ت).

أوليفيا ريمي كونستيل:

١٤- **التجار المسلمون في تجارة الأندلس الدولية -الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس،** ترجمة عبدالواحد لؤلؤة، (بيروت : دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م)، ج٢.

بيير غيشار:

١٥-**التاريخ الاجتماعي لاسبانيا المسلمة من الفتح إلى نهاية حكم الموحدين (من بداية القرن الثامن إلى بداية القرن الثالث عشر) -الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس،** ترجمة مصطفى الرقي، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م)، ج٢.

رجب بن محمد عبدالحليم :

١٦-**العلاقات بين الأندلس الإسلامية وإسبانيا النصرانية في عصر بني أمية وملوك الطوائف،** (القاهرة – بيروت :دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، د.ت).

جورج كولان :

١٧- **الأندلس،** ترجمة إبراهيم خورشيد وزملاؤه، ط١، (بيروت – القاهرة:دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب العربي، ١٩٨٠م).

جهاد غالب مصطفى الزغول :

١٨-**الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة ٩٢-٨٩٧هـ/ ٧١١-١٤٩٢م**، ط١،(مركز الأفق، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).

حامد الفلاحي :

١٩- **التاريخ الأندلسي الميسر**، (الأردن :دار الكتاب الثقافي، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م).

حسين مؤنس :

٢٠-**أطلس تاريخ الإسلام** ، ط١، (القاهرة :الزهراء للإعلام العربي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م)

٢١-**تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح العربي إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر**، ط١، (جدة:الدار السعودية للنشر والتوزيع).

٢٢-**شيوخ العصر في الأندلس**، ط٤،(القاهرة:دار الرشاد ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).

٢٣-**فجر الأندلس**، ط١، (بيروت :العصر الحديث، دار المناهل، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م).

٢٤-**معالم من تاريخ المغرب والأندلس**، ط ٨،(مصر: دار الإرشاد)، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

حسين يوسف دويدار :

٢٥-**المجتمع الأندلسي في العصر الأموي ١٣٨ -٤٢٢هـ/ ٧٥٥-١٠٣٠م**، ط١، (مصر: مطبعة الحسين الإسلامية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

حمدي أحمد حسانين :

٢٦- **مجالس المنصور بن أبي عامر الأدبية**، ط١، (مصر :مكتبة رشيد، ٢٠٠٦م).

حمدي عبدالمنعم محمد حسين :

٢٧-**دراسات في التاريخ الأندلسي "دولة بني برزال في قرمونة" ٤٠٤-٤٥٩هـ/ ١٠١٣-١٠٦٧م)**، (الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٠م).

خالد بن عبدالكريم البكر:

٢٨-**الرحلة الأندلسية إلى الجزيرة العربية من القرن الثاني حتى القرن السادس الهجري**، ط١،(الرياض:مكتبة الملك فهد، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م).

خالد الصوفي :

٢٩-**تاريخ العرب في إسبانيا عصر المنصور الأندلسي**،(دمشق:دار الكتاب العربي، د.ت).

٣٠-**تاريخ العرب في اسبانيا نهاية الخلافة الأموية في الأندلس**، ط١،(حلب :مكتبة دار الشرق، د.ت).

خالد يونس الخالدي :

٣١- **اليهود تحت حكم المسلمين في الأندلس ٩٢-٨٩٧هـ/ ٧١١-١٤٩٢م**، ط١، (الشارقة :دائرة الثقافة والإعلام، ٢٠٠٢م).

خليل بن إبراهيم الكبيسي :

٣٢-**دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية بالأندلس في عصري الإمارة والخلافة**، ط١،(بيروت :شركة دار البشائر الإسلامية ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).

رضا هادي عباس:

٣٣-**الأندلس محاضرات في التاريخ والحضارة**،(د.م :منشورات إلجا ١٩٩٨م).

رينهرت دوزي :

٣٤- **المسلمون في الأندلس**؛ ترجمة حسن حبشي،(الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م). رواية عبدالحميد شافع :

٣٥- **المرأة في المجتمع الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط قرطبة**، ط١، (مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٦م).

سالم عبدالله الخلف :

٣٦-**نظم الحكم الأمويين رسومهم في الأندلس**، (المدينة المنورة:الجامعة الإسلامية، ١٤٢٤/ ٢٠٠٣م).

سحر عبدالمجيد مناور المجالي :

٣٧-**تطور الجيش العربي في الأندلس ١٣٨-٤٢٢هـ / ٧٥٦-١٠٣١م** (عمان :المكتبة الوطنية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).

سحر السيد عبدالعزيز:

٣٨-**بنو خطاب بن عبدالجبار التدميري أسرة من المولدين بمرسية في العصر الإسلامي**، (مصر :مؤسسة شباب االجامعة،١٩٨٩).

٣٩-**شاطبة الحصن الأمامي لشرق الأندلس في العصر الإسلامي (التاريخ السياسي والحضاري)**، (الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة،١٩٩٥م).

سعد البشري :

٤٠-**الحياة العلمية في عصر ملوك الطوائف**، (الرياض :مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).

السيد عبدالعزيز سالم :

٤١-**تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة بقرطبة**، (لبنان: دار النهضة العربية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

سهى بعيون :

٤٢-**إسهام العلماء المسلمين في العلوم في الأندلس عصر ملوك الطوائف ٤٢٢-٤٧٩هـ/ ١٠٣١-١٠٨٦)**، ط١،(بيروت :دار المعرفة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م).

سيمون حايك :

٤٣-**صبح البشكنسية أو عهد الحكم المستنصر والدولة العامرية**، (د.م:د.ن، ١٩٧٦م).

شريفة محمد دحماني :

٤٤-**العلاقات السياسية بين الطائفتين الأندلسية والبربرية في جنوب الأندلس في عصر ملوك الطوائف**، ط١، (الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٦م).

أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري :

٤٥-**نوادر ابن حزم**، السفر الأول، ط١،(بيروت :دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

عبدالرحمن علي الحجي :

٤٦-**التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة ٩٢-٨٩٧هـ(٧١١-١٤٩٢م)**، ط٥،(دمشق :دار القلم، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).

عبدالحميد العبادي :

٤٧-**المجمل في تاريخ الأندلس**، ط٢،(القاهرة :دار القلم، ١٩٦٤م).

عبد العزيز فيلالي :

٤٨-**العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب**، ط٢، (القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع ١٩٩٩م).

عبدالمجيد نعنعي :

٤٩-**الإسلام في طليطلة**، (لبنان:دار النهضة العربية، د.ت).

عبدالواحد ذنون طه :

٥٠-**دراسات في التاريخ الأندلسي**، ط١، (الموصل :مطابع جامعة الموصل،١٩٨٧م).

٥١-**الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال أفريقيا والأندلس**، ط١، (لبنان :دار المدى الإسلامي، ٢٠٠٤م).

عز الدين عمر موسى :

٥٢-**النشاط الاقتصادي في المغرب في القرن السادس**، ط٢(لبنان :دار الغرب، ١٤٢٤هـ).

عمر مصطفى لطف :

٥٣- **تاريخ الصقالبة في الأندلس دراسة تاريخية جديدة**، (د.ن، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م).

علي لغزيوي :

٥٤-**أدب السياسة والحرب في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الرابع الهجري**، (الرباط :مكتبة المعارف، ١٩٨٧م).

فاروق عمر فوزي :

٥٥-**الخلافة العباسية**،(عَمان :دار الشروق، ١٩٩٨م).

فون شاك :

٥٦- **الفن العربي في إسبانيا وصقلية**، ترجمة الطاهر مكي، (مصر :دار المعارف، د.ت).

كليليا سارنللي :

٥٧-**مجاهد العامري قائد الأسطول العربي في غرب البحر المتوسط في القرن الخامس الهجري**، ط١،(مصر:لجنة البيان العربي، ١٩٦١م).

محمد أبو زهرة :

٥٨-**تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦م).

محمد عبدالحميد عيسى :

٥٩- **تاريخ التعليم في الأندلس**، ط١،(مصر :دار الفكر العربي،١٩٨٢م).

محمد عبدالله عنان :

٦٠-**دولة الإسلام في الأندلس - الدولة العامرية وسقوط الخلافة الأندلسية**، ط١، (مصر: مطبعة مصر، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م).

محمد عبدالوهاب خلاف :

٦١-**قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجري- الحادي عشر الميلادي الحياة الاقتصادية والاجتماعية**، (تونس :الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤).

٦٢-**تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي)**، ط١،(مصر:المؤسسة العربية الحديثة ١٤١٣/ ١٩٩٢م).

محمد ماهر حمادة :

٦٣-**الوثائق السياسية والإدارية في الأندلس وشمالي إفريقية (٦٤ -٨٩٧هـ/ ٦٨٣- ١٤٩٢م)**، ١،(بيروت :مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

محمد محمد خلاف :

٦٤-**شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**،(القاهرة :المطبعة السلفية، ١٣٤٩هـ).

محمود علي مكي :

٦٥-**التشيع في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية**، ط١، (القاهرة :مكتبة الثقافة الدينية،١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م).

مصطفى أبوضيف أحمد :

٦٦- **القبائل العربية في الأندلس حتى سقوط الخلافة الأموية ٩٢-٤٢٢هـ/ ٧١٠-١٠٣١م**، (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٣م).

موسى أحمد بني خالد :

٦٧-**دور قبائل البربر في العلاقات السياسية الفاطمية والأموية في الأندلس ٢٩٧-٤٢٢هـ/ ٩١٠-١٠٣١م**، (الأردن :مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ٢٠٠٤م).

مونتغمري وات :

٦٨-**في تاريخ إسبانيا الاسلامية**، ترجمة محمد رضا المصري، ط٢،(بيروت :شركة المطبوعات، ١٩٩٨م).

منيرة عبدالرحمن الشرقي :

٦٩-**علماء الأندلس في القرنين الرابع والخامس دراسة في أوضاعهم الاقتصادية وأثرها على مواقفهم السياسية**، (الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م).

ليفي بروفنسال :

٧٠-**تاريخ اسبانيا الإسلامية من الفتح إلى سقوط الخلافة القرطبية(٧١١-١٠٣١م)**، ترجمة إلى الاسبانية إميليو جارثيا جومث، ترجمة إلى اللغة العربية على عبدالرءوف البمبي، علي إبراهيم منوفى، السيد عبدالظاهر عبدالله، مراجعة صلاح فاضل ط٣ . (المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م).

٧١-**الحضارة العرب في الأندلس**، ترجمة ذوقان قرقوط، (بيروت :دار مكتبة الحياة، د.ت).

ناطق صالح مطلوب :

٧٢-**تاريخ العرب وحضارته في الأندلس**، ط١،(لبنان:دار الكتاب الجديد المتحدة٢٠٠٠م).

وديع أبو زيدون :

٧٣-**تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي حتى سقوط الخلافة في قرطبة**، (دار الأهليه للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٥م.

ياسر أبو طعمة :

٧٤-**محمد بن أبي عامر في الشعر الأندلسي خلال القرن الرابع الهجري**، (الأردن :دار الكتاب الثقافي،١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

يوسف أحمد حوالة:

٧٥- **بنو عباد في إشبيلية ٤١٤-٤٨٤هـ/ ١٠٢٣-١٠٩١م دراسة سياسية وحضارية**، ط١، (د.م :د.ن، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م).

ثالثاً :المقالات :

سعد البشري :

١- "جهود البابوية في دعم الحروب الصليبية في الأندلس وإذكائها"، **مجلة العصور**، لندن، دار المريخ، المجلد السابع، ج١، ١٩٩٢م.

خالد البكر:

٢-"تقاليد الزواج في الأندلس"، **مجلة الجمعية التاريخية السعودية**،الرياض، العدد ٧/ السنة الرابعة ذو القعدة ١٤٢٣هـ/ يناير٢٠٠٣م.

٣-"فك الأسرى الأندلسيين من دار الحرب"، **مجلة الدرعية**، الرياض، السنة الثامنة، العدد التاسع والعشرون، ربيع الأول ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٤- " ديوان قريش في الأندلس، **مجلة العصور**، لندن، المجلد الثالث عشر، ج٢، ٢٠٠٣م.

عبدالجليل عبد الرضا الراشد :

٥- "دور البربر في سقوط الدولة الأموية في الأندلس"، **مجلة المؤرخ العربي**، بغداد، المجلد الثالث، العدد الثالث، ١٩٧٥م.

عبدالعزيز الساوري :

٦-"الحاجب المصحفي :حياته وآثاره الادبية تتمة واستدراك"، **مجلة دراسات أندلسية**، تونس، العدد الثالث والعشرون، شوال ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

عبدالقادر عثمان محمد جاد الرب :

٧- "العامريون :الخطط والأساليب لتجاوز شرط قرشية الخلافة وأمويتها بالأندلس (٣٦٦-٣٩٩هـ/ ٩٧٦-١٠٠٩م)"، **مجلة التاريخ العربي**، المغرب، العدد الثاني والثلاثون ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

محمد رجاء حنفي عبدالمتجلى :

٨- "المنصور بن أبي عامر مثال رائع للذكاء والشجاعة"، **مجلة العربي**، الكويت، العدد١٦٩، ديسمبر ١٩٧٢م.

محمد عبدالوهاب خلاف :

٩-" رؤية جديدة لأسباب سقوط الخلافة الأموية في الأندلس"، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، الكويت، جامعة الكويت، العدد ٦، ١٩٨٢م.

١٠- صاحب المدينة في الأندلس، **مجلة الفيصل**، العدد٤٤،١٤٠١هـ / ١٩٨١.

محمود علي مكي :

١١- المنصور ابن أبي عامر، **مجلة العربي**، الكويت، العدد ٢٢٤، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

يوسف أحمد بني ياسين :

١٢- "الاستبداد والمعارضة المنصور بن أبي عامر (٣٦٦-٣٩٢هـ/ ٩٧٦-١٠٠١م) نموذجاً"، **المجلة الأردنية للتاريخ والآثار**، المجلد الأول، العدد ١، ٢٠٠٧م.

يوسف حوالة :

١٣-" وصية المنصور بن أبي عامر العامري الأندلسي :دراسة وتحليل"، **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز العلوم التربوية**، مجلد٧، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

رابعاً: رسائل علمية :

حسن يحيى الشوكاني :

١- **تجارة الأندلس في العصر الأموي (١٣٨-٤٢٢هـ/ ٧٥٥-١٠٣٠م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩هـ.

سعد عبدالله صالح البشري:

٢- **الحياة العلمية في عصر الخلافة في الأندلس(٣١٦-٤٢٢هـ/ ٩٢٨-١٠٣٠م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٢م.

عزت قاسم أحمد :

٣- **فقهاء المالكية وأثرهم في المجتمع الأندلسي إلى نهاية الخلافة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، ١٩٩٣م .

عوده حسان عواد :

٤- **نزوح القبائل البربرية إلى الاندلس وأثرها في المجتمع الأندلسي،في عصر الخلافة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥ .

محمد محمد مصطفى النجار :

٥- **المنصور بن أبي عامر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م.

نوال فرحان الخالدي :

٦- **منهج ابن الخطيب التاريخي من خلال كتابه أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٢٩هـ.

وفاء محمد حسن عبدالفتاح :

٧-**الخلافة الأموية بالأندلس "في الربع الأول من القرن الخامس الهجري / الربع الأول من القرن الحادي عشر الميلادي" (٣٩٩-٤٢٢هـ/ ١٠٠٩-١٠٣١م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات الرياض، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

خامساً :المراجع الأجنبية :

1- Azizur, Syed Rahman :**The Story Of Islamic Spain** , (India: Goodword,2001).

2-Chejne,Anwarg. **Muslim spain its History And Culture** ,(Minneapolis: The university of Minnista Prees.1974).

3- Read ,Jan**:The Moors in Spain and Portugal** (London:Faber and Faber,1974).